

فَقِيرٌ لِمَوْلَى شَيْخِ الْفِرَاقِ

بَحْثٌ فِي مَقَارِفِ

تَقْرِيرُ الْأَوَّلِ سَيِّدِ الْأَسَادِ سَعَادَةِ آيَةِ اللَّهِ الْعَظِيمِ
السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ حَسَنِ بْنِ فَضْلِ اللَّهِ - وَامْ ظَلَّهِ

بِقَامِ: د. الشَّيْخِ خَيْرِ عَمِيَّةَ

أَبْجَرُهُ الْثَانِي

دارالمعالي

حقوق الطبع محفوظة للناشر
الطبعة الأولى
١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

دار الملاك للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م.

بيروت - لبنان - حارة حريك - قرب مستشفى الساحل - هاتف: ٠٣/٧٥٥٢٠٠ - ٠١/٨٢١٣٩٢ - فاكس: ٠١/٣١٤٨٢٤
ص.ب ١٥٨ / ٢٥ الغبيري - Int: www.dar - almalak.com. / Email: dam @ dar - almalak.com

فهرس إجمالي لفصول البحث

الفصل الرابع : تفصيل ميراث الانساب

- ميراث الآباء والأبناء
- ميراث الإخوة والأجداد
- ميراث الأعمام والأخوال

الفصل الخامس : تفصيل ميراث الأسباب

- ميراث الأزواج
- الميراث بالولاء

الفصل السادس : في اللواحق

- ميراث ولد الملائنة والزنا
- ميراث الحمل والمفقود
- ميراث الغرقى والمهدوم عليهم

الفصل الرابع

■ تفصيل ميراث الأنساب

○ تمهيد

○ ميراث الآباء والأبناء

○ ميراث الإخوة والأجداد

○ ميراث الأعمام والأخوال

تمهيد

حان الوقت - بعد أن فصلنا الكلام في الفصل السابق ، في موانع الإرث - للحديث عن توزيع السهام على الطبقات بحسب ترتيبها الذي أشرنا إليه سابقاً .

وموضوعات الكلام في الفصول التي نحن بصدد إنشائها هنا ليس فيها الكثير من البحث العلمي ، وأكثر أحكامها موضع اتفاق وتسلم عند فقهاء الإمامية . نعم ، ثمة بعض الخلاف بين الإمامية وغيرهم من فقهاء المذاهب يتبين أكثره ويتأسس على قضايا من قبيل التعصيب والعول والرد ، مما كان مثاراً لجدل ونقاش علميين على مستوى فقه المواريث بشكل عام . ولقد أوضحنا نحن تفصيلات هذا الخلاف ، وبينّا صورته في الأبحاث السابقة بإسهاب .

ميراث الآباء والأبناء

المقصود بالمرتبة الأولى الأبوان المباشران دون الجد والجددة ، والأولاد وإن نزلوا ، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً عند تفصيل طبقات الورثة وتحديد الأنصبة والسهم ، ولقد قلنا إن المرتبة هذه صنفان ، الأول الأبوان والأولاد المباشران ، والثاني أولاد الأولاد وإن نزلوا . وهم إنما جعلوا طبقة واحدة لأنهم يشتركون في الإرث ويمنعون من دونهم كالإخوة والأعمام والأجداد ، وجعلوا صنفين لأن أولاد الأولاد إنما يرثون مع من تبقى من أفراد هذه المرتبة عند عدم آبائهم . ولا إرث لهم مع وجودهم . وعلى أي حال ، فهذا نحن ذا نفصل أحكام هؤلاء جميعاً ونبين كيفية توريثهم عند الانفراد وعند الاجتماع .

تفصيل ميراث الآباء والأبناء عند الإمامية

مسألة : للأب المنفرد تمام المال بالقرابة ، لقوله تعالى : ﴿ وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ﴾ [الأنفال : ٧٥] . إذ مفادها أن الأقرب رحماً أولى بالميت من سائر الأنساب والأقارب ، فيقدم في الإرث عليهم ويحجبهم عن تمام التركة ، فلا يشاركه فيها أحد البتة .

- وللأم المنفردة ثلث التركة بالفرض ، لقوله تعالى : ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ﴾ [النساء : ١١] ، ويرد الباقي عليها وهو الثلثان للقرابة .

- ولو اجتمع الأبوان ، وليس للमित ولدٌ ولا زوجٌ ولا زوجة ، كان للأم الثلث ، وهو فرضها عند عدم الولد ، وفقد الحاجب ، ويكون للأب ما تبقى للقرابة . ذلك أنه عند الاجتماع ، فرض الله للأم الثلث في الكتاب فلا تتعداه إلى غيره ، ولم يُفرض للأب سهم مقدر معين ، فيرث ما بقي تمسكاً بنعموم آية أولي الأرحام .

ولأن الله نص على فرضها بعد أن ذكر اجتماعهما ولم ينص على فرضه ، فدلَّ ذلك على أن له ما بقي . ويُحرم من يتأخر عنه في المرتبة كالأجداد والإخوة . ولقد دلَّ على هذا الحكم ، بالإضافة إلى ما مرَّ ، أخبار منها :
- خبر ابن مسلم عن أبي جعفر (ع) قال : لا يرث مع الأم ولا مع الأب ، ولا مع الابن والابنة أحد إلا زوج أو زوجة . ومثله خبر زرارة عنه (ع) (١) .

- ولو كان مع الأم والأب إخوة للأب أو لهما معاً ، حجبا الأم عن الثلث وخطوها إلى السدس ، وورث الأب ما تبقى ، ولم يكن للإخوة شيء على ما سيأتي .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، باب : ٧ ، من أبواب موجبات الإرث ، (ح : ٧٨٠) .

- ولو كان مع الأب والأم زوج ، كان له النصف فرضاً ، وهو نصيبه عند عدم الولد ، وأخذت الأم الثلث وهو فرضها في الصورة المشار إليها كذلك ، وكان الباقي للأب بالقرابة .

وإنما ترث الأم في الفرضين الأخيرين ثلث التركة ، لاثلث ما تبقى بعد إخراج نصيب الزوج أو الزوجة منها ، وعلى ذلك اتفاق الإمامية ، حجتهم ظهور الكتاب في أن المفروض لها ثلث التركة لاثلث ما تبقى . وتقبيده بما إذا لم يكن معها وارث آخر كالزوج خروجاً عن الظاهر بلا دليل .

وذهب فقهاء أهل السنة قاطبة إلى أنها ترث الثلث مما تبقى ، بعد إخراج نصيب الزوج أو الزوجة . حجتهم : أنها لو ورثت ثلث التركة في الفرض ، وأخذ الزوج نصيبه وهو النصف ، كان للأب ما تبقى وهو السدس ، فيكون نصيبها ضعف نصيبه ، والأصل العكس ، وصريح القرآن على خلافه ﴿للمذكر مثل حظ الأنثيين﴾^(١) . ولأنه لو كانت ترث ثلث التركة ، لما كان لقوله تعالى في الآية : ﴿وورثه أبواه﴾ فائدة بعد أن علم ، ويكون عندها لغواً ، إلا إذا كان معناه وورثه أبواه فحسب ، فيكون عندها نصيبها الثلث إن لم يكن معها وارث غيرها^(٢) .

ونوقش بأن عموم قوله : للمذكر مثل حظ الأنثيين قابل للتخصيص ، ولا

(١) الوصايا والأوقاف والمواثيق ، ص : ٢١٣ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٢٢ .

مانع شرعاً من أن ترث الأثني أكثر من الرجل في بعض الفروض والموارد .

وبأن الله تعالى لو قصد من آية ﴿وورثه أبواه﴾ أن لا يكون معهما غيرهما لما اكتفى بذكر ﴿وورثه أبواه﴾ ، إذ هو مفروض ، فلا يغني ذكره عن التصريح بما لا بد منه في مثل المقام ، من قبيل أن يقول : فحسب ، أو لا وارث غيرهما . ولو سلّمت الكفاية ، فلعلّ الفائدة من ذكره الإشارة إلى أنهما كسائر الورثة قد لا يرثان مع ثبوت النسب ، كأن يكونا رقيقين ، أو كافرين أو قاتلين ، أو أن يكون هناك دينٌ مستغرق ، أو لعلّ الفائدة الإشارة بذلك إجمالاً إلى أن الكل لها عند عدم الأب وعدم وارث آخر في مرتبتها ، وإلا فالباقي عند وجود وارث . أو لعله أشار بذلك إلى أن الحجب إنما يكون معه بقرينة قوله تعالى : ﴿وإن كان له إخوة . .﴾ (١) .

والأب إنما يرث ما تبقى في جميع حالات الاجتماع مع كونه في المرتبة الأولى من الأنساب ، لكونه لم يفرض له في الحالات المذكورة فرض مقدر في كتاب الله ، فيكون إرثه فيها بالقربة .

مسألة : للابن المنفرد تمام المال بالقربة ، لأنه لم يفرض له في مثل هذه الحالة فرض ، شأنه شأن الأب ، دلّ على ذلك ، بالإضافة إلى عموم آية أولي الأرحام ، أخبار منها :

(١) يلاحظ : مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٢٢ .

● خبر يزيد الكناسي عن أبي جعفر (ع) قال : «ابنك أولى بك من ابن ابنك ، وابن ابنك أولى بك من أخيك . الخ» .

● وخبر محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) قال : لا يرث مع الأم ولا مع الأب ولا مع الابن ولا مع الابنة إلا الزوج أو زوجة» (١) .

وللابنين المنفردين فما زاد تمام المال بالقرابة أيضاً ، لأنه لم يفرض لهما أو لهما في كتاب الله فرض ، فيرثان (أو يرثون) بمقتضى آية أولي الأرحام ، وتقسم التركة بينهم بالتساوي ، لاستواء نسبتهم إلى الميت ، مع عدم ما يرجح أحدهم على الآخر ، لكنهم يقدمون على غيرهم من الأنساب ممن تأخر عنهم في المرتبة ، وبعدت قرابته .

وللبنت المنفردة النصف بالفرض لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ . ﴾ [النساء : ١١] والباقي من التركة يرد عليها بالقرابة بمقتضى آية أولي الأرحام ، ولا يقدم عليها من هو دونها في المرتبة مطلقاً ، كما هو مذهب أهل السنة ، لما قلناه فيما مضى من أن الأقرب من الورثة يمنع الأبعد ويحجبه .
ولأخبار منها :

● خبر سلمة بن محرز قال : قلت لأبي عبد الله (ع) : إن رجلاً مات وأوصى إليّ بتركته ، وترك ابنة ، قال : فقال لي : أعطها النصف . قال :

(١) يراجع : وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، باب : ٧ من أبواب موجبات الإرث .

فأخبرت زرارة بذلك فقال لي : اتقاك ، إنما المال لها . قال : فدخلت عليه بعدُ فقلت : أصلحك الله ، إن أصحابنا زعموا أنك اتقيتني ، فقال : لا والله ، ما اتقيتك ولكني اتقيت عليك أن تضمن لهم ، فهل علم بذلك أحد؟ قلت : لا ، قال : فأعطها ما بقي^(١) .

والرواية هذه توحى بأن الأئمة(ع) استعملوا التقية في بعض الحالات مع أصحابهم مراعاة لمصالح هؤلاء الأصحاب .

● وخبر زرارة عن أبي جعفر(ع) : في رجل مات وترك ابنته وأخته لأبيه وأمه فقال : المال للابنة ، وليس للأخت من الأب والأم شيء^(٢) .

● وخبر البيزنطي قال : قلت لأبي جعفر(ع) : رجل هلك وترك ابنته وعمه قال : المال للابنة ، قال : وقلت له(ع) : رجل مات وترك ابنة له وأخاً ، أو قال ابن أخيه ، فسكت(ع) طويلاً ثم قال : المال للابنة^(٣) .

- وللبنتين المنفردتين فما زاد الثلثان فرضاً ، ويرد الباقي عليهما أو عليهن للقرابة ، ويقسم بينها أو بينهما جميع ذلك بالسوية ، ولا شيء للعصبة كما هو مذهب جمهور أهل السنة .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٤٢ ، حديث : ٣ .

(٢) م . ن . ج : ١٧ ، باب : ٥ ، من أبواب ميراث الأبوين ، حديث : ١ .

(٣) م . ن . ج : ١٧ ، باب : ٥ ، من أبواب ميراث الأبوين ، حديث : ١١ .

وما قررناه من حكم بخصوص البنت والبنات عند الانفراد هو المشهور عند الإمامية ، وذهب الفضل بن شاذان ، والحسن بن أبي عقيل - على ما نسب إليهما - إلى أن فرض النصف للبنت والثلاثين للبنات إنما يثبت في حالة الاجتماع مع الأب ، وعند الانفراد لا فرض لها ، كالابن سواء بسواء^(١) .

مسألة : لو اجتمع الأبناء والبنات منفردين (كما لو لم يكن هناك أب أو أم ، ولا زوج ولا زوجة) ، كان لهم تمام المال يقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين .

مسألة : لو اجتمع الأبوان مع ابن واحد ، كان لكل واحد من الأبوين السدس فرضاً ، وما بقي فللابن بالقربة .

- ولو اجتمع الأبوان مع الأبناء الذكور فقط ، كان لكل واحد من الأبوين السدس فرضاً ، لقوله تعالى : ﴿ ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ﴾ [النساء : ١١] . ويقسم الباقي على الأبناء الذكور بالسوية ، لوحدة نسبتهم إلى الميت ، بلا تفاوت ولا ترجيح .

- ولو كان مع الابن الواحد ، أو الأبناء المتعديدين بنات ، كما لو كان هناك أبوان ، وأولاد ذكور وإناث ، أخذ الأبوان فرضهما السدسين ، وقسم الباقي

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٢٢ .

على الأبناء للذكر مثل حظ الأنثيين .

- ولو اجتمع أحد الأبوين مع ابن واحد ، كان لأحد الأبوين السدس ، إذ ظاهر قوله تعالى : ﴿ لكل واحد منهما السدس ﴾ أن السدس هو فرض كل واحد منهما عند وجود الولد ، اجتمعا أو كان الموجود أحدهما . وما تبقى من التركة فللابن بالقرابة .

- ولو اجتمع أحد الأبوين مع الأبناء الذكور ، كان له السدس فرضاً ، وقسم الباقي على الأبناء الذكور بالسوية لعدم الترجيح .

- ولو اجتمع الأب أو الأم مع الأبناء الذكور والبنات ، أو الابن الواحد والبنات ، أو الأبناء الذكور والبنات الواحدة ، ورث الواحد منهما (الأب أو الأم) فرضه وهو السدس ، وكان الباقي للأبناء للذكر مثل حظ الأنثيين .

مسألة : لو اجتمع الأبوان مع بنت واحدة لا غير ، كان لأحد الأبوين الربع بالفرض والرد ، وما تبقى وهو ثلاثة أرباع للبنات فرضاً ورداً كذلك .

ذلك أن الواحد من الأبوين يرث السدس بالفرض عند وجود الولد ، وترث البنت النصف فرضاً كذلك ، ويرد عليهما ما تبقى من التركة على حسب سهامهما ، فيرد على البنت الربع ، وما تبقى وهو سدس لأحد الأبوين ، فيكون نصيبها ثلاثة أرباع فرضاً ورداً ، ونصيب أحد الأبوين ثلثاً فرضاً ورداً . دلّ على ذلك ، بالإضافة إلى ظاهر الكتاب ، أخبار منها خبر بكير بن أعين عن أبي جعفر (ع) : في رجل ترك ابنته وأمه ، أن الفريضة من

أربعة ، لأن للبنت ثلاثة أسهم وللأم السدس سهماً واحداً ، وما بقي سهمان فهما أحق بهما من العم ، ومن الأخ ، ومن العصابة ، لأن الله تعالى سمى لهما . فيرد عليهما بقدر سهامهما^(١) .

- ولو اجتمع أحد الأبوين مع البنتين فما زاد ، كان لأحد الأبوين الخمس فرضاً ورداً ، والباقي للبنتين أو البنات فرضاً ورداً كذلك .

ذلك أن للبنتين فما زاد الثلثين ، وهو فرضهما (أو فرضهن) في الكتاب ، وللأب السدس فرضاً كذلك ، فيبقى سدس يقسم بين الأب والبنات أخماساً ، فيأخذ الأب خمساً ، والبنات أربعة أخماس ، هذا هو المشهور في المسألة عند الإمامية ، وخالف ابن الجنيدي ذلك ، فاعتبر أن الرد هنا يختص بالبنتين ، لأنه إذا دخل الزوجان في الفرض دخل النقص على البنات ، فيكون الفاضل لهن .

ونوقش بأن دخول النقص عليهن عند دخول الزوجين لا يصلح علة للرد عليهن وحدهن ، وهو منتقض بالبنت الواحدة مع الأب ، إذ حكم ابن الجنيدي نفسه بالرد عليهما لا عليها وحدها .

والاستدلال لقول ابن الجنيدي بخبر أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) في

(١) وسائل الشيعة ، ج: ١٧ ، باب: ١٧ ، من أبواب ميراث الأبوين ، حديث: ٦ .

رجل ترك ابنتيه وأباه ، أن للأب السدس ، وللابنتين الباقي^(١) ، ليس في محله لضعف سنده ، ولو سلّم فيحتمل أن يكون لفظ ابنتيه فيه تصحيحاً لابنيه ، كما يقع مثله كثيراً في الأخبار .

- ولو اجتمع الأبوان معاً ، مع البنت الواحدة لا غير ، كان لكل واحد من الأبوين الخمس فرضاً ورداً والباقي للبنت كذلك ، ذلك أن للبنت النصف فرضاً ، وللابوين لكل واحد منهما السدس ، فتزيد التركة على السهام سدساً ، فيقسم على البنت والأبوين كل بحسب فرضه أخماساً ، فيأخذ الأبوان سهمين والبنت ثلاثة أسهم ، لأن نسبة سهمهما إلى سهمها إثنان من ثلاثة ، ولقد دل على الحكم هذا أخبار منها :

● خبر محمد بن مسلم قال : أقرأني أبو جعفر (ع) صحيفة كتاب الفرائض ووجدت فيها : رجل ترك أبويه وابنته ، فللابنة النصف ، ولأبويه لكل واحد منهما السدس يقسم المال على خمسة أسهم ، فما أصاب ثلاثة فللابنة ، وما أصاب سهمين فللابوين^(٢) .

● وخبر زرارة قال : وجدت في صحيفة الفرائض ، رجل مات وترك

(١) وسائل الشريعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٦٥ ، رواية الكليني ، بإسناده عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن الحسن بن محبوب ، عن حماد .

(٢) م . ن . ج : ١٧ ، ص : ٤٦٣ ، رواه الكليني عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، وعن محمد بن عيسى عن يونس جميعاً ، عن عمر بن أذينة ، عن محمد بن مسلم .

ابنته وأبويه ، فلابنة ثلاثة أسهم ، وللأبوين لكل واحد سهم ، يقسم المال على خمسة أجزاء ، فما أصاب ثلاثة أجزاء فلابنة ، وما أصاب جزئين للأبوين (١) .

- ولو اجتمع الأبوان معاً ، مع البنتين فما زاد ، كان لكل واحد من الأبوين السدس فرضاً ، وللبنتين فما زاد الثلثان كذلك ، فتساوي الفروض مجموع التركة ، فلا زيادة ولا نقصان .

- ولو كان مع الأبوين والبنت إخوة لأب ، أو لأب وأم ، أخذ الأبوان السدس ، والبنت النصف فرضاً ، ورد الباقي على الأب والبنت فقط أرباعاً على حسب سهامهم ، للأب الربع وللبنت ثلاثة أرباع ، ولا رد على الأم لحجب الإخوة لها عن ما يزيد على السدس ، فلا تزداد عليه ، هذا هو المشهور .

ونُسبَ إلى معين الدين المصري قوله (٢) : يرد عليهما أخماساً ، فيأخذ الأب سهمين سهمه وسهم الأم الذي حُجبت عنه ، لأن ما حُجبت عنه بالإخوة إنما هو له لا للمجموع . والواضح من كلامه أن الإخوة إنما حُجبوها عن السدس للتوفير على الأب ، فكيف يعطى منه للبنت رداً؟؟

قال في الجواهر : «ولكن المشهور على خلافه ، بل لم أجد له [لمعين

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٦٣ - ٤٦٤ ، رواية : ٢ .

(٢) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١١٣ .

المصري] موافقاً على ذلك ، بل هو [مذهب المشهور] مقتضى إرثهما بالقرابة التي بين مقدارهما بالسهم ، بل قد عرفت أن فائدة ذكر الفرض ذلك . . . الخ»^(١) .

مسألة : لو اجتمع مع الأبوين زوج أو زوجة ، وكان معهم بنت أو بنات ، كان للزوج الربع وهو فرضه الأدنى لا ينقصه عنه شيء ، وللزوجة الثمن وهو نصيبها الأدنى كذلك . وأخذت البنت النصف فرضها ، والبنتان فما زاد الثلثين فرضهما ، ويرث كل واحد من الأبوين السدس ، فإن بقي شيء رد عليهم بحسب نسبة فروضهم إلا الزوجة على المشهور . وسيأتي في ميراث الأزواج .

- فلو فرضنا كان هناك زوج وبنت وأحد الأبوين ، كان لأحد الأبوين السدس فرضاً ، وورث الزوج الربع وهو فرضه الأدنى ، وأخذت البنت النصف ، وهو فرضها كذلك ، ورد عليهم الباقي بحسب نسبة سهامهم .

- ولو كان هناك زوج وأبوان وبنت ، كان للزوج الربع وهو نصيبه الأدنى ، وورث الأبوان الثلث (لكل واحد منهما السدس) . فيبقى للبنت سدسان ونصف السدس ، فتتقص عن فرضها وهو النصف ، ولا نقص على الأبوين والزوج ، لما قلناه في العول من أن الزوج والزوجة والأبوين لا ينقصون

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١١٣ .

عن فروضهم البتة .

- ولو كان هناك زوج وبتان فما زاد وأبوان ، ورث الزوج الربع وهو فرضه الأدنى ، وكان لكل واحد من الأبوين السدس ، وما تبقى فهو للبتين فصاعداً .

- ولو كان هناك زوجة وبتان فما زاد وأبوان ، ورثت الزوجة الثمن ، وكان لكل واحد من الأبوين السدس ، وما تبقى فهو للبتين فما زاد ، وهو في المثال أقل من فرضهما (أعني الثلثين) .

- ولو كان هناك زوجة وبنت وأبوان زادت التركة على السهام ، إذ للزوجة الثمن ، وللأبوين الثلث ، وللنبت النصف ، فيبقى ربع سدس يُرد على البنت والأبوين أخماساً ، خمسان منه للأبوين وثلاثة أخماس للبنت ، ولا يرد على الزوجة .

ولا خلاف بين الإمامية في شيء من الأحكام التي ذكرنا . قال في مفتاح الكرامة : « هذه الأحكام مرتبطة بدلالة النص ولا خلاف فيها »^(١) .

مسألة : إذا خلف الميت مع الأبوين أحماً وأختين ، أو أربع أخوات أو أخوين ، حجبوا الأم عما زاد عن السدس ، والحكم هذا قرآني في الإجمال ، حديثي في التفاصيل .

(١) مفتاح الكرامة ، ج ٨ ، ص ١٢٢ .

وعنوان المسألة أنه إذا مات شخص وورثه أبواه ، وكان له إخوة ، حجبوا الأم عن الثلث الذي تستحقه عند عدم الولد ، وأسقطوها إلى السدس . دلّ على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ وَوَرِثَةُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ [النساء : ١١] .

شرائط الحجب :

وظاهر الآية أن الحكم بالحجب يتوقف على كون الأب موجوداً ، وأن يكون إخوة الميت ذكوراً ، إذ ذلك هو المنصرف من لفظ الإخوة عند إطلاقه ، وأن يكونوا ثلاثة فما فوق ، لأن ذلك هو الظاهر من لفظ الجمع لو خلي ونفسه . فلو أردنا أن نقف على ظاهر الآية ، لقلنا إن حجب الإخوة إنما يتحقق إذا كان أبوا الميت حيّين ، وكان له ثلاثة أخوة ذكور فصاعداً ، وهو يعني أنه لو كان الإخوة أقلّ من ثلاثة ، أو كانوا إناثاً فحسب ، لم يحجبوا ولو تمّ عددهم ثلاثة فصاعداً .

ولكن ثمة أخبار فسّرت المراد من الإخوة في الآية ، وأكدت على أنه يكفي في الحجب أن يكون هناك أخوان فقط ، أو أربع أخوات ، أو أخ وأختان ، ذلك يعني أن كلمة الإخوة في الآية لم يقصد منها الجمع الاصطلاحي ، بل ما زاد على واحد ، كما أشرنا إلى ذلك عند شرحنا للآية في الجزء الأول من هذا العمل . وهو يعني أيضاً أن لفظ الإخوة ، وإن كان يدل بحسب ظاهره على خصوص الذكور ، فإنه يصح أن يطلق أيضاً على ما يشمل الإناث بضرب من

التجوز ، فيكون معنى الأخ ابن الابن أو الأم ، ذكراً كان أو أنثى .

ومن جملة الأخبار التي يستفاد منها ذلك :

● ما رواه الكليني عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن سعد بن أبي خلف ، عن أبي العباس [هو البقباق] ، عن أبي عبد الله (ع) قال : إذا ترك الميت أخوين فهم إخوة الميت ، حجباً الأم عن الثلث ، وإن كان واحداً لم يحجب الأم . وقال : إذا كن أربع أخوات حجبن الأم عن الثلث ، لأنهن بمنزلة الأخوين ، وإن كن ثلاثاً لم يحجبن (١) .

● وما رواه أيضاً عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محسن بن أحمد ، عن أبان بن عثمان ، عن أبي العباس البقباق قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن أبوين وأختين لأب وأم هل يحجبان الأم عن الثلث؟؟ قال : لا ، قلت : فثلاث؟؟ قال : لا ، قلت : فأربع؟؟ . قال : نعم (٢) .

● وما رواه عن أبي العباس البقباق قال : سمعت أبا عبد الله (ع) يقول : لا يحجب عن الثلث الأخ والأخت حتى يكونا أخوين أو أخاً وأختين ، فإن الله

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٦٥ ، رواية : ١ .

(٢) م . ن . ص : ٤٥٦ - ٤٥٧ ، رواية : ٢ .

يقول: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١] (١).

والأخبار هذه صريحة في أمرين ، الأول : هو عدم اختصاص الحجب بالأخ الذكر ، بل يشمل الأنثى أيضاً . الثاني : هو أنه يكفي ليتحقق الحجب وجود أخوين ، فدلّ ذلك على أن المراد من لفظ الإخوة في الآية الاثنان فصاعداً . ولأجله قال الأردبيلي - وأشرنا إليه سابقاً - إن حمل لفظ الإخوة على الإثنين فصاعداً ، ليس لأجل كون لفظ الجمع ظاهراً في ذلك ، بل لقرينة ثبتت بالخبر والإجماع (٢) . وهو إنما ذكر ذلك في معرض تأمله في دعوى البيضاوي والزمخشري ، أن لفظ الإخوة يفيد معنى الحصة المطلقة ، بغير كمية ، وأن الموضع هذا هو موضع الدلالة على الجمع المطلق ، فدلّ بالإخوة عليه ، فتكون دلالة اللفظ على الإثنين فصاعداً دلالة تستند إلى ظاهر اللفظ ، لا إلى القرينة (٣) .

ولم تسلم هذه الأخبار عن المعارض في خصوص كفاية الأخت في الحجب ، إذ ثمة ما دلّ من الأخبار على أن الأخت لا تحجب ، معللة ذلك صراحة بظهور لفظ الإخوة - في الآية - في خصوص الذكور . من ذلك مثلاً :

(١) وسائل الشريعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٥٨ ، رواية : ٧ .

(٢) زبدة البيان ، ص : ٦٤٦ .

(٣) تفسير البيضاوي ، ج : ٢ ، ص : ٣٢٧ . ونسبه إلى الجمهور . ولعله إشارة إلى قول ابن عباس إن الحجب لا يتحقق إلا بالثلاثة ، اتكالا على ظاهر لفظ الجمع في الآية .

● ما رواه الكليني بإسناده عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن ابن رباط ، عن ابن مسكان ، عن أبي العباس البقباق ، عن أبي عبد الله (ع) في أبوين وأختين قال (ع) : للأم مع الأخوات الثلث ، إن الله عز وجل قال : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ﴾ [النساء : ١١] ولم يقل : فَإِنْ كَانَ لَهُ أَخَوَاتٌ (١) .

● وما رواه محمد بن مسعود العياشي في تفسيره عن الفضل بن عبد الملك قال : سألت أبا عبد الله (ع) ، عن أم وأختين ، قال : للأم الثلث ، لأن الله يقول : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ﴾ ، ولم يقل : فَإِنْ كَانَ لَهُ أَخَوَاتٌ (٢) .

وصدر هذين الخبرين لإشكال فيه ، ذلك أن مورد السؤال فيهما ما لو كان هناك أختان وأم ، وواضح أن الأختين لا يتحقق بهما حجب على كل حال ، لأنهما بمنزلة الأخ الواحد ، فلا يتحقق شرط العدد أصلاً ، لكن المشكلة في الخبرين في ذيلهما ، ذلك أن الإمام (ع) إنما نفى الحجب فيهما ، لا من جهة عدم تحقق شرط العدد ، بل بلحاظ عدم صدق لفظ الإخوة في الآية التي دلت على الحجب على الأخوات ، فالمشكلة إذاً في التعليل ، لا في النتيجة .

ولقد حمل غير واحد هذين الخبرين على التقية في خصوص التعليل لا في الحكم ، مع أن مذهب جمهور أهل السنة القول بحاجبية الأخت كذلك . وعلى أي حال ، فالمسألة هذه ليس فيها إشكال من حيث المبدأ ، لأن

(١) وسائل الشيعة، ج: ١٧، باب: ١١، ص: ٤٥٧، رواية: ٥ .

(٢) م. ن .

الروایات واضحة الدلالة على المقصود ، ومفسرة لما هو المراد من لفظ الإخوة في الآية ، وأنه ما زاد على الواحد ، وما عمّ وشمل الأخ والأخت كليهما . ولا يتنافى ذلك مع طبيعة استخدام مثل هذه المفردات في عرف أهل اللغة ، فقد يعبر بالجمع عن الاثنين فما زاد ، كما أنه قد يعبر بالإخوة عن الأعم منهم ومن الأخوات ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات : ۱۰] ، إما تغليباً وإما بقصد الجنس .

ولقد اشترط الفقهاء أيضاً ليتحقق الحجب - بالإضافة إلى شرط العدد - الإسلام والحرية ، فلا يحجب الكافر - وسيأتي الكلام فيه - ولا المملوك ، وادعى في الجواهر^(۱) الإجماع بقسميه عليه ، والعمدة في ذلك أخبار منها :

● ما رواه الطوسي بإسناده عن الحسن بن محبوب ، عن العلا ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن المملوك والمشرک يحجبان إذا لم يرثا؟ قال : لا^(۲) .

● وما رواه الصدوق بإسناده عن الحسن بن محبوب ، عن الحسن بن صالح ، عن أبي عبد الله (ع) قال : المسلم يحجب الكافر ويرثه ، والكافر لا يحجب المسلم ولا يرثه^(۳) .

(۱) جواهر الكلام ، ج : ۳۹ ، ص : ۸۵ .

(۲) وسائل الشيعة ، ج : ۱۷ ، ص : ۴۵۸ .

(۳) م . ن . ، ص : ۴۶ .

وكيف كان ، فالمسألة هنا ليس فيها إشكال للإجماع وصريح الأخبار ، سيما صحيحة ابن مسلم السابقة .

واشترطوا أيضاً أن يكون الإخوة منفصلين لا حملاً ، فلو مات رجل مثلاً وله أخ ، وكانت أمه حاملاً ، وعلم بطريق ما أن الحمل ذكر ، فهل يتحقق حجب باكتمال العدد المعتبر بالحمل ، أو لا؟؟ المشهور شهرة عظيمة القول بعدم كفاية ذلك ، وأنه ينبغي ليتحقق حجب أن لا يكون الإخوة أو بعض ما يتحقق به تنمة العدد - المعتبر - حملاً ، وإلا لم يحجبوا . واعتبر بعض أن هذا القول لا خلاف فيه ، ويرى صاحب الجواهر أن المسألة تنطلق من أن الأساس في الشرط هذا هو عدم صدق عنوان الأخ على الحمل حقيقة .

ويمكن القول إنه وإن كان اللفظ يشمل مثل الحمل لغة ، لإمكان أن تقول الأم لأولادها مثلاً إنها ستنجب لهم أخاً ، إلا أن المتبادر منه بحسب الفهم العرفي هو الإخوة الموجودون ، ولعلّ هذا هو المراد باللفظ من الآية دون ما كان حملاً ، ويشهد لذلك أخبار منها :

● ما رواه الصدوق بإسناده عن محمد بن سنان ، عن العلا بن فضيل ، عن أبي عبد الله (ع) قال : إن الطفل والوليد لا يحجبك ولا يرث إلا من أذن بالصراخ ، ولا شيء أكنّه البطن وإن تحرك ، إلا ما اختلف عليه الليل والنهار ، ولا يحجب الأم عن الثلث الإخوة والأخوات من الأم ما بلغوا ، ولا يحجبها إلا

أخوان ، أو أخ وأختان . . والمملوك لا يحجب . .» (١) .

وضعف سنده لا يمنع من العمل به بعد اعتضاده بالشهرة ، فالمسألة إذاً لا إشكال فيها .

ولقد ألحنا إلى أن الحجب إنما يتحقق على تقدير كون الإخوة للأب أو للأب والأم . أما الإخوة للأم فلا يحجبون ، ومستند ذلك أخبار منها :

● ما رواه الكليني ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ابن بكير ، عن عبيد بن زرارة قال : سمعت أبا عبد الله (ع) يقول في الإخوة من الأم : لا يحجبون الأم عن الثلث (٢) .

● وما رواه أيضاً عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن عبد الله بن بحر ، عن خريز ، عن زرارة عن أبي عبد الله (ع) قال : يا زرارة ، ما تقول في رجل مات وترك أخويه من أمه وأبويه؟؟ قلت : سمعت الله عز وجل يقول في كتابه العزيز : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السَّدَسُ ﴾ ، فقال (ع) لي : ويحك يا زرارة ، أولئك الإخوة من الأب ، إذا كان الإخوة من الأم لم يحجبوا (٣) .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٥٩ .

(٢) م . ن ، ص : ٤٥٤ .

(٣) م . ن .

● وما رواه الكليني أيضاً عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد[بن محمد بن عيسى] ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيوب ، عن موسى بن بكر ، عن علي بن سعيد قال : قال لي زرارة : ما تقول في رجل ترك أبويه وأخته لأمه؟؟ قلت : السدس للأم ، وللأب ما بقي ، «فإن كان له إخوة فلأمه السدس» . فقال[أي زرارة] : إنما أولئك الإخوة للأب ، والإخوة من الأب والأم ، وهو أكثر لنصيبها إن أعطوا الإخوة من الأم الثلث ، وأعطوها السدس ، وإنما صار لها السدس ، وحجبها الإخوة من الأب ، والإخوة من الأب والأم ، لأن الأب ينفق عليهم فوفر نصيبه ، وانتقصت الأم من ذلك ، فأما الإخوة من الأم فليسوا من هذا شيء ، ولا يحجبون أمهم عن الثلث ، قلت : فهل يرث الإخوة من الأم شيئاً؟؟ قال : ليس في هذا شك أنه كما أقول لك^(١) .

والظاهر أن ما يذكره زرارة من أن العلة في حجب الإخوة للأب أو الإخوة للأب والأم إنما هي التوفير على الأب ، اجتهد شخصي منه ، وكأنه رأى أنه عندما يجتمع الأب والأم ، فالأب هو الذي يتحمل مسؤولية عياله ، والزوجة منهم ، بينما لا تتحمل هي شيئاً من ذلك ، وهي ليست مسؤولة لاتجاه زوجها ولاتجاه أبنائه من هذه الجهة . فيحجب الأبناء الأم عن الثلث ويحطونها إلى السدس ليوفروا بذلك نصف حصة الأم للأب ليستعين بها على عيالة أولاده . والعلة هذه مفقودة في أولاد الأم ، إذ الزوج هنا ليس

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٥٤ - ٤٥٥ .

مسؤولاً عن عیالهم البتة ، فلا يتحقق حجب لانتفاء علته .

● ومن الأخبار ما رواه الكليني أيضاً عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، وعن محمد بن عيسى ، عن يونس جميعاً ، عن عمر بن أذينة في حديث قال : قلت لزرارة : حدثني رجلٌ عن أحدهما (ع) في أبوين وإخوة لأم أنهم يحجبون ولا يرثون ، فقال : هذا والله هو الباطل ، ولا أروي لك شيئاً ، والذي أقول لك - والله - هو الحق : إن الرجل إذا ترك أبوين فلأمه الثلث ، ولأبيه الثلثين في كتاب الله عز وجل . فإن كان له إخوة ، يعني إخوة لأب وأم ، أو إخوة لأب ، فلأمه السدس ، وللأب خمسة أسداس ، وإنما وفر للأب من أجل عياله ، والإخوة لأم ليسوا للأب ، فإنهم لا يحجبون الأم عن الثلث ، ولا يرثون ، وإن مات الرجل وترك أمه وإخوة وأخوات لأب وأم ، أو إخوة وأخوات لأب ، وإخوة وأخوات لأم ، وليس الأب حياً ، فإنهم لا يرثون ولا يحجبونها .. الخ»^(۱) .

والظاهر من الخبر أن زرارة كان يملك المعرفة بعلم الفرائض والخبرة بأحكامها . ومقامه عند الأئمة كان يسمح له بالاطلاع على ما عندهم من كنوز العلم ، ومنها صحيفة الفرائض التي يروى أنه قرأها بخط علي (ع) .

● ومن الأخبار أيضاً ما رواه الطوسي بإسناده عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن علي بن الحسن بن حماد ، عن إسحق بن عمار ، عن أبي عبد الله (ع) في رجل مات وترك أبويه وإخوة لأم قال : الله سبحانه أكرم من أن يزيد لها في العيال وينقصها من الميراث الثلث^(١) ، وإذا كان الأولاد غير قادرين ، ولم يكن الأب موجوداً ، وجبت النفقة على الأم . وتعطينا الأخبار بمجملها فكرة أن هناك قواعد للتوازن في الأحكام ، لانقصد أن نجعل ذلك أساساً لتحديد علل الأحكام التي يدور الحكم مدارها وجوداً وعدماً ، لكنه أسلوب نحاول من خلاله استكناه النص ، واستجلاء أبعاده ، وإدراك ما يشتمل عليه من تفاصيل الأحكام . نزع أنه أسلوب شاع اتباعه عند أصحاب الأئمة (ع) ، بحيث كانوا يسألون عن كثير من علل الأحكام والشرائع ، ولم يؤثر عن الأئمة استنكارهم ذلك ، أو المنع منه .

● ومن الأخبار أيضاً ما رواه الطوسي ، عن رجل ، عن عبد الله بن وضاح ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله (ع) قال : في امرأة توفيت وتركت زوجها وأمها وأباها وإخوتها ، قال (ع) : هي من ستة أسهم ، للزوج النصف ثلاثة أسهم ، وللأب الثلث سهمان ، وللأم السدس ، وليس للإخوة شيء نقصوا الأم وزادوا الأب ، لأن الله تعالى قال : «فإن كان له إخوة

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٥٥ .

فلأُمه السدس»^(١) .

ومن الشروط التي اعتبرت لتحقيق الحجب حياة الأب ، دلّ على ذلك ظاهر قوله تعالى : ﴿وورثه أبواه﴾ ، إذ مفاد الآية التالي : فإن كان له إخوة (وورثه أبواه) فلأُمه السدس . ولأخبار منها :

● ما رواه الطوسي بإسناده عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، ومحمد بن عيسى ، عن يونس بن محمد جميعاً ، عن عمر بن أذينة ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله وأبي جعفر (ع) أنهما قالا : إن مات رجل وترك أمه وإخوة وأخوات لأب وأم ، وإخوة وأخوات لأم ، وليس الأب حياً ، فإنهم لا يرثون ، ولا يحجبونها ، لأنه لا يرث كلاله^(٢) .

● ومثله خبر علي بن إبراهيم السابق .

مذهب الإمامية

وعلى أي حال ، فمذهب الإمامية أن الأم تنتقل من الثلث إلى السدس مع وجود أخوين ، أو أخ وأختين ، أو أربع أخوات ، على أن يكونوا جميعاً لأب أو لأب وأم ، ولا يحجب الإخوة للأم مطلقاً ، ولا يرث الإخوة شيئاً وإن حجبوا ، بل يعطى ما حجبت عنه الأم للأب . ولا يتحقق الحجب إلا عند وجود الأب اتفاقاً .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٥٥ - ٤٥٦ .

(٢) م . ن . ص : ٤٥٨ .

مذهب أهل السنة

وذهب أهل السنة إلى أن الذي يحجب الأم عن الثلث ويسقطها إلى السدس الجمع من الإخوة ذكوراً كانوا أو إناثاً ، للأب أو للأم أو لهما معاً . وأقل الجمع إثنان ، ولا يرث الحajib هنا لوجود الأب وهو عصبه ، فيحجبهم عن الميراث مطلقاً ، فتأخذ الأم السدس والأب ما تبقى تعصيباً^(١) .

ويتحقق الحجب عندهم حتى عند فقد الأب ، وقد يرث عندها الإخوة إن لم يكن هناك عصبه ، كما لو توفيت زوجة عن أم وزوج وأخوين شقيقين أو إخوة لأب ، فللأم السدس لوجود جمع من الإخوة ، وللزوج النصف ، والباقي للشقيقين أو للإخوة لأب^(٢) .

وإذا مات شخص عن أب وأم وأخوين شقيقين أو لأب أو لأم ، كان للأم السدس فرضاً لوجود اثنين من الإخوة ، والباقي للأب تعصيباً ، ولا شيء للأخوين لحجبهم بالأب .

ولقد أثر عن ابن عباس - كما أشرنا سابقاً - أن الحجب يتحقق بالثلاثة فصاعداً ، فتأخذ الأم مع الاثنين ثلثها المفروض كما لو كان واحداً ، اتكالا على ظاهر لفظ الإخوة في الآية . وأثر عنه أيضاً أن السدس الذي حجبت الأم عنه

(١) سريتي ، الوصايا والأوقاف والموارث ، ص : ٣٣٦ .

(٢) م . ن .

يأخذه الإخوة - إن لم يتحقق فيهم مانع - لا الأب ، لأنهم إنما حجبوها عنه ليأخذوه ، لأن غير الوارث لا يحجب غيره . كما لو كانوا مخالفين في الدين . وناقشه جمهور السنة بالقول : إن قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ [النساء : ١١] ، يراد من صدره أن للأم الثلث والباقي للأب اتفاقاً ، فكذلك ينبغي أن يكون المراد من آخرها ، فكأنه قيل : «فإن كان له إخوة فلأُمِّه السُّدُسُ والباقي للأب» (١) .

وقال السرخسي في المبسوط : «والأصح أن هذه الرواية عن ابن عباس لا تثبت ، فإن مذهبه يوافق أبا بكر في حجب الجد للإخوة ، فكيف يقول بإرثهم مع الأب» (٢) .

وحجة أهل السنة في إلحاق الإخوة للأم بالإخوة للأب أو لكليهما في الحجب ، أن اسم الإخوة حقيقة في الكل ، لأن الأخ من جاور غيره في صلب أو رحم ، وهذا حكم ورد به النص غير معقول المعنى [يعني : لا تدرك علته بالعقل] ، بدليل أنهم يحجبون الأم - على مذهبهم - بعد موت الأب ، كما يحجبونها وهم كبار ، ولا نفقة عليه في هاتين الحالتين (٣) . والمنقول عن الزيدية موافقة الإمامية في هذا الموضوع ، وعللوا نفي حاجبية الإخوة للأم عن

(١) سريتي ، الوصايا والأوقاف والموارث ، ص : ٣٣٦ ، وشلبي ، أحكام الموارث ، ص : ١٣٢ .

(٢) السرخسي ، المبسوط ، ج : ٢٩ ، ص : ١٤٥ . وشرح السراجية ، ص : ١٢٩ .

(٣) السرخسي ، المبسوط ، ج : ٢٩ ، ص : ١٤٥ .

السدس بأن الحجب لمعنى معقول ، وهو أنه إذا كان الإخوة لأب فقد كثر عياله فيحتاج إلى مال للإنفاق عليهم ، وهذا المعنى لا يوجد في الإخوة لأم حيث لا نفقة عليهم^(١) .

وكيف كان ، فالمستند والحجة عند الإمامية في عدم حجب الإخوة للأم الأخبار ، والعلّة المذكورة في خبر زرارة حكمة لا علة ، بدليل حجبهم لها حتى مع عدم وجوب الإنفاق عليهم ، كما لو كانوا أغنياء أو كباراً .

لو كان الإخوة قتلة فهل يحجبون؟

يبقى ثمة كلام بين الفقهاء ، خلاصته : أن الإخوة الذين يحجبون الأم عن ما يزيد على السدس ، هل يبقى حجبهم قائماً إذا كانوا قتلة ، أو أنه يشترط في بقاء الحجب وتحقيقه عدم كونهم كذلك ، كما يشترط فيه عدم كونهم كفرة ولا رقاً؟

ذهب المشهور إلى أن الإخوة لو كانوا قتلة لم يحجبوا ، وقيل : يحجبون جزماً أو على تردد .

والمسألة تحتاج إلى أن ننظر في الأدلة لنرى الذي يمكن أن يفهم منها بخصوص الموضوع .

والواقع أن ليس هناك نص في المسألة بخصوصها ، وليس ثمة ما يدل

(١) شرح السراجية ، ص : ١٣١ . وأيضاً : أحكام الموارث ، ص : ١٣٣ .

صرّاحة على أن القتل يمنع من الحجب ، كالذي يدل على أن القتل يمنع من الإرث .

ولكن ربما استفاد البعض مانعية القتل من الحجب ، من اعتقاد الملازمة بين عدم الإرث وعدم الحجب ، خصوصاً في النصوص التي دلت على عدم حجب الكافر والمملوك ، والتي ظاهرها التلازم بين عدم الإرث وعدم الحجب ، كما في خبر محمد بن مسلم المتقدم والذي فيه : « سألت أبا عبد الله (ع) عن المملوك والمشرک يحجبان إذا لم يرثا؟؟ قال : لا » .

ويفهم من الخبر كما هو واضح ، أن ذهنية السائل كانت تحمل فكرة أن الحجب هل يتحقق مع انتفاء الإرث أو لا؟؟

ويستفاد من الإجابة - مع إلغاء خصوصية المشرک والمملوك - التلازم بين عدم الإرث وعدم الحجب ، فكأن الذي لا يرث لا يحجب .
وثمة خبر آخر يفيد المضمون نفسه وهو :

● ما رواه الصدوق بإسناده عن الحسن بن محبوب ، عن الحسن بن صالح ، عن أبي عبد الله (ع) قال : المسلم يحجب الكافر ويرثه ، والكافر لا يحجب المسلم ولا يرثه^(١) ، والعرف يفهم من الخبر هذا تلازم الإرث والحجب ، وعدم الإرث وعدم الحجب ، وأن عدم الإرث هنا إنما هو من جهة

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٥٩ .

وجود المانع ، وليس من جهة عدم الاقتضاء ، فالمانع الذي يمنع من الإرث القائم في ذات المورث ، مع وجود عناصر الإرث وموجباته ، يمنع من الحجب .

وكيف كان ، فمن الممكن الاستناد إلى ظاهر هذين الخبرين للحكم بأن الحجب إنما يتحقق فيما لو كان ثمة قابلية عند الشخص للإرث بأن لا يكون هناك ما يمنع منه ، فلو وجد المانع منه لم يتحقق حجب .

وربما يؤيد ذلك بأن الظاهر من الأدلة التي صرحت بمانعية الكفر والقتل والرق ، أن من تحقق فيه المانع ينزل منزلة العدم في الإرث ، فكأنه - من هذه الجهة - غير موجود ، ولا يرتب على وجوده بلحاظ الإرث أي أثر .

فإذا استظهرنا ذلك من الأخبار ، أمكن القول : إن وجود الإخوة القتلة كعدمهم ، وتقيد بذلك إطلاقات الأدلة الدالة على أن الإخوة يحجبون . ولو تم هذا الاستظهار ، كانت الإطلاقات تامة وصح التمسك بها لإثبات حاجبية الإخوة للأُم ، وإن كانوا قتلة .

وقد يناقش في أصل ثبوت الإطلاق في الآية التي دلت على حاجبية الإخوة للأُم بأن يقال : إنه لا إطلاق فيها لمثل هذا المورد ، لجهة أنها في مقام بيان أصل تشريع الحجب من غير اعتناء بالتفاصيل ولا اهتمام ببيان ما ينبغي أن يتوفر في الإخوة من شروط ليحجبوا .

هذا مضافاً إلى أنه قد يلاحظ أن حكمة تشريع الحجب هنا تقتضي تحقق الحجب حتى مع كون الإخوة قتلة ، ذلك أن الروايات السابقة - خصوصاً خبر زرارة - دلت على أن الملاك أو الحكمة في حجب الأم عن الثلث وحطها إلى السدس إنما هو الفرق بالأب ، وتوفير ما يمكن أن يتقوى به على عيالة أبنائه ، والقيام بواجب الإنفاق عليهم . والحكمة هذه كما تحققت مع وجود إخوة للमित غير قتلة ، تتحقق مع كونهم قتلة كذلك ، ولا تسقط نفقة الابن عن أبيه لمجرد كونه قاتلاً ، ويجب على الأب الإنفاق على أبنائه حتى لو فعلوا الكبائر . فالأساس إذاً في الحجب قضية العيلولة . وعليه ، فإذا لاحظنا الحكمة من تشريع الحجب ، أمكن القول بحاجبية الإخوة للأم مطلقاً - أعني ، ولو كانوا قتلة - لأن الملاك الذي اقتضى الحجب - وهو أن يتقوى الأب ببعض حصص الأم على عيالة أبنائه - موجود حتى في صورة ما لو كان الإخوة قتلة .

وقد يستفاد هذا الذي قلناه من خبر زرارة السالف الذي ركز على فكرة أن الإخوة من الأب يحجبون دون الإخوة للأم ، لأنهم مسؤولية الأب ، بينما لا يتحمل الأب مسؤولية تجاه أولاد زوجته ، فيحجب الإخوة للأب أو لهما الأم عن الثلث ، ليوفروا بعض نصيبها للأب ليستعين به على القيام بواجب الإنفاق على أبنائه .

نعم ، تبقى مسألة العيلولة حكمة ، لاعلة يدور الحكم مدارها وجوداً وعدمياً ، بدليل أنه لو فرض كون الأولاد أغنياء ، فمقتضى ترتب الحكم

بالحجب على العيلولة أن لا يحجبوا ، لأنه مع كون الأولاد أغنياء ، فلا يجب على الأب الإنفاق عليهم ، مع أن الحكم بالحجب قائم حتى مع غنى الأبناء وعدم وجوب إنفاق الأب عليهم ، وكذا لو كان عنده بنات متزوجات ، تحقق الحجب مع عدم وجوب إنفاق الأب عليهن ، ومقتضى الدوران أن لا يحجب .

ولأجل ذلك نقول : إن العيلولة في الأخبار لما كانت من قبيل الحكمة التي يلاحظ الشارع عند تشريع الحكم على أساسها الجانب النوعي في الموضوع ، لا الحكم في جزئياته كما في تشريع العدة - فهي علة للتشريع لا لنفس الحكم - فلا تصلح حينئذ أساساً للحكم لعدم دورانه معها وجوداً وعدمًا . وعليه ، فلا يبقى إلا إطلاقات النصوص ، سواء الآية أو الأخبار ، فيتمسك بها ، اللهم إلا أن تثبت الملازمة بين الحجب والإرث ، وعدم الإرث ، كما بينا سابقاً ، مع نفي خصوصية المشرک والمملوك ، فيكون ظهور النصوص في ثبوت الملازمة مقيداً لإطلاقات الأدلة ، فيُحكم بأن الإخوة - بمقتضى التقييد - يحجبون الأم إلا إذا كانوا كفرة أو رقاً أو قتلة ، وهذا هو الأقرب إلى ظاهر النصوص ، ولا مانع من الذهاب إليه كما هو رأي العماني والسبزواري وغيرهما ممن استقرب هذا المعنى . اللهم إلا أن يقال إن مانعية الكفر أو الرق من الحجب - بلحاظ إرث المحجوب ، فلا يحجبه الكافر أو الرق عن الإرث - لا يلزم مانعتهما عن حجب الأم عن السدس ، لأن الحجب

ثابت من جهة الإخوة ، حتى في صورة عدم إرثهم من الميت ، ما يجعل الفرق بينهما واضحاً ، فلا أساس للتلازم في ذلك ، والله العالم .

خلاصة ونتائج

- للأب المنفرد المال كله ، وللأم المنفردة الثلثُ فرضاً ، والباقي يرد عليها للقرابة ، فإذا اجتمعا فللأم الثلث فرضاً ، والباقي للأب ، ولو كان معهما إخوة كان للأم السدس والباقي للأب ، ولا شيء للإخوة .

- للابن المنفرد تمام المال ، وكذلك الابنان فصاعداً يقسم بينهم بالسوية . وللبنت المنفردة النصف فرضاً ، والباقي يرد عليها . وللبنتين فما زاد الثلثان فرضاً وما تبقى يرد عليهن . ولو اجتمع ذكور وإناث ، فللذكر مثل حظ الأنثيين .

- لو اجتمع الأبوان أو أحدهما مع ولد ذكر فصاعداً ، فللأبوين السدسان ، ولأحدهما السدس ، وما تبقى للولد ، أو للأزيد بالسوية . ولو اجتمعا مع أولاد ذكور وإناث ، كان لكل واحد منهما ، أو لأحدهما السدس ، والباقي للأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين . ولو دخل معهم زوج أو زوجة ، أخذ الزوج الربع ، أو الزوجة الثمن ، وأخذ الأبوان السدسين ، وما تبقى فهو للأولاد للذكر ضعف الأنثى . ولو كان مع الأبوين بنت ، كان لها النصف ، وللأبوين السدسان ، ويرد الباقي عليهم أخماساً ، فلو دخل

معهم إخوة للأب أو لكليهما ، كان الرد على البنت والأب خاصة ، لحجب الإخوة الأم عما زاد على السدس .

- ولو كان مع الأب أو الأم بنت ، فلها النصف ، ولأحد الأبوين السدس ، ويرد الباقي عليهما أرباعاً ، للأب أو للأم الربع ، وللبنت ثلاثة أرباع .

- ولو كان مع الأبوين بنتان فصاعداً ، كان لهما السدسان ، وللبنتين فصاعداً الثلثان .

- ولو كان مع البنتين فصاعداً أب أو أم ، كان له أو لها السدس ، وللبنتين فصاعداً الثلثان ، ويرد الباقي عليهم أخماساً ، خمس للأب أو للأم ، وأربعة أخماس للبنتين فصاعداً .

- ولو دخل معهم زوج أو زوجة ، أخذ كل واحد منهما نصيبه الأدنى ، وكان للأبوين السدسان ، أو لأحدهما السدس ، والباقي للبنت والبنات ، فإن لم تستوعب الفروض التركية ، رد الباقي على البنت وأحد الأبوين أو كليهما دون الزوجة ، ومع الحاجب ، يرد على الأب والبنت دون الأم والزوجة .

- ولو كان مع الأبوين زوج أو زوجة ، فلأم الثلث ، ولأحد الزوجين فرضه الأعلى ، والباقي للأب ، وترث الأم هنا الثلث من أصل التركية ، لا بما بقي خلافاً لفقهاء أهل السنة .

- ولو كان معهم إخوة ، كان للأم السدس ، ولكل من الزوجين نصيبه الأعلى ، والباقي للأب .

رأي فقهاء أهل السنة في ميراث الأبوين والأبناء

ميراث الأبوين

لا يحرم الأب (وهو كل أب مباشر أو جدّ صحيح ، ولا يرث الأخير إلا عند فقد الأب المباشر فينزل منزلته) من الميراث بأي حال من الأحوال ، لكن تختلف حاله لجهة وجود فرع وارث للمتوفى ، وعدم وجوده ، ولذلك فهو تارة يرث بالفرض فقط ، وأخرى بالفرض والتعصيب ، وثالثة بالتعصيب فقط . والأصل في ميراث الأبوين قوله تعالى : ﴿ ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث ، فإن كان له إخوة فلأمه السدس . . . ﴾ [النساء : ١١] .

فهذه الآية نصّت على أن للأم فرضين : أعلى ، وهو الثلث مع عدم الولد للميت وعدم الإخوة ، وأدنى وهو السدس إذا وجد ولد ، أو إخوة ، ويّنت أيضاً أن الأب يرث بالفرض مع الولد ، وبالتعصيب عند عدمه ، إذ لم يبيّن له في الحالة هذه فرضٌ محدد معين بعد بيان نصيب الأم ، والأصل أن المال إذا أضيف إلى اثنين ، ويُنّ نصيب أحدهما منه كان للآخر الباقي ، وهذا شأن العاصب ، فيكون تنصيباً على كونه

عاصباً عند عدم الولد .

ثم إذا أضفنا للآية ما استُدلَّ به على أصل مشروعية التعصيب ، أعني الخبر الذي فيه «ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقي فلأولي رجل ذكر» ، تبين أن الأب يرث تارة بالفرض ، وأخرى بالتعصيب ، وثالثة بالفرض وبالتعصيب معاً . فأحوال الأب هنا ثلاثة هي :

أحوال الأب

١ - يرث السدس فرضاً عند وجود الفرع الوارث المذكر ابناً كان أو ابن ابن وإن نزل ، وإذا وجد معهما ذو فرض أخذ فرضه ، ثم يأخذ الفرع المذكور ما يفضل من التركة تعصياً ، دون الأب ، لأنه وإن كان عاصباً إلا أنه مؤخر في العصابات عن فرع الميت المذكر ، وادّعوا أن ذلك صريح الآية السابقة ، بتقريب أنها بينت فرض الأب ، ولم تبين فرض الفرع المذكور ، فنستكشف أنه العاصب فيأخذ ما بقي .

ومثاله : (أب ، وأم ، وابن ابن) . يأخذ الأب السدس فرضاً ، وكذا الأم ، وما بقي فلابن الابن تعصياً ، وعندنا للقرابة .

٢ - يرث السدس فرضاً ، ويرث ما تبقى تعصياً بعد إخراج حصص ذوي الفروض ، كما لو وجد فرع وارث مؤنث كبنت أو بنت ابن وإن نزل ، أما السدس فللآية ، وأما الباقي بعد حصّة البنت ، فللحديث

«أحقوا الفرائض . . . الخ» .

ومثاله : (أب وبنت وبنت ابن) يأخذ الأب السدس فرضاً ، والبنت النصف كذلك ، وبنت الابن السدس تكملة الثلثين (باعتبار أن للبنتين فصاعداً الثلثين) والباقي للأب تعصيباً (وهو هنا السدس) . فيكون له الثلث فرضاً وتعصيباً . وعندنا يرد الباقي على البنت والأب أرباعاً ، ولا شيء لبنت الابن أصلاً لحجبها بالبنت ، وهي مؤخرة في الصنف عن الأبناء المباشرين ، فلا ترث إلا عند عدمهم .

٣- يرث بالتعصيب فقط عند عدم الفرع الوارث مطلقاً مذكراً كان أو مؤنثاً ، دليلهم ظاهر الآية السابقة ، إذ نصّت على نصيب الأم عند عدم الولد وانحصار الإرث في الأبوين ، فيفهم منه أن الأب يأخذ الباقي بالتعصيب . وعندنا أنه لو انفرد أخذ الكل بالقرابة ، ولو كان معه أم ، أخذت فرضها وكان له ما بقي بالقرابة أيضاً ، لأنه لم يفرض له شيء في الموضعين .

وإذا كان الأب يرث عند جمهور فقهاء السنة بالفرض وحده أو بالتعصيب وحده أو بهما معاً ، فالأم لا ترث إلا بالفرض ، سواء وجد فرع وارث أو لا . ولها عندهم ثلاثة أحوال :

أحوال الأم

١- ترث الأم السدس في موردين : أحدهما إذا كان للमित فرع وارث ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، واحداً كان أو أكثر ، وهو الابن ، وابن الابن وإن نزل ، والبنات ، وبنات الابن وإن نزل . وثانيهما إذا كان له جمع من الإخوة أو الأخوات من أي جهة ، سواء كانوا لأب أو لأب وأم أو خليطاً منهم ، وسواء كانوا ذكوراً فقط أو إناثاً كذلك أو خليطاً منهم ، وسواء كانوا وارثين فعلاً أو محجوبين ، والمراد بالجمع هنا الاثنين فصاعداً كما مرّت الإشارة إليه سابقاً ، ولا ينقص هذا السدس إلا إذا عالت الفريضة .

٢- تأخذ ثلث التركة عند عدم الفرع الوارث أو الجمع من الإخوة والأخوات ، فلو كان للमित فرع غير وارث ، كولد البنت ، أو أخ واحد ، لم تحجب عن الثلث ، وهذا لا يكون إلا في صورة انحصار الإرث في الأبوين بنص الآية .

٣ - تأخذ ثلث الباقي من التركة بعد نصيب أحد الزوجين إذا كان معها أب ، ولم يكن معها فرع وارث ولا جمع من الإخوة .

مثاله : (أبوان وزوج وأم) : يأخذ الزوج النصف ، والأم ثلث ما بقي ، وهو السدس ، والباقي ، وهو الثلث للأب تعصيباً .

ولو كان معهما زوجة أخذت الربع فرضاً ، وأخذت الأم ثلث ما بقي ،

وهو هنا الربع ، ويأخذ الأب ما تبقى تعصيباً . فتكون مع الأب كالعاصب بغيره . والحالة الثالثة ليست محل اتفاق عندهم ، بل نقلوا الخلاف في ذلك عن الصحابة ومن تابعهم من الفقهاء .

ولقد رووا عن ابن عباس ذهابه إلى أن الأم تأخذ في الصورة السابقة ثلث التركة ، لاثلاث ما بقي بعد نصيب الزوج أو الزوجة عملاً بظاهر الآية ، حيث إن المتبادر من الثلث فيها ثلث التركة ، بدليل أن السدس الذي تستحقه مع الولد أو الإخوة هو سدس التركة ، فيكون الثلث كذلك ، ولأنه معطوف على ﴿فلهن ثلثا ما ترك﴾ ، وعلى ﴿وإن كانت واحدة فلها النصف﴾ والمراد منها قطعاً ثلثا التركة ونصفها . فيكون المراد بالثلث ذلك ، ولأن جميع السهام المقدرة لأصحاب الفروض منسوبة إلى كل التركة ، وليس في النصوص ثلث الباقي . وأضاف القائلون بالعلول ممن يرى رأي ابن عباس في موضوعنا ، أن الأم ترث بالفرض في جميع الحالات ، فلا يصح أن ينقص فرضها إلا في حالة العول ، أما الأب فيرث بالفرض تارة وبالتعصيب أخرى ، وهو هنا يرث بالتعصيب ، والعاصب يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض قلّ أو كثر .

ويقول ابن عباس : قال شريح القاضي ، ومحمد بن سيرين ، وداود الظاهري ، وذهب جمهور الفقهاء إلى أنها ترث ثلث ما بقي بعد نصيب أحد الزوجين ، ليكون نصيب الأم نصف نصيب الأب كما في حالة انفرادها بالميراث ، ونسب القول بذلك إلى عمر وعثمان وعبد الله بن مسعود وزيد ، وبه قال الفقهاء الأربعة .

وحجتهم أن الآية جعلت للمرأة الثلث عند عدم الولد وعند انفراد الأبوين بالتركة ، والمتعلق بشرطين كما ينعدم بانعدامهما ، ينعدم بانعدام أحدهما ، فتكون الآية واردة لبيان حكم ميراث الأبوين حال الانفراد .

وأما إذا كان معهما زوج أو زوجة فمسكوت عنه ، وإذا كان الأمر كذلك فيرجع فيه إلى عمومات ما دلّ على ميراث الذكر والأنثى إذا اجتمعا وكانا في درجة واحدة ، فتعطى الأم بمقتضاه نصف حصة الأب كما هو الحال في الابنة والابن سواء بسواء ، ولا يتحقق ذلك في الفرض السابق إلا إذا أعطيت الأم ثلث ما بقي بعد إخراج نصيب الزوج والزوجة من أصل التركة ، ولو أعطيت الأم هنا ثلث التركة لانعكس الأمر في بعض الحالات ، ولكان نصيب الأم ضعف نصيب الأب ، كما لو كان معها زوج فإن النصف له ، فلو أخذت الأم الثلث لبقى للأب سدس التركة ، فيكون نصيبه نصف نصيبها ، وهو مخالف لقاعدة الإرث عند اجتماع ذكر وأنثى من درجة واحدة .

ولقد اشتهرت هذه المسألة بين الناس ، وعرفت بالمسألة العمرية ، لأن أول من حكم بها هو عمر بن الخطاب .

والواضح أن دليل المسألة قياسي ، إذ لا نص يدل صراحة أو بظهوره على أن حصة الأم مع أحد الزوجين ثلث ما بقي ، وإنما قاسوا المسألة على حالة الأب والأم عند الانفراد ، أو على حالة الأولاد المختلفين إذا كانوا في درجة واحدة .

موقف القانون من إرث الأبوين

نص قانون الموارث المصري في المادة ٢١ منه على أنه إذا اجتمع الأب أو الجد [الصحيح] مع البنت أو بنت الابن وإن نزل استحق السدس فرضاً ، والباقي بعد نصيب البنت أو بنت الابن [وهو النصف] بالتعصيب ، ونص في المادة ٩ ، ١٧ منه على أن للأب السدس إذا وجد للميت ولد ، أو ولد ابن وإن نزل . ومثله ما في قانون الموارث السوري (١) .

ونصت المادة ١٧ أيضاً على أن الأب يشمل الجد الصحيح وإن علا ، فيطابق بذلك رأي القانون ، كما هو واضح ، رأي جمهور فقهاء أهل السنة في جعل الأب عصبه (٢) .

ولقد أخذ قانون الموارث المصري أيضاً برأي جمهور السنة في ما يتعلق بإرث الأم ، فنص في المادة الرابعة عشرة منه على أن للأم فرض السدس مع الولد ، أو ولد الابن وإن نزل ، أو مع اثنين أو أكثر من الإخوة والأخوات ، ولها الثلث في غير هذه الأحوال ، غير أنها إذا اجتمعت مع أحد الزوجين والأب فقط كان لها ثلث ما بقي بعد فرض الزوج (٣) .

(١) يلاحظ : الوصية والموارث من قانون الأحوال الشخصية ، المكتبة القانونية دمشق ، المادة ٢٦٦ و ٢٨٠ . وقانون الموارث اللبناني ، مادة ٥٩٦ .

(٢) م . ن .

(٣) ومثله في قانون الموارث السوري ، يلاحظ : م . ن . مادة ٢٧١ ، وقانون الموارث اللبناني ، مادة ٦٠٦ .

ميراث البنت الصلبة

يراد عند فقهاء السنة من بنت الصلب بنت المتوفى أو المتوفاة مباشرة بدون واسطة ، وإرثها تارة بالفرض ، وأخرى بالتعصيب ، ولا تحجب عن الميراث حجب حرمان بحال من الأحوال ، ما لم يوجد مانع يمنعها منه . وللبنات الصلييات ثلاثة أحوال :

١- الإرث بالتعصيب ، بأن تأخذ الواحدة نصف نصيب أخيها مهما كان العدد لقوله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ . . ﴾ ، ويكون الذي عصبها أخوها .

٢- النصف فرضاً إذا كانت واحدة ولم يكن معها ابن يعصبها ، كما لو توفي شخص عن أب وبنت وزوجة ، فإن الزوجة هنا تأخذ الثمن ، والبنت النصف ، ويأخذ الأب السدس فرضاً ، وما تبقى تعصياً ، وعندنا يرد الباقي على الأب والبنت أرباعاً ، له الربع ، ولها ثلاثة أرباع . ولو توفي عن بنت واحدة أخذت البنت النصف فرضاً ، والباقي رداً لعدم وجود عاصب معها عند جمهور فقهاء السنة ، وعندنا يرد عليها الباقي للقرابة . وقد أخذ برأي الإمامية في هذا المورد قانون الأحوال الشخصية العراقي الصادر سنة ١٩٥٩ م ، المعدل بقانون رقم ١١ السنة ١٩٦٣ . وكذلك قانون ١٩ تموز ١٩٥٩ الذي عدل مجلة الأحوال الشخصية التونسية (المادة ١٤٣ مكررة) استناداً إلى ظاهر قوله تعالى : ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ . . . وَهُوَ

يرثها إن لم يكن لها ولد ﴿ [النساء : ١٧٦] . والولد لغة وشرعاً
الابن والبنت جميعاً ، فلا يرث - على هذا - الأخُ مع وجود الولد
مطلقاً^(١) .

٣ - الثلثان إذا كنَّ أكثر من واحدة ، ولم يكن معهن أخ يعصبهن ، يقسَّم
بينهما أو بينهما بالتساوي .

فلو ترك بنتين وأباً ، أخذت البنتان الثلثين فرضاً ، وأخذ الأب السدس
كذلك ، وما تبقى تعصيباً ، وعندنا بالقرابة .

ولو ترك أربع بنات وأماً ، أخذت الأم السدس فرضاً ، والبنات الأربع
الثلثين فرضاً كذلك ، والباقي يرد عليهن على نسبة سهامهن . والآية التي
حددت ميراث البنات الصلبيات صريحة فيما إذا كان العدد أكثر من اثنتين ،
وهو مورد إجماع عند السنة ، وأما الاثنتان فلم يبين حكمهما صراحة بعد أن
بين حكم الواحدة وما فوق ، فجاء الاختلاف في حكمهما ؛ هل تلحقان
بالواحدة فيكون نصيبهما النصف ، أو تلحقان بما فوق الاثنتين فيكون حظهما
الثلثين؟؟

ذهب جمهور الفقهاء - ونقل عن الصحابة - إلى الثاني ، وخالف ابن

(١) أبو زهرة ، الميراث عند الجعفرية ، ص : ٩٢ . ومحمصاني ، المبادئ الشرعية ، ص : ٣١١ .
وذهب قانون الموارث المصري مذهب أهل السنة في ذلك . وكذا قانون الموارث السوري المادة ٢٦٩ و
٢٨٧ . والمادة ٦٠٢ من قانون الموارث اللبناني .

عباس^(١) فقال بأن للاثنتين النصف عملاً بظاهر الآية ﴿فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك﴾ ذلك أن استحقاق البنات الثلثين فيها علق على كونهن فوق اثنتين ، ولفظ نساء جمع ، ولفظ فوق صريح في الزيادة ، ثم أكد ذلك بضمير الجمع في قوله : ﴿فلهن ثلثا ما ترك﴾ والمعلق على شرط لا يتحقق بدونه . وأضاف : بأن الآية وإن جعلت للواحدة النصف وسكتت عن الاثنتين ، إلا أن في أولها ما يدل على أن نصيبهما النصف ، وهو قوله تعالى : ﴿للذكر مثل حظ الأنثيين﴾ ومن ترك ابناً وبنتين فللابن النصف وللبنتين النصف ، على أن النصف متيقن والزيادة مشكوك ، والميراث لا يثبت بشك .

وقرر الجمهور مذهبهم بالقول : إن قاعدة الإرث تسير على أن للأنثيين ميراث الجماعة ، والآية وإن قيدت استحقاق الثلثين للبنات بمافوق الاثنتين ولم تصرح بحكمهما ، إلا أنها أشارت إليه في أولها ، لأن المولى جعل للذكر مثل حظ الأنثيين ، وأدنى مراتب الاختلاط ابن وبنت ، فللابن حينئذ الثلثان بالاتفاق ، فعرف بهذا أن للابنتين الثلثين ، وإذا كانت البنت تأخذ مع أخيها الثلث ، فأولى أن تأخذه مع أختها ، ولقد جعل الله في آية الكلاله حكم الاختين الثلثين^(٢) ، وجعل للواحدة النصف ، فبيّن حكم الأخوات عند

(١) ابن نجيم ، البحر الرائق ، شرح كتر الدقائق ، ج : ٨ ، ص : ٤٩٤ .

(٢) الشاطبي ، الموافقات ، ج : ٤ ، ص : ٣٩ .

الانفراد والاختلاط ، فإن استحققت الأختان الثلثين فأولى أن يكون ذلك للبتين ، لأنهما أقوى قرابة وأمسّ رحماً . والملفت أن آية الكلاله لم تذكر حكم الأخوات إن كنَّ فوق اثنتين ، فيستكشف أن الآيتين تتمم إحداهما الأخرى . فيستدل بحكم الأختين المنصوص عليه على حكم البتين ، وبحكم ما فوق الاثنتين من البنات المنصوص عليه على حكم الأخوات فوق الاثنتين . قال في شرح السراجية : « إن في الآية تقديمًا وتأخيرًا ، والمعنى : فإن كن نساء اثنتين فما فوقهما فلهن الثلثان مما ترك ، كما في قوله (ص) : لا تسافر المرأة فوق ثلاثة أيام ولياليها . أي ثلاثة أيام فما فوقها» (١) .

وقال ابن قدامة : « أجمع أهل العلم على أن فرض الابنتين الثلثان ، إلا في رواية شاذة عن ابن عباس أن فرضهما النصف» ثم قال : «والصحيح قول الجماعة لحديث سعد بن الربيع [أشرنا إليه عند تفسيرنا للآية] ، ولأن كل من يرث الواحد منهم النصف فللاثنين منهم الثلثان ، كالأخوات من الأبوين أو من الأب ، وكل عدد يختلف فرضه يختلف فرض واحداهم وجماعتهم ، فللاثنين منهم فرض الجماعة كولد الأم ، والأخوات من الأبوين أو الأب . .» (٢) .

(١) شرح السراجية ، ص : ١٠٢ وبعدها .

(٢) المغني ، ج : ٦ ، ص : ١٧٠ .

ميراث أولاد الأولاد عند الإمامية

قيام أولاد الأولاد مقام آبائهم

يقوم أولاد الأولاد وإن نزلوا مقام آبائهم في مقاسمة الأبوين وحجبهم عن أعلى السهمين إلى أدناهما ، ويحجبون من عداهم من الأقارب حجب حرمان ، وشرط إرثهم عدم آبائهم أو أمهاتهم .

قال العلامة في القواعد : « ولد الولد وإن نزل يقوم مقام الولد مع عدم أبيه ، ومن هو في طبقته ، ويقاسم الأبوين كأبيه . »^(١) ، وقال المحقق في الشرائع : « أولاد الأولاد يقومون مقام آبائهم في مقاسمة الأبوين »^(٢) .

والحكم هذا الذي أشرنا إليه ، هو المشهور عند الإمامية ، ومن ثم اعتبر في الجواهر أنه المعروف بين الأصحاب ، ونسب دعوى الإجماع عليه إلى الغنية والكنز والتنقيح والقواعد ، وعقب على ذلك بالقول : « بل يمكن تحصيل الإجماع [عليه] . فالحجة حينئذ على المختار ذلك [أي الإجماع] وكفى به »^(٣) .

وقد يرشد إلى ذلك قوله تعالى : ﴿ يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ [النساء : ٩] ، بناءً على صدق لفظ الولد على ولد الولد حقيقة ، فكأن المراد بالولد في الآية كل من تولد من شخص ولو بالواسطة

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٢٤ .

(٢) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١١٧ .

(٣) م . ن .

قصداً حقيقياً . وادعى ابن إدريس الإجماع عليه ، أو أنه مقصود من لفظ الولد قصداً مجازياً بقرينة إجماع الأصحاب على الاستدلال بهذه الآية على اقتسام أولاد الابن نصيبهم بالسوية ، وما ذاك إلا لكون المراد بالولد هنا المعنى الأعم .

ولقد أيد صاحب الجواهر صحة مثل هذا الحمل في الآية بإرادة الأعم من لفظ الولد في غيرها جزماً ، فإذا جاز قصده في غير هذا المورد من الموارد جاز قصده منه ، وعقب بالقول :

«بل المراد بالولد في قوله تعالى : ﴿وَلِأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء : ١١] ما يعم ولد الولد» ، ونقل عن المرتضى حكايته الإجماع على ذلك ، ثم استنتج : «وإذا كان ولد الولد حاجباً للأبوين عن الثلثين لم يكن لهما جميع المال»^(١) .

نقول : إن الإجماع على أن المراد بالولد في الآية ما يعم ويشمل ولد الولد ليس حجة ، ولا يصلح قرينة لحمل الولد في الآية على الأعم ، لاحتمال مدركيته ، وعدم إمكان إحراز كونه تعديداً ، إذ لعله ناشئ من إمكان قصد ولد الولد من لفظ الولد لغة ولو مجازاً ، ومن المحتمل أن يكون الفقهاء قد اتكلوا على هذا الوجه في حمل لفظ الولد على الأعم ، وفهمهم ليس حجة ، ولا يجعل للفظ ظهوراً فيما مر ، وعليه ، فلا يصح الاتكال على الإجماع لافتراض إرادة ولد الولد من لفظ الولد في الآية . هذا أولاً .

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١١٨ .

وثانياً : إن افتراض ثبوت الإجماع في المقام يقتضي التساؤل عن المناسبة التي تجعل أصحاب الأئمة يسكتون عن مثل هذه المسألة ، ويتسالمون على أن لا ينطق أحد بسماع ذلك عنهم أو رؤيته منهم ، وعن السبب الذي يبرر أخذ هؤلاء المسألة يدأ بيد عن الأئمة دون أن ينسبوها إليهم أو يшиروا إلى تلقيها عنهم؟؟

وكيف كان ، فاستدلال صاحب الجواهر بالإجماع على إرادة ما يعم ولد الولد من لفظ الولد ليس صحيحاً ، لعدم ثبوت مثل هذا الإجماع ، ولو سلم فهو لا ينهض حجة مع ثبوت عدم كونه تعبيراً .

وعلى أقل تقدير ، فالمسألة محلّ جدل من الناحية اللغوية ، ولقد ذكر صاحب الجواهر نفسه هذا الوجه الذي يدعى ترجيحه لقصد الأعم من لفظ الولد ، ثم تنظر فيه فقال : « ومن الأصحاب من جعل المسألة من فروع التعارض بين الحقيقة والمجاز الراجح ، بناءً على أن لفظ الولد حقيقة في الولد الصلب ، مجاز راجح في المعنى الأعم ، لكونه الغالب في الاستعمال ، فيترجح إرادته على القول بترجيح هذا النوع من المجاز ، وفيه نظر » (١) .

وكيف كان ، فلا ظهور للآية في إرادة ولد الولد من لفظ الولد ، ولأجله فلا بد من الرجوع إلى الأخبار والنصوص لاستنطاقها ، وتحديد ما يمكن أن تدل عليه في خصوص هذا الموضوع .

(١) جواهر الكلام ، ج ٣٩ ، ص ١١٩ .

استعراض الأخبار

● روى الكليني ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله (ع) قال : بنات الابنة يرثن ، إذا لم يكن بنات كن مكان البنات^(١) .

والخبر هذا واضح الدلالة على قيام البنت مقام أمها عند فقدها .

● وروى أيضاً في الموثق عن حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن محمد بن مسكين ، عن إسحق بن عمار ، عن أبي عبد الله (ع) قال : «ابن الابن يقوم مقام أبيه»^(٢) .

● وروى أيضاً بإسناده عن محمد بن الحسن الصفار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن صفوان ، عن خزيمة بن يقطين ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن أبي عبد الله (ع) قال : ابن الابن إذا لم يكن من صلب الرجل أحد قام مقام الابن ، قال (ع) : وابنة البنت إذا لم يكن من صلب الرجل أحد قامت مقام البنت^(٣) .

● وروى الكليني أيضاً ، عن حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن صفوان ، عن موسى بن بكر ، عن علي بن سعيد ، عن زرارة

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٤٩ ، رواية : ١ .

(٢) م . ن ، رواية : ٢ .

(٣) م . ن ، ص : ٤٥٠ ، رواية : ٥ .

قال : هذا مما ليس فيه اختلاف عند أصحابنا ، عن أبي عبد الله ، وعن أبي جعفر (ع) أنهما سُئلا عن امرأة تركت زوجها وأمها وابنتها قال : للزوج الربع ، وللأم السدس ، وللابنتين ما بقي ، ولا تزد المرأة أبداً على نصيب الرجل لو كان مكانها ، إن ترك الميت أمّاً وأباً وامرأة وابنة ، فإن الفريضة من أربعة وعشرين سهماً ، للمرأة الثمن ثلاثة أسهم من أربعة وعشرين سهماً ، ولكل واحد من الأبوين السدس أربعة أسهم ، وللابنة النصف اثنا عشر سهماً ، وبقي خمسة أسهم هي مردودة على الأبوين والابنة على قدر سهامهما ولا يردّ على الزوجة شيء ، وإن ترك أباً وزوجاً فللأب سهم من اثني عشر سهماً ، وهو السدس ، وللزوج الربع ، ثلاثة أسهم من اثني عشر سهماً ، وللبنات النصف ستة أسهم من اثني عشر ، وبقي سهم واحد مردود على الابنة والأب على قدر سهامهما ، ولا يرد على الزوج شيء ، ولا يرث أحد من خلق الله مع الولد إلا الأبوان والزوج والزوجة إن لم يكن ولد ، وكان ولد الولد ، ذكوراً أو إناثاً ، فإنهم بمنزلة الولد ، وولد البنين بمنزلة البنت ، يرثون ميراث البنين ، وولد البنات بمنزلة البنات ، يرثون ميراث البنات ، ويحجبون الأبوين والزوجين عن سهامهم الأكثر ، فإن سفّلوا ببنتين وثلاثة وأكثر ، يرثون ما يرث ولد الصلب ويحجبون ما يحجب ولد الصلب (١) .

وزرارة هنا يفترض أن المسألة محل تسالم واتفاق ، وهي مروية عن الإمامين الباقر والصادق (ع).

(١) الوسائل ، ج : ١٧ ، باب : ١٨ ، ص : ٤٦٦ ، رواية : ٣ .

● وروي عن الصادق (ع) في رجل ترك والدًا وابن ابن أنه قال : للأب السدس وما بقي فلابن الابن لأنه قام مقام أبيه إذا لم يكن الابن (يعني موجوداً) ، وكذلك الولد ما تناسلوا إذا لم يكن أقرب منهم من الولد ، ومن قرب منهم حجب من بعده ، كذلك بنو البنت (١) .

والأخبار هذه كما هو واضح تدل صراحة على قيام الأولاد مقام الأولاد عند فقدانهم ، وضعف بعضها سنداً لا يضر بحجيتها ما دام فيها الصحيح ، وما دامت موافقة لظواهر الكتاب ، بناءً على شمول كلمة الولد لولد الولد ، وربما كانت هذه الأخبار توحى بأن الأئمة (عليهم السلام) كانوا - في أحاديثهم - يؤكدون هذا الشمول ، بحيث كان الحكم الصادر عنهم منطلقاً من الآية . ولعلها هي الحجة في ما ذهب إليه المشهور من رأي .

قال في الجواهر : «والضعف مجبر بعمل الأصحاب والموافقة لظاهر الكتاب والسنة المستفيضة ، بل المتواترة كما في النهاية» (٢) .

خلاف الصدوق

وكيف كان ، فلم ينقل خلاف في ما ذكرنا من حكم إلا عن الصدوق (قده) ، وأشار في الجواهر إلى خلافه هذا فقال : «وشرط ابن بابويه

(١) مستدرک الوسائل ، باب ٧ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد ، حديث : ٣ .

(٢) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١١٧-١١٨ .

في الفقيه والمقنع في توريثهم عدم الأبوين ، قال في أولهما (يعني في الفقيه) :
 أربعة لا يرث معهم أحد إلا زوج أو زوجة ، الأبوان والابن والابنة ، وهذا هو
 الأصل لنا في الموارث ، فإذا ترك الرجل أبوين وابن ابن أو ابنة ابنة فالmaal
 للأبوين للأم الثلث وللأب الثلثان ، لأن وُلد الوكـد إنما يقومون مقام الولد إذا لم
 يكن هناك ولد ، ولا وارث غيره ، والوارث الأب والأم ، وقال الفضل بن
 شاذان خلاف قولنا في هذه المسألة وأخطأ ، قال : (يعني ابن شاذان) : إن ترك
 ابن ابنة ، وابنة ابن فللأبوين السدسان ، وما بقي فلابنة الابن من ذلك الثلثان
 ولابن الابنة من ذلك الثلث تقوم ابنة الابن مقام أبيها وابن الابنة مقام أمه ،
 وهذا مما زلّ به قدمه عن الطريق القويم ، وهذا سبيل من يقيس .

وقال في المقنع : فإن ترك ابن ابن وأبويه ، فللأم الثلث ، وللأب الثلثان ،
 وسقط ابن الابن» (١) .

ومستند الصدوق (قده) خبران - سوف يتضح للتوّ أنهما مجملان ،
 ويحتملان معانٍ عدة - والاعتبار .

أما الخبران فإليك نصهما :

● روى الكليني عن عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، وعن محمد
 بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن سعد بن أبي

خلف ، عن أبي الحسن الأول (ع) قال : بنات الابنة يقمن مقام البنات إذا لم يكن للميت بنات ، ولا وارث غيرهن ، وبنات الابن يقمن مقام الابن إذا لم يكن للميت أولاد ولا وارث غيرهم^(١) .

● وروى أيضاً في الصحيح عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن أبي عبد الله (ع) ، قال : بنات الابنة يقمن مقام الابنة إذا لم يكن للميت بنات ، ولا وارث غيرهن ، وبنات الابن يقمن مقام الابن إذا لم يكن للميت ولد ولا وارث غيره^(٢) .

وفهم الصدوق من الخبرين هذين أن شرط إرث ولد الولد أن لا يكون هناك وارث غيره مطلقاً ، سواء كان والده أو من يشاركه كأب الميت وأمه ، فلو كان هناك أبوان مثلاً لم يرث ولد الولد شيئاً ، لفقد شرط إرثه .

أما الاعتبار - وهو الأصل في الاستدلال على المسألة عنده - فهو أن القاعدة عندنا أن يمنع الأقرب الأبعد - شهد بها الكتاب والسنة - فيمنع - بناءً عليها - الأبوان ولد الولد ويحجبانه حجب حرمان ، لأن الأبوين في طبقة الولد ، وهي مقدمة على طبقة أولاد الأولاد .

وناقشه المشهور بعدم التسليم بتأخر ولد الولد عن الأبوين ، ولو سلم

(١) وسائل الشيعة ، ج ١٧ ، ص : ٤٤٩ ، خبر : ٣ . ومستدرک الوسائل ، ميراث الأبوين والأولاد ، حديث : ٣ .

(٢) وسائل الشيعة ، ص : ٤٥٠ ، خبر : ٤ .

ذلك فما المانع أن تكون القاعدة تلك مخصّصة بغير هذه الصورة من صور الأقربية ، ولقد شهد لذلك أخبار ، دلّت صراحة على أن ولد الولد يقوم مقام أبيه أو أمه ، ما يوحى بأن مرتبته هي مرتبة أبيه عند عدمهما .

ولقد افترض في الجواهر «أن قاعدة الأقربية إنما تجري في صورة اتحاد الصنف ، أما مع التعدد كما في موردنا ، فالأقرب من أحد الصنفين لا يمنع الأبعد من الصنف الآخر ، ولأجله شارك ابن الأخ الجدّ ، وأبو الجد الأخ . . ولو سلّم جريانها في مثل هذه الموارد ، فيكفي تخصيصها بما دل على قيامهم مقام آبائهم المرجح عليها من وجوه»^(١) .

والأخبار التي استند إليها الصدوق واعتمد عليها ، يمكن حملها على ما يوافق ما دلّت أخبار القيام عليه من المعاني .

قال في الجواهر : «وفيه أنه يمكن إرادة نفى غير أب الابن من أولاد الصلب من قوله (ع) : «ولا وارث غيرهن» على معنى : إذا لم يكن للميت الابن الذي يتقرب به ابن الابن ، أو البنت التي تتقرب بها بنت البنت ، ولا وارث غيرهما من أولاد الصلب . أو أن المراد أن بنت البنت تقوم مقام البنت إذا لم يكن للميت بنت مطلقاً ، وكذا ابن الابن يقوم مقام الابن إذا لم يكن للميت ابن ، سواء كان أب هذا الابن أو غيره .

(١) جواهر الكلام ، ج ٣٩ ، ص ١٢٢ .

أو أن المراد من لانفي الجنس لا تأكيد النفي ، على معنى «أن بنات الابن أو البنت يرثن عند فقد الأولاد ، ولا وارث غيرهن حيثنذ ، ويخص بما إذا لم يكن هنالك أب أو أم أو زوج أو زوجة» (١) .

وكيف كان ، فإن احتمال الخبرين لمعان متعددة مختلفة ، وعدم وضوحهما في ما سيقا لأجل التدليل عليه وتأكيده وإثباته ، يجعلهما مجملين ، فلا يصلحان لمعارضة ما دلّ من الأخبار على قيام أولاد الأولاد مقام الأولاد عند فقدهم ، الصريحة الدالة على ذلك .

وعليه ، فما قاله المشهور من أن ولد الولد يرث مع الأبوين ، ويقوم مقام الأولاد عند فقدهم ، هو الأقرب إلى الصواب ، وهو الذي يقتضيه الأدلة وتؤكدده وتدل عليه .

كيفية توريث أولاد الأولاد

بعد أن اتضح قيام أولاد الأولاد مقام الأولاد في مقاسمة الأبوين في الجملة ، فالسؤال هو ، هل يرث أولاد الأولاد كما لو كانوا مستقلين في الإرث فتأخذ الأنثى نصف ما يرث الذكر ، سواء في ذلك أولاد الذكور وأولاد الإناث؟؟ أو أن إرثهم مرتبط بإرث من يقومون مقامهم فيرث أولاد البنت حصة أمهم لافرق فيهم بين ذكر وأنثى ، ويرث أولاد الابن حصة أبيهم ، لا فرق أيضاً فيهم بين ذكر وأنثى؟؟ قولان :

(١) جواهر الكلام ، ج ٣٩ ، ص ١١٨ .

مشهور الإمامية

ذهب مشهور الإمامية إلى أن أولاد الأولاد يرثون حصة من يتقربون به ،
فيرث ولد البنت حصة أمه وهو النصف إن انفرد ، أو كان مع الأبوين ، ويرد
عليه - وإن كان ذكراً - كما يرد عليها حال وجودها .

ويرث ولد الابن نصيب أبيه ، فيأخذ جميع المال إن انفرد ، وما فضل عن
حصص الفريضة إن كان معه وارث كالأبوين أو أحدهما أو الزوج أو الزوجة ،
من غير فرق في ذلك بين ذكر وأنثى .

فلو مات شخص وترك أبوين وأولاد بنت ذكوراً وأنثاء ، كان لكل واحد
من الأبوين السدس ، ولأولاد البنت النصف فرضاً نصيباً أمهم ، ويرد الباقي
على الجميع أخماساً ، ويقسم نصيب أولاد البنت للذكر مثل حظ الأنثيين .

ولو مات شخص وترك أبوين وأولاد ابن ذكوراً وإنثاء ، كان للأبوين
السدسان ، ولأولاد الابن ما تبقى للذكر مثل حظ الأنثيين .

ولو انفرد أولاد الابن وأولاد البنت كان لأولاد الابن الثلثان للذان
هما نصيب أبيهم هنا ، ولأولاد البنت الثلث الذي هو نصيب أمهم في
الفرض ، ولقد اعتبر المحقق في الشرائع أن هذا القول هو الأظهر ، وعقب
عليه في الجواهر بالقول : «هو الأشهر بل المشهور»^(١) ، في إشارة إلى وهن
قول المخالف وندرته .

(١) جواهر الكلام ، ج ٣٩ ، ص ١٢٣ .

ولو كان هناك زوج أو زوجة مع أولاد الأولاد ، كان للزوج أو للزوجة نصيبه الأدنى ، والباقي لأولاد البنت الثلث ، ولأولاد الابن الثلثان للذكر مثل حظ الأنثيين .

ولو كان معهم أبوان وزوجة أو زوج ، كان لكل واحد من الأبوين السدس ، وللزوجة أو الزوج نصيبها أو نصيبه الأدنى الربع أو الثمن ، والباقي لأولاد الأولاد يرث أولاد البنت نصيب البنت ، وأولاد الابن نصيب الابن للذكر مثل حظ الأنثيين إن اختلفوا ، أو بالسوية إن استووا في الذكورة والأنوثة .

وكيف كان ، فحجة هذا القول الإجماع بعد المرتضى كما في كنز العرفان ، أو إجماع الطائفة كما عن ابن زهرة ، وافترض في الجواهر أنه الحجة على المدعى (١) .

مضافاً إلى أن الأخبار التي صرّحت بقيام الأولاد مقام الأولاد ليست ظاهرة في إرادة التنزيل (تنزل الأولاد مقام الأولاد) في أصل الإرث فحسب ، بل في كيفيته أيضاً ، وإلا لوجب الاكتفاء فيها (لو كان المراد بيان تنزيل الأولاد مقام آبائهم في أصل الإرث) بذكر أولاد الأولاد بلا تفصيل بين أولاد الابن وأولاد البنت ، ولكان التفصيل لغواً في القول وتطويلاً في البيان لا حاجة له

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٢٣ .

ولا طائل تحته يتنزّه عنه مقام المعصوم .

فلما أطال وفصل ، دلّ على أن لذلك داعياً ، وأن وراءه غرض مقصود ، وهو التدليل على أن لكل طائفة من أولاد الأولاد حكماً ، وأن حكم أولاد الابن حكم الابن ، وحكم أولاد البنت حكم البنت ، فيأخذ الأولون حصة أبيهم ، ويأخذ الآخرون حصة أمهم .

خلاف المرتضى

وخالف في ذلك السيد المرتضى^(١) - وتبعه بعض - فقال : يقسم الميراث بينهم كأولاد الصلب من غير ملاحظة من يتقربون به ، لصدق عنوان الأولاد عليهم حقيقة ، فيشملهم عموم الخطاب في قوله تعالى : ﴿للذكر مثل حظ الأنثيين﴾ ، ولأنه لولا قاعدة الأقرب لأمكن الحكم بمشاركتهم لآبائهم في الإرث ، فيكون لحاظهم على نحو الاستقلال كالحاظ آبائهم ، لأنهم متفرعون عليهم تابعون لهم ليلحظ في الإرث نصيب من يتقربون به .

ووصف في الجواهر هذا القول بالضعف^(٢) ، ولعله لأجل عدم وضوح صدق عنوان الأولاد على أولاد الأولاد حقيقة ، أو لعدم إحراز قصدهم من لفظ الولد في الآية ولو مجازاً - كما مر سابقاً - .

(١) الرسائل الموصليات ، ضمن رسائل المرتضى ، ج : ١ ، ص : ٢٥٨ .

(٢) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٢٣ .

ولو سلّم صدق العنوان عليهم حقيقة ، أو إرادتهم من اللفظ ولو على نحو المجاز ، فلا منافاة بين ذلك وبين إرثهم على الوجه المتقدم ، لقيام الأدلة على كيفية تورثهم ، وذلك بناءً على أن المراد من قيام أولاد الأولاد مقام آبائهم أو أمهاتهم أنهم يأخذون حصتهم لأنهم يقومون مقامهم في الإرث ، بلحاظ أنهم كأولاد الصليبين ، ما يجعل أن حكمهم حكمهم ، فتخصّص الآية بها ، ولا ينافي قوله تعالى : ﴿لذكر مثل حظ الأنثيين﴾ بشكل من الأشكال التزام تفضيل الأنثى على الذكر في بعض المواضع والصور بدليل ، والتسوية بينهما في بعض لحجة معتبرة وشاهد ، وأمثال ذلك في تفصيلات الموارث كثير .

والخلاصة : هي أن أولاد الأولاد يقومون مقام الأولاد في الإرث في الجملة ، ويرث أولاد الابن نصيب أبيهم ، وأولاد البنت نصيب أمهم .

إرث أولاد البنت

ذهب مشهور الإمامية إلى أن أولاد البنت يقتسمون نصيب أمهم للذكر مثل حظ الأنثيين كما هو الحال بالنسبة إلى أبناء الابن سواء بسواء ، ونقل في الجواهر عن التنقيح الإجماع عليه^(١) ، ونسبه إلى ظاهر الشرائع ، واستدل له بقوله تعالى : ﴿يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين﴾ الشامل بعمومه لكل ما يصدق عليه عنوان الولد ، ومنه ولد البنت ، وبتحقق إرادتهم من الآية ولو بمعونة الإجماع المحكي . ولأجل وضوح قصدهم من الآية حجبوا

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٢٤ .

الأبوين عما زاد على السدسين ، والزوجين عن النصف والرابع .

وذهب جماعة منهم ابن البراج^(١) والشيخ^(٢) إلى أنهم يقتسمون نصيب أمهم بالسوية ، وإن اختلفوا بالذكورة والأنوثة قياساً لهم على كلاله الأم ، واعتبر في الشرائع هذا القول متروكاً ، وعقب في الجواهر فقال : « وهو شاذ لا دليل له سوى أن التقرب بالأنثى يقتضي الاقتسام بالسوية »^(٣) ، ثم ناقشه بأن قاعدة استواء من يتقرب بالأنثى على عمومها لا دليل عليها بعد حرمة القياس على كلاله الأم ، وبعد ثبوت شمول آية الوصية « يوصيكم الله . . » لهم حقيقة أو مجازاً .

وعقب : « بل لعل الخصم يوافق على ذلك ، إلا أنه يدّعي خروجهم عن ذلك بقاعدة التقرب بالأنثى ، وقد عرفت أنه لا معقد لها ، فحينئذٍ . . لا إشكال »^(٤) .

خلاصة عامة

إذا اجتمع أولاد الابن وأولاد البنت ، كان لأولاد البنت الثلث يقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، ولأولاد الابن الثلثان يقسم بينهم بنفس الطريقة .

(١) المهذب، ج: ٢، ص: ١٣٣ .

(٢) المبسوط، ج: ٤، ص: ٧٦. ونقله في النهاية عن بعض، ثم اختار رأي المشهور .

(٣) جواهر الكلام، ج: ٣٩، ص: ١٢٤ .

(٤) م. ن .

ولا يرث أولاد الأولاد إذا كان للميت ولد ذكراً كان أو أنثى ، لأن الأقرب من الورثة يمنع الأبعد ويحجبه حجب حرمان ، فلو ترك الميت بنتاً وابن ابن وبنت ابن ، كان الميراث عندنا بتمامه للبنت فرضاً ورداً ، ولا شيء لأولاد الأولاد .

- يشارك أولاد الأولاد الآباء كآبائهم ، لأن الآباء مع الأولاد صنفان لا صنف واحد ، والأولاد وإن كانوا أبعد رحماً من الآباء بالنسبة للميت ، إلا أن الأقرب يمنع الأبعد إذا كان من صنف واحد ، فلو كانا من صنفين كما في موردنا فلا منع .

فلو ترك الميت أبوين وولداً ، كان لكل واحد من الأبوين السدس ، وللولد الباقي ، كما هو الحال مع أبيه .

ولو ترك أبوين وولد بنت ، كان للأبوين السدسان ، ولولد البنت النصفُ حصة أمه ، ويرد السدس الباقي على الجميع بقدر نسبة سهامهم ، فيكون خمسة ، يأخذ ولد البنت منه ثلاثة ، والأبوان خمسين .

ولو ترك أحداً الأبوين مع أولاد البنت ، كان لأولاد البنت ثلاثة أرباع التركة تسمية ورداً ، والرُّبعُ لأحد الأبوين كذلك ، فيكون الرد على أولاد البنت كالرد على البنت بالنسبة لقيامهم مقام أمهم .

وإذا شاركهم زوج أو زوجة دخل النقص على أولاد البنت كدخوله على

البنت ، لأن من له الغنم فعليه الغرم ، ولا يدخل عندنا نقص على الأب البتة .
 مثاله لو ترك الميت زوجاً وأبوين وأولاد بنت ، كان للزوج الربع وللأبوين لكل واحد منهما السدس ، ولأولاد البنت ما تبقى وهو سدسان ونصف السدس ، فينقص من نصيب البنت وفرضها نصفُ سدس .
 وعلى أي حال ، فهذا ما يمكن أن يقال حول إرث أولاد الأولاد عند الإمامية ، أما رأي أهل السنة فهناك تفصيله .

رأي فقهاء أهل السنة في ميراث أولاد الأولاد^(١)

ينزل ابن الابن منزلة الابن عند فقدته ويأخذ ميراثه تعصيباً ، كما لو كان هناك أب وأم وابن ابن ، فللأم السدس فرضاً لوجود الفرع الوارث الذكر ، وللأب السدس كذلك ، بنفس الملاك السابق ، ولابن الابن وإن نزل كابن ابن الابن - الباقي بالتعصيب ، وهو حكم أبيه في الفرض ، وتنزل بنت الابن منزلة البنت الصلبية عند فقدتها ، وعند عدم بنت ابن أقرب منها إلى الميت ، فترث نصيب البنت فرضاً ، وقد ترث مع وجود البنت الصلبية ، كما لو وجد من يعصبها ، ولبنت الابن (وإن نزل) ستة أحوال .

(١) يلاحظ : المغني ، ج : ٦ ، ص : ١٦٩ وبعبدها . وأحكام الموارث ، ص : ١٤٧ وبعبدها . والمحلى ، ج : ٨ ، ص : ٢٨٠ وبعبدها . والوصايا والأوقاف والموارث ، ص : ٢٧٦ وبعبدها . والمبادئ الشرعية والقانونية ، ص : ٣٦٢ .

١- ترث بنت الابن الواحدة النصف فرضاً ، إذا لم يوجد من يحجبها ولا من يعصبها ، وهو نصيب البنت الصلبية في هذا الفرض .

٢- ترث الاثنتان فصاعداً من بنات الابن الثلثين ، عند توفر الشروط السابقة ، أعني عند عدم وجود من يحجبها أو يعصبها ، وهذا هو فرض البنتين الصليبتين فما زاد .

مثاله : لو توفي شخص عن أم وأب ، وبنت ابن ، كان للأم السدس ، ولبنت الابن النصف ، نصيب البنت الصلبية ، وللأب السدس فرضاً ، ويرث ما تبقى تعصياً .

ولو ترك زوجة وأماً وابنتي ابن ، كان للزوجة الثمن ، وللأم السدس ولبنتي الابن الثلثان ، ويرد الباقي على بنتي الابن والأم بمقدار سهامهن لعدم العاصب (وهو هنا الأب) .

ولو كان هناك ابن وبنتا ابن ابن ، أخذ الأب السدس فرضاً ، وبنتا ابن الابن الثلثين نصيب البنتين الصليبتين ، ويرد ما تبقى على الأب تعصياً .

٣- الإرث بالتعصيب ، إذا كان معها أو معهن من يعصبهن ، سواء كان العاصب ابناً واحداً أو أكثر ، وسواء كان في درجتهم أو في درجة أنزل منها ، والفرق بين من هو في درجتها ومن هو أنزل ، أن الأول يعصبها مطلقاً ، سواء كانت محتاجة إليه بأن كانت لا ترث إلا معه ،

أو غير محتاجة ، أما من هو أنزل فإنه يعصبها في حالة ما لو كانت محتاجة إليه ، فلو كانت ترث بدونه أخذت فرضها ولا تعصيب .
 فإن كان مع أولاد الأولاد صاحب فرض أخذ فرضه ، وأخذوا الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين ، وإن لم يكن معهم وارث ، أخذوا التركة كذلك .

مثاله : لو توفي شخص عن جد وأم وبنت ابن وابن ابن هو أخوها أو ابن عمها ، كان للجد السدس - لأنه أب حقيقة ، فيرث حصة الأب عند فقده - وللأم السدس أيضاً ، والباقي بين بنت الابن وابن الابن تعصيباً ، للذكر مثل حظ الأنثيين .

ولو ترك ثلاث بنات ابن وابن ابن آخر ، قسّم المال بينهم أخماساً ، فتأخذ كل واحدة من البنات خمساً ويأخذ ابن عمهن الخمسين .

ولو ترك بنتين ، وبنت ابن ، وابن ابن آخر ، أخذت البنتان الثلثين فرضهما ، وأخذت بنت الابن وابن ابن الباقي تعصيباً ، لأنها لا ترث بدونه حيث حازت البنتان الصليبتان نصيب البنات كله ، فلم يبق لها شيء بالفرض .

٤ - ترث بنت الابن السدس ، مع البنت الصلبية ، أو مع بنت ابن أعلى منها ، تكملة الثلثين ، نصيب البنتين الصليبتين فصاعداً ، ذلك أن

فرض البنات عند التعدد الثلثان ، فإذا أخذت البنت الصلبية النصف لم يبق لبنت الابن التي اجتمعت معها من الثلثين نصيب البنات عند التعدد إلا السدس ، وشرط إرثها كذلك أن لا يكون معها عاصب في درجتها ، كابن الابن ، أو ابن ابن آخر (يعني ابن عمها) ، وأن لا يكون معها أيضاً حاجب يحجبها ، كالابن والأب ، فإذا وجد حجبتها عن الميراث هي ومن معها ، وحكم هذا الفرع عند جمهور أهل السنة ثابت بالسنة ، فقد روي عن هذيل بن شرحبيل أنه قال : «سئل أبو موسى (أي الأشعري) عن ابنة وابنة ابن وأخت ، فقال : للابنة النصف وللأخت النصف . . فسئل ابن مسعود عن ذلك ، وأخبر بقول أبي موسى فقال : لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين ، أقضي فيها بما قضى النبي (ص) : للبنت النصف ، ولابنة الابن السدس تكملة السدسين وما بقي فللأخت ، رواه جماعة إلا مسلماً والنسائي^(١) .

ومثاله : ما لو توفي شخص عن بنت وبنت ابن وزوج ، فإن للزوج الربع ، وللبنت النصف ، ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين والباقي يرد عليهما أرباعاً ، ثلاثة أرباع للبنت وربع لبنت الابن ، ولا يرد على الزوج مع وجود ذوي الأرحام .

(١) الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج : ٦ ، ص : ٤٩ .

ولو توفي عن بنت وبنت ابن ، وابن ابن ، وبنت ابن ابن ، أخذت البنت النصف ، وابن الابن ، وبنت الابن الباقي تعصيباً ، ولا شيء لبنت ابن الابن لأنها محجوبة بابن الابن .

ولقد حكم قانون الموارث المصري لابنة ابن الابن هنا بالثلث ، لا بالإرث ، إنما بالوصية الواجبة^(١) .

٥ - تحجب بالبتين الصليتين إذا لم يوجد معها من يعصبها ، سواء أكان في درجتها أم أنزل منها ، لحاجتها إليه في هذه الحالة ، وهو إنما عصبها مع كونه أنزل منها على خلاف القاعدة في التعصيب ، لأنه لو لم يعصبها لحرمت من الميراث ، بينما ترث من هي أبعد منها وهي أخت العاصب ، وهو شيء لا يستساغ في قواعد الميراث^(٢) .

ويقوم مقام البنتين في هذه الحالة الاثنتان من بنات الابن الأقرب منهما إلى الميت في الحجب ، فلا ترث من هي أنزل منهما إلا إذا وجد معهما من يعصبهما ، هذا هو المشهور عند أهل السنة .

وذهب ابن مسعود إلى أنه إذا استوفى البنات الثلاث من أية طبقة كنّ فلا شيء لبنات الابن الأنزل منهن ، وإن كان معهن من يعصبهن ، مستنداً إلى

(١) قانون الموارث المصري ، مواد : ١٢-١٩-٢٧ .

(٢) شرح السراجية ، ص : ١١٢ .

قول رسول الله (ص) : لايزاد حق البنات على الثلثين ، فلو ورثن بالتعصيب لزاد ، وهو ممنوع ، مضافاً إلى أن قاعدة التعصيب تقتضي أن تصير الأنثى عصبه بغيرها إذا كانت صاحبة فرض عند الانفراد ، وبنات الابن لسن كذلك ، فلا يعصبهن ابن الابن ، فلهن مثل العمّات ، وبنات الأخ ، وبنات العم مع أخوتهن^(١) .

ومثاله على مذهب الجمهور : شخص توفي عن بنتين ، وبنت ابن ، تعطى البنتان الثلثين فرضاً ، والباقي رداً ، ولا شيء لبنت الابن لعدم من يعصبها . وحكم لها قانون المواريث المصري هنا بالثلث ، وصيةً واجبة .

ولو توفي عن بنتين ، وبنت ابن ، وابن ابن أو ابن ابن ابن ، ورثت معه بالتعصيب ما تبقى عن الثلثين نصيب البنتين الصليتين ، ويقسم بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين .

وخالف في ذلك ابن حزم فقال : من ترك بنتاً وبنتي ابن ذكوراً وإناثاً ، فللبنت النصف ، ثم ينظر : فإن وقع لبنات الابن بالمقاسمة السدس فأقل قاسمهن ، وإن وقع لهن أكثر لم يزدن على السدس ، وهو رأي ابن مسعود كذلك^(٢) .

(١) يلاحظ : المغني ، ج : ٦ ، ص : ١٧١ ، وابن القيم ، اعلام الموقعين ، ج : ٢ ، ص : ٧٠ ، وشرح السراجية ، ص : ١٠٩ .

(٢) المحلى ، ج : ٨ ، ص : ٢٩٠ . والمغني ، ج : ٦ ، ص : ١٧٣ .

ولو توفي عن بنتي ابن وبنت ابن ابن ، أخذت بنتا الابن الثلثين نصيب البنتين الصليبتين فرضاً ، ولم يكن لبنت ابن الابن شيء لعدم من يعصبها ، وجعل لها قانون الموارث المصري الثلث بالوصية الواجبة ، ولو كان معها عاصب في درجتها كابن ابن ابن ، أو أنزل كابن ابن ابن ابن ، ورثت معه باقي التركة تعصيباً .

٦ - تحجب بالابن واحداً كان أو أكثر ، معها عاصب أو لا ، واحدة كانت أو أكثر ، وكذلك تحجب بابن الابن إذا كان أعلى منها درجة .

مثاله : لو توفي شخص عن ابن وبنتي ابن آخر ، حجب الابن البنتين ، فلا ترثان معه . وأثبت لهما قانون الموارث المصري مقدار نصيب أبيهما على فرض حياته وصيةً واجبة .

ولو توفي عن ابن ابن ، وابن ابن ابن آخر ، وبنت ابن ابن ثالث ، استقل ابن الابن بالتركة ، وحجب الآخرين . وأثبت قانون الموارث المصري لهما حصة أبيهما لو فرض وجوده وصية واجبة أيضاً .

فروع البنات الصليات

ومن تحدثنا عنهم هنا هم فروع الابن ، كابن الابن ، وبنت الابن ، وبنت ابن الابن . . الخ .

ويعدون عند جمهور فقهاء السنة من أصحاب الفروض أو العصبات ،

ويبقى حكم فروع البنات الصليات وإن سفلوا كابن البنت ، وبنت البنت ، وابن ابن البنت ، وهكذا ، وفروع بنات الابن وإن سفلوا ، كابن بنت الابن ، وابن بنت الابن وهكذا . وهؤلاء ليسوا من ذوي الفروض ولا من العصبات ، ويلحقون في فقه المذاهب بذوي الأرحام^(١) .

ولا يرث أفراد هذه الطبقة عند مالك والشافعي مطلقاً ، وعند أبي حنيفة وابن حنبل يرثون بشرط فقد الوارث من ذوي الفروض أو العصبات ، ويرثون الباقي بعد فرض من لا يرد عليه كأحد الزوجين . وأصناف ذوي الأرحام أربعة ، من ينتسب إلى الميت ويعبر عنهم بالفروع ، أو من ينتسب إليه الميت ويعبر عنهم بالأصول ، وهم الجد والجدة غير الصحيحين وإن علوا ، أو من ينتسب إلى أبوي الميت كأولاد الأخوة لأم وبنات سائر الإخوة ، أو من ينتسب إلى جدي الميت وهم الأعمام والأخوال . ويقدم المقدم هنا بحسب الترتيب ويعبر عنه بالمقدم جهةً ، فإن تحقق التساوي في الجهة فالتقديم والترجيح بدرجة القرابة ، فإن تساوا رجع بما يلي^(٢) :

١- إذا أدلى البعض إلى الميت بوارث ، والبعض بغير وارث ، قدم ولد الوارث ، كما لو مات المورث عن بنت بنت ابن ، وابن ابن بنت ، كان المال للأولى لأنها انتسبت إلى الميت بأمها (بنت الابن) وهي

(١) المبادئ الشرعية ، ص : ٣٦٠ وبعدها .

(٢) شرح السراجية ، ص : ١٠٩ وبعدها .

صاحبة فرض ، في حين أن الثاني انتسب بابن البنت وهو لا يرث مع وجود أصحاب الفروض .

٢- إذا أدلى الجميع بوارث ، أو بغير وارث ، واتفقت صفة الأصول في الذكورة والأنوثة ، اشتركوا في الإرث للذكر مثل حظ الأنثيين ، كما لو مات شخص عن ابن بنت بنت ، وبنت بنت بنت ، أو ابن بنت ابن ، وبنت بنت ابن ، كان للأول الثلثان وللثانية الثلث .

٣- إذا أدلى الجميع بوارث ، أو بغير وارث ، واختلفت صفة الأصول ذكورة وأنوثة ، كبنت ابن بنت ، وابن بنت بنت ، ففي ذلك خلاف بين الأحناف ، فمذهب أبو يوسف إلى قسمة المال بين الفروع للذكر مثل حظ الأنثيين ، وبذلك أخذ قانون المواريث المصري في المادة (٣٢) منه .

وذهب محمد بن الحسن إلى أن المال يقسم في أول بطن ، وهو هنا ابن البنت ، وبنت البنت ، فتعتبر صفة الأصول في البطن الثاني ، فيقسم عليهم أثلاثاً ، ويعطى كل فرع نصيب أهله ، أي الثلثان لبنت ابن البنت ، وهو نصيب أبيها ، والثلث لابن بنت البنت وهو نصيب أمه ، وهو تنزيل قريب من تنزيل الإمامية في الفروع^(١) .

(١) المبادئ الشرعية ، ص : ٣٦٢ .

الحبوة، مفهومها وأحكامها

من متفردات الإمامية وخصوصيات مذهبهم أن يحبى الولد الأكبر من تركة أبيه بثياب بدنه وخاتمه وسيفه ومصحفه ، قال في الجواهر : «وبذلك تضافرت نصوصهم عن أئمتهم»^(١) .

وفي القواعد : «يحبى الولد الذكر من تركة أبيه بثياب بدنه وخاتمه وسيفه ومصحفه»^(٢) .

ومثله ما ذكره الحلبي في الكافي ، لكنه ذكر ثياب مصلاه بدل ثياب بدنه ، فقال : «ومن السنة أن يحبى الولد الأكبر بسيفه ومصحفه وخاتمه وثياب مصلاه»^(٣) ، وظاهره استحباب الحبوة لا وجوبها وسيأتي .

وقال ابن إدريس : «ويخص الولد الأكبر من الذكور . . بسيف أبيه ومصحفه وخاتمه وثياب جلده»^(٤) .

وكيف كان ، فالمراد بالحبوة لغة العطية بلا عوض ، قال في مجمع البحرين : «حبوت الرجل حبا بالكسر والمد أعطيته الشيء بغير عوض ،

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٢٧ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٣٤ .

(٣) الكافي ، ص : ٣٧١ .

(٤) السرائر ، ج : ٣ ، ص : ٢٥٨ .

والاسم منه الحبة بالضم» .

وفي القاموس : «حبا فلان أعطاه بلا جزاء ، والحبة مثلثة» (١) .

وعن الكسائي : حبا الرجل حبة أي أعطاه ، ومثله عن ابن سيدة (٢) .

واللفظ هذا لم يرد ذكره في الأخبار ، إنما ورد في كلمات الفقهاء ، وقصد منه في اصطلاحهم اختصاص الأكبر بأشياء من بين الوراثة ، ولا إشكال في أصل ثبوت الحبة ، لكن وقع الكلام فيها من عدة جهات ، الأولى : هل ثبوت الحبة على نحو الوجوب أو الاستحباب . الثانية : أنه على كلا التقديرين ، فهل يأخذ الولد الأكبر هذه الأمور على نحو المجانية زائداً على ما يستحقه من تركة أبيه ؟ أو أنها تحسب عليه جزءاً من ما يستحقه بأصل الإرث ؟ الثالثة : ما هي الأشياء التي يحبى بها ؟؟

استعراض الأخبار

وقبل الدخول في تفاصيل هذه المشكلات ، لابد من استعراض الأخبار التي دلت على مشروعية الحبة في الجملة لتبين دلالتها وما يمكن أن يستفاد منها .

● روى محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا ، عن ربعي بن عبد

(١) القاموس المحيط ، ج : ١ ، ص : ٥٨٤ .

(٢) لسان العرب ، ج : ٣ ، ص : ٣٧ ، مادة (حبا) .

الله ، عن أبي عبد الله (ع) قال : إذا مات الرجل فسيفه ومصحفه وخاتمه وكتبه ورحله وراحلته وكسوته لأكبر ولده ، فإن كان الأكبر ابنة فلأكبر من الذكور^(١) .

والخبر هذا يتضمن ما لا يقول الفقهاء بأنه من الحبوة أصلاً ، كالكتب والراحلة ، مع أن اللام فيه - لو خلي وناسه - ظاهرة في الملك ، أو الاختصاص .

● وروى أيضاً في الصحيح عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن ربعي بن عبد الله ، عن أبي عبد الله (ع) قال : إذا مات الرجل فلأكبر من ولده سيفه ومصحفه وخاتمه ودرعه^(٢) .

وذكر الدرع في الخبر ، مع أن الفقهاء لم يجعلوه في جملة ما يحبى به الأكبر من تركة أبيه ، واحتملوا أن يكون المراد به الثوب ، وهو بعيد لظهوره في ما يحمي به المرء نفسه في الحرب ، خصوصاً مع اقتران ذكره بذكر السيف .

● وروى أيضاً عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن أبي عبد الله (ع) قال : إذا هلك الرجل فترك ابنين فلأكبر السيف والدرع والخاتم والمصحف^(٣) .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٣٩ ، حديث : ١ .

(٢) م . ن .

(٣) م . ن .

وهذا الخبر كسابقه ذكر فيه الدرع ولم يرد فيه ذكر الثياب ولا الراحلة ولا الكتب ولا الرحل .

● وروى محمد بن علي بن الحسين الصدوق بإسناده عن حماد بن عيسى ، عن شعيب بن يعقوب ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله (ع) قال : الميت إذا مات فإن لابنه الأكبر السيف والرحل والثياب ، ثياب جلده (١) .

● وروى محمد بن الحسن الطوسي بإسناده عن علي بن الحسن بن فضال ، عن علي بن أسباط ، عن محمد بن زياد بن عيسى ، عن ابن أذينة ، عن زرارة ومحمد بن مسلم وبكير وفضل بن يسار عن أحدهما (ع) قال : إن الرجل إذا ترك سيفاً أو سلاحاً فهو لابنه ، فإن كانوا اثنين فهو لأكبرهما (٢) .

ومثله مرسل ابن أذينة الآخر عن أحدهما (ع) إذا ترك الرجل سيفاً وسلاحاً فهو لابنه ، فإن كان له بنون فهو لأكبرهم (٣) ، واقتصر في الخبرين كما هو واضح على ذكر السلاح والسيف .

● وروى محمد بن الحسن الطوسي أيضاً ، عن الحمد بن الحسن ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن شعيب العرقوفي ، قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجل يموت ، ما له من متاع بيته؟؟ قال : السيف ، وقال : الميت

(١) الوسائل، ج: ١٧، ص: ٤٤٠، حديث: ٥، باب: ٣، ما يحبى به الولد الأكبر .

(٢) م. ن. ص: ٤٤٠، حديث: ٦.

(٣) م. ن. حديث: ٤.

إذا مات فإن لابنه السيف والرحل والثياب ثياب جلده^(١) .

وهذا أيضاً لم يذكر فيه المصحف ولا الخاتم .

● وروى الطوسي أيضاً ، عن محمد بن عبيد الله الحلبي والعباس بن عامر ، عن عبد الله بن بكير ، عن عبيد بن زرارة ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر (ع) قال : كم من إنسان له حق لا يعلم به ، قلت : وما ذاك أصلحك الله ؟ قال : إن صاحبي الجدار كان لهما كنز تحته لا يعلمان به ، أما أنه لم يكن بذهب ولا فضة ، قلت : وما كان ؟ ، قال : كان علماً ، قلت : فأيهما أحق به ، قال : الكبير ، كذلك نقول نحن^(٢) .

والخبر ينافي كما هو واضح ظاهر القرآن ، إذ هو صريح في كون الكنز لليتيمين لا للأكبر منهما . هذا فضلاً عن أن الخبر يذكر العلم ، والمقصود منه الكتب ، وهو غير مذكور في غيره من الأخبار .

قال في الجواهر موهناً هذا الخبر والذي يليه : «وهو كما ترى ، خصوصاً بعد ظهور القرآن الكريم في كون الكنز لهما معاً ، لا لخصوص الأكبر ، فلا ريب في عدم صلاحيته (هذا الخبر) ، والخبر الأخير [الذي يليه هنا] للاستدلال على المختار [الوجوب]»^(٣) .

(١) الوسائل ، ج : ١٧ ، ص : ٤٤٠ ، حديث : ٧ .

(٢) م . ن . ص : ٤٤٠ - ٤٤١ ، حديث : ٨ .

(٣) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٣١ .

● وروى الطوسي أيضاً ، بإسناده عن علي بن أسباط عن أبي الحسن الرضا (ع) ، قال : سمعناه وقد ذكر كنز اليتيمين فقال (ع) : كان لوحاً من ذهب فيه : بسم الله الرحمن الرحيم ، لا إله إلا الله محمد رسول الله ، عجب لمن أيقن بالموت كيف يفرح ، وعجب لمن أيقن بالقدر كيف يحزن ، وعجب لمن رأى الدنيا وتقلبها بأهلها كيف يركن إليها ، وينبغي لمن عقل عن الله أن لا يستبطن الله في رزقه ، ولا يتهمة في قضائه ، فقال له الحسين بن أسباط ، فإلى من صار؟ إلى أكبرهما؟؟ قال (ع) : نعم^(١) .

تحديد مفاد الروايات (هل تجب الحبة أو تستحب؟)

هذه هي جملة الأخبار الدالة على مشروعية الحبة في الجملة ، والكلام بين الفقهاء أنه هل يستفاد منها وجوب تخصيص الأكبر بما ذكر فيها من تركه أبيه - بعد تسليم دلالتها على أصل مشروعية الحبة - أو أن ذلك له على نحو الاستحباب ، بمعنى أنه يستحب للورثة إعطاء الأكبر ذلك؟؟

القول بالوجوب وحجته

ذهب الأكثر إلى أنها تفيد الوجوب ، كالعلامة ، والمفيد ، وابن إدريس ، والصدوق ، والآبي ، والشهيد الأول ، والشيخ وآخرين غيرهم ، واختاره العاملي في مفتاح الكرامة^(٢) ، والنجفي في الجواهر^(٣) ، والسيد الأستاذ

(١) وسائل الشعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٤٠ ، (خبر : ٩)

(٢) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٣٦ .

(٣) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٣٠ .

في منهاج الصالحين^(١) . حجة الجميع على ذلك الإجماع المنقول في رسالة المفيد ، وفي المبسوط والخلاف والسرائر ، مضافاً إلى ظهور اللام في الأخبار السابقة في الملك أو الاختصاص ، ولازمه الوجوب ، لأن لا اختصاص من دون وجوب ، مع كون الاستحباب مما لا يتعين المصير إليه ، وظاهر الأخبار أن الذكر مختص بنفس الأشياء المذكورة ، فلا يفيد ذلك القول باستحباب تخصيصه بها ، لأن المؤدى حينئذ ، الاختصاص بحكمها وهو الاستحباب لا بها ، وهو خلاف الفرض والظهور^(٢) . وأضاف إلى ذلك في مفتاح الكرامة «الشهرة المعلومة والمنقولة عن كثيرين»^(٣) .

القول بالاستحباب وحجته

ونقل القول بالاستحباب عن المرتضى^(٤) ، وابن الجنيّد ، وظاهر أبي الصلاح^(٥) ، والعلامة في المختلف ، وأبي المكارم في الغنية (وادعى الإجماع

(١) مباني منهاج الصالحين ، ج : ١٠ ، ص : ٨٢٥ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٣٦ . ومسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٣٢٥ .

(٣) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٣٦ .

(٤) نقل صاحب السرائر والتحرير عن الانتصار قول المرتضى بالوجوب ، ونسب إليه العلامة في المختلف والفخر في الإيضاح ، وابن فهد في المهذب البار ، والشهيد في المسالك ، والسيوري في التقيح ، القول بالاستحباب . ورأى في مفتاح الكرامة أنه لم يعثر للسيد المرتضى على رأي في الموضوع سوى ما في الانتصار ، ولأجله فقد رجح نسبة القول بالوجوب إليه . يلاحظ : مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٣٦ . والسيد المرتضى يصرح في المسائل الموصليات بالقول بالاستحباب ، حجته عدم ترك عمومات القرآن اتكالا على أخبار الأحاد كما سيأتي .

(٥) قال في مفتاح الكرامة : «وأما أبو الصلاح فكلامه محتمل للأمرين ، لأنه قال : ومن السنة . . .»

عليه) ، والمحقق الطوسي في الرسالة ، ومال إليه في المسالك^(١) . حجتهم الأصل ، وعموم قوله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ وغيرها من آيات المواريث الظاهرة في اشتراك الورثة في جميع ما يخلفه الميت ، فيقتصر فيما خالفها على موضع اليقين ، وهو ما إذا دفع باقي الورثة ذلك على وجه التراضي .

والأخبار السابقة ليست صريحة في الوجوب ، فلا يخصص عموم الكتاب بالاحتمال . وبعض الأخبار الصحيحة دالة على إعطاء الأكبر زيادة على الأربعة المتفق على وجوبها عند القائلين به ، فيوجب العمل بها الإجحاف بالورثة ، فكان القول بالاستحباب أنسب .

قال السيد المرتضى في المسائل الموصلية : «ويقوى عندي أن لا نترك عموم الكتاب بأخبار الآحاد»^(٢) .

ويؤيد الحكم بالاستحباب اختلاف الروايات في مقدار ما يحبى به ، ذلك أن الوجوب يقتضي التحديد ، أي تحديد ما يستحقه الشخص الوارث لو وجب له شيء ما غير ما يستحقه بأصل الإرث ، وليس من الطبيعي أن يتسامح بذلك في مورد الوجوب ، بأن يذكر ما ليس واجباً مع ما هو واجب في سياق

(١) مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٣٢٦ . ومفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٣٦ .

(٢) المرتضى ، المسائل الموصلية ، مجموعة رسائل السيد المرتضى ، ج : ١ ، ص : ٢٥٨ .

واحد ، مع اقتران الجميع بلام الملك الظاهرة في الوجوب ، فهذا التسامح والتنوع يؤكد الاستحباب ، لأن عالم الاستحباب عالم يمكن فيه التسامح ، أما عالم الوجوب فهو عالم يقتضي التحديد والتأكيد . وإرادة الاستحباب والوجوب معاً من لفظ اللام في الأخبار - ليقال بأن بعض مدخولها مستحب وبعضه واجب - استعمال للفظ في أكثر من معنى وهو ممنوع .

قال في المسالك : «وبالجملة ، الاقتصار على هذه الأربعة - مع كونها ليست مذكورة في رواية بخصوصها - في حدّ الإشكال ، ويؤيد جانب الاستحباب في رواية زرارة ومحمد بن مسلم وبكير وفضيل ، وحسنة ابن أذينة الاقتصار على ذكر السلاح والسيف ، وفي رواية شعيب الاقتصار على السيف والرحل وثياب الجلد ، وقد ذكرنا أن مدلول كل واحدة من الروايات لم يعمل به الأصحاب والاقتصار على الأربعة لا يخلو عن تحكم»^(١) . وأضاف : «وربما تخلص بعضهم من ذلك بأن مستند التخصيص بالأربعة الإجماع لا الأخبار ، ولا يخفى ما فيه ، فإن الإجماع - خصوصاً من الأصحاب بخصوصهم - لا بد له من مستند ، والمستند هنا غير ظاهر . .»^(٢) .

ولقد ناقشه القائلون بالوجوب بالقول : «إن الحجة التي استدل بها عليه [الوجوب] هادئة للأصل القائل بعدم استحقاق الذكر أزيد من نصيبه ،

(١) مسالك الأفهام ، ج ٢ : ص ٣٢٦ .

(٢) م . ن .

مخصصةً لعمومات الأدلة المقتضية لاشتراك الورثة بجميع التركة ، رافعةً للإجمال الناشئ من اختلاف الروايات في مقدار ما يحبى به على تقدير تسليم الإجمال ، بأن يقال في رفعه : إن الأخبار اشتملت على إعطاء عشرة أشياء من دون تنصيب على وجوب أو استحباب ، لكن الدليل دلّ على وجوب إعطاء أربعة منها ، فيكون إعطاء الباقي على الاستحباب ، إما مع الاحتساب أو بدونه ، والقول بالاستحباب في غير الأربعة - وإن لم يصرح أحد به - لا يمكن الإباء عنه ، لمكان الأخبار المتضافرة مع التسامح في أدلة السنن .

إن قيل : إن اللام ظاهرةً في حقيقة الملك ، فتفيد الوجوب ، ومثله الاختصاص ، فحملها في ما عدا الأربعة على الاستحباب حمل على خلاف الظاهر بلا قرينة .

قلنا : يصح أن يقال إنها مستعملة في الملك حقيقة ومجازاً ، بمعنى في حقيقة الملك ومجازه من باب عموم المجاز بالمعنى المشهور ، ومثله لو قيل إنها للاختصاص ، فتكون مستعملة في حقيقة الاختصاص ومجازه بنفس الملاك المتقدم ، وتكون القرينة على مثل هذا القصد والاستعمال الإجماع على وجوب الأربعة فحسب دون ما عداها^(١) .

(١) يلاحظ : مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٣٦ .

وأضاف في الجواهر : «إن مجرد الاختلاف في النصوص إن كان يضر في دلالتها على الوجوب ، فهو كذلك في الاستحباب ، ومجرد اشتغالها على ما لا يقول به أحد من الأصحاب لا يجردها عن الحجية ، وإلا لزم ذلك في الاستحباب ، إذ لم يُحك عن أحد غير الإسكافي القول بالاستحباب فيما زاد على الأربعة»^(١) .

وبعبارة أخرى يقال : إن الوجوب والاستحباب كما قرر في الأصول ليسا من المداليل اللغوية للفظ ، بل هما منتزعان عن الرخصة في الترك وعدمها ، والحاكم بالوجوب هو العقل ، ذلك أن غاية ما يدل عليه الأمر هو الطلب من دون أن يفيد لامعنى الإلزام ، ولا معنى عدمه ، فإن لم ترد رخصة بالترك في مورده انتزع العقل منه معنى الإلزام .

وفي موردنا بالذات ، قام الإجماع على عدم الوجوب فيما عدا الأربعة ، فيكون الإجماع قرينة على عدم الوجوب فيها ، ويبقى الطلب حجة في الأربعة لعدم ورود الترخيص في موردها .

لا يقال إن ذلك يقتضي أن يكون اللفظ الواحد مستعملاً في الوجوب والإلزام ، وعدم الإلزام معاً ، وهو استعمال للفظ في معنيين ، وهو محال .

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٣٠ . ويورده بلفظه السيد الأستاذ كما في بعض تقارير بحثه .
يلاحظ : كتاب الموارث ، ص : ١٣١-١٣٢ .

لأنه يقال إن اللفظ هنا لم يستعمل إلا في معنى الطلب ، والعقل هو الذي ينتزع منه تارة معنى الإلزام عند عدم ورود الترخيص بالترك ، وأخرى عدم الإلزام عند ورود الترخيص ، ولو سلم دلالة لفظ اللام على الوجوب ، فعدم إرادة الوجوب في بعض مدخولها لا يضر في الدلالة ، إذ من الممكن أن يكون اللفظ ظاهراً في الوجوب ، ثم نحرز عدم إرادة ذلك بقرينة داخلية أو دليل ، والدليل هنا هو الإجماع على عدم إرادة الوجوب من اللفظ الظاهر فيه في غير الأربعة .

نقول : إن المسألة التي نحن بصددھا كانت محل ابتلاء المسلمين منذ الصدر الأول ، وكان الشائع في عرف أهل الجاهلية من العرب أن يؤثر الرجل نفسه بأشياء ، كالسيف والثوب والخاتم وما شاكلها وشابهها من أشياء ، بحيث صارت هذه الأشياء من بين ما يملكه الإنسان من أكثر الأشياء التصاقاً به .

ثم إن المشكلة الآنفة ليست من القضايا التي تتوفر الدواعي لإخفاء حكمها ، أو النصوص المتكلفة لبيانها وتشريعها ، كما هو الحال في قضية الإمامة مثلاً ، فمسألة أن يرث الذكر الأكبر سيف أبيه وخاتمه ومصحفه ليست من الأمور التي تخلق مشكلة في واقع المسلمين بحيث يسمعها المسلمون من رسول الله (ص) ، ثم يتواطؤون على إخفائها .

ولقد جرت عادة العرب في أيام الجاهلية على انتهاج نسق خاص في

التوارث ، ثم لما دخلوا الإسلام كان موضوع التوارث محل اهتمامهم ، وكانوا يحرصون على معرفة تشريع أحكام الإرث وتفاصيله ، فلو كانت الحبة جزءاً من تفصيلات الإرث ، وتشريعاً من تشريعاته ، مع شدة اهتمام المسلمين به ومع كونه محل ابتلاء بالنسبة إليهم ، لحرص المسلمون على نقل هذا التشريع ، ولاعتنوا به عنايتهم بغيره من تفصيلات الأحكام والشرائع . أما ولم ينقل عنه (ص) من ذلك كله شيء ، ولم يؤثر في خصوصه أثر ، فالتحفظ في هذا الموضوع قائم ، والمرجع هو التمسك بعمومات أدلة الإرث المقتضية اشتراك الكل في أصل التركة ، التي لم يرد عن النبي (ص) ما يخصصها ولا عن علي (ع) . . الخ .

نعم الأخبار التي يدعى تخصيصها لعموم الكتاب ، مروية عن الصادق (ع) ، وتخصيص عمومات الكتاب بمثلها محل إشكال ، ذلك أن قضية هي محل ابتلاء المسلمين بأجمعهم ، يقرر القرآن تشريعها بوضوح وصراحة ويبين حكمها ، ويمضي المسلمون بالعمل بمثل هذا التشريع مدة خمسين عاماً أو يزيد ، ثم ينقل عن أحد الأئمة أثر يخص هذا الحكم ، ويضيف دائرة هذا التشريع ، أمرٌ على خلاف متعارف الناس في مثل هذه القضايا ، وهو تأخير للبيان عن وقت الحاجة بلا داع ولا سبب ، وهو يستدعي - على تقدير وجوده - إيقاع الناس في الحرام باستيلائهم على ما لا يستحقون من مال مورثهم ، وتصرفهم فيه بلا مسوغ ، ووضع اليد عليه من غير استحقاق .

والقول بأن تأخر البيان عن وقت الحاجة قد يكون لمصلحة في نفس التأخير ، أو لمفسدة في الإظهار ، كلامٌ نظري لا يفهم له معنى ، إذ كيف يعقل أن يكون في إظهار حكم شرعي يرتبط بحياة الناس ، وشرع من أجل تنظيمها والارتقاء بها ، مفسدة؟؟ وكيف يعقل أيضاً أن يكون في إخفاء حكم شرعي وتأخيره مع مسيس الحاجة إليه ، مصلحة؟؟

ثم إن القول بأن الأمر يدل على الطلب فحسب ، وأنه لا دلالة فيه على وجوب ولا على ندب ، وأن ذلك إنما يستفاد منه بمعونة حكم العقل بملاحظة ورود ترخيص بالترك أو عدم وروده ، قد يكون صحيحاً بالمطلق ، لكنه لا يصح في المورد ، ذلك أن غاية ما اشتملت عليه الأخبار واحتوته مما يمكن أن يستفاد منه الوجوب هو لام الملك أو الاختصاص ، واستعمالها في التملك والتخصيص وفي غيره في سياق واحد من الكلام قبيح ، وعلى خلاف المتفاهم العرفي ، كأن تقول : كذا وكذا لزيد ، ثم لا يكون المراد من ذلك إلا حكاية تملكه للبعض دون الكل .

ولأجل ذلك كله ، فالأقرب القول بالاستحباب لا بالوجوب ، بمعنى أنه يستحب أن يعطي الورثة للأكبر من الذكور ما هو من مختصات المورث عرفاً ، خلافاً للأكثر .

هل تخصيص الأكبر بالحبوة مجاناً أو بالقيمة؟

ومهما يكن الرأي الذي ينتهي إليه الفقيه في المسألة السابقة ، فالسؤال هنا

هو هل أن تخصيص الأكبر بالحبوة مجانيّ وبلا مقابل ، ويأخذه زائداً على ما يستحقه بأصل الإرث ، أو أنها تحتسب عليه من جملة ما يستحق ، وجزءاً من حصته في التركة؟؟

ذهب المشهور إلى أن ذلك له على نحو المجانية ، ولا يحتسب عليه جزءاً من قيمة حصته في التركة ، حجّتهم الأصل المقتضي براءة ذمة الأكبر مضافاً إلى إطلاق الروايات التي شرعت لأصل الحبوة ، وبَيَّنَّت حكمها ، حيث دلت على اختصاص الأكبر من الذكور بالحبوة من غير تقييد بكونها من حصته .

وهو ظاهر كلام الشيخ^(١) ، ونص عليه ابن إدريس صراحة واختاره العلامة في المختلف^(٢) .

وقال في الجواهر مستظهراً المجانية من الأخبار ما نصه : «وكيف كان فالظاهر مجانية هذا الحباء عملاً بظاهر النصوص المزبورة»^(٣) .
في مفتاح الكرامة : « وإطلاقات الأخبار حجة عليه »^(٤) .

(١) النهاية ونكتها ، ج : ٣ ، ص : ١٩٦-١٩٧ .

(٢) السرائر ، ج : ٣ ، ص : ٢٥٨ . والمختلف ، ج : ٩ ، ص : ١٩ .

(٣) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٣٢ .

(٤) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٣٧ .

واختاره السيد الأستاذ فقال : «يحبى الولد الأكبر الذكر وجوباً
مجاناً»^(١) .

وذهب السيد المرتضى^(٢) وابن الجنيّد إلى أنه يأخذ ذلك بالقيمة ، بأن
تحتسب عليه الحبة من جملة نصيبه في التركة ، واختاره الشهيد الثاني في
المسالك^(٣) ، ومال إليه العلامة في المختلف^(٤) . قال المرتضى في أجوبة المسائل
الموصليات : «الأولى عندي أن يكون هذا التخصيص معناه أن يُفردَ بهذه
الأشياء الولدُ الأكبر ، وتحتسب عليه من نصيبه . . وليس من الأخبار المروية أنه
يختص بها ولا تحتسب عليه»^(٥) .

واحتجوا له بأن ظاهر آيات الموارث يقتضي اشتراك الورثة في استحقاق
جميع التركة ، فلو خصصنا الأكبر بالحبة مجاناً وبدون احتساب قيمتها عليه
من جملة نصيبه ، كنا قد تركنا هذا الظاهر بلا دليل ، فاحتسابها عليه بالقيمة
أوفق بهذا الظاهر ، هذا مضافاً إلى أن الروايات التي استُدلَّ بها على الحبة

(١) مباني المنهاج ، ج : ١٠ ، ص : ٨٢٥ ، وكتاب الموارث ، ص : ١٣٣ .

(٢) الانتصار ، ص : ٢٩٩ . ويلاحظ : المختلف ، ج : ٩ ، ص : ٢١ .

(٣) مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٣٢٣ .

(٤) مختلف الشبهة ، ج : ٩ ، ص : ٢٢ .

(٥) الانتصار ، ص : ٢٩٩ - ٣٠٠ . وجوابات المسائل الموصلية ضمن رسائل المرتضى ، ج : ١ ،

ذكرت - مع جملة ما ذكرت من الأشياء - الرحل والراحلة والسلاح ، فلولم تحتسب عليه بالقيمة للزم الإجحاف بالورثة .

ونقل في المسالك عن العلامة نفي البأس عن هذا القول ، وهو يقصد - لاشك - ما قاله العلامة في المختلف بعد نقل حجة المرتضى على الاحتساب بالقيمة ، ونصه : « وكلام السيد [المرتضى] لا بأس به ، ويؤيده الروايات المتضمنة لتخصيصه بسلاحه ورحله وراحلته ، ولولا الاحتساب بالقيمة لزم الإجحاف على الورثة »^(١) .

والحق : أن التمسك بإطلاق الروايات لنفي اشتراط دفع القيمة في استحقاق الحبة في محله ، ذلك أنه لا يمكن النظر إلى الروايات تلك بمعزل عن آيات المواريث والإلزام التنافي ، وآيات المواريث تقتضي بظاهرها اشتراك الورثة في جميع التركة ، والجمع بينها وبين أخبار الحبة يقتضي أنها له تحتسب عليه من جملة نصيبه ، ليرتفع التنافي بين ما دل على الاختصاص وما دل على الاشتراك ، فيكون مفاد تلك الأخبار بقريئة آيات الإرث ، أن الأكبر يخص بالحبة دون باقي الورثة ، وتحتسب عليه من جملة نصيبه^(٢) .

(١) المختلف ، ج : ٩ ، ص : ٢٢ .

(٢) يلاحظ تفصيل هذا الكلام في النراقي ، المستند ، ج : ٢ ، كتاب المواريث (في الحبة) .

في تعيين المحبّو به

والمعروف بين الأصحاب أن ما يقع به التخصيص أربعة أشياء ، السيف
والمصحف والخاتم وثياب البدن .

وإليه ذهب الشيخ في النهاية^(١) وابن حمزة في الوسيلة^(٢) ، وابن
إدريس في السرائر^(٣) ، والمحقق في الشرائع^(٤) ، والعلامة^(٥) والشهيدان
وغيرهم ، وهو المشهور كما في المختلف^(٦) . ولقد اقتصر أبو الصلاح في
الكافي^(٧) من الثياب على ثياب مصلاه ، واستشكل في المسالك^(٨) في
الاقتصار على الأربعة ، مع أن المذكور في الأخبار يزيد عليها ، مع عدم
اجتماعها في خبر واحد ، وذكر السيد المرتضى ثلاثاً ، هي المصحف والخاتم
والسيف^(٩) ، وأغفل ذكر الثياب ، ومثله فعل في الغنية ، وزاد بعضهم آلة
السلاح إلى الأربعة ، وذكر الصدوق بالإضافة إلى المشهور منها الرحل

(١) النهاية ، ص : ٦٣٣ .

(٢) الوسيلة ، ص : ٣٨٧ .

(٣) السرائر ، ج : ٣ ، ص : ٢٥٨ .

(٤) الشرائع ، ج : ٤ ، ص : ٨٢٢ .

(٥) المختلف ، ج : ٩ ، ص : ١٩ . والإرشاد ، ج : ٢ ، ص : ١٢٠ .

(٦) المختلف ، ج : ٩ ، ص : ٢٢ .

(٧) الكافي ، ص : ٣٧١ .

(٨) مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٣٢٥ .

(٩) جوابات المسائل الموصليات ، ضمن رسائل المرتضى ، ج : ١ ، ص : ٢٥٧ .

والراحلة والكتب . وكيف كان ، فالأربعة المشهورة لم ترد بخصوصها في خبر واحد ، وإنما توزعت على مجموع الروايات ، مع أن الأخيرة تختلف فيما يذكر فيها اختلافاً كثيراً . . ففي صحيحة ربعي ، ذكر السيف والمصحف والخاتم والدرع ولم تذكر الثياب ، وحملُ الدرع فيها على الثياب كما نقل عن بعض^(١) ، لا مستند له في لغة ولا في عرف . نعم ، قد يطلق الدرع ويراد منه قميص المرأة أو إزارها . وفي صحيحة ربعي الأخرى عن الصادق (ع) ذكر السيف والمصحف والخاتم والكتب والرحل والراحلة والكسوة ، مع أنه لم يقل بدخول جملة من هذه الأمور في الحبة أحدٌ إلا ما يظهر من الصدوق ، حيث ذكر الخبر في الفقيه ، وهو أخذ على نفسه أن لا يذكر فيه إلا ما يفتي به ويراه ويعمل به ، ولم يُذكر في هذا الخبر الدرع .

وفي حسنة ابن أذينة ، وخبر محمد بن مسلم وزرارة وبكير وفضيل ، الاقتصار على ذكر السلاح والسيف . وفي خبر شعيب اقتصر على السيف والرحل وثياب الجلد .

ولأجله ، فالإقتصار على الأربعة مع مثل هذا الاختلاف في الأخبار في حد الإشكال ، ولا يخلو عن تحكم .

(١) نقله في مفتاح الكرامة عن السيد علي الطباطبائي ، يلاحظ مفتاح الكرامة ، ج ٨ ، ص ٢٣٥ .

ومهما كان ، فحجة المشهور الإجماع ، ونسب الحلبي^(١) والشيخ^(٢) هذا المذهب إلى الأصحاب ، والجمع المعرف باللام يقتضي العموم ، ونقل في المسالك^(٣) حكايته عن بعضهم .

أما الأخبار ، فإنه وإن كان المذكور فيها عشرة أشياء ، وليس ثمة خبر واحد يشتمل على الأربعة التي اقتصر عليها ، إلا أنها موجودة في مجموعها ، وطريقة العلماء قائمة على الاستدلال ببعض الرواية دون بعض . قال في مفتاح الكرامة موجهاً مذهب المشهور : «نعم ، ربما يستغرب منهم مع استنادهم إلى هذه الروايات أخذهم ببعض وإعراضهم عن البعض ، خصوصاً مع عدم اجتماع ما ذكروه في خبر منها ، والاعتذار عن ذلك ممكن ، والأمر مع الإجماع هين»^(٤) .

نقول : إن الاستناد إلى مثل الإجماع المدعى في المقام ليس في محله ، لعدم إحراز ثبوته ، خصوصاً مع خلاف مثل المرتضى والصدوق والإسكافي ، ولو سلم ثبوته ، فلا حجية فيه هنا لاحتمال مدركيته ، إذ لعل المجمعين التفتوا إلى المشترك ذكره في الأخبار بعد حمل الدرع على الثياب ، ومجرد احتمال

(١) السرائر ، ج ٣ ، ص ٢٥٨ .

(٢) النهاية ، ص ٦٣٣ .

(٣) مسالك الأفهام ، ج ٢ ، ص ٣٢٥ .

(٤) مفتاح الكرامة ، ج ١ ، ص ١٣٥ .

مدركيته يسقطه عن الحجية ، ثم إن هناك علامة استفهام حول قبول مثل هذه الإجماعات أصلاً ، ذلك أن الآراء التي تنقل هي في الأعم الأغلب آراء المعروفين من العلماء ، خصوصاً إذا تعلق الأمر بالقدماء منهم . وبعبارة أخرى ، ما ينقل إنما هو آراء من هم في الواجهة ، أما المغمورون فلا تذكر في الغالب آراؤهم ولا تنقل ، خصوصاً إذا لم يكونوا ممن يشتغلون بالتدوين والتصنيف ، فكيف يحصل الإجماع في مثل هذه الحالة؟؟

إن قيل : إن هذا الإجماع يختلف عن غيره من الإجماعات المدعاة ، إذ الغالب في الأخيرة أن يكون لها مدرك في الأخبار أو القواعد والأصول ، فتكون إجماعات مدركية أو محتملة المدركية على أقل تقدير ، بينما الإجماع هذا لا مدرك له ، لأنه إجماع على خلاف ما دلت عليه الأخبار في المورد وصرحت به ، ولأجل ذلك فهو أقوى من غيره من الإجماعات .

نقول : الكلام السابق غير تام ، والسبب هو أن الحكم بعدم ثبوت الحجة في غير الأربعة المذكورة حكم على مقتضى القاعدة ، إذ الأصل أن لا يخص وارث بما يزيد على حصته في أصل التركة ، وفي المقام ، ربما لم يثبت للعلماء - لاعتبارات مختلفة - من خلال الأخبار إلا هذه الأربعة ، وعدم ثبوت غيرها عندهم قد يكون للشك في اعتبار ما دل عليها ، فلا يكون الإجماع هنا إجماعاً على خلاف الأخبار ليقال بأنه لا مدرك له فيها ، بل على مقتضاها ، فالإجماع المذكور إذاً محل تأمل .

فلو أردنا أن نلتزم بوجوب الحبة كما هو المشهور ، فمقتضى القاعدة العمل بصحیحة ربعي الشاملة للكتب والرحل والراحلة ، بالإضافة إلى الأشياء الأخرى المذكورة في باقي الأخبار ، إذ المتوجب هنا العمل بالخبر الشامل الجامع للكل ، عند اعتبار سنده ، ووضوح معناه ، والأخبار الأخرى لا تنافيه ولا تعارضه ، لأنها ليست واردة مورد الحصر ليكون لها مفهوم يتمسك به لنفي وجوب ما تبقى مما ذكر في صحیحة ربعي ، ليحصل التعارض بين مفهوم تلك الأخبار ومنطوق الصحیحة .

أما وقد التزمنا بالاستحباب ، فالأمر سهل المؤونة ، وتفسير اختلاف الأخبار على ضوئه هين ، ولا يبعد بناءً عليه القول باستحباب كل ما ذكرته الأخبار من أشياء ، خصوصاً مع القول باحتسابها عليه من حصته في التركة .

تمة أحكام الحبة

مسألة : المراد بثياب البدن ما كان يلبسه الميت أو أعدّه للبسه منها وإن لم يكن لبسها ، وهو صريح الأكثر ، حجتهم عموم الروايات .

وذهب أبو الصلاح - كما مرّ سابقاً - إلى أن المراد بالثياب ثياب مصلاه ، ولا مستند له ، ولعله لجهة أن الغالب في ثياب المصلي هي الثياب المعتادة اللبس ، وذهب آخرون إلى أن المراد منها ما كان يعتاد لبسه ويديمه عملاً بالمتيقن في خلاف الأصل .

قال العلامة : «إِنْ كَانَ لَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ هَذِهِ الْأَجْنَاسِ خَصَّ بِالَّذِي كَانَ يَعْتَادُ لِبَسِهِ وَيُدِيمُهُ دُونَ سِوَاهُ» (١) .

والحق أن المرجع في ذلك هو العرف ، فما صدق عليه أنه ثياب بدنه دخل في الحبوّة ، وما لم يصدق عليه ذلك لم يكن منها .

مسألة : لو تعددت أجناس المحبّوبه ، بأن كان يملك المورث أكثر من ثوب مثلاً أو أكثر من سيف . . فما ذكر في الأخبار بلفظ الجمع كالثياب دخل أجمع في الحبوّة ، وما كان بلفظ الوحدة كالسيف والخاتم ، فهل يقتصر فيه على الواحد ، أو يدخل في الحبوّة كل ما صدق عليه اللفظ؟؟

ظاهر اللفظ يقتضي الاقتصار على الواحد ، إذ الحبوّة على خلاف الأصل ، فيقتصر فيها على مورد اليقين ، وبناءً على اختياره ، فأَيُّ واحد من الأفراد المتعددة الداخلة تحت اللفظ ، هو الذي يعدُّ في الحبوّة؟ وكيف يتم اختياره؟

قال الشهيد الثاني بعد اختياره هذا الرأي : «إِنْ تَعَدَّدَ انْصَرَفَ إِلَى مَا كَانَ يَغْلِبُ نَسَبَتُهُ إِلَيْهِ [الميت] ، إِنْ تَسَاوَتْ النِّسْبَةُ ، ففِي تَخِيرِ الْوَارِثِ وَاحِداً مِنْهَا أَوْ الْقِرْعَةَ وَجْهَانِ أَصْحَمَهُمَا الْأَوَّلُ» (٢) .

(١) المختلف ، ج : ٩ ، ص : ١٩ .

(٢) مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٣٢٦ .

وقال في القواعد : «ولو تعددت هذه الأجناس أعطي في الثياب [أي المتعدد] ، وفي الباقي إشكال أقربه إعطاء واحد يتخير الوارث»^(١) ، ومثله ما في السرائر ، والروضة ، واحتمل العاملي في مفتاح الكرامة قوياً القرعة^(٢) .

واختلفت عبارات السيد الأستاذ ، فقال في بعض تقارير بحثه : «وما كان منها بلفظ المفرد كالسيف والمصحف مع تعدد ما عند الميت منها ، ينصرف إلى ما كان يغلب نسبته إليه ، واختصاصه به ، فإن تساوت النسبة يحتمل التخير ويحتمل استعمال القرعة ، والأول أقوى»^(٣) .

وقال في المنهاج : «وإذا تعدد الثوب أعطي الجميع ، ولا يترك الاحتياط عند تعدد غيره من المذكورات بالمصالحة مع سائر الورثة في الزائد على الواحد»^(٤) .

نقول : لا يبعد أن يكون المراد من المصحف والسيف والخاتم جنسها ، فيدخل في الحبة كل ما تصدق عليه هذه الألفاظ مما هو من مختصات الميت واحداً كان أو متعدداً ، بلافق بين الثياب وبين غيرها .

مسألة : يدخل في الحبة مع مثل السيف والمصحف كل ما يشمله اللفظ

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٣٩ .

(٢) م . ن .

(٣) كتاب المواريث ، ص : ١٣٥ .

(٤) مباني منهاج الصالحين ، ج : ١٠ ، ص : ٨٢٨ .

عرفاً من الأجزاء والتوابع وإن لم تدخل فيه حقيقة ، كحلية السيف وجفنه وبيت المصحف ، وقوى ذلك في المسالك^(١) ، ونفى عنه السيد الأستاذ البأس^(٢) . وفي دخول ما يحرم لبسه كخاتم الذهب وثوب الحرير إشكال ، والأظهر دخوله ، إذ حرمة لبسه لا تنافي صدق عنوان الثياب والخاتم عليه ، والأخبار مطلقة من هذه الجهة ، إذ لم يقيد فيها الثوب أو الخاتم بكونه مما يحل لبسه ، ما يوحى بأن المعتبر هو صدق العنوان ، وهو في المورد صادق . ولو كان المورث مقطوع اليدين ، وكان قد أعد سيفاً لنفسه لغرض من الأغراض ، لم يكن من الحبوة ، وكذا لو كان أعمى لم يكن المصحف منها . نعم ، لو أعدها لنفسه ثم طرأ عليه العمى ، أو قطع اليدين ، فلا يبعد عند ذلك اعتباره مع الحبوة .

ويحتمل قوياً أن يكون من الحبوة حتى مع كون المورث مقطوع اليدين أو أعمى ، ومهما كان الغرض الذي من أجله اتخذ لنفسه سيفاً أو مصحفاً ، لاطلاق الأدلة في المقام ، مع صدق عنوان المحبوبة عليهما حقيقة .

مسألة : إذا كان على الميت دين مستغرق للتركة فكّه المحبوبة بما يخصه من الدين ، إذ الدين مقدم على الإرث ، والحبوة إرث حقيقة ، والأكبر إنما يأخذها

(١) مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٣٢٦ .

(٢) مباني منهاج الصالحين ، ج : ١٠ ، ص : ٨٣١ .

بعنوان كونها إراثاً ، فتجري عليها أحكامه ، فلو كان هناك دين مستغرق للتركة ، فمن الطبيعي أن لا يرث أحد من الورثة على حساب الدين . نعم ، لو أراد الوارث الاستحواذ على حصته وعدم التخلي عنها ، كان عليه أن يدفع في قبالها ما يخصه من الدين .

فإن لم يكن الدين مستغرقاً فكه المحبو بالنسبة ، كما لو كان دين الميت عشرة دراهم ، وكانت الحبة أربعة ، وما زاد عليها من التركة ثمانية ، فكها المحبو بثلاثة دراهم وثلاث درهم ، وهو ثلث الدين لجهة أن ما حبي به كان ثلث التركة .

وحكم الكفن ومؤونة التجهيز حكم الدين بلا فرق ، فإن استغرقت التركة لم يكن للورثة شيء ، حتى المحبو ، وإلا دفع المحبو بالنسبة كما مرّ .

قال في المسالك : «ويشترط خلو الميت عن دين مستغرق ، لأنها اختصاص في الإرث ، ولا إرث مع الاستغراق ، إلا أن يبذل المحبو قدر قيمتها ، ويريد الاختصاص بعينها - بناءً على القول بانتقال التركة إلى الوارث حتى لو كان هناك دين مستغرق - ففي منعه من مقابلة مثلها بالنسبة وجهان أظهرهما ذلك ، كما يمنع غيره من الميراث ، ووجه العدم إطلاق النص ، والوجهان آتيان في الوصية النافذة» (١) .

وفي مفتاح الكرامة : « يحتمل العدم لأنها ليست من باب الإرث ، بل
ظاهر الروايات أن هذه الأشياء له مطلقاً ، فهي ملك لا إرث ، وهو
بعيد» (١) .

مسألة : لو أوصى الميت بالحبوة أو ببعضها نفذت الوصية ، وحرم المحبو
منها ، ووجهه أن الحبوة من الإرث ، تجري عليها أحكامه ، والوصية - كما
الدين - مقدمة عليه ، بمعنى أن إنفاذ الوصية إنما يكون من أصل التركة ، وقبل
توزيعها على المستحقين من الورثة ، ولو أوصى بثلث ماله أخرج الثلث منها
ومن غيرها لنفس المالك السابق .

ولو كانت أعيان الحبوة أو بعضها مرهونة ، وجب فكه من مجموع
التركة ، إذ الرهن دين ، وإخراجه مقدم على الإرث .

مسألة : لا فرق بين الكسوة الشتائية والصيفية ، إذ يصدق على الكل أنها
ثياب بدنه ، ولا بين القطن والجلد إن صدق عنوان الثوب عليه ، والعرف لا
يفرق بين ثوب وثوب لجهة مادة صنعه ، ولا فرق أيضاً بين الكسوة الصغيرة
والكبيرة ، فيدخل فيها مثل القلنسوة لأنها من الملبوس ، وفي الجورب والحزام
والنعل تردد سببه التردد في صدق عنوان الثياب عليها ، والأظهر دخولها ، إذ
الظاهر من الثوب في الأخبار ما يلبس ، أو ما يكون من متعلقاته .

ولا يدخل في الثياب مثل الساعة لأنها ليست ثياباً حقيقة ، وفي دخول مثل الدرع والطاس ونحوهما من معدات الحرب - عند من يقول بكون الحبة أربعة - إشكال منشأه أن المذكور في الخبر السيف ، وهي ليست منه ، ولو التزمنا بالخبر الذي ذكر فيه الدرع لم يكن في دخوله في الحبة إشكال . نعم ، مثل الطاس والمعفر إن صدق عنوان السلاح عليها كان الأظهر دخولها لورود لفظ السلاح في الأخبار ، كخبر سماعة ، وإلا فلا .

ومن ذلك يتضح أن لا إشكال في دخول مثل الخنجر والبندقية ونحوهما مما هو سلاح حقيقة ، وذهب السيد الأستاذ هنا إلى القول بالمصالحة مع الورثة احتياطاً ، ولعل منشأه عدم صدق السيف عليها حقيقة ، مع اعتقاده بأن مطلق السلاح ليس من الحبة . قال : «والأحوط في مثل البندقية والخنجر ونحوهما من آلات السلاح المصالحة مع سائر الورثة» (١) .

مسألة : لو اختلف الولد الذكر الأكبر مع سائر الورثة في أصل ثبوت الحبة ، أو في أعيانها ، أو في غير ذلك من مسائلها ، لاختلافهم في الاجتهاد أو التقليد ، بأن قلد الولد الأكبر من يقول بها ، وقلد باقي الورثة من يقول بعدم ثبوتها ، أو قلد الأكبر من يقول بأن المحبوبة أربعة ، وقلد غيره من يقول بأنها ثلاثة ، أو قلد الأكبر من يقول بوجوبها ، ، والآخر من يقول باستحبابها ،

(١) مباني منهاج الصالحين ، ج : ١٠ ، ص : ٨٣١ .

فالمرجع حينئذ هو الحاكم الشرعي ، إذ هو المرجع عند التنازع والخلاف ، والمورد منها .

مسألة : إذا تعدد الأكبر الذكر مع التساوي في السن ، فالمشهور اشتراكهم في الحبة ، وافترض السيد الأستاذ أنه لا يخلو من وجه ثم قواه^(١) . واشترط ابن حمزة في الوسيلة^(٢) أن يكون واحداً ، لتبادر ذلك من الدليل ، فمع تعدده تسقط الحبة من رأس لانتفاء موضوعها ، وكذلك فعل الشيخ في النهاية^(٣) ، وهو غريب ، خصوصاً مع صدق عنوان الذكر الأكبر عليهم حقيقة . وإرادة الوحدة من اللفظ في الأخبار غير محرزة ، بل الظاهر إرادة العنوان الشامل للواحد والمتعدد ، ومقتضى اشتراكهم في صدق العنوان عليهم اشتراكهم في الحبة ، ولأجله فالأقوى القول بالاشتراك في الحبة عند التعدد .

قال في المسالك : «ولو تعدد الأكبر اشتركوا في الحبة فيقسم بينهم ، صرح بذلك الشيخ في المبسوط وجماعة ، وشرط ابن حمزة فقد آخر في سنه ، فأسقط الحبة هنا [عند التعدد] ، وهو ضعيف»^(٤) .

(١) مباني منهاج الصالحين ، ج : ١٠ ، ص : ٨٣١ .

(٢) الوسيلة ، ص : ٣٨٧ .

(٣) النهاية ، ص : ٦٣٢ .

(٤) مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٣٢٦ .

مسألة : المراد بالأكبر الأسبق ولادة ، لا علوقاً ، إذ ذلك هو المتبادر من لفظ الأكبر ، ولو اشتبه الأكبر فالمرجع في تحديده القرعة ، لأنها لكل أمر مشكل . والظاهر اختصاصها بالولد الصلبي اقتصاراً فيما خالف الأصل على موضع اليقين . واحتمل بعضهم العموم بناءً على عموم الولد كما في مفتاح الكرامة^(١) . لكن الظاهر من النصوص إرادة المباشر من الأولاد لا ما كان بالواسطة .

ولا يشترط انفصاله بالولادة فضلاً عن اشتراط بلوغه عند وفاة مورثه ، فلو كان حملاً ، أو لم يبلغ ، استحقها على القول بالوجوب ، واختص بها مع إذن الورثة على القول بالاستحباب .

قال في المسالك مشيراً إلى الخلاف من غير أن يرجح رأياً : « وفي اشتراط بلوغه قولان من عموم الأخبار وكونها في مقابلة القضاء ، ولا يكلف به إلا البالغ ، والأصح عندي عدم الاشتراط وعدم الملازمة بينهما ، وإذا لم يشترط بلوغه فهل يشترط انفصاله حال موت أبيه ؟ وجهان ، من عدم صدق الولد الذكر بدونه ، ومن تحققه في نفس الأمر ، لأن الفرض ظهوره بعد ذلك ، كما لو لم يكن له ولد ظاهراً ثم ثبت بعد ذلك ، ومن ثم عزل له نصيبه من الميراث »^(٢) .

(١) مباني منهاج الصالحين ، ج : ١٠ ، ص : ٨٣٣ .

(٢) مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٣٢٦ .

مسألة : لا يشترط في المحبو عدم السفه لإطلاق دليلها ، وإن قال به جملة من علمائنا . قال في الوسيلة : « ويأخذ الكبير بشروط ، ثبات العقل وسداد الرأي »^(١) .

وقال الشيخ : « وكذلك إن كان الأكبر سفيهاً أو فاسد الرأي لم يحب من التركة بشيء »^(٢) ، وتأمل فيه السيد الأستاذ ، ولعله لإطلاق الدليل ، وهل يشترط أن يخلف الميت مالاً غيرها؟؟ ذهب قوم إلى اشتراط ذلك ، ووجهه أنه لو لم يكن ثمة مال غيرها لزم الإجحاف بالورثة لو أعطيت له ، قال في المسالك : « هذا الشرط مشهور ، والنصوص خالية عنه ، وكأن وجهه لزوم الإضرار بالورثة لولاه ، وأن الحباء لا يتحقق بدونه ، ثم تنظر فيه ، فقال : « وفي كل منهما نظر ، وإطلاق اشتراط أن يخلف غيرها يشمل ما لو كان العين قليلاً وكثيراً ، حتى لو كان درهماً واحداً »^(٣) .

واختار في مفتاح الكرامة الاشتراط ناسباً ذلك إلى الأصحاب ومدعياً عليه الإجماع ، قال : « فلو لم يخلف سواه لم يخص للإجماع ، كما في الغنية والسرائر ، وظاهر المبسوط ، حيث نسبته إلى أصحابنا ، وظواهر الأخبار ، لأن حمل اللفظ على الغالب ، والغالب وجود تركه معتد بها في الجملة ، وعليه

(١) الوسيلة ، ص : ٣٨٧ .

(٢) النهاية ، ص : ٦٣٣ - ٦٣٤ . وهو اختيار الحلبي في : السرائر ، ج : ٣ ، ص : ٢٥٨ .

(٣) مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٣٢٦ .

ينزل إطلاق الأصحاب ، وهو الموافق للاعتبار ، أعني لزوم الإجحاف ، على أنه قد يفهم من ظاهر لفظ الحبا الذي لهج به الأصحاب^(١) . وعلى كل حال ، فالمسألة هينة على القول بالاستحباب ، إذ لو رضي الورثة ، فلا إشكال في اختصاصه بها ، وإن لم يرضوا ، كان نصيبه منها كما غيره من الورثة لانحصار التركة فيها .

استحباب إطعام الوالدين الجد والجدة

لا يرث الجد والجدة مع الأب أو الأم شيئاً ، لأن الأبوين أقرب إلى الميت منهما ، والأقرب يمنع الأبعد ويحجبه لآية أولي الأرحام ، ويؤيد ذلك خبر أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل مات وترك أباه وعمه وجده ، فقال (ع) : حجّب الأب الجدّ عن الميراث ، وليس للعم ولا للجدّ شيء^(٢) . ورواية الحسن بن صالح قال : سألت أبا عبد الله (ع) ، عن امرأة . . . ماتت وتركت أمها وأخوين لها من أبيها وجدّها أبا أمها وزوجاً . قال (ع) : يعطى الزوج النصف وتعطى الأم الباقي ، ولا يعطى الجد شيئاً ، لأن بنته حجبتة عن الميراث^(٣) . والحكم السابق هو المشهور عند الإمامية .

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٣٨ .

(٢) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٦٨ .

(٣) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٦٨ .

وبذلك قال ابن حمزة^(١)، والشيخ^(٢)، وابن إدريس^(٣)، والمحقق في الشرائع^(٤) وآخرون .

وذهب ابن الجنيد إلى أن الجد والجدّة يرثان ما يفضل عن نصيب الأبوين والبنات ، حجته مشاركتهما للأبوين في التسمية وهي الأبوة . وأخبار ستأتي منها :

● ما رواه عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : قلت لأبي عبد الله (ع) : إن ابني هلك ولي أم حية ، فقال أبان بن تغلب وكان عنده : ليس لأملك شيء ، فقال أبو عبد الله (ع) : سبحان الله ، أعطها السدس^(٥) .

وأجاب المشهور عن الأول : بعدم التسليم بصدق التسمية حقيقة ، بدليل صحة السلب ، بل مجازاً ، وعن الثاني : بإمكان حمل الخبر وما في معناه على إعطاء الجد والجدّة ذلك طعمة كما سيأتي^(٦) .

وعلى أي حال ، يستحب لكل واحد من الوالدين الوارثين لولدهما أن

(١) الوسيلة ، ص : ٣٨٧ .

(٢) النهاية ، ص : ٦٣٤ .

(٣) السرائر ، ج : ٣ ، ص : ٢٥٨ .

(٤) الشرائع ، ج : ٤ ، ص : ٨٢٣ .

(٥) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٧٠ ، رواه الكليني عن علي بن إبراهيم عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن سعد بن أبي خلف ، عن عبد الرحمن . .

(٦) مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٣٢٦ .

يطعما الجد والجددة . (يعني جد الميت وجدته) سدس الأصل ، بشرط أن يزيد نصيب كل واحد منهما عن السدس ، وإلا لم يبق له شيء ، ويتحقق ذلك في الأب في الصورة التي يرث فيها بالقربة ، وفي الأم في صورة عدم الولد ، أو عدم الحاجب^(١) .

وهل يختص الحكم السابق بصورة اتحاد الجدّ ، أو يشمل صورة التعدد كما لو كان هناك جدّان أو أكثر؟ وهل يختص بصورة فقد الولد للميت ، أو يشمل صورة وجوده؟

والمسألة في الواقع إخبارية ، لها أساس في القرآن ، إذ يمكن الاستفادة حكمها من الآية التي حثت الورثة على إعطاء من يحضر القسمة من الأقرباء الذين لم يجعل لهم نصيب من التركة بعضاً منها ، قال تعالى : ﴿ وإذا حضر القسمة أولو القربة فارزقوهم منه ﴾ [النساء : ٨] . والجد والجددة لا شك يشملهما الحكم المتضمن في الآية لانطباق عنوان أولي القربى عليهم ، لكنّ تحديد مقدار ما يستحب إطعامه للجد والجددة أمرٌ صرحت به الأخبار الكثيرة المتعددة ، والتي يعاني كثير منها من اضطراب في دلالاته ومؤداه . وهاك بعضها :

(١) والحكم بعدم إرث الجد والجددة مع الأبوين شيئاً هو المشهور ، وذهب ابن الجنيّد إلى إعطاء الجد والجددة ما يفضل عن التركة بعد نصيب البنت والأبوين ، يلاحظ : مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٣٢٦ .

استعراض الأخبار

● روى الكليني (محمد بن يعقوب) ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن دراج ، عن أبي عبد الله (ع) : أن رسول الله (ص) ، أطعم الجدة أم الأم السدس ، وابنتها حية^(١) .

وضمير ابنتها في الخبر عائد على أم الأم ، في الواقع هو أن النبي (ص) أطعم الجدة السدس ، مع أن ابنتها الوارثة موجوده .

● وروى بإسناده عن جميل بن دراج ، عن أبي عبد الله (ع) قال : إن الرسول (ص) أطعم الجدة السدس^(٢) .

● وروى أيضاً عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ابن بكير ، عن زرارة ، عن أبي جعفر (ع) : أن رسول الله (ص) أطعم الجدة السدس ، ولم يفرض لها شيئاً^(٣) .

وهذا الخبر صريح في أنه (ص) إنما أعطاهما ذلك على نحو الطعمة ، وإن لم يفرض لها في الميراث شيء .

(١) وسائل الشيعة ، ج ١٧ ، ص ٤٦٩ ، رواية ١ .

(٢) م. ن. ، رواية ٢ .

(٣) م. ن. ، ص ٤٧٠ ، رواية ٣ .

● وروى أيضاً عن محمد بن يحيى ، عن أحمد [بن محمد] ، عن ابن فضال ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن موسى بن بكر ، عن زرارة قال : سمعت أبا عبد الله (ع) يقول : إن نبي الله (ص) أطعم الجدة السدس طعمة (١) .

● وروى أيضاً عنه ، عن محمد بن سنان ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله (ع) في حديث قال : إن الله فرض الفرائض فلم يَقْسِمَ للجدة شيئاً ، وإن رسول الله (ص) أطعمه السدس (٢) .

فكان الأمر كان مبادرة من النبي (ص) مما أوكل الله أمر التشريع فيه إليه ، مما كان يرى النبي (ص) المصلحة فيه باعتبار عصمته وإدراكه للواقع ، فيجيبه الله فيه بأن يأذن له في التشريع .

● وروى أيضاً عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن سعد بن أبي خلف ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : دخلت على أبي عبد الله (ع) وعنده أبان بن تغلب فقلت [يعني لأبان] : أصلحك الله ، إن ابنتي هلكت وأمي حية ، فقال أبان : لا ليس لأمك شيء ، فقال أبو عبد الله (ع) : سبحان الله أعطها السدس (٣) .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٦٩ ، رواية : ٤ .

(٢) م . ن . ، رواية : ٥ .

(٣) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٧٠ - ٤٧١ ، رواية : ٦ .

وظاهر الخبر أن الإمام (ع) كان يعطي الحرية لأصحابه في الإجابة على أسئلة المستفسرين حتى أثناء وجوده . وتدخلُ الإمام هنا لا يوحى بأن أبان قد أخطأ مما يستدعي التصويب أو التقويم ، إذ من الممكن أن يكون مراد أبان أنه ليس لها شيء في الإرث بالاستحقاق ، وأنها لا ترث عند وجود ابنتها من تركة حفيدتها شيئاً ، ويكون مراد الإمام أنه يستحب إعطاؤها شيئاً من التركة حتى في حالة وجود من يحجبها عن الميراث حجب حرمان .

● وروى أيضاً عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن أسباط ، عن إسماعيل بن أبي منصور ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله (ع) قال : إذا اجتمع أربع جدات ثنتين من قبل الأب ، وثنتين من قبل الأم ، طرحت واحدة من قبل الأم بالقرعة ، وكان السدس بين الثلاثة ، وكذلك إذا اجتمع أربعة أجداد ، سقط واحد من قبل الأم بالقرعة وكان السدس بين الثلاثة (١) .

ومورد الخبر كما هو واضح تعدد الجدات أو الأجداد . ولقد ذكر في الوسائل أن الخبر غير معمول به ، وهو مبتلى بالإرسال ، واحتمل وروده على نحو التقية مع إمكان الحمل على الجواز مع الأبوين ، إذ الطعمة على نحو الاستحباب لا الوجوب ، ونقل عن الكليني قوله : «هذا [الخبر] قد روي ،

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٧١ ، رواية : ٧ .

وهي أخبار صحيحة ، إلا أن إجماع العصابة أن منزلة الجد منزلة الأخ من الأب فيرث ميراثه ، فيجوز أن تكون هذه الأخبار خاصة . وهو يقصد أن الأجداد لا يرثون مع وجود الآباء والأبناء إجماعاً ، وطبقتهم هي طبقة الإخوة ، مع أن هذه الأخبار جعلت لهم حصة حتى عند تعددهم ، فتكون على خلاف الإجماع ، فلا بد لها من توجيه .

وناقشه في الوسائل بأن الإجماع إنما هو على نفي الاستحقاق والوجوب ، فلا ينافي ثبوت الطعمة على وجه الاستحباب ، وحمل ذيل كلام الكليني والذي فيه : « فيجوز أن تكون هذه الأخبار خاصة » على هذا المعنى ، فقال : « والظاهر أن هذا هو مراد الكليني من آخر كلامه ، ومراده بالصحة الثبوت عن الأئمة بالقرائن أو التواتر » (١) .

● وروى محمد بن الحسن الطوسي بإسناده عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن دراج ، عن أبي عبد الله (ع) : أن رسول الله (ص) أطعم الجدة أم الأب السدس وابنها حي ، وأطعم الجدة أم الأم السدس وابنتها حية (٢) .

● وروى أيضاً بإسناده عن يعقوب بن يزيد ، عن يحيى بن المبارك ، عن

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٧١ ، رواية : ٧ .

(٢) م . ن ، رواية : ٩ .

عبد الله بن جبلة ، عن أبي جميلة ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله (ع) ، في أبوين وجدة لأم قال : للأم السدس ، وللجدة السدس ، وما بقي وهو الثلثان للأب (١) .

وظاهر الخبر أن الجدة تشارك الأم والأب في التركة مشاركة استحقاق ، ذاك هو مقتضى ذكر نصيبها وما تعطاه مع ذكر ما يستحقونه كإرث في سياق واحد . وبناءً على ظاهر هذا الخبر ، ذهب الصدوق إلى أن الجدة تشارك الأب في الإرث وتجتمع معه . وسوف نرى أنه لا بد من حمل هذا الخبر على استحباب الطعمة جمعاً بينه وبين غيره من الروايات .

● وروى أيضاً بإسناده عن معاوية بن الحكيم ، عن علي بن الحسن بن رباط ، رفعه إلى أبي عبد الله (ع) قال : الجدة لها السدس مع ابنها ومع ابنتها (٢) .

وظاهره أيضاً - كسابقه - أن ذلك له على نحو الفرض ، ولعله لأجل ظهوره في ذلك حملة الشيخ - على ما نسب إليه صاحب الوسائل - على التقية ، وحملة في الوسائل على استحباب الطعمة ، وهو ما يقتضيه الجمع بين الأخبار كما سوف يأتي

(١) وسائل الشيعة ، ج ١٧ ، ص ٤٧٢ ، رواية ١٠ .

(٢) م ن ، رواية ١١ .

● وروى أيضاً عن علي بن الحسن بن فضال ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أبيه ، عن ربعي بن عبد الله ، أو عبد الله بن عمرو ، عن ربعي ، عن القاسم بن الوليد ، عن أبي عبد الله (ع) في حديث قال : حرّم الله الخمرة بعينها ، وحرّم رسول الله (ص) كلّ مسكر ، فأجاز الله ذلك له ، وفرض الفرائض فلم يذكر الجدّ ، فجعل له رسول الله (ص) سهماً ، فأجاز الله ذلك له (١) .

وظاهر الخبر أيضاً أن ذلك له على نحو الاستحقاق ، وحمله في الوسائل على استحباب الطعمة .

● وروى الطوسي أيضاً بإسناده عن علي بن الحسن بن فضال ، عن محمد بن علي ، ومحمد بن الحسين جميعاً ، عن محمد بن أبي عمير ، عن غياث بن إبراهيم ، عن أبي عبد الله (ع) عن أبيه قال : أطعم رسول الله (ص) الجدتين السدس ما لم يكن دون أم الأم أم ، ولادون أم الأب أب (٢) .

وظاهر الخبر اشتراط إعطاء الجدة بفقد الأم إذا كانت جدة لأم أو الأب إذا كانت جدة لأب ، مع أن المفروض أن إطعامهما إنما يكون عند وجود الأم أو الأب ، ولعله لأجل ذلك حمله الشيخ على التقية كما ذكر صاحب الوسائل .

(١) وسائل الشيعة ، ج ١٧ ، ص ٤٧٢ ، رواية ١٣ .

(٢) م. ن. ، ص ٤٧٣ . رواية ١٤ .

وقد مرَّ أن الجد عند أهل السنة يقوم مقام الأب أو الأم عند فقدهما ، فيشارك الأبناء في الإرث على نحو الاستحقاق لأنه أب حقيقة .

● وروى أيضاً بإسناده عن علي بن الحسن بن فضال ، عن عمرو بن عثمان ، عن الحسن بن محبوب ، عن سعد بن أبي خلف قال : سألت أبا الحسن موسى (ع) عن بنات بنت وجد قال : للجد السدس ، والباقي لبنات البنت (١) .

وظاهر الخبر أن ذلك للجد على نحو الاستحقاق ، وأنه يشارك بنات البنت في التركة ، ولم يقيد الحكم في الخبر بوجود البنت كما هو واضح .
ولقد ذكر صاحب الوسائل أن الشيخ نقل عن ابن فضال إجماع الطائفة على العمل بخلاف هذا الخبر . ثم علق على ذلك بالقول : «ويمكن حمله على التقية» .

● وروى محمد بن الحسن الصفار في (بصائر الدرجات) ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن البرقي ، عن فضالة ، عن ربيعي ، عن القاسم بن محمد قال : قال أبو عبد الله (ع) : إن الله أدب نبيه (ص) ، إلى أن قال : وفوض إليه أمر دينه ، فقال تعالى : ﴿وما آتاكم به الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ [الحشر : ٧] ، فحرّم الله الخمرة بعينها ، وحرّم رسول الله (ص) كل

مسكر ، وكان يضمن على الله الجنة فيجيز الله له ذلك ، وذكر الفرائض ولم يذكر الجد ، فأطعمه رسول الله (ص) سهماً^(١) .

● وروى أيضاً عن يعقوب بن يزيد ، عن زياد القندي ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله (ع) في حديث قال : إن رسول الله (ص) أطعم الجد ، فأجاز الله له ذلك^(٢) .

وكيف كان ، فدلالة أكثر الأخبار السابقة عامة وقلقة ، وما دلّ منها على أن للجد وللجدة مع أبنائهما السدس لا بد من حمله على خلاف ظاهره ، وعلى أن المقصود من ثبوت ذلك له ثبوته على نحو الاستحباب بعنوان الطعمة ، بقرينة خبر محمد بن يحيى السابق ، والذي صرّح فيه الإمام (ع) بأن السدس للجدة أو للجد مع أبنائهما إنما هو على نحو الاستحباب لا الاستحقاق ، وأنهما إنما يعطيان ذلك من باب الطعمة ، ولا فرض لهما .

وظاهر الأخبار أن لا فرق بين حالة وحدة الجد والجدة ، وحالة تعددهما في ثبوت استحباب الطعمة ، ولا بين حالة وجود ولد للميت أو عدم وجوده ، فهي شاملة بعمومها لحالتي التعدد والوحدة ، ولحالتي وجود الولد وعدمه .

(١) وسائل الشيعة ، ج: ١٧ ، ص: ٤٧٣ ، رواية: ١٦ .

(٢) م. ن. ، ص: ٤٧٤ ، رواية: ١٧ .

وإطلاق السدس في الأخبار ظاهر في كون المراد به سدس الأصل
 لا سدس نصيب المطعم ، أما قضية أن تزيد حصة الأب أو الأم على السدس
 فهو أمرٌ طبيعي ، ذلك أنه لو كانت حصّة كل واحدٍ لأبوين السدس ،
 فمن غير المعقول أن يطعم كامل حصّته للجد أو للجدّة . نعم ، الروايات
 خالية عن قيد كهذا ، لكنّ كون المعطى طعمةً يوحي بأنه ينبغي أن تزيد حصّة
 من يطعم على السدس ، ليكون المعطى جزءاً من نصيب المعطي لا كل
 نصيبه .

ميراث الإخوة والأجداد

الحديث الآن في ميراث الطبقة الثانية من طبقات الأنساب ، والمقصود بها الإخوة والأجداد . ولا يرث أفراد هذه الطبقة إلا عند عدم من يتقدم عليهم ، أعني أفراد الطبقة الأولى (الأبوان المباشرين والأولاد وإن نزلوا) ، ذلك هو مقتضى أن يحجب الأقرب الأبعد ، وأن يقدم عليه في الإرث ، وهو ظاهر قوله تعالى في الإخوة : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِي الْكِلَالَةِ إِنَّ امْرَأَهُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء : ١٧٦] ، إذ معناه أن الأخت إنما ترث أخاها عند عدم الولد ، وأنه إنما يرثها بالشرط نفسه ، ولقد دلّ على ذلك بالإضافة إلى ظاهر الآية أخبار منها :

استعراض الأخبار

- ما رواه الكليني عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن عبد الله بن محرز ، قال : قلت لأبي عبد الله (ع) : رجل ترك ابنته وأخته لأبيه وأمه ، فقال (ع) : المال كله لابنته ، وليس للأخت

من الأب والأم شيء^(١) .

● وما رواه أيضاً عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن زرارة بن أعين ، قال : الناس والعامّة في أحكامهم وفرائضهم يقولون قولاً قد أجمعوا عليه ، وهو حجة عليهم ، يقولون في رجل توفي وترك ابنته ، أو ابنتيه ، وترك أخاه لأبيه وأمه أو ترك أختيه لأبيه وأمه ، وأخته لأبيه ، أو أخاه لأبيه أنهم يعطون للابنة النصف أو ابنتيه الثلثين ، ويعطون بقيّة المال أخاه لأبيه وأمه وأخته لأبيه أو أخته لأبيه وأمه دون عصبته بني عمّه وبني أخيه ، ولا يعطون الإخوة للأمّ شيئاً ، فقلت لهم : هذه حجة عليكم ، وإنما سمى الله للإخوة للأمّ أنه يورث كلاله ، فلم تعطوهم مع الابنة شيئاً ، وأعطيتُم الأخت للأب والأم والأخت للأب بقيّة المال دون العمّ والعصبة ، وإنما سماهم الله عزّ وجل : ﴿ كلاله ﴾ كما سمّى الإخوة من الأمّ ﴿ كلاله ﴾ ، فقال : ﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله إن امرؤ هلك ﴾ [النساء : ١٧٦] ، فلم فرّقتم بينهما؟ فقالوا : السنّة واجتماع الجماعة ، قلنا : سنّة الله وسنّة رسوله ، أو سنّة الشيطان وأوليائه؟ فقالوا : سنّة فلان وفلان ، قلنا : قد تابعتُمونا في خصلتين وخالفتُمونا في خصلتين ، قلنا : إذا ترك واحداً من أربعة فليس الميّت يورث كلاله إذا ترك أباً أو ابناً قلتم صدقتم ، فقلنا : أو أمّاً أو ابنة فأبيتُم علينا ، ثمّ

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٧٤ ، رواية : ١ .

تابعتمونا في الابنة فلم تعطوا الإخوة من الأمّ معها شيئاً ، وخالفتمونا في الأمّ كيف تعطون الإخوة للأمّ الثلث مع الأمّ وهي حية وإنما يرثون بحقّها ورحمها ، وكما أنّ الإخوة والأخوات للأب والأمّ والإخوة والأخوات من الأب لا يرثون مع الأب شيئاً لأنهم يرثون بحقّ الأب ، كذلك الإخوة والأخوات للأمّ لا يرثون الثلث ويحجبون الأمّ عن الثلث فلا يكون لها إلا السدس كذباً وجهلاً وباطلاً قد اجتمعتم عليه ، فقلت لزارة : تقول هذا برأيك؟ قال : أنا أقول هذا برأيي؟ إني إذاً لفاجر ، أشهد أنه الحق من الله ومن رسوله (١) .

● وما رواه أيضاً ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، وعن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن عمر بن أذينة ، عن بكير ، عن أبي جعفر (ع) في حديث قال : ليس للإخوة من الأب والأمّ ولا الإخوة من الأمّ ولا الإخوة من الأب شيء مع الأمّ ، قال ابن أذينة : وسمعت من محمد بن مسلم يرويه مثل ما ذكر بكير (٢) .

● وما رواه عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيوب ، عن موسى بن بكر ، عن علي بن سعيد قال : قال لي زارة : ما تقول في رجل ترك أبويه وأخوته لأمّه؟ قلت : لأمّه السدس

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٧٥ ، رواية : ١

(٢) م . ن . ص : ٤٧٦ ، رواية : ٣ .

وللأب ما بقي ، فإن كان له إخوة فلأُمه السدس ، فقال : إنما أولئك الإخوة للأب والإخوة للأب والأم - إلى أن قال - : فأما الإخوة للأم فليسوا من هذا في شيء ولا يحجبون أمهم عن الثلث ، قلت : فهل يرث الإخوة من الأم مع الأم شيئاً؟ قال : ليس في هذا شك أنه كما أقول لك (١) .

● وما رواه أيضاً عن عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن جميل ، عن عبد الله بن محمد ، عن أبي عبد الله (ع) قال : قلت له : رجل ترك ابنته وأخته لأبيه وأمّه ، قال : المال كله لابنته (٢) .

● وما رواه عبد الله بن جعفر في (قرب الإسناد) عن محمد بن الوليد ، عن حماد بن عثمان ، قال : سألت أبا الحسن الرضا (ع) عن رجل مات وترك أمه وأخاه ، قال : يا شيخ تسأل عن الكتاب والسنة؟ قلت : عن الكتاب ، قال : إن علياً (ع) كان يورث الأقرب فالأقرب (٣) .

ولما كانت الأم متقدمة على الأخ في الأقربية فلا يرث معها .

● وروى محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي في كتاب (الرجال) ، عن

(١) وسائل الشيعة . ج : ١٧ ، ص : ٤٧٦ ، رواية : ٤ .

(٢) م . ن . ج : ١٧ ، ص : ٤٧٦ ، رواية : ٥ .

(٣) م . ن . ج : ١٧ ، ص : ٤٧٦ ، رواية : ٦ .

حمدويه بن نصير ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحسن بن محبوب السراد ، عن العلا بن رزين ، عن يونس بن عمار ، قال : قلت لأبي عبد الله (ع) إن زرارة قد روى عن أبي جعفر (ع) أنه لا يرث مع الأم والأب والابن والبنت أحدٌ من الناس شيئاً إلا زوج أو زوجة ، فقال أبو عبد الله (ع) : أما ما روى زرارة عن أبي جعفر (ع) فلا يجوز أن تردّه ، وأما في الكتاب في سورة النساء ، فإن الله عز وجل يقول : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْإُنثَىٰ فَإِنَّ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ، وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء : ١١] ، يعني إخوة لأم وأب وإخوة لأب ، والكتاب يا يونس قد ورث ههنا مع الأبناء ، فلا تورث البنات إلا الثلثين (١) .

وحمل صاحب الوسائل ذيله على التقية ، لأن البنات إذا انفردن ورثن المال كله فرضاً ورداً .

ويمكن أن يكون المراد أن فرضهن الثلثان فحسب ، سواء ردّ عليهن أو لا .

● وروى الطوسي بإسناده عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن رجل ،

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٧٧ ، رواية : ٧ .

عن عبد الله بن وضاح ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله (ع) في امرأة توفيت وتركت زوجها وأمها وأباها وإخوتها ، قال (ع) : هي من ستة أسهم ، للزوج النصف ثلاثة أسهم ، وللأب الثلث سهمان ، وللأم السدس ، وليس للإخوة شيء^(١) .

وعلى أي حال ، فلا خلاف عند الإمامية في أن الإخوة والأجداد متأخرون رتبة عن الآباء والأولاد ، وسيأتي رأي فقهاء أهل السنة في ذلك .
والآن هاك تفصيل مسائل إرث الأجداد والإخوة متفرقين ومجتمعين .

تفصيل ميراث الإخوة والأجداد

ميراث الإخوة

مسألة : ترث الأخت المنفردة للأبوين أو للأب المال كله ، النصف منه فرضاً ، والنصف الآخر رداً للقرابة ، وللأختين فصاعداً إذا انفردن المال كله ، ثلثان بالفرض والثلث الآخر رداً للقرابة . ولو كانوا مختلفين بالذكر والأنوثة قسّم المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين .

دلّ على ما مرّ قوله تعالى : ﴿ . . إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ، فإن كانتا اثنتين فلهما ﴾ .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٧٧ ، رواية : ٨ .

الثلاثان مما ترك ، وإن كانوا إخوة رجالاً ونساءً ، فللذكر مثل حظ الأنثيين ﴿ النساء : ١٧٦ ﴾ .

وهو شامل بإطلاقه للإخوة والأخوات من الأبوين ، وللإخوة والأخوات لأب .

مسألة : للأخ المنفرد من الأم (والأخت كذلك) المال كله ، السدس منه فرضاً والباقي ردّاً للقربة ، وللاثنتين فصاعداً ذكوراً وإناثاً أو ذكوراً فقط أو إناثاً فقط المال كله ، ثلثه بالفرض ، والباقي بالقربة ، يقسم بينهم بالسوية .

دلّ على ذلك قوله تعالى : ﴿ وإن كان رجل يورث كلالة ، أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ﴾ [النساء : ١٢] ولخبر بكير الآتي .

مسألة : لا يرث الأخ أو الأخت لأب مع وجود الأخ أو الأخت للأبوين ، لأن الأقرب يمنع الأبعد ويحجبه ، ولا شك أن الأخ أو الأخت للأبوين ، أقرب إلى الميت من الأخ أو الأخت لأب ، لأنهما يتصلان بالميت من جهتين ، ولقد دلّ على هذا الحكم أخبار منها :

● ما رواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن يزيد الكناسي ، عن أبي عبد الله (ع) قال :

ابنك أولى بك من ابن ابنك ، وابن ابن ابنك أولى بك من أخيك ، وأخوك لأبيك وأمك أولى بك من أخيك لأبيك ، قال : وابن أخيك لأبيك وأمك أولى بك من ابن أخيك لأبيك ، قال : وابن أخيك من أبيك أولى بك من عمك (١) .

● وما رواه محمد بن الحسن الطوسي بإسناده عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن محمد بن أبي يونس ، عن أبي نعيم الفضل بن دكين ، عن سفيان بن سعيد ، عن أبي إسحاق السبيعي ، عن الحارث ، عن أمير المؤمنين (ع) قال : أعيان بني الأم يرثون دون العلات (٢) .

● وما رواه أيضاً عن محمد بن بكر ، عن صفوان بن خالد ، عن إبراهيم ابن محمد بن مهاجر ، عن الحسن بن عمارة ، أنه قال لأبي عبد الله (ع) : حدثنا أبو إسحاق السبيعي ، عن الحارث الأعور ، عن أمير المؤمنين (ع) أنه كان يقول : أعيان بني الأم أقرب من بني العلات ، فقال له أبو عبد الله (ع) : جئت بها من عين صافية (٣) .

● وما رواه الصدوق مرسلًا قال : قال النبي (ص) : أعيان بني الأم أحق بالميراث من بني العلات (٤) .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٠٢ . (رواية) .

(٢) م . ن . (رواية ٢) وبني العلات : بنو الضرائر ، وهم الإخوة لأب . وقيل لأولاد الأم : بنو الأخلاف .

(٣) م . ن . ص : ٥٠٣ .

(٤) م . ن . (رواية ٤) .

مسألة : لو اجتمع الإخوة بعضهم من الأبوين وبعضهم من الأم ، فإن كان الذي من الأم واحداً ، كان له السدس ذكراً أو أنثى ، بنص الكتاب ، وما تبقى من التركة يأخذه من كان من الأبوين . والأصل في المسألة هذه الأخبار ، والإجماع المدعى لا يصلح حجة لمعلومية مدركه ، أما الأخبار فمنها :

● ما رواه محمد بن يعقوب الكليني ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، وعن محمد بن عيسى ، عن يونس جميعاً ، عن عمر بن أذينة ، عن بكير بن أعين قال : قلت لأبي عبد الله (ع) : امرأة تركت زوجها وأخوتها وأخواتها لأمها ، وأخوتها وأخواتها لأبيها ، قال : للزوج النصف ثلاثة أسهم وللإخوة من الأم الثلث الذكر والأنثى فيه سواء ، وبقي سهم فهو للإخوة والأخوات من الأب للذكر مثل حظ الأنثيين ، لأن السهام لاتعول ، ولا ينقص الزوج من النصف ، ولا الإخوة من الأم من ثلثهم ، لأن الله تعالى يقول : ﴿فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث﴾ ، إنما عني بذلك الإخوة والأخوات من الأم خاصة ، وقال في آخر سورة النساء : ﴿يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ، إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت﴾ ، يعني أختاً لأب وأم ، أو أختاً لأب . ﴿فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ، فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ، وإن كانوا إخوة رجالاً ونساءً ، فللذكر مثل حظ الأنثيين﴾ . فهم يزدادون وينقصون ، وكذلك أولادهم الذين يزدادون

وينقصون ، ولو أن امرأة تركت زوجها وإخوتها لأمها وإخوتها لأبيها ، كان للزوج النصف ثلاثة أسهم ، وللإخوة من الأم سهمان ، وبقي سهم فهو للأختين للأب ، وإن كانت واحدة فهو لها ، لأن الأختين لأب إذا كانتا أخوين لأب ، لم يزد على ما بقي ، ولو كانت واحدة ، أو كان مكان الواحدة أخ لم يزد على ما بقي ، ولا تزد أنثى من الأخوات ، ولا من الولد على ما لو كان ذكر لم يزد عليه (١) .

فمن أدلى إلى الميت بالأم فحكمه حكم الأم ، ومن أدلى بأب أو بهما معاً فحكمه حكم الأب ، ولما كان الأب في صورة وجود الولد لا فرض له ، وكان يرث ما بقي بعد إخراج نصيب ذوي الفروض ، كان حكم من يدلي به ، أعني الإخوة ، أنهم يرثون ما تبقى .

مسألة : إذا اجتمع إخوة لأب أو لهما ، وإخوة لأم ، فإن كان الذي من الأم متعدداً كان للجميع الثلث يقسم بينهم بالسوية ، سواء كانوا ذكوراً فقط أو إناثاً فقط أو مختلفين ، لظاهر قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ ﴾ [النساء : ١٢] ، وما تبقى فهو للإخوة لأب أو لهما بالسوية إن اتحدوا في الذكورة أو الأنوثة ، وإلا قسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين .

- وفي الصورة التي يكون فيها المتقرب بالأبوين إناثاً ، والأخ من الأم

(١) وسائل الشريعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٨١ - ٤٨٢ ، رواية ٢ .

واحداً ، ترث الأخوات لأبوين الثلثين فرضاً ، ويأخذ الأخ من الأم السدس فرضاً كذلك ، ويرد ما تبقى على الأخوات لأبوين ، لأنه لا يرد على الأخ لأم لعدم الرد على أمه .

- وإذا كان المتقرب بأبوين أنثى واحدة كان لها النصف فرضاً ، وما زاد على سهم المتقرب بالأم يرد عليها دون من تقرب بالأم . لأنه لا يرد عليه كما لا يرد على أمه .

- ولو كان هناك إخوة وأخوات لأبوين ، وإخوة وأخوات لأب ، لم يكن للأخيرين شيء ، لحجبهم بالإخوة والأخوات لأبوين .

مسألة : إذا لم يكن للميت إخوة لأبوين ، وكان له إخوة بعضهم لأب وبعضهم لأم ، فإن كان الذي من الأم واحداً كان له السدس ، وإن تعددوا كان للجميع الثلث يقسم بينهم بالسوية ، وما تبقى فهو للإخوة من الأب للذكر مثل حظ الأنثيين .

وفي الصورة التي يكون فيها المتقرب بالأب أنثى ، تأخذ ما زاد على سهم المتقرب بالأم فرضاً ورداً .

قال الشيخ : « والباقي رد على الأخت من قبل الأب والأم » (١) .

وفي الجواهر : «بلا خلاف أجده معتدّ به فيه»^(١) .

وفي المختلف : «ادعى أكثر علمائنا الإجماع عليه»^(٢) ، وقوّاه في اللمعة ومال إليه في الروضة .

وافترض في الجواهر أن الإجماع هو الحجة في المقام إضافة إلى الحصر المستفاد من خبر بكير بن أعين عن أبي عبد الله (ع)^(٣) ، والذي ظاهره أن النقص والزيادة مختصان بكلالة الأب والأبوين دون كلالة الأم ، والخلاف في الواقع في أنه هل يرد على من يتقرب بالأبوين فقط أو عليهم وعلى كلالة الأم ، متفرع على الخلاف في أنه لو اجتمعت كلالة أم مع أخت من الأبوين ، وكان المتقرب بالأبوين أنثى ، فهل يرد عليها وحدها أو عليها وعلى كلالة الأم كل بحسب نسبة فرضه ؟ .

والأكثر على أن الرد على المتقرب بالأبوين دون من يتقرب بالأم ، وذهب الفضل والحسن إلى القول بالرد على كلالة الأبوين وكلالة الأم كل بحسب نسبة فرضه ، ونسبه في المسالك إلى الشذوذ . .

والذين قالوا بالرد على كلالة الأبوين اختلفوا في كلالة الأب لو

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٥٩ .

(٢) مختلف الشيعة ، ج : ٩ ، ص : ٢٣ . وبه قال في الإرشاد ، ج : ٢ ، ص : ١٢٠ .

(٣) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٨١-٤٨٢ .

اجتمعت مع كلاله الأم ، فذهب الصدوق والشيخ وأكثر المتأخرين إلى القول بالرد على كلاله الأب خاصة دون كلاله الأم ، حجتهم أن النقص يدخل عليها بمزاحمة الزوج أو الزوجة ، ومن كان عليه الغرم فله الغنم^(١) ، ولخبر علي بن فضال عن أبي جعفر (ع) في ابن أخت لأب وابن أخت لأم ، قال : لابن الأخت للأم السدس ، والباقي لابن الأخت للأب^(٢) ، وضعف طريقه لا يضر بحجتيه مع موافقته للشهرة ولما صح من أخبار .

وذهب الإسكافي وابن إدريس إلى الرد على المتقرب بالأم ، وعلى الأخت للأب أرباعاً ، كما في أخت لأم وأخت لأب ، أو أخماساً كما في أخت لأم وأختين لأب ، حجتهم الاتحاد في القرابة والتساوي في الدرجة ، وافترضه في الشرائع أولى^(٣) ، وفي النافع أشبه^(٤) ، وعلق في الجواهر عليه بالقول :

«وهو كالاجتهاد في مقابلة النص . . فلا ريب في أن الأول ، [وهو الرد على الأخت للأب وحدها] أقوى»^(٥) .

(١) النهاية ، ص : ٦٣٨ .

(٢) وسائل الشيعة ، ص : ٤٨٢ . ويلاحظ : مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٣٢٧ .

(٣) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٦٠ . ويلاحظ : الشرائع ، ج : ٤ ، ص : ٢٢ .

(٤) التنقيح الرائع ، ج : ٤ ، ص : ١٧٧ .

(٥) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٦٢ .

وإلى القول بالاشتراك ، ذهب الآبي في كشف الرموز^(١) ، وابن حمزة في الغنية ، والعلامة في التحرير والتبصرة^(٢) ، وتوقف فيه في القواعد^(٣) ، والإرشاد^(٤) .

قال في مفتاح الكرامة مبيناً الخلاف^(٥) : «وربما استدل على ذلك [كون الرد على المتقرب بالأب خاصة] بصحيح الكناسي ، حيث يقول (ع) فيه : وأخوك لأبيك أولى بك من أخيك لأمك ، بأن يقال إن المراد أن له ما بقي إن كان ذكراً ، ويرد عليه خاصة إن كان أنثى ، ثم إن الدليل على أن المتقرب بالأب يقوم مقام المتقرب بالأبوين ظاهر في كون حكمه حكمه ، فكما أن الرد هناك كان مخصوصاً به ، فليكن هنا كذلك ، ولا يعارضه كون القرب هناك من جهتين ، لأن القرب بالأب قائم مقام القرب بالأبوين ، فيأخذ من يتقرب به حصّة من يتقرب بهما » ، ثم اعتبر أن المسألة لا تخلو عن شوب الإشكال ، وأن من توقف فيها كالعلامة في القواعد والإرشاد معذور .

وكذلك تردد الشهيد في المسالك^(٦) ، ولم يبدِ رأياً .

(١) كشف الرموز ، ج : ٢ ، ص : ٤٥٥ .

(٢) تحرير الأحكام ، ج : ٢ ، ص : ٤٥٥ .

(٣) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٤٤ .

(٤) إرشاد الأذهان ، ج : ٨ ، ص : ١٢٠ .

(٥) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٤٤ .

(٦) مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٣٢٧ .

واستدلال القائلين بالاشتراك بوحدة القرب والدرجة ليس في محله ، لعدم تسليم ذلك ، خصوصاً مع ملاحظة ما في صحيح الكناسي من تقدم الأخ لأب على الأخ لأم ، وتأكيده أولويته ، ثم إن ظاهر الأخبار قيام المتقرب بالأب مقام المتقرب بالأبوين عند فقد ، فيأخذ حكمه ، ومنه الرد عليه دون غيره .

فالقول بالرد على المتقرب بالأب خاصة أولى وأوجه .

مسألة : في جميع صور انحصار القرب بالإخوة ، سواء كانوا لأبوين أو لأحدهما خاصة ، أو بعضهم لأب وبعضهم لأم ، فإن كان للमित زوج كان له النصف فرضاً لمشاركته لجميع طبقات الأنساب ، وهو لا يرث بالنسب ليكون الأساس فيه القرب والبعد ، بل بالسبب ، ولو كان هناك زوجة كان لها الربع ، وللإخوة من الأم في الحالتين مع الوحدة السدس ، ومع التعدد الثلث يقسم بينهم بالسوية والباقي للإخوة من الأب أو الأبوين للذكر مثل حظ الأنثيين .

- ولوزادت السهام على الفريضة هنا ، كما لو كان هناك زوج أو زوجة وأختان لأبوين أو لأب ، وأختان أو أخوات لأم ، وكذا لو كان هناك زوج أو زوجة وأخت لأبوين أو لأب ، وأختان لأم ، فإن النقص والحالة هذه يدخل على المتقرب بالأبوين أو بالأب خاصة ، ولا ينقص الزوج ولا المتقرب بالأم شيئاً من حصته .

وهذا حال من يحطّ من فرضه إلى فرض آخر ، بخلاف من إذا لم يكن له فرض كان له ما بقي ، فإنه الذي ينقص .

وقد تكون الفريضة أزيد من السهام ، كما لو ترك زوجة وأختاً لأبوين ، وأخاً أو أختاً لأم ، فإن الفريضة تزيد على السهام بنصف سدس . إذ للزوجة الربع ، وللأخت للأبوين النصف ، وللأخت للأم أو للأخ نصيبُ أمه ، فيبقى نصف سدس ، يرد على البنت للأبوين ، لأن من عليه الغرم فله الغنم ، ولا يرد على الزوجة ، ولا على الأخت أو الأخ لأم .

ميراث الأجداد

مسألة : إذا انحصر الوارث بالجد أو الجدة لأب أو لأم ورث - إذ لا فرض له - المال كلّهُ بالقرابة .

- ولو اجتمع الجدّ والجدة معاً ، فإن كانا لأب كان المال كله لهما بالقرابة للذكر مثل حظ الأنثيين ، حالهما حال الأب والأم إذا اجتمعا ، والأخ والأخت لأبوين أو لأب كذلك .

ولو كانا لأم ورثا المال كله يقسّم بينهما بالسوية .

قال في الجواهر : « لا أجد فيه خلافاً كما عن جماعة الاعتراف به »^(١) .

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٤٨ .

ويمكن الاستدلال له بما رواه الطبرسي مرسلاً ، قال عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ . . ﴾ ما نصه : « ونحن نذكر من ذلك جملة موجزة منقولة عن أهل البيت (ع) دون غيرهم . . وهي أنه متى اجتمع قرابة الأب مع قرابة الأم مع استوائهم في الدرجة ، كان لقرابة الأم الثلث بينهم بالسوية ، والباقي لقرابة الأب للذكر مثل حظ الأنثيين » (١) .

- ولو اجتمع الأجداد بعضهم لأم وبعضهم لأب ، كان للجد للأم الثلث وإن كان واحداً ، وللجد لأب الثلثان . قال في الجواهر : « على المشهور بين الأصحاب ، . . بل عليه عامة المتأخرين ، بل ربما أشعرت بعض العبارات بالإجماع » (٢) ، ويدل عليه ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) قال : قال أبو جعفر (ع) : إذا لم يترك الميت إلّا جدّه أبا أبيه وجدّته أم أمه ، فإن للجدّة الثلث وللجد الباقي ، قال : وإذا ترك جدّه من قبل أبيه وجدّته من قبل أمه وجدة أمه ، كان للجدّة من قبل الأم الثلث ، وسقطت جدة الأم ، والباقي للجد من قبل الأب ، وسقط جد الأب (٣) .

(١) وسائل الشيعة ، باب ٢: من أبواب موجبات الإرث ، حديث ٥ . ومثله في الوضوح الخبر المروي في فقه الرضا . يلاحظ : مستدرك الوسائل ، باب ٨: من أبواب ميراث الإخوة والأجداد ، حديث ٢ .

(٢) جواهر الكلام ، ج ٣٩ ، ص ١٦٠ .

(٣) وسائل الشيعة ، ج ١٧ ، باب ٩: من أبواب ميراث الإخوة والأجداد ، رواية ٢ .

ولا فرق فيما ذكرنا بين الجد الأعلى والجد الأدنى . نعم ، إذا اجتمعا كان الميراث للأدنى ، ولم يكن للأعلى شيء ، لأن الأقرب يمنع الأبعد ويحجبه حجب حرمان ، وللخبر السابق . ولا فرق أيضاً بين أن يكون الأعلى ممن يتقرب بالأدنى كجد لأب وأب جد لأب أو لا ، كجد لأب وأب جد لأم ، فإن الأقرب أيضاً منهما يمنع الأبعد .

- لو اجتمع الزوج والزوجة مع الأجداد ، كان للزوج النصف فرضاً ، وللزوجة الربع كذلك ، وأعطى المتقرب بالأم من الأجداد الثلث ، وهو نصيب الأم ، وأعطى المتقرب بالأب الثلثين .

حالات اجتماع الأجداد والإخوة

الجد وإن علا كالأخ ، والجدة وإن علت كالأخت ، صرّحت بذلك الأخبار التي نقلنا بعضها سابقاً ومنها :

● ما رواه الصدوق بإسناده عن الحسن بن محبوب ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله (ع) قال : سألته عن أخ لأب وجد ، قال : المال بينهما سواء (١) .

● وما رواه أيضاً بإسناده عن ابن أبي عمير ، عن ابن مسكان ، عن أبي

بصير [يعني المرادي] قال : قلت لأبي عبد الله (ع) : رجل مات وترك ستة إخوة وجداً ، قال (ع) : هو كأحدهم (١) .

وإذا كان الجد والجدة في مرتبة الأخ والأخت قاسماهما التركة لوحدة المرتبة . وعليه ، فلو اجتمع الإخوة والأجداد ، فإما أن يتحد نوع كل منهما ، مع الاتحاد في النسب ، بأن يكون الأجداد والإخوة كلهم للأب ، أو كلهم للأم ، أو مع الاختلاف فيه ، بأن يكون الأجداد للأب والإخوة للأم ، وإما أن يتعدد نوع كل منهما ، بأن يكون كل من الأجداد والإخوة بعضهم للأب وبعضهم للأم ، أو يتعدد نوع أحدهما ويتحد نوع الآخر ، بأن يكون بعض الأجداد لأم وبعضهم لأب ، والإخوة للأب فقط أو للأم فقط ، أو بالعكس بأن يكون الإخوة بعضهم لأب وبعضهم لأم والأجداد للأم فقط أو للأب فقط . ثم إن كلاهما إما أن يكون واحداً ، ذكراً أو أنثى ، أو متعدداً ذكوراً وإناثاً ، أو ذكوراً فحسب ، أو إناثاً فحسب (٢) . فهذه جملة صور اجتماع الإخوة والأجداد ، وهك تفصيلها وتفصيل أحكامها :

الصورة الأولى : أن يكون الجد واحداً ذكراً أو أنثى ، أو متعدداً ذكوراً أو إناثاً ، أو ذكوراً وإناثاً معاً ، من قبل الأم ، وأن يكون الأخ على أحد الأقسام

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٨٩ (رواية ٧) .

(٢) يقارن : القمي ، مباني منهاج الصالحين ، ج : ١٠ ، ص : ٨٤٨ .

المذكورة أيضاً ، بأن يكون واحداً ذكراً أو أنثى ، أو متعدداً ذكوراً أو إناثاً ، أو ذكوراً وإناثاً من قبل الأم ، فالحكم هنا أن يقتسموا المال بينهم بالسوية على ما هي القاعدة فيمن يتقرب بالأم .

● ولما رواه الصدوق ، عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله (ع) قال : سألته عن الأخوة من الأم مع الجد ، قال : للأخوة فريضتهم الثلث مع الجد» (١) .

الصورة الثانية : أن يكون الجد واحداً ذكراً أو أنثى ، أو متعدداً ذكوراً أو إناثاً أو ذكوراً وإناثاً معاً ، من قبل الأب أو الأبوين ، وأن يكون الأخ على أحد الأقسام المذكورة بأن يكون واحداً ذكراً أو أنثى أو متعدداً . الخ [كما في الصورة السابقة] ، والحكم هنا أن يقتسموا حصة الأب بالسوية ، إن اتفقوا في الذكورة أو الأنوثة ، لأنه مقتضى الاشتراك مع عدم ما يرجح بعضهم على بعض . ولو اختلفوا في الذكورة والأنوثة ، اقتسموا بالتفاضل للذكر ضعف الأنثى .

الصورة الثالثة : أن يكون الأجداد متفرقين ، بعضهم للأب وبعضهم للأم ، مع كونهم ذكوراً فقط أو إناثاً فقط ، أو مختلفين . وأن يكون الإخوة

كذلك بعضهم للأب وبعضهم للأم . . متفقين في الذكورة والأنوثة أو مختلفين . والحكم هنا هو أن يأخذ المتقربون بالأم من الإخوة والأجداد الثلث يقتسمونه بالسوية ، وإن اختلفوا بالذكورة والأنوثة ، وأن يأخذ المتقرب بالأب الثلثين يقتسمونه بالتساوي إن استوا في الذكورة أو الأنوثة ، وللذكر مثل حظ الأنثيين إن اختلفوا .

الصورة الرابعة : أن يكون الجد للأب واحداً ذكراً أو أنثى أو متعدداً ذكوراً أو إناثاً أو مختلفين ، والأخ للأم على أحد الأقسام المذكورة ، والحكم هنا أن الأخ إن كان واحداً ورث السدس فرضه وإن كان متعدداً ورثوا الثلث كذلك ، يقسم بينهم بالسوية حتى لو اختلفوا بالذكورة والأنوثة ، وورث الجد أو الأجداد ما تبقى يقتسمونه بالتساوي عند الاتفاق ذكورة وأنوثة ، وبالتفاضل عند الاختلاف .

الصورة الخامسة : أن ينعكس الفرض ، بأن يكون الجد بأقسامه المذكورة جداً للأم ، والأخ لأب ، والحكم هنا أن يرث الأجداد الثلث يقتسمونه بينهم بالسوية ولو اختلفوا ، وأن يرث الإخوة الثلثين للذكر مثل حظ الأنثيين .

مسألة : لو كان مع الجد للأم أخت للأب ، فإن كانتا اثنتين فما زاد لم تزد الفريضة على السهام ، وإن كانت واحدة فلها النصف ، وللجد الثلث ، وفي السدس الباقي إشكال . وذهب السيد الأستاذ إلى أنه لا يترك الاحتياط هنا

بالصلح ، ولعلّ منشأ ذهاب كثيرين إلى القول باشتراكهما فيه كل بحسب نسبة فرضه كما في الجواهر^(١) . والاحتياط حسن ، لكن لا وجه للزومه ، مع تصريح الأخبار بأن الزيادة والنقصان إنما تصيب نصيب الأب - ومن يتقرب به - وأن الأم لا تزداد على فرضها ، فكذا من هو بمنزلتها ، من ذلك مثلاً :

● ما رواه محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، وعن محمد بن عيسى ، عن يونس جميعاً ، عن عمر بن أذينة ، عن بكير بن أعين قال : قلت لأبي عبد الله (ع) : امرأة تركت زوجها وأخوتها وأخواتها لأمها وأخوتها وأخواتها لأبيها قال : للزوج النصف ثلاثة أسهم ، وللإخوة من الأم الثلث الذكر والأنثى فيه سواء ، وبقي سهم فهو للإخوة والأخوات من الأب ﴿للمذكر مثل حظ الأنثيين﴾ لأنّ السهام لا تعول ولا ينقص الزوج من النصف ولا الإخوة من الأم من ثلثهم ، لأنّ الله تبارك وتعالى يقول : ﴿فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث﴾ ، وإن كانت واحدة فلها السدس ، والذي عنى الله تبارك وتعالى في قوله : ﴿وإن كان رجلٌ يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكلّ واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث﴾ [النساء : ١٢] ، إنما عنى بذلك الإخوة والأخوات من الأم خاصة ، وقال في آخر سورة النساء : ﴿يستفتونك قل الله

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٦٠ .

يفتيكم في الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت ﴿[النساء: ١٧٦]﴾ يعني أختاً لأب وأمّ أو أختاً لأب ﴿فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وإن كانوا إخوة رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظّ الأنثيين﴾ [النساء: ١٧٦] ، فهم الذين يزدادون وينقصون ، وكذلك أولادهم الذين يزدادون وينقصون ، ولو أن امرأة تركت زوجها وإخوتها لأمها وأختيها لأبيها ، كان للزوج النصف ثلاثة أسهم ، وللإخوة من الأمّ سهمان ، وبقي سهم فهو للأختين للأب ، وإن كانت واحدة فهو لها ، لأنّ الأختين لأب إذا كانتا أخوين لأب لم يزد على ما بقي ، ولو كانت واحدة أو كان مكان الواحدة أخ لم يزد على ما بقي ، ولا تزد أنثى من الأخوات ولا من الولد على ما لو كان ذكراً لم يزد عليه^(١) . وهو واضح الدلالة على أن من ينقص من حقه ويزاد ، هو من يتقرب بالأب ، أما من يتقرب بالأم فهو لا ينقص من فريضته ولا يزداد .

ومثله ما رواه الكليني أيضاً بإسناده عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن علي ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن موسى بن بكر ، قال : قلت لزراعة : إن بكيراً حدثني عن أبي جعفر (ع) أن الإخوة للأب والأخوات للأب والأم يزدادون وينقصون لأنهم لا يكونون أكثر نصيباً من الإخوة للأب والأم لو كانوا

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، رواية : ٢ ، ص : ٤٨١ - ٤٨٢ .

مكانهم ، لأنّ الله عز وجل يقول : ﴿إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد﴾ يقول : يرث جميع مالها إن لم يكن لها ولد ، فأعطوا من سمّى الله له النصف كما لو وعمدوا فأعطوا الذي سمّى له المال كلّهُ أقلّ من النصف ، والمرأة لا تكون أبداً أكثر نصيباً من رجل لو كان مكانها ، قال : فقال زرارة : وهذا قائم عند أصحابنا لا يختلفون فيه (١) .

والخبر هذا واضح الدلالة على أن النقص والزوال من الحقوق من كان متقرباً بالأب أو بالأبوين ، أما من كان متقرباً بالأم ، فلا ينقص من نصيبه ولا يزداد . وكيف كان ، فالاحتياط بالصلح حسن ، وإن كان الأقوى والأظهر أن يكون الرد على الأخت للأب خاصة دون كلاله الأم أو من يتقرب بها من الأجداد والجدات .

مسألة : إذا كان الأجداد متفرقين ، بأن كان بعض الأجداد لأم ، وبعضهم لأب ، وكان معهم أخ أو أكثر ، ورث الجد للأم الثلث ، وإن كان أنثى واحدة ، وعند التعدد يقتسم الأجداد للأم الثلث بالسوية ، ولو مع الاختلاف بالذكورة والأنوثة ، وورث الأجداد للأب مع الإخوة للأب الثلثين يقتسمونه للذكر مثل حظ الأنثيين على ما هي القاعدة في صورة اختلاف الجنس مع اتحاد المرتبة .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، رواية : ٢ ، ص : ٤٨٠ .

- وإذا كان معهم أخ لأم ، كان للجد للأُم مع الأخ للأُم الثلث يقتسمانه بالسوية ، ولو مع الاختلاف بالذكورة والأنوثة ، لكون الجد في حكم الأخ والجددة في حكم الأخت ، وورث الجد للأب مع الإخوة للأب الثلثين كما تقدم ، للذكر مثل حظ الأنثيين .

- وإذا كان هناك جد لأب لا غير وإخوة متفرقون بعضهم للأب وبعضهم للأُم ، ورث من كان للأُم عند الوحدة السدس ، وعند التعدد الثلث يقتسمونه بالسوية ولو اختلفوا بالذكورة والأنوثة ، وورث الإخوة للأب مع الأجداد لأب الباقي .

- ولو كان هناك جد لأُم لا غير ، وإخوة متفرقون بعضهم لأب ، وبعضهم لأُم ، كان للجد مع الإخوة للأُم الثلث يقتسمونه بالسوية ، وورث الإخوة للأب ما تبقى للذكر مثل حظ الأنثيين .

ميراث أولاد الإخوة

لا يرث أولاد الإخوة مع الإخوة شيئاً ، لأن الأقرب يمنع الأبعد ويحجبه ، فلا يرث ابن أخ لأبوين مع أخ لأب أو لأُم ، ويكون الميراث كله للأخ هنا . هذا إذا زاحمه ، أما إذا لم يزاحمه ، كما لو ترك الميت جداً لأُم ، وابن أخ لأُم مع أم لأب ، ورث ابن الأخ مع الجد الثلث حصة الأم ، وأخذ الأخ الثلثين .

قال في الجواهر : «المعروف بين الأصحاب ، بل هو كالمجمع عليه بينهم ،

أنه لو اجتمع أخ من أم مع ابن أخ لأب وأم ، فالميراث كله للأخ من الأم لأنه أقرب» (١) .

وقال في مفتاح الكرامة : «والأصل في ذلك الإجماع والنصوص المتضافرة على أولوية الأقرب» (٢) .

وتابع : «أطبق الأصحاب على أن الإخوة مطلقاً صنف واحد ، كما هو الشأن في الأولاد والأجداد ، وليسوا صنفين كالإخوة بالنسبة إلى الأجداد يرث الجد الأعلى مع الأخ القريب لتعدد الصنف ، فالأخ للأب أقرب درجة من ابن الأخ للأبوين . .» (٣) .

وما قلناه هو المشهور ، وذهب الفضل بن شاذان إلى أن الإخوة صنفان نَسَبَ إليه ذلك في المسالك (٤) ، وتبعه في مفتاح الكرامة (٥) ، وهو يُفهم من تفريقه بين الأخ للأم والأخ للأب مع تساويهما في السببية بالنسبة إلى الأخ للأبوين ، حيث حكم بإرث ابن الأخ للأبوين مع الأخ للأم ومنعه مع الأخ للأب ، وهذا يدل على أن الإخوة عنده صنفان ، فذو الأب والأبوين صنف

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٦٦ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٤٥ .

(٣) م . ن .

(٤) مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٣٢٨ .

(٥) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٤٥ .

على حدة ، وذو الأم صنف آخر ، فاعتبر القرب والبعد في الأول ، فورث الإخوة للأبوين دون من كان للأب وحده لمكان الأقربية ، وورث الأخ للأب دون ابن الأخ للأبوين ، لأن الأخ أقرب منه ، ولما كان الإخوة للأم صنفًا آخر ، حكم بأن ابن الأخ للأبوين يرث مع الأخ للأم ، فيلزمه أن يرث ابن الأخ للأب مع الأخ للأم ، وابن الأخ للأم مع الأخ للأبوين ، ووجه ذلك عنده أن أولاد الإخوة لا يرثون لكونهم أولاد إخوة ، بل لدخولهم في أولي الأرحام^(١) ، ونقل عنه الصدوق في الفقيه من الاحتجاج ما يقضي بخلاف ذلك ، واستنبط له في المسالك حجة أخرى^(٢) ، وهي أن قرابتهما من جهتين لا من جهة واحدة فيرث كل قريب من جهة قرابته .

وكيف كان ، فالتضارب في توجيه كلام الفضل كثير ، ووجهه غير واضح ، والصواب في المقام ما عليه المشهور ، ويمكن أن يستدل له بما رواه أيوب عن أبي عبد الله (ع) قال : إنَّ في كتاب علي (ع) أن العمة بمنزلة الأب ، والخالة بمنزلة الأم ، وبنات الأخ بمنزلة الأخ ، وكل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يجزُّ به إلا أن يكون وارث أقرب إلى الميت منه فيحجبه .

وما في مرسل يونس ، من أنه إذا التقت القرابات فالسابق أحق بميراث

(١) ونقله في الجواهر عن كشف اللثام . يلاحظ : جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٦٦-١٦٧ .

(٢) مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٣٢٨ . ويقارن : جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٦٧ .

قريبه ، فإن استوت قام كل واحد منهم مقام قريبه^(١) .

- لو ترك الميت إخوة لأم وجداً قريباً لأب وجداً بعيداً لأم ، أو ترك إخوة لأب مع جد قريب لأم وجد بعيد لأب ، فإن الجد البعيد في الصورتين يشارك الإخوة بنفس الملاك السابق ، وهو أن الأقرب يمنع الأبعد ويحجبه .

- لو فقد الإخوة قام أولادهم مقامهم في مقاسمة الأجداد ، ونفى في الجواهر الخلاف فيه عندنا^(٢) ، ويدل عليه ما رواه الكليني عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي أيوب ، عن محمد بن مسلم قال : نشر أبو جعفر (ع) صحيفة الفرائض ، فأول ما تلقاني فيها ابن أخ وجد ، المال بينهما نصفان ، فقلت جعلت فداك ، إن القضاة عندنا لا يقضون لابن الأخ مع الجد بشيء ، فقال : إن هذا الكتاب بخط علي (ع) وإملاء رسول الله (ص)^(٣) .

أمّا ما رواه الكليني ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن علي بن محمد ، عن محمد بن مسكين ، عن علاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر (ع) قال : قلت له : بنات أخ وابن أخ ، قال : المال لابن الأخ ، قلت :

(١) وسائل الشيعة ، باب ٥ : من أبواب ميراث الأخوة والأجداد ، رواية : ٩ ، ج : ١٧ ، ص : ٤٨٧ .

والباب ٢ : من أبواب موجبات الإرث ، حديث : ٣ .

(٢) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٦٢ .

(٣) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٨٨ .

قرباتهم واحدة ، قال : العاقلة والدية عليهم ، وليس على النساء شيء^(١) ، فهو ضعيف سنداً ، فلا يعتد به ، ولا يعارض الخبر السابق .

مسألة : يرث كل واحد من الأولاد نصيب من يتقرب به ، فلو خلف الميت أولاد أخ أو أخت لأم لا غير ، كان لهم السدس فرضاً والباقي يرد عليهم ، ذلك أن نصيب الأخ لأم أو الأخت كذلك السدس ، فيكون للأولاد نصيب أمهم أو أبيهم فرضاً والباقي رداً للقربة .

- لو خلف أولاد أخوين أو أختين أو أخ أو أخت لأم ، كان لأولاد كل واحد من الإخوة السدس بالفرض والسدسين بالرد . ولو خلف أولاد ثلاثة إخوة ، كان لكل فريق من أولاد واحد منهم حصة أبيه أو أمه ، ومثله لو ترك أولاد إخوة لأبوين أو لأب ، ويقسم المال بينهم بالسوية إن كانوا أولاد أخ لأم ، وإن اختلفوا بالذكورة والأنوثة ، وبالتفاضل إن كانوا أولاد أخ لأب أو لأبوين .

- لو خلف أولاد أخ لأم ، وأولاد أخ لأبوين أو لأب ، كان لأولاد الأخ للأم السدس وإن كثروا لأنها حصة أبيهم ، تقسم بينهم بالتساوي ولو اختلفوا بالذكورة والأنوثة ، وكان لأولاد الأخ لأب أو لأبوين الباقي وإن قلوا ، حصة أبيهم ، تقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، شأنهم شأن كل من يتقرب بالأب .

(١) وسائل الشيعة ، رواية : ١٣ ، ص : ٤٨٨ .

- ولو مات الإخوة وأولادهم الصليبيون ، كان الميراث لأولاد الأولاد .
والأعلى طبقة - وإن كان من الأب - يمنع الأدنى - وإن كان من الأبوين - لأن
الأقرب في كل طبقة يمنع الأبعد ويحجبه .

ميراث الإخوة والأجداد عند فقهاء أهل السنة: (١)

ميراث الإخوة والأخوات

يختلف ميراث الإخوة والأخوات عند فقهاء أهل السنة باختلاف جهة
توريثهم . فالأخوات الشقيقات أو لأب من أصحاب الفروض عندهم ، وقد
يرثن بالتعصيب مع أخ شقيق أو لأب ، والإخوة ليس لهم فرض ، بل يرثن
بالتعصيب فحسب . وكيف كان ، فهذا إيجاز ميراثهم على الترتيب .

ميراث الأخت الشقيقة

الأخت الشقيقة هي كل أنثى شاركت المتوفى في أصله أبيه وأمه ،
وأخوالها في الميراث خمسة :

١ - ترث النصف بالفرض عند كونها واحدة ، ولم تكن عصبية بأخ
شقيق أو عصبية مع الفرع الوارث المؤنث ، كبنت المتوفى ، أو بنت
ابنه .

(١) الجرجاني ، شرح السراجية ، ص : ٩٤ .

٢- أن ترث الثلثين فرضاً عند التعدد ، وعند عدم كونها عصبية بالأخ الشقيق ، أو بالفرع الوارث المؤنث .

٣- ترث بالتعصيب بالغير ، كما لو وجد معها أخوها الشقيق ، سواء كانت واحدة أو أكثر ، وسواء كان الأخ الشقيق واحداً أو أكثر ، وسواء وجدت بنت للمتوفى أو بنت ابن أو لا ، وفي مثل الحالة هذه تقسم التركة أو الباقي منها بعد نصيب أصحاب الفروض على الإخوة والأخوات للذكر مثل حظ الأنثيين .

٤- ترث بالتعصيب مع الغير كما لو كان مع الأخت فما زاد ، بنت واحدة أو أكثر أو بنت ابن أو أكثر ، أو بنت وبنت ابن معاً ، ولم يكن معها أخ شقيق يعصبها ، وتأخذ في الفرض هذا الباقي بعد أصحاب الفروض ، فلو استغرقت الفروض التركة فلا شيء لها ، على ما هي القاعدة في توريث العصبات (١) .

٥- تحجب عن الميراث فلا ترث شيئاً ، واحدة كانت أو أكثر ، معها أخ شقيق أو لا ، إذا وجد معها فرع وارث مذكر كابن وابن ابن وإن نزل ، وأب . وحجبها بالأب موضع اتفاق ، أما حجبها بالجد الصحيح ففيه خلاف ، فذهب أبو حنيفة إلى أنه يحجبها ، وذهب الصحابان

(١) المبادئ الشرعية ، ص : ٣٢٣ .

وجمهور الفقهاء إلى أنه لا يحجبها بل ترث معه ، وهو الذي اختاره القانون .

موقف القانون

ولقد عرض قانون المواريث المصري ، لميراث الأخوات الشقيقات في المواد ١٠-١٣-١٩-٢٠-٢٨ منه ، فبين في المادة ١٣ فرض الأخت الواحدة والاثنين ، وفي المادة ١٩ إرث الأخت الشقيقة بالتعصيب بالأخ الشقيق ، وفي المادة ٢٠ ميراثها بالتعصيب مع البنات وبنات الابن وإن نزل ، وفي المادة ٢٨ حجبتها بالابن وابن الابن وإن نزل وبالأب .

ميراث الأخوات لأب

لا ترث الأخت لأب مع وجود الفرع والأصل الوارثين ، ومع وجود الأخ الشقيق والأخت الشقيقة إذا صارت عصبة مع الغير ، فإن لم يوجد واحد من هؤلاء ورثت ، وأحوالها في الميراث مختلفة ، فهي تارة ترث فرضاً وأخرى تعصيباً ، إما بالغير وإما مع الغير ، وهي تقوم مقام الأخت الشقيقة عند فقدانها فتأخذ أحوالها المتقدمة ، وتزيد عليها في حالتين ، وهما تفصيل أحوالها :

- ١- النصف فرضاً عند انفرادها ، إذا لم يكن معها أخ لأب يعصبها ، وليس هناك أخت شقيقة .

- ٢ - الثلاثان فرضاً عند التعدد ، بنفس الشروط السابقة .
- ٣ - السدس للواحدة أو للأكثر ، إذا كان للميت أخت شقيقة واحدة ، ولم يكن مع الأخت لأب أخ لأب يعصبها ، ذلك أن فرض الأخت الشقيقة النصف والأخت لأب مع الأخت الشقيقة كينت الابن مع البنت ، فتأخذ السدس تكملة الثلثين . أما لو كان معها أو معها أخ لأب يعصبهن فيرثن حينها بالتعصيب فيأخذن الباقي ﴿للمذكر مثل حظ الأنثيين﴾ بعد ميراث أصحاب الفروض ، وتسقط عن الميراث لو استغرقت الفروض التركة ، فيكون وجود أخيها شؤماً عليها .
- ٤ - أن ترث تعصباً بالغير ، واحدة كانت أو أكثر ، وذلك عندما يكون معها أخ لأب أو أكثر ، فإنه يعصبها ، فترث معه ما تبقى بعد أصحاب الفروض ، للمذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن لم تبقى الفروض شيئاً فلا شيء لهما .
- ٥ - التعصيب مع الغير ، كما لو كان معها (أو معها) بنت أو أكثر أو بنت ابن وإن نزل ، أو هما معاً ، فتأخذ ما بقي بعد أصحاب الفروض .
- ٦ - تُحجب عن الإرث واحدة كانت أو أكثر بالأختين الشقيقتين ، إلا أن يكون معها أخ لأب ، فإنه يعصبها فيأخذ معها الباقي ، للمذكر مثل حظ الأنثيين .

٧- تُحجب عن الإرث مطلقاً بالابن ، وابن الابن وإن نزل ، وبالأب ، والأخ الشقيق ، والأخت الشقيقة إذا صارت عصبه مع الغير (كالبنات ، وبنات الابن) سواء كان مع الأخت لأب أخ لأب يعصبها أو لا ، لأن الأخت الشقيقة في هذه الحالة ، تكون كالأخ الشقيق في كونها عصبه أقرب إلى الميت^(١) .

ميراث الإخوة لأبوين أو لأب

ويرث الإخوة لأب أو لأبوين بالتعصيب ، ذلك أن الإخوة لأب ولأبوين وأبناءهم صنف من العصبه بالنفس دائماً ، والأخ الشقيق أو لأب يأخذ ما تبقى بعد أصحاب الفروض إذا انفرد ، وإن كان معه أخت شقيقة أو لأب عصبها ، وقسم الباقي عليهما للذكر مثل حظ الأنثيين كما مر . فلو استغرقت الفروض التركة لم يكن له شيء .

مثاله : لو توفيت زوجة عن زوج ، وأخت شقيقة وأخ لأب ، فلا شيء للأخ لأب ، لأن فرضي الزوج والأخت الشقيقة استوعبا كل التركة ، فلم يبق شيء منها للأخ لأب .

ويقدم الأخ لأبوين على الأخ لأب هنا ، لأن ذا القربتين مقدم في العصبه

(١) المبادئ الشرعية ، ص : ٣٢٣- ٣٢٤ .

بالنفس على ذي القرابة الواحدة ، فلا شيء للأخ لأب إذاً عند وجود الأخ الشقيق لاحتجابه به .

ميراث الإخوة والأخوات لأم^(١)

ويعبر عنهم بأولاد الأم ، وهم يرثون دائماً بالفرض ولا يرثون بالتعصيب ، ولو كان الموجود منهم أخاً ، إذ ليس عصبية من يدلي إلى الميت بقرابة الأم وحدها ، ولا يصيرون عصبية بالغير ولا مع الغير ، وذكرهم في الإرث وإناتهم سواء عند الانفراد والاجتماع ، وحالاتهم في الميراث ثلاث :

- ١- السدس للواحد ذكراً أو أنثى بالفرض .
- ٢- الثلث للأكثر من واحد يقسم بينهم بالسوية ذكوراً أو إناثاً أو مختلفين .
- ٣- يحجبون عن الإرث بالفرع الوارث مطلقاً ذكراً أو أنثى فلا يرثون مع الابن ، وابن الابن وإن نزل ، ولا مع البنت وبنت الابن وإن نزل . كما يحجبون بالأصل الوارث المذكر ، فلا يرثون مع الأب والجد الصحيح وإن علا .

(١) المبادئ الشرعية ، ص : ٣٢٤-٣٢٥ .

دليل توريثهم كذلك قوله تعالى : ﴿وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث﴾ [النساء : ١٢] .

وهم يرثون مع الأم مع أنهم يدلون بها إلى الميت ، فيستثنون من القاعدة المعروفة التي تقول : إن من أدلى إلى الميت بشخص وارث لا يرث مع وجوده ، وإنما كان هذا الاستثناء لأن الأم لو حجبتهم لوقع عليهم الغبن وحدهم حيث يرث الإخوة لأب دونهم ، لأن الأم لا تحجب الإخوة لأب .

المسألة المشتركة

وهناك مسألة سميت مشتركة ، تتحقق فيما لو وجد مع الاثنين فأكثر من أولاد الأم أخ شقيق ، أو إخوة أشقاء ، واستغرقت الفروض التركة كلها ، ولم يبق منها شيء للأخ الشقيق أو الإخوة الأشقاء .

ومثال الفرض : زوج وأم ، وأخوان لأم ، وأخ شقيق وأخت شقيقة ، للزوج النصف ، وللأم السدس ، وللأخوين لأم الثلث ، فتساوي فروضهم مجموع التركة ، ولا يبقى شيء يرثه الأخ الشقيق والأخت تعصيباً (صارت الأخت عصة بأخيها) .

وفي المسألة هذه خلاف ، فقد نسب إلى علي (ع) وابن عباس وابن مسعود وأبي موسى الأشعري (وهو مذهب أبي حنيفة ، وأحمد ، وابن أبي

ليلى ، وداود الظاهري) القول بعدم استحقاق الأخ الشقيق في الفرض شيئاً لكونه عاصباً نسبياً يرث بالتعصيب كل التركة أو الباقي منها بعد سهام أصحاب الفروض ، وإذا استغرقت الفروض التركة ، فلا ميراث له كما هي القاعدة في توريث العصابات .

أما لو وجد معها أخت شقيقة أو أخوات عالت المسألة ، لأن الأخت والأخوات صاحبات فروض ، فإذا زادت الفروض على التركة عالت الفريضة ، ودخل النقص على الجميع كل بحسب نسبة فرضه .

ونسب إلى آخرين منهم عمر بن الخطاب في أحد قوليه ، وعثمان بن عفان (وهو أشهر الروايتين عن زيد بن ثابت ، ومذهب مالك والشافعي) ، القول بأن الإخوة لأم لا يستقلون بفرضهم الثلث ، بل يشاركهم فيه الإخوة والأخوات الأشقاء ، ويقسم بينهم جميعاً بالسوية لافرق بين ذكرهم وأنثاهم ، وذلك لاستوائهم في القرابة من جهة الأم ، ولأن زيادة قرابة الأشقاء من جهة الأب إن لم تفد فلا ينبغي أن تضر ، ولاشتراك الإخوة جميعاً هنا في الثلث سميت المسألة بالمشاركة ، وسميت بالحجرية وبالعمرية ، لأن عمر قضى فيها بإسقاط الأشقاء ، فقال له بعضهم : هب أن أباهم كان حجراً ملقى في اليمّ أليست أمهم واحدة؟؟ فقضى بإرثهم .

وقد أخذ القانون برأي الشافعية ، فنصّت المادة العاشرة منه على أن

لأولاد الأم فرض السدس للواحد والثالث للثنتين فأكثر ، ذكورهم وإنائهم فيه سواء ، وإذا استغرقت الفروض التركية ، شارك أولاد الأم الأخ الشقيق أو الإخوة الأشقاء ، ويقسم الثلث بينهم على الوجه المتقدم .

وبيّنت المذكرة التوضيحية أنه قد دعا للأخذ بهذا المذهب أن المصلحة تقضي بعدم سقوطهم ، وبإهدار قرابة الأب ، وتوريثهم بقرابة الأم ما دام لم يبق لهم شيء يرثونه بالتعصيب ، وإلا كانت قوة قرابتهم مدعاةً لحرماتهم من الميراث ، وإعطائه للأضعف (١) .

موقف القانون

نصت المادة العاشرة من قانون المواريث المصري على أن يرث الإخوة لأم السدس للواحد ، والثلاثان للأكثر ، ذكورهم وإنائهم فيه سواء . ونصت المادة ١٦ منه على أنه «يحجب أولاد الأم كل من الأب والجد الصحيح وإن علا ، والولد وولد الابن وإن نزل» .

(١) يلاحظ حولها : السباعي ، الوصايا والفرائض ، ص : ٢٠٢ - ٢٠٣ ، وابن القيم ، أعلام الموقعين ، ج : ١ ، ص : ٩٤ .

والمادة العاشرة من قانون المواريث المصري . والمادة ٢٦٧ من قانون المواريث السوري .

ميراث الأجداد والجدات

ميراث الجد الصحيح

هو الذي لا يدخل في نسبته إلى الميت أنثى ، كأبي الأب وأبي أبي الأب وإن علا ، فإن دخل في نسبته أنثى فهو غير صحيح وسيأتي .

والجد الصحيح لا ميراث له مع وجود الأب ، ويقوم في الإرث مقامه عند فقده ، لأنه أب حقيقة ، وتكون أحواله نفس أحوال الأب في الميراث ، فتارة يرث بالفرض وحده ، وأخرى بالتعصيب وحده ، وثالثة بهما معاً . وهاك تفصيل هذه الأحوال .

١- يرث السدس بالفرض إذا كان للميت فرع وارث كالابن وابن الابن وإن نزل ، وما تبقى يرثه الفرع الوارث تعصياً .

٢- يرث السدس فرضاً ، وما تبقى بعد أصحاب الفروض تعصياً ، وذلك عند عدم الفرع الوارث المذكور . مثاله : زوجة وبنت ابن وجد ، للزوجة الثمن لوجود الفرع الوارث ، ولبنت الابن النصف نصيب البنت ، ويرث الجد السدس فرضاً ، والباقي تعصياً .

٣- يرث بالتعصيب فقط إذا لم يكن للميت فرع وارث مطلقاً ذكراً كان أو أنثى ، فيأخذ كل التركة أو ما بقي منها بعد نصيب أصحاب الفروض . ويخالف الجد الأب في الميراث في ثلاث مسائل ، وإن

شاركه في الأحكام ، وهي (١) :

١- أن الأب يحجب الإخوة الأشقاء أو الإخوة لأب إجماعاً ، أما الجد ففي حجه للإخوة خلاف ، فذهب أبو حنيفة (كما أشرنا من قبل) إلى حجه لهم ، وذهب جمهور الفقهاء إلى عدم حجه . نعم ، حجه للإخوة لأم متفق عليه .

٢- أن أحد الزوجين إذا مات وترك أباه وأمه وزوجه ، فإن للأم ثلثا ما بقي بعد نصيب الزوجة أو الزوج ، لاثالث التركة كلها ، أما لو كان مكان الأب جد ، فلها ثلث التركة .

٣- إن من مات وترك أباه وجدته لأبيه فإن جدته لا ترث مع الأب شيئاً ، فلو كان بدل الأب جد ، ورثت معه السدس فرضاً .

حالات اجتماع الجد مع الإخوة والأخوات

المتفق عليه بين فقهاء أهل السنة أن الإخوة والأخوات لأم لا يرثون مع الجد شيئاً ، كما لا يرثون مع الأب ، أما الإخوة والأخوات لأب أو لأبوين فهل يرثون مع الجد الصحيح أو لا؟؟؟

(١) في الأشباه والنظائر لاس خيم خمسة ، يلاحظ : ص : ١١٩ . وفي شرح السراجية أربعة ، يلاحظ :

وقع الخلاف في ذلك بين الفقهاء ، فذهب بعض إلى أن الجد يحجب الإخوة مطلقاً كالأب ، فلا يرثون معه ، ونسب القول بذلك إلى أبي بكر وابن عباس وابن عمر وشريح ، والحسن البصري وابن سيرين . حجتهم أن الجد الصحيح أب حقيقة فيقوم مقامه في الإرث ، وفي الحجب ، وحيث حجب الأب الإخوة ، حجبهم الجد أيضاً .

وذهب فريق إلى أنه لا يحجبهم ، ونسب القول بذلك إلى علي (ع) ، وزيد بن ثابت ، وابن مسعود ، وبه قال أبو يوسف ومحمد صاحب أبي حنيفة ، وإليه ذهب مالك والشافعي وأحمد وبه قال القانون .

حجتهم أن ميراث الإخوة ثبت بالكتاب ، فلا يمنعون منه ، ويحجبون عنه إلا بنص أو إجماع ، ولم يرد نص صريح يدل على حجبهم بالجد ، ولا قام إجماع على ذلك ، ثم إن كلاً من الجد والإخوة يدلون إلى الميت بالأب ، فهم متساوون في سبب الاستحقاق ، فيتساوون في الاستحقاق . وتسمية الجد أباً لا يقتضي أن يأخذ جميع أحكامه في الميراث ، وأن يعامل معاملة الأب في كل شيء .

ثم إن هؤلاء اختلفوا في كيفية توريث الإخوة مع الجد ، وكان لهم في ذلك ثلاث طرق ، أخذ قانون الموارث المصري في مادته الثانية والعشرين بوحدة منها هي التالية :

إذا اجتمع جد مع الإخوة والأخوات لأب أو لأبوين كانت له حالتان :

١- أن يقاسمهم كأخ إن كانوا ذكوراً فقط أو ذكوراً وإناثاً ، أو إناثاً عَصَبِينَ بالفرع الوارث من الإناث (كَبنت وبنت ابن) .

٢- أن يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض بطريقة التعصيب إذا كان الجد مع أخوات لم يُعصَبين بالذكور ، أو مع الفرع الوارث من الإناث ، ثم إن المقاسمة بالتعصيب إن كانت تحرم الجد من الإرث أو تنقصه عن السدس ، اعتبر حينها صاحب فرض وأعطى السدس فرض الأب مع الولد .

ميراث الجدة الصحيحة

والجدة الصحيحة هي التي لم يتخلل نسبتها إلى الميت ذكر بين أنثيين ، وهي أم أحد الأبوين وأم الجد الصحيح وأم الجدة الصحيحة ، كأم أم الأب ، وأم أبي الأب ، وأم أم الأم ، وأم أم الأب وهكذا .

والجدة الصحيحة من أصحاب الفروض ، وهي ترث السدس فرض الأم ، واحدة كانت أو أكثر ، وسواء كانت لأم أو لأب (أو من جهتين وهي الجدة ذات القرابتين كأم أم الأم التي هي في نفس الوقت أم أم الأب) .

ويُقَسَّم السدس بين الجدات بالسوية ، ولا تفضلُ الجدة ذات القرابتين من كانت ذات قرابة واحدة ، ولا الجدة لأب الجدة لأم ، وهذا هو المذهب

الراجع عند الحنفية وأخذ به القانون .

حجتهم أن تعدد الجهة إذا لم يقتض تعدد الاسم فلا عبرة به ، ولا يقتضي تعدد الاستحقاق ، والجهة ذات القرابتين جدة كذات القرابة الواحدة ، ولا يغير تعدد جهة قرابتها اسمها ، فلا يتعدد استحقاقها .

وذهب محمد بن الحسن وزفر من الأحناف إلى أن السدس يقسم بين الجهة ذي القرابة الواحدة والجهة ذي القرابتين أثلاثاً ، باعتبار الجهات الثلاث ، فتأخذ ذات القرابتين الثلثين منه ، وذات القرابة الواحدة الثلث . حجتهم أن الجهة سبب في الإرث ، فإذا اجتمع في شخص سببان متفقان ، (كجدة من جهتين) ، كانا في الصورة واحداً وفي المعنى متعدداً ، فيستحق الإرث بالسبيين معاً .

ولا دليل على ميراث الجدة من الكتاب ، بل دليله السنة والإجماع ، فقد روي عن أبي بكر أنه ورثها ذلك استناداً إلى ما رواه له المغيرة بن شعبة ، أنه حضر رسول الله وهو يورثها السدس ، وأشهد على ذلك محمد بن مسلمة الأنصاري ، وروي عن عمر أنه قضى بذلك أيضاً . .

وادعوا انعقاد الإجماع على ذلك أيضاً^(١) .

(١) ابن نجيم ، البحر الرائق ، ج : ٨ ، ص : ٤٩٢ . والأبياني ، شرح الأحكام الشرعية ، ج : ٣٠ ، ص :

حجب الجدة من الميراث

وتحجب الجدة الصحيحة في الحالات التالية :

- ١ - تحجب الجدة بالأم ، سواء كانت الجدة لأم أو لأب .
 - ٢ - تحجب الجدة بالأب إذا كانت من جهته لأنها تدلي به ، وهو أقرب منها فيحجبها . أما إذا كانت من جهة الأم فلا تحجب بالأب ، بل ترث فرضها لأنها لا تدلي إلى الميت به ، فهي ترث بالأمومة ، وهو بالأبوة ، فتتعدد الجهة .
 - ٣ - تحجب بالجد الصحيح إذا كانت جدة لأب مدلية إلى الميت بالجد كأم أب أب الأب ، مع أب الأب (وهو الجد الصحيح هنا) ، لأنه أقرب منها فيحجبها ، أما إذا كانت لأم فلا تسقط بالجد لاختلاف جهة الإدلاء ، ولو كانت لأب ولكن لا تدلي بهذا الجد إلى الميت فإننا لا تسقط ، كأم الأب مع أب الأب المساوي (أي زوجها) .
 - ٤ - الجدة القربى من أي جهة كانت تحجب البعدي من أي جهة كانت ، لأن الأقرب يمنع الأبعد مطلقاً .
- والقربى تحجب البعدي ، وإن كانت هي نفسها محجوبة بغيرها ، كأم الأب المحجوبة بالأب إذا وجدت مع أم أم الأم فإنها تحجبها .

موقف القانون

نصت المادة الرابعة عشرة على ميراث الجدة الصحيحة ، حيث جاء

فيها : «الجدّة الصحيحة هي أم أحد الأبوين أو الجد الصحيح ، وإن علت ، وللجدّة أو الجدات السدس يقسّم بينهما على السواء ، لا فرق بين ذات قرابة وقرابتين» .

وجاء في المادة الخامسة عشرة منه ما يلي : «تجب الأمُ الجدّة الصحيحة مطلقاً ، وتجب الجدّة القرية البعيدة ، ويحجب الأب الجدّة لأب ، كما يحجب الجد الصحيح الجدّة إذا كانت أصلاً له» .

أما الجد غير الصحيح ، والجدّة كذلك ، فليسا من أصحاب الفروض ، بل من ذوي الأرحام ، وفي كيفية توريث ذي الرحم عند فقهاء المذاهب خلاف مشتهر معلوم لاداعي هنا للدخول في تفاصيله ، وقد اختار قانون المواريث مذهب الأحناف ، وعدّل في بعض تفاصيله ، ليكون توريث ذوي الأرحام على نمط واحد وطريقة واحدة . وخلاصة هذا الرأي معاملة ذوي الأرحام معاملة العصبات ، وإجراء أحكام العصبوبة عليهم بلا استثناء ، والسبب أن ذوي الأرحام يرثون بسبب القرابة النسبية كما العصبات ، وليس لهم سهم مقدر كما هو الحال في العصبات أيضاً ، فوجب قياسهم على العصبية الحقيقية .

وعلى كل حال ، فهذا إيجاز ما يذهب إليه فقهاء السنة في توريث الإخوة والأجداد ، وفيه - على ما نظن - الكفاية .

ميراث الأعمام والأخوال

يشكّل الأعمام والأخوال الطبقة الثالثة من طبقات الأنساب ، ولا يرث أفراد هذه الطبقة عند وجود من يتقدمهم - أعني أفراد الطبقة السابقة - فهم محجوبون بالإخوة والأجداد حجب حرمان ، كما أن أفراد الطبقة السابقة محجوبون بالأبَاء والأبناء حجب حرمان كذلك ، لأن الأقرب يمنع الأبعد ويحجبه مطلقاً ، والطبقة هذه صنف واحد - لأصناف متعددة - يمنع الأقرب منه الأبعد ، فلا يرث ابن عم عند وجود عم أو خال ، ولا عند وجود عمّة أو خالة ، وليسوا كالإخوة والأجداد ، إذ هما صنفان يرث أحدهما مع المتأخر من الصنف الآخر عند فقد من يتقرب به ، كجد وابن أخ .

وهؤلاء لم يفرض لهم في كتاب الله تعالى فرض معين مقدر ، فيرثون بالقرابة بمقتضى قوله : ﴿ وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض ﴾ .

ولقد دلّ على كيفية توريثهم - في الجملة - بالإضافة إلى الآية هذه أخبار ، منها :

● ما رواه الكليني عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، وسهلا

ابن زياد ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، وعن محمد بن يحيى ، عن أحمد
ابن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن يزيد
الكناسي ، عن أبي جعفر (ع) قال : «ابنك أولى بك من ابن ابنك ، وابن ابنك
أولى بك من أخيك . قال : وأخوك لأبيك وأمك أولى بك من أخيك لأبيك ،
وأخوك لأبيك أولى بك من أخيك لأمك . قال : وابن أخيك لأبيك وأمك
أولى بك من ابن أخيك لأبيك . قال : وابن أخيك من أبيك أولى بك من ابن
أختك لأمك . قال : وعمك أخو أبيك من أبيه وأمه أولى بك من عمك أخي
أبيك من أبيه . قال : وعمك أخو أبيك من أبيه أولى بك من عمك أخي
لأمه . قال وابن عمك أخي أبيك من أبيه وأمه أولى بك من ابن عمك أخي
أبيك لأبيه . قال : وابن عمك أخي أبيك من أبيه أولى بك من ابن عمك أخي
أبيك لأمه» (١) .

والخبر هذا دالٌّ - كما هو واضح - على أن إرث الأعمام مبني على القرابة ، وعلى أن الأقرب منهم يمنع الأبعد ويحجبه ، كما هو الشأن في غير هذه الطبقة من طبقات الأنساب .

● وما رواه الكليني أيضاً عن علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله (ع) قال : « الخال والخالة يرثان إذا

(١) وسائل الشيعة، ج: ١٧، ص: ٤١٤-٤١٥.

لم يكن معهما أحد غيرهما ، إن الله تبارك وتعالى يقول : ﴿وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله﴾ (١) .

والخبر هذا صريح أيضاً في أن إرث الخال والخالة مشروط بفقد الوارث الأقرب ، ذلك أن إرثهما إنما هو بالقربة ، والأساس في توريث من لم ينص على فرضه من الأقرباء وأولي الأرحام الآية السالفة الدالة على أن الأقرب يمنع الأبعد ويحجبه ، فلا تصل النوبة إلى المتأخر مع وجود من يتقدم عليه نسباً .

● وما رواه الطوسي بإسناده عن علي بن الحسن بن فضال ، عن محمد الكاتب ، عن محمد الهمداني ، عن جعفر بن بشير ، عن عبد الله بن بكير ، عن حسين البزاز ، قال : أمرت من يسأل أبا عبد الله (ع) المال لمن هو للأقرب ؟ أو للعصبة ؟ . قال : المال للأقرب ، والعصبة في فيه التراب (٢) .

وعلى أي حال ، فالمسألة واضحة من هذه الجهة ، ولا خلاف في تأخر الأعمام والأخوال في الميراث عن الآباء والأبناء ، والإخوة والأجداد ، وأن ميراثهم إنما هو بالقربة ، لأنه لم ينص على فرض لهم في كتاب الله . والآن هاك تفصيل ميراثهم عند الانفراد وعند الاجتماع .

قال في مفتاح الكرامة : «أجمع الأصحاب على أن جميع أصحاب هذه

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٠٣ .

(٢) م . ن . ص : ٥٠٤ .

المرتبة إنما يرثون مع فقد الإخوة وبنيتهم والأجداد فصاعداً» (١) .

تفصيل ميراث الأعمام والأخوال

ميراث الأعمام والعمات

مسألة : للعم المنفرد تمام المال بالقرابة ، وللعين المنفردين فما زاد كذلك يقسم بينهم بالسوية ، لاستواء نسبتهم إلى الميت مع عدم المرجح ، ولاشتراكهم في درجة القرابة فيشتركون في الاستحقاق ، سواء كانوا لأب أو لأم أو لهما ، ولعموم الآية والأخبار ، وادعي عليه الإجماع ، وللعمة المنفردة أيضاً المال كله بالقرابة ، وكذا العمتين ، فما زاد يقسم بينهم بالسوية لنفس الملاك السابق ، سواء كن لأب أو لأم أو لهما .

قال في الجواهر : «بلا خلاف أجده في شيء من ذلك بل ولا إشكال» (٢) .

مسألة : لو اجتمع الذكور والإناث كالعم والعمة ، والأعمام والعمات ، فالمشهور أن القسمة بينهم أو بينهما بالتفاضل للذكر مثل حظ الأنثيين إن كانوا جميعاً لأبوين أو لأب .

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٦٢ .

(٢) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٧٤ .

وافترض السيد الأستاذ أنه لا يبعد أن تكون القسمة بينهم بالتساوي شأنهم في ذلك - عنده - شأن الأعمام والعمات لأُم ، لا فرق فيهم بين ذكر وأنثى ، ثم اختار في المورد الاحتياط بالرجوع إلى الصلح . قال : «لكن لا يبعد أن تكون القسمة بينهم بالتساوي ، والأحوط الرجوع إلى الصلح»^(١) .

ولعلّ حجته أن اشتراك الورثة في الإرث يقتضي التساوي ، ذلك هو معنى الشركة . والتفاضل حكم على خلاف الأصل ، لا يصار إليه إلا بدليل ، والدليل على التفاضل إنما ثبت في خصوص الأولاد والإخوة ، ولا عموم فيه لمثل موردنا ، وعند إحراز عدم شموله ، فالمرجع هو الأصل المقتضي للتساوي ، لا أقل من عدم إحراز الشمول ، فيقتضي ذلك الحكم بالمصالحة احتياطاً .

ويمكن أن يستدل للمشهور بوجوه :

الأول : الإجماع ، نقله في الجواهر^(٢) عن الغنية وعقب بالقول : «وهو الحجة» ، وصرّح به في مفتاح الكرامة^(٣) .

ومثل هذه الإجماعات في الواقع مدركها الأخبار - وسيأتي بعضها - واجتهاد الفقهاء في فهم النصوص ، فلا تصلح دليلاً مستقلاً على المدعى ،

(١) مباني منهاج الصالحين ، ج : ١٠ ، ص : ٨٦٠ . وكتاب الموارث ، ص : ١٦١ .

(٢) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٧٤ .

(٣) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٦٢ .

سواء كانت محصلة أم منقولة ، لا أقل من احتمال مدركيتهما . هذا على تقرير ثبوتها ، وإلّا فثبوتها أيضاً غير محرز .

الثاني : قاعدة التفاضل المستفادة من الكتاب والسنة . أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿لِلذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾ [النساء : ١١ و ١٧٦] . بتقريب أن المستفاد من الآية في الموضعين اللذين وردت فيهما من القرآن أن سهم الذكر ضعف سهم الأنثى بإطلاق .

ويمكن مناقشته بأن الحكم الوارد في الآية - لو غرض النظر عن الأخبار الآتية - حكم خاص وارد في مورد خاص فلا يتعداه إلى غيره ، إلا أن يقال إن خصوص المورد لا يخصص الحكم ، فكون المورد للحكم بالتفاضل هو الأولاد مثلاً ، لا يجعل الحكم مختصاً بهم .

وأما السنة فأخبار منها :

● ما رواه الكليني بإسناده عن محمد بن الحسن الصفار ، عن عمران بن موسى ، عن الحسن بن ظريف ، عن محمد بن زياد ، عن سلمة بن محرز ، عن أبي عبد الله (ع) قال في عمة وعم : للعم الثلثان وللعمة الثلث^(١) ، ونوقش بضعف السند ، فإن فيه من لم يذكر بمدح ولا بدم كسلمة ومحمد بن زياد ، وعمل المشهور به غير محرز ، ولو أحرز فهو غير جابر لضعفه .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٠٦ . رواية ٧ .

● ومنها ما رواه الكليني أيضاً عن أبيه ، عن إسماعيل بن مرار ، عن يونس بن عبد الرحمن ، عن أبي الحسن الرضا(ع) قال : قلت له : كيف صار الرجل إذا مات وولده من القرابة سواء يرث النساء نصف ميراث الرجال ، وهو أضعف من الرجال ، وأقل حيلة؟؟ فقال : لأن الله عز وجل فضل الرجال على النساء درجة ، لأن النساء يرجعن عيالاً على الرجال (١) .

● وما رواه أيضاً عن علي بن محمد ومحمد بن أبي عبد الله ، عن إسحاق بن محمد النخعي ، قال : سألت النهيكي أبا محمد(ع) : ما بال المرأة المسكينة الضعيفة تأخذ سهماً واحداً ، وتأخذ الرجل سهمين؟؟ فقال أبو محمد(ع) : إن المرأة ليس عليها جهاد ولا نفقة ولا معقلة ، إنما ذلك على الرجال ، فقلت في نفسي : قد كان قيل لي : إن ابن أبي العوجاء سأل أبا عبد الله(ع) عن هذه المسألة فأجابه بهذا الجواب ، فأقبل عليّ أبو محمد(ع) فقال : نعم ، هذه المسألة مسألة ابن أبي العوجاء ، والجواب منا واحد إذا كان معنى المسألة واحداً (٢) .

● وما رواه الصدوق بإسناده عن محمد بن سنان أن الرضا(ع) كتب إليه فيما كتبه من جواب مسائله : علة إعطاء النساء نصف ما يعطى الرجال من الميراث ، أن المرأة إذا تزوجت أخذت والرجل يعطي ، فلذلك وفر على

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٣٦ . رواية : ٢ .

(٢) م . ن . ص : ٤٣٧ . رواية : ٣ .

الرجال ، وعلة أخرى في إعطاء الذكر مثليّ ما تعطى الأنثى ، لأن الأنثى في عيال الذكر إن احتاجت ، وعليه أن يعولها ، وعليه نفقتها ، وليس على المرأة أن تعول الرجل ، ولا تؤخذ بنفقتها إن احتاج ، فوفر على الرجال لذلك ، وذلك قول الله عز وجل : ﴿الرجال قوَّامون على النساء . . وبما أنفقوا من أموالهم﴾ [النساء : ٣٤] (١) .

ولا يبعد أن يكون المشهور اعتمد على هذه الأخبار وعلى ما استفادوه من القرآن من قانون التفاضل ، ليؤكدوا أن القاعدة العامة والأصل عند الاختلاف في الذكورة والأنوثة في كل مراتب الأنساب التفاضل ، إلا عند قيام الدليل على الخلاف .

والأخبار هذه كافية للدلالة على ما ذهب إليه المشهور بتقريب أن المستفاد منها أن العلة الموجبة للتفاضل هي أن ليس على النساء جهاد ولا نفقة ولا معقلة ، وأن ذلك على الرجال ، وعموم العلة يقتضي عموم الحكم ، بلافرق بين كون الورثة المختلفين بالذكورة والأنوثة أولاداً ، أو إخوة أو أعماماً وأخوالاً .

إن قيل : إن الحكم لا يشمل بعض موارد وجود العلة قطعاً ، كما هو الأمر في الإخوة لأُم ، مع أن الكلام السابق يقتضي شموله لها .

قلت : كل عامّ قابل للتخصيص ، وفي موردنا يؤخذ بعموم الحكم في

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٣٧ - ٤٣٨ . رواية : ٤ .

كل موارد ثبوت العلة إلا فيما دل الدليل على عدم شمول الحكم له . وضعف بعض هذه الأخبار سنداً لا يضر بحجيتها ما دام فيها الصحيح مع اعتضاها بالشهرة . وكلا الأمرين موجبان للوثوق بالأخبار الضعيفة ، وقد قررنا - في الأصول - أن أساس حجية الخبر هو وثاقته لا وثاقة الراوي .

قال في الجواهر : «بلا خلاف أجده فيه ، مضافاً إلى قول الصادق (ع) في خبر سلمة . . وقاعدة تفضيل الذكر على الأنثى في باب الإرث المستفادة من الكتاب والسنة ، خصوصاً النصوص المشتملة على بيان الحكمة في ذلك ، فإنها على كثرتها دالة على ذلك بأنواع الدلالات» (١) .

ولأجله ، فالأقرب هو ما عليه المشهور من القول بالقسمة على نحو التفاضل ، ذلك هو مقتضى الصناعة ، والاحتياط حسن على كل حال ، لكنه لا يلزم هنا .

- ولو اجتمعوا وكانوا جميعاً لأم اقتسموا التركة بالتساوي ، وإن اختلفوا بالذكورة والأنوثة ، للإجماع ، ولأن تقربهم بالأم يقتضي ذلك ، شأنهم شأن كل من يتقرب بها ، ولأن تنزيلهم منزلة الإخوة في الأخبار يقتضي توريتهم كإخوة . وأضاف في مفتاح الكرامة : «وربما استدل بأية الكلالة بأن يكون المراد من الكلالة فيها ما كان من الأقارب على حواشي النسب دون عموده ، وذكر الأخ والأخت فيها إنما كان على سبيل التمثيل ، وما ورد في تفسيرها لم

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٧٤ .

يقصرها على الإخوة»^(١) .

وبذلك قال الأكثر ، كالعلامة في القواعد والإرشاد^(٢) ، وابن إدريس في السرائر^(٣) ، والشهيد في الدروس واللمعة^(٤) .

وعلل صاحب الرياض الحكم هنا بالأصل فقال : «وهذا [الاقتسام بالتساوي] هو الأوفق بالأصل ، لاقتضاء شركة المتعديين في شيء اقتسامهم له بالسوية خرج عنه هنا ما لو كانوا لأب بالإجماع والرواية ، ويبقى هذه الصورة تحته مندرجة لعدم مخرج لها عنه عدا إطلاق الرواية [رواية ابن محرز] ، وهي مع قصور سندها بالجهالة مع عدم جابر لها ، غير مقاومة للأصل المعتضد بالشهرة»^(٥) .

وظاهر الشرائع^(٦) والنافع ، وابن زهرة في الغنية^(٧) - وهو المحكي عن الصدوق^(٨) ، والمنسوب إلى الفضل والمفيد - القسمة بالتفاضل ، للذكر مثل

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٦٢ .

(٢) م . ن ، وإرشاد الأذهان ، ج : ٢ ، ص : ١٢٢ - ١٢٣ .

(٣) السرائر ، ج : ٣ ، ص : ٢٦١ .

(٤) الدروس ، ص : ٢٦٤ . الروضة البهية ، ج : ٨ ، ص : ١٥٣ .

(٥) رياض المسائل ، ج : ٩ ، ص : ١١٤ .

(٦) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٧٤ . والسرائر ، ج : ٤ ، ص : ٢٥ . ويلاحظ رياض المسائل ،

ج : ٩ ، ص : ١١٤ . والتقيح الرائع ، ج : ٤ ، ص : ١٨٠ . وإيضاح الفوائد ، ج : ٤ ، ص : ٢٢٧ .

(٧) الغنية ، ص : ٥٤٥ .

(٨) الفقيه ، ج : ٤ ، ص : ٢١١ و ١٤٩ .

حظ الأنثيين ، وادّعى في الغنية الإجماع عليه^(١) .

قال في الشرائع : « وإن اجتمعوا [أي الأعمام والعمات] فللذكر مثل حظ الأنثيين »^(٢) . وظهره أن لا فرق في ذلك بين كونهم لأب أو لأم أو بعضهم لأب وبعضهم لأم .

ولعلمهم استندوا في ذلك إلى إطلاق خبر سلمة بن محرز الدالّ على التفاوت في القسمة بين العم والعمة من غير تقييد بذوي الأبوين أو الأب .

وناقشه في مفتاح الكرامة « بأن المتبادر من العم هو العم للأبوين ، وكذا لعمة ، لشدة الوصلة ، ولمكان الغلبة ، لأن العم والعمة للأم قليلاً جداً بالنسبة للعم والعمة من الأبوين ، فيحمل المطلق على المتبادر الشائع »^(٣) ، وفيه أن شدة الوصلة لا تقتضي تبادراً مع كون الجميع يتقربون إلى الميت بالأب وينطبق عليهم عنوان العمومة حقيقة ، والتبادر المستند إلى غلبة الوجود ليس حجة - لو سلمت غلبة الوجود في المقام - إنما التبادر الناشئ من حاقّ اللفظ - والحق أن الخبر لو سلم سنده عام شامل لمطلق العم والعمة ، سواء منهم من كان لأب أو لأم أو لهما . وكيف كان ، فالمسألة تحتاج إلى تأمل لجهة أنه إن كان الملحوظ في المقام جهة القرابة إلى الميت ، فهم جميعاً يتقربون إلى الميت

(١) الغنية ، ص : ٥٤٥ .

(٢) شرائع الإسلام ، ج : ٤ ، ص : ٢٥ .

(٣) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٦٢ .

بالأب ، سواء كانوا لأم أو لأب أو بعضهم لأب وبعضهم لأم . فإن قلنا على هذا بأن الأصل في كل مورد يجتمع فيه الذكر والأنثى التفاضل على أساس أن يرث الذكر ضعف الأنثى ، كان الحكم في موردنا هو التفاضل . وهو ما قربناه لتونا . وإن قلنا إن الأصل هو القسمة على نحو التساوي بمقتضى الاشتراك ، وإنه لا يصار إلى التفاضل إلا بدليل كما هو مذهب السيد الأستاذ ، كان الحكم هنا هو القسمة بالتساوي .

وإن كان الملحوظ جهة القرابة إلى الواسطة - وهو هنا أبو الميت - وقلنا إن كل من تقرب إلى الميت بالأم اقتسم بالتساوي ، وجب المصير هنا إلى التساوي . لكن ذلك يقتضي أن يكون الملحوظ دائماً في أمثال هذه الموارد جهة القرب إلى الواسطة ، مع أن المشهور عند اجتماع الأعمام والعمات مع الأخوال والخالات ، اعتبار الأعمام والعمات لأم مع الأعمام والعمات لأب ممن يتقربون بالأب في قبال الأخوال والخالات لأم أو لأب الذين يتقربون بالأم . ولهذا ورث الأعمام والعمات جميعاً الثلثين نصيب الأب . فاعتبرت هنا جهة القرب إلى الميت لا إلى الواسطة . وورث الأخوال الثلث جميعاً نصيب الأم ، فاعتبرت فيهم جهة القرب إلى الميت أيضاً .

ولعل المتبادر من الأخبار أن المعتبر في الإرث هو جهة القرب إلى الميت ، وعليه فينتجه الحكم هنا بالتوريث بالتفاضل في الجميع لاستناداً إلى عموم خبر ابن محرز لضعف سنده ، إنما للأصل القاضي بأنه كلما اجتمع ذكر وأنثى

في كل مرتبة ، قسّم الميراث بالتفاضل إلا إذا دلّ الدليل على خلافه - كما في من يتقرب بالأم - . وسيأتي مزيد توضيح لذلك فيما يلي من مباحث .

مسألة : لو اجتمع الأعمام والعمات وتفرقوا في جهة النسب ، بأن كان بعضهم لأبوين ، وبعضهم لأب ، سقط المتقرب بالأب - وإن كان متعددًا - لأن الأقرب يمنع الأبعد ويحجبه ، ولخبر الكناسي السابق الصريح في أن العم لأبوين مقدم في الميراث على العم لأب ، وهو يعني أنهما إذا اجتمعا حجب من كان لأبوين منهما من كان لأب ومنعه .

وقد يناقش : بأن العمل بظاهر خبر الكناسي القاضي بمنع الأقرب الأبعد يقتضي هنا أن لا يرث العم لأم ولا العمة كذلك مع العمة والعم لأبوين أو لأب ، لأنه صريح في أن العم لأم مؤخر عنهما ، وأنهما أولى منه بالميراث مطلقاً ، إذ فيه «وعمك لأبيك وأمك أولى بك من عمك لأبيك» . قال : وعمك لأبيك أولى بك من عمك لأمك» ، فلو اقتضت أولوية من كان لأبوين منع من كان لأب ، فإن أولوية الأخير تقتضي منع من كان لأم . إلا على القول بتنزيل الأعمام لأبوين أو لأب منزلة كلاله الأب ، والأعمام لأم منزلة كلاله الأم ، ولم يثبت .

والقضية مشكلة لولا الإجماع على أن المتقرب بالأم يشارك المتقرب بالأب أو بالأبوين لو اجتمعا ، فيرث الأول نصيب أمه والثاني نصيب أبيه .

مسألة : لو فقد المتقرب بالأبوين قام المتقرب بالأب مقامه ، لعموم

الكتاب (وأولو الأرحام) ، ولخبر الكناسي السابق ، وادعي عليه الإجماع^(١) .
قال في الجواهر : «من دون خلاف يعرف فيه بينهم كما عن جماعة الاعتراف
به ، بل عن الغنية والسرائر الإجماع عليه»^(٢) .

مسألة : لو اجتمع المتفرقون ، أعني الأعمام والعمات لأبوين أو لأب ،
والأعمام والعمات لأم ، كان للمتقرب بالأم السدس إن كان واحداً ، ذكراً
كان أو أنثى ، والثلث إن كان متعدداً ، يقسم بينهم بالسوية وإن اختلفوا
بالذكورة والأنوثة ، والباقي بعد نصيب من يتقرب بالأم للمتقرب بالأب أو
بالأبوين يقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين .

والوجه فيه كما في الجواهر : أنه لما كان تقربهم إلى الميت بالأخوة ، قاموا
مقام كلاله الميت التي . إرثها كذلك ، أو لأنه لما انتقل إليهم إرث من تقربوا به
عوملوا معاملة الورثة له ، بل لعله هو معنى أنهم يرثون نصيب من تقربوا به ،
أي يعاملون معاملة الوارث له^(٣) .

وأضاف في مفتاح الكرامة في استدلاله لإرث المتقرب بالأم في
مثل المقام ، وأنه السدس عند الوحدة ، والثلث عند التعدد : «لأنه إذا لم يكن
للأخ إلا السدس إن اتحد والثلث إن تعدد ، فكذا العم بطريق أولى» ، ثم نقل

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٦٣ .

(٢) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٧٦ .

(٣) م . ن .

عن الغنية الإجماع عليه^(١) .

وكيف كان ، فما مرّ هو مذهب المشهور في المسألة ، واستشكل السيد الأستاذ في ذلك ، واستقرب أن يكون الأعمام والعمات من طرف الأم كالأعمام والعمات من طرف الأب ، وأنهم يقتسمون المال بينهم جميعاً بالسوية^(٢) .

ولعلّ وجهه أن الاشتراك في الإرث يقتضي التسوية وعدم التفاضل - كما هو مذهبه - والإجماع المدعى في المقام لا قيمه له ، ولا يحتج به لاحتمال مدركيته ، وتقريبهم بالأخوة لا يقتضي اقتسامهم بالتفاضل إذ لا دليل عليه ، ودعوى أنهم إنما يرثون نصيب من يتقربون به فيكون إرثهم على وزان إرثه صحيحة ، لكن من يتقربون به هو الأب ، فيلزم أن يكون سهمهم سهم الأب لا الأخ .

نقول : إن الواضح من كلام الجواهر أن إرث الأعمام والعمات لأم السدس عند الوحدة والثلث عند التعدد يقتسمونه بالسوية ، إنما يقتضيه تنزيلهم منزلة كلاله الأم ، وأن إرث الأعمام والعمات لأب ما تبقى يقتسمونه للذكر مثل حظ الأنثيين إنما اقتضاه تنزيلهم منزلة كلاله الأب ، وسبب هذا التنزيل بنظره تقريبهم إلى الميت بالأخوة ، فإذا كان الإخوة ، أعني كلاله الأب

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٦٣ .

(٢) مباني منهاج الصالحين ، ج : ١٠ ، ص : ٨٦٣ .

والأم ، يرثون بالطريقة السالفة ، فمن تقرب بهم يرث كذلك ، وهو صريح كلام العاملي في مفتاح الكرامة .

والحق : أن تنزيل الأعمام والعمات عند اجتماعهم منزلة كلاله الأب وكلاله الأم لا دليل عليه ، وهو قياس مع الفارق .

وادعاء تقربهم إلى الميت بالأخوة غير صحيح ، وصاحب الجواهر نفسه منع إلحاقهم بالكلاله مستنداً إلى أنهم ليسوا إخوة للميت لينزلوا منزلة الإخوة بل لأبيه ، قال : « فلا وجه لإلحاقهم بالكلاله ، ضرورة كونهم إخوة لأب الميت ، وأمه لاله » (١) .

ولو كان التنزيل هذا صحيحاً ، فكيف حكم بتوريث الأعمام والعمات لأم إذا اجتمعوا مع الأخوال والخالات لها الثلثين تنزيلاً لهم منزلة كلاله الأب ؟ والتفريق فيهم بين حالة الاجتماع مع الأخوال فينزلون منزلة كلاله الأب ، وحالة اجتماعهم مع الأعمام لأب أو لأبوين فينزلون منزلة كلاله الأم تحكم بلا دليل ، واستحسان محض لا حجة تدعمه ، ولا دليل يؤيده .

ولأجل ذلك كله ، أمكن القول بعدم الفرق بين الأعمام والعمات لأم والأعمام والعمات لأب ، لأنهم جميعاً يتقربون إلى الميت بالأب ، وبأن لا دليل على تنزيلهم منزلة كلاله الأم والأب ليرثوا ميراثهم . وتقربهم بالإخوة

غير مسلم ، بل إنما هو بالأب ، والمعتبر بالفعل من جهات القرب في الإرث ، جهة القرب إلى الميت ، لا إلى الواسطة . فيشترك الجميع في التركة من غير فرق بين العمومة لأب والعمومة لأم . وإذا اتضح ذلك ، فإن قلنا إن الأصل في موارد اجتماع الذكور والإناث هو التسوية - كما عليه السيد الأستاذ - إلا إذا قام الدليل على التفاضل ، كان الحكم هنا هو اقتسام التركة بين الأعمام والعمات لأب والأعمام والعمات لأم جميعاً بالتساوي ، فترث الأنثى مطلقاً ، لأب كانت أو لأم مثل نصيب الذكر . وهو اختيار السيد الأستاذ .

وإن قلنا بأن الأصل في كل موارد الاجتماع هو التفاضل - وهو الأقرب لما مرّ آنفاً - كان القول باقتسام التركة بينهم جميعاً للذكر مثل حظ الأنثيين لا فرق فيهم بين عم أو عمة لأب . وبين عم أو عمة لأم . هو الأقرب . وسيأتي الكلام هذا بعينه في ميراث الأخوال والخالات .

والخلاصة : أن الأعمام والعمات إن اجتمعوا . وكان بعضهم لأب وبعضهم لأم . أخذوا جميع المال يقتسمونه بالتفاضل للذكر مثل حظ الأنثيين . لا فرق فيهم بين من يتقرب بأب ومن يتقرب بأم على الأقرب . نعم . يشكل كل ذلك إذا عملنا بمضمون خبر الكناسي ، إذ صريحه أن العم لأب مقدم على العم لأم . وهو يقتضي أنه إذا اجتمعاً حجب من كان لأب منهم من كان لأم . إلا أن يقال : إن الإجماع قائم على اشتراكهما عند الاجتماع . وكيف كان . فالاحتياط أيضاً هنا بالتصالح حسن ، لكنه غير لازم .

ميراث الأخوال والخالات

مسألة : للخال المنفرد المال كله بالقرابة ، لقوله تعالى : ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال : ٧٥] . وكذا للخالين فما زاد يقسّم بينهم بالسوية لاستواء نسبتهم إلى الميت مع عدم مرجح يرجح بعضهم على الآخر . واشتراكهم في الإرث مع استواء النسبة يقتضي الاستواء في الاستحقاق . وللخالة المنفردة المال كله بالقرابة ، وكذا للخالتين فما زاد يقسّم بينهم بالسوية لنفس الملاك السابق .

مسألة : إذا اجتمع الذكور والإناث ، أعني الأخوال والخالات ، ورثوا جميع المال يقسّم بينهم بالسوية ، سواء كانوا لأب أو لأم أو لهما . هذا هو المعروف المشهور ، قال في الجواهر : «بلا خلاف أجده فيه . . . خصوصاً في قرابة الأم ، لأن تقربهم إلى الميت بالأخوة بالأم . فلا فرق حينئذٍ بين كونهم لأبيها وبين كونهم لأمها . . .» (١) .

وقال في مفتاح الكرامة : «وأما أن ذلك بالتسوية ، وإن اختلفوا بالذكورة والأنوثة . . . فدليله الإجماع كما هو الشأن في كل من تقرب بالأم . مؤيداً بأن الظاهر من الشركة والقسمة التسوية» (٢) .

(١) جواهر الكلام ، ج ٣٩ ، ص ١٨١ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج ٨ ، ص ١٦٦ .

والواضح أن الملحوظ في قرابة الأخوال والخالات هنا ، هو جهة قربهم إلى الميت ، وهي الأم ، ولأجله قسّم الميراث بينهم بالسوية ، بناءً على أن حكم من يتقرب بها هو ذلك ، ولم يميز بين من كان لأب أو أم ، لأن جهة القرب إلى الواسطة لا اعتبار بها .

وهذا الذي قرّره المشهور هنا سوف يحكم بخلافه عند اجتماع الأخوال والأعمام ، فيلحظ جهة القرب إلى الواسطة في كل طرف من الأطراف . وسيأتي .

مسألة : يسقط المتقرب بالأب عند وجود المتقرب بالأبوين ، لأن الأقرب يمنع الأبعد ، ولخبر الكناسي السابق الصريح في أن المتقرب بالأبوين أولى بالميراث من المتقرب بالأب وحده ، ولعموم الخبر المأثور : أعيان بني الأم أقرب من بني العلات . ويقوم المتقرب بالأب مقام المتقرب بالأبوين عند عدمه ، لآية أولي الأرحام .

قال في القواعد : «ويقوم المتقرب بالأب مقام المتقرب بالأبوين عند عدمه»^(١) ، ونقل في الجواهر عن بعض عدم سقوط المتقرب بالأب بمن يتقرب بالأبوين ، لأن الجميع إنما يتقربون إلى الميت بالأم ، ولا مدخلة للأب في المقام . وعليه ، فإذا اجتمعوا واختلفوا بأن كان بعضهم لأب وبعضهم لأم

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٦٦ .

وبعضهم لأبوين اقتسموا جميعاً بالسوية .

وعقّب عليه قائلاً : « وهو في غير محله ، لعموم قوله : أعيان بني الأم أقرب من بني العلات ، بل لا ينكر استفادة ذلك على جهة القاعدة في جميع الأرحام من النص والفتوى ، مضافاً إلى قاعدة الأقرب . . » (١) .

مسألة : لو اجتمع الأخوال والخالات ، وتفرقوا بأن كان بعضهم لأب أو لأبوين وبعضهم لأم ، كان للمتقرب بالأم السدس إن كان واحداً ذكراً أو أنثى ، والثلث إن كان متعدداً يقسّم بينهم بالسوية ولو اختلفوا بالذكورة والأنوثة ، والباقي بعد نصيب المتقرب بالأم ، للمتقرب بالأبوين أو بالأب ، فيحوزه إن كان واحداً ذكراً أو أنثى ، ويقسّم بينهم عند التعدد بالتساوي أيضاً ، ولو اختلفوا بالذكورة والأنوثة .

هذا هو المشهور في المقام ، واحتج له بنفس ما احتج به لإرث الأعمام والعمات لو اجتمعوا وتفرقوا في جهة النسبة .

وذهب الشيخ الطوسي في النهاية إلى الحكم بالتفاوت في خؤولة الأب ، بأن يرث الذكر ضعف الأنثى ، كما هو الحال في عمومة الأب (٢) ، ولعل وجهه أن الأصل في حالات الاجتماع التفاوت .

(١) جواهر الكلام ، ج ٣٩ ، ص ١٨٢ .

(٢) النهاية ، ص ٦٥٥ .

وذهب سلالر إلى أن الخؤولة جميعاً يقتسمون بالسوية كميراث الإخوة والأخوات لأم ، فيقتسم الجميع المال بينهم بالسوية^(١) .

وأشار إلى هذا القول وبين وجهه في مفتاح الكرامة فقال : « ثم إن هنا ملاحظتين ، ملاحظة القرب إلى الميت ، وهذه تقضي بأن يكون الجميع للأم ، لأن قرب الأحوال إلى الميت إنما هو بالأم ، فيجيء على هذا تساوي القسمة في الجميع . »^(٢) .

وقال في المسالك : « واقتسام الخؤولة مطلقاً بالتساوي هو المذهب كغيرهم ممن انتسب إلى الميت بأم ، ونقل الشيخ عن بعض أن الخؤولة للأبوين أو للأب يقتسمون للذكر مثل حظ الأنثيين ، وهو ضعيف »^(٣) .

وفي الشرائع : « ولو افترقوا كان لمن تقرب بالأم السدس إن كان واحداً ، والثلث إن كان أكثر ، الذكر فيه والأنثى سواء ، والباقي لخؤولة الأب يقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثى ، ونقل الشيخ عن بعض الأصحاب أن الخؤولة للأبوين أو للأب يقتسمون للذكر ضعف الأنثى نظراً إلى تقربهم بأب ، وهو ضعيف ، لأن تقرب الخؤولة بالميت بالأم مطلقاً ، ولا عبرة بجهة قربها بالأب ،

(١) المراسم ، ص : ٢٥٥ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٦٦ .

(٣) مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٣٣٠ .

لكنهم حكموا فيما إذا اجتمع خال وخالة لأم ، وخال وخالة ، لأب أن للمتقرب بالأم الثلث بينهما بالسوية ، وللمتقرب بالأب الثلثان بينهما بالسوية أيضاً ، والدليل على ذلك الإجماع . «(١)» .

واستشكل في الرياض بعد أن استعرض رأي المشهور في المسألة وخلاف الديلمي ، معتبراً «أنه متى كان الحكم كذلك [أي القسمة بينهم بالتساوي لتقربهم جميعاً بالأم] فالحكم في صورة التفرق بأن للمتقرب بالأم السدس مع الوحدة ، والثلث مع الكثرة ، والباقي للمتقرب بالأبوين لا وجه له ، بل الواجب الحكم بالتساوي» «(٢)» .

ولعله لأجل ذلك ، ولعدم دليل معتدّ به على التفاضل ، ولأن الأصل التسوية بين المشتركين ما لم يقم دليل على التفاضل - عنده - لم يستبعد السيد الأستاذ أن يكون المتقربون بالأم كالمقربين بالأبوين - عنده - في أنهم يقتسمون جميعاً المال بالسوية ، لافرق بين من كان لأب أو لأبوين ومن كان لأم .

نقول : إن توريث الأحوال والخالات المتفرقين بهذه الطريقة مشكل ، لنفس السبب الذي قررناه في ميراث الأعمام والعمات المتفرقين ، ذلك أن إرثهم بالصورة التي قررها المشهور منشؤه تنزيل الأحوال لأب منزلة كلاله

(١) مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٣٣٠ .

(٢) رياض المسائل ، ج : ٩ ، ص : ١١٨ .

الأب ، وتنزيل الأخوال لأم منزلة كلاله الأم ، فيرثون ميراث الكلاله ، وقد قلنا إنه قياس مع الفارق ، ثم إن توريثهم ميراث كلاله الأم ، يقتضي أن تكون جهة القرب المعتبرة هي جهة القرب إلى الميت ، وهم مستوون فيها ، وهو يقتضي أن يتساووا في الاستحقاق ، فكيف حكم بأن للأخوال والخالات لأم الثلث والباقي الخؤولة الأب؟؟ ذلك يقتضي أن يكون المعتبر جهة القرب إلى الواسطة ، التي على أساسها يميز بين خال لأم وخال لأب .

وسوف يأتي في حالات اجتماع الأخوال والأعمام نفس هذا الخلط ، حيث جعل المشهور للأخوال والخالات جميعاً الثلث نصيب الأم ، فلاحظوا جهة قربهم إلى الميت ، ثم فرقوا فيهم بين من كان لأب ومن كان لأم ، فورثوا الأخير السدس أو الثلث ، وجعلوا الباقي للأول ، فلاحظوا في هذا التفريق جهة القرب إلى الواسطة ، وهو تحكم - كما قلنا - واستحسان محض لا دليل عليه ، ولا مستند له .

قال في الرياض مشيراً إلى هذه المشكلة : «وبالجملة ، فكلما تم في هذه المسألة على هذا الفقير مشتبهة ، فإنه إن كان الاعتبار بالنظر إلى تقرب هذا الوارث إلى الميت ، فتقرب الخؤولة مطلقاً إنما هو بالأم الموجب لاقتسام من تقرب بها بالسوية أعم من أن يكون التقرب إليها [أي الأم] بالأبوين أو أحدهما خاصة ، فلا وجه حينئذٍ لتخصيص المتقرب إليها [أي الأم] بالأم بالسدس أو الثلث .

وإن كان الاعتبار بالنظر إلى تقرب الوارث إلى الواسطة ، أعني الأم ، فلا ينبغي النظر إلى الأم مطلقاً [فكيف يقسم بينهم جميعاً للذكر مثل الأنثى بناءً على النظر إليها] ، وحيث إن النص مفقود في هذا المجال ، فالحكم فيه مطلقاً لا يخلو عن إشكال . . فالاحتياط بنحو من المصالحة لا يترك»^(١) .

وقال في جامع المدارك : «وما ذكر في المتن [المختصر النافع] ، من تعيين السدس لمن يتقرب بالأم إن كان واحداً ، والثلث إن كان أكثر ، يشكل من جهة أنه إن كان النظر فيه إلى التقرب بالميت من جهة أم الميت ، فالأحوال والخالات كلهم متقربون من جهة أمه ، فما وجه التخصيص ، وإن كان إلى التقرب من جهة الأم بتقرب الوارث إلى الأم الواسطة ، فلا دليل عليه .

فيدور الأمر - إذاً - بين التسوية بمقتضى الشركة ، أو التفضيل للذكر مثل حظ الأنثيين بقول مطلق [لا فرق بين من هو لأم ، ومن هو لأب] ، فلا بد من المصالحة»^(٢) .

ولأجل كل ذلك نقول : إذا ثبت أن كل من يتقرب بالأم يرث بالتساوي وهو الأقرب ، لم يكن فرق في الخؤولة بين الذكر والأنثى ، لأنهم جميعاً يتقربون إلى الميت بأم .

(١) رياض المسائل ، ج : ٩ ، ص : ١١٨ .

(٢) جامع المدارك ، ج : ٥ ، ص : ٣٤٣ .

ثم إن الحكم بالتفريق بين من كان لأب منهم وبين من كان لأم ، لا وجه له ، لأن جهة القرب إلى الواسطة غير معتبرة هنا بالفعل ، ليختلفوا باختلافها ، بل جهة القرب إلى الميت ، وهي واحدة ، فلا وجه لتوريث الخالات والأخوال ممن يتقرب بالأم الثلث عند التعدد وتوريث من يتقرب منهم بالأب الثلثين ، بل الأوفق هنا أن يرثوا بالتساوي لافرق فيهم بين ذكر وأنثى ، ولا بين من كان لأم وبين من كان لأب ، لتقربهم جميعاً إلى الميت بالأم ، وإن كان التصالح بين الورثة حسناً على كل حال .

حالات اجتماع العمومة والخؤولة

مسألة : لو اجتمع الأعمام والأخوال ، فللأخوال الثلث ، وكذا لو كان واحداً ذكراً كان أو أنثى ، لأب أو لأم أو لهما ، وللأعمام الثلثان ، وكذا لو كان واحداً ذكراً أو أنثى ، لأم أو لأب أو لهما .

هذا هو المشهور بين الأصحاب ، واستدل له بأخبار منها :

● ما رواه الكليني ، عن عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، وعن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، وعن حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد كلهم ، عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن شيء من الفرائض فقال لي : ألا أخرج لك كتاب علي (ع)؟؟؟ فقلت : كتاب علي لم

يَدْرُس؟ فقال : يا أبا محمد : إن كتاب علي لم يدرس ، فأخرجه فإذا كتاب جليل ، فإذا فيه : رجل مات وترك عمه وخاله ، قال : للعم الثلثان ، وللخال الثلث (١) .

● وما رواه الكليني ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه عن حماد ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبد الله (ع) . . فقال : فإذا احتجّت العمّة والخالة ، فللعمّة الثلثان ، وللخالة الثلث (٢) .

● وما رواه أيضاً بإسناده عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن أبي عبد الله (ع) قال : إن في كتاب علي (ع) أن العمّة بمنزلة الأب ، والخالة بمنزلة الأم . . وكل ذي رحم فهو بمنزلة الرحم الذي يجربه . . الخ (٣) .

● وما رواه أيضاً ، بإسناده عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن الحسن بن محبوب ، عن حماد الخزاز ، عن سليمان بن خالد ، عن أبي عبد الله (ع) قال : كان علي (ع) يجعل العمّة بمنزلة الأب ، والخالة بمنزلة الأم ، قال : وكل ذي رحم لم يستحق له فريضة فهو على هذا النحو (٤) .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٠٤ . ورواه الشيخ بإسناده عن الحسن بن محبوب .

(٢) م . ن . ص : ٥٠٥ .

(٣) م . ن . ص : ٥٠٥ - ٥٠٦ .

(٤) م . ن . ص : ٥٠٦ .

ونقل عن العماني ، والكيدري ، ومعين الدين المصري^(١) ، وابن زهرة^(٢) - وهو ظاهر المفيد^(٣) ، وسلا^(٤) - أن لكل من الخال والخالة السدس إن اتحد ، والثلث إن تعدد ، وأن للعممة أو العم النصف ، ويكون الباقي رداً عليهم جميعاً أو على قرابة الأب .

قال في الرياض : «وحتتهم عليه غير واضحة عدا إلحاق الأخوال والأعمام بالكلالة ، وهو اجتهد في مقابلة الأحاديث المعتبرة المعتضدة بالشهرة العظيمة التي كادت تكون إجماعاً ، فقولهم ضعيف جداً»^(٥) .

وقال في الجواهر : «وهو واضح الفساد ، بل هو كالاجتهاد في مقابلة النص من دون داعٍ حتى الاعتبار ، ضرورة كونهم إخوة لأب الميت وأمه لاله ، فلا وجه لإلحاقهم بالكلالة ، على أن تنزيل العم منزلة الأخ لا يقتضي أن له النصف ، ولأنه ليس ذا فرض ، فلا وجه للرد عليه»^(٦) .

(١) المختلف ، ج : ٩ ، ص : ٢٩ .

(٢) الغنية ، ضمن الجوامع الفقهية ، ص : ٤٥٤ .

(٣) المقنعة ، ص : ٧٠٩ . ويلاحظ : المختلف ، ج : ٩ ، ص : ٢٨-٢٩ .

(٤) المراسم ، ص : ٢٢٣ .

(٥) رياض المسائل ، ج : ٩ ، ص : ١٢٠ . ويقارن : إصباح الشيعة للكيدري (الينابيع الفقهية ، ج : ٢٢ ، ص : ٢٩٩) .

(٦) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٨٣ .

وعلى كل حال ، فلو تعدد الأخوال واجتمعوا في جهة القرابة بأن كانوا لأب أو لأبوين أو لأم ، إقتسموا الثلث بينهم بالسوية مطلقاً ذكوراً كانوا أو إناثاً أو مختلفين .

ولو كانوا مختلفين متفرقين بأن كان بعضهم لأب أو لأبوين ، وبعضهم لأم ، فللأخوال من جهة الأم سدس الثلث إن انفرد ، وثلثه إن تعدد يقتسمونه بالسوية ، والباقي للأخوال من جهة الأب [وإن كان واحداً] يقتسمونه بالسوية أيضاً . هذا هو المشهور في الأخوال عند اجتماعهم مع الأعمام ، ودليله تنزيل المتقرب بالأم من الأخوال منزلة كلاله الأم ، وتنزيل من يتقرب بالأب منزلة كلاله الأب ، وادعي عليه الإجماع ، وهو كما ترى ، وقد رأينا ما فيه من الإشكال فيما مضى .

وللأعمام الثلثان ، فلو اتحدوا في جهة القرابة ، وتساواوا في الذكورة والأنوثة ، قسّم بينهم بالسوية ، وإلا فبالتفاضل . أما لو اختلفوا في الجهة وتفرقوا بأن كان بعضهم لأب أو لأبوين ، وبعضهم لأم ، فلو كان المتقرب بالأم واحداً ، كان له السدس ، وإلا فالثلث يقسّم بينهم بالسوية ، وإن اختلفوا بالذكورة والأنوثة ، والباقي للمتقرب منهم بالأب ، فإن تعددوا ، واختلفوا بالذكورة والأنوثة قسّم بينهم بالتساوي ، وإن اختلفوا فبالتفاضل ^(١) .

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٨٤ . ورياض المسائل ، ج : ٩ ، ص : ١٢٠ .

وهو مبني أيضاً على ما تقدم سابقاً في الأعمام والعمات ، من أنهم يرثون ميراث الكلالة ، فمن كان منهم لأم نزل منزلة كلاله الأم ، ومن كان منهم لأب نزل منزلة كلاله الأب .

وخالف السيد الأستاذ في كل ذلك ، ومذهبه هنا هو مذهبه عند اجتماع الأعمام والعمات واختلافهم ، وأيضاً عند اجتماع الأخوال مع الخالات وتفرقهم ، والحكم عنده أن الأخوال يقتسمون الثلث جميعاً بالسوية لافرق فيهم بين متقرب إلى الواسطة بأم أو بأب ، ولا بين ذكر وأنثى لأصالة التسوية ، ولعدم دليل على التفاضل ، وأن الأعمام يقتسمون الثلث كذلك لنفس الملاك .

والمسألة على كل حال مشكلة ، خصوصاً مع عدم وجود نص في المورد ، ذلك أن الأخوال إن لوحظت جهة نسبتهم إلى الميت ، فهم جميعاً يتقربون إلى الميت بالأم ، وهو ما يقتضى اقتسامهم جميعاً بالسوية من غير فرق بين ذكر وأنثى ، سواء كان تقربهم إلى الواسطة [أم الميت] بأب أو بأم ، وعليه ، فلا معنى للتفريق بينهم وتوريث من كان تقربه إلى الواسطة بأم السدس أو الثلث ، وتوريث من كان تقربهم إليه بأب ما تبقى .

ولو كان الملحوظ جهة التقرب إلى الواسطة وهي هنا الأم ، فلا معنى لتوريث الذكر حيثئذ منهم مثل الأنثى ، بل لوجب أن يكون الحكم كذلك فقط

في من يتقرب إلى الوسطة بالأم ، شأنه شأن كل من يتقرب بها . أما من كان تقربهم إليها بالأب أو بالأبوين ، فالحكم - على القاعدة - فيه التفاضل ، فكيف حكم بالتساوي بين الذكر والأنثى؟؟

والكلام هذا بعينه يجري في الأعمام والعمات .

على أن جعل من يتقرب من الأخوال إلى الوسطة بالأب بمنزلة كلاله الأب فيورث ما تبقى بعد نصيب من يتقرب إليها بالأم ، يتنافى مع تورثهم جميعاً الثلث ، حصّة الأم ، وهو يقتضي أن يكون من يتقرب إلى الوسطة من الأخوال بأب من كلاله الأب ، فيكون له مع غيره ممن يتقرب به الثلثان لا الثلث .

ومثله يجري في الأعمام والعمات أيضاً .

والمسألة على كل حال لا تخلو عن إشكال ، والمصالحة جيدة ، وإن كان الأوجه أن الأخوال والخالات إن اجتمعوا مع الأعمام والعمات كان لهم الثلث يقسم بينهم جميعاً بالسوية ، ذكوراً كانوا أو إناثاً ، لأب أو لأم أو كان بعضهم لأب وبعضهم لأم ، لتقربهم جميعاً إلى الميت بالأم .

وما تبقى وهو الثلثان فهو للأعمام والعمات يقتسمونه جميعاً للذكر مثل حظ الأنثيين ، سواء كانوا يتقربون إلى الوسطة بأب أو بأم ، أو كان بعضهم يتقرب بأب وبعضهم بأم ، لتقربهم جميعاً إلى الميت بالأب ، وتورث بعضهم

الثلث والبعض الآخر ما تبقى ، بناءً على أن البعض يتقرب إلى الواسطة بالأب ، والبعض الآخر بالأم تحكُّمٌ ، ولا دليل عليه ، خصوصاً أن جهة القرب إلى الواسطة ليست هي المعتبرة بل جهة القرب إلى الميت .

مسألة : إذا دخل على الأعمام والأخوال زوج أو زوجة ، كان للزوج أو الزوجة نصيبه الأعلى (النصف أو الربع) ، وللأخوال ثلث الأصل نصيب الأم مع الزوج أو الزوجة ، (وإن كان واحداً ذكراً أو أنثى ، للأم أو للأب أو لهما) ، سواء كانوا لأب أو لأم أو لهما يقتسمونه بالسوية وما تبقى للأعمام (وإن كان واحداً ذكراً أو أنثى ، للأم أو للأب أو لهما) يقتسمونه للذكر مثل حظ الأنثيين ، سواء كانوا يتقربون إلى الواسطة بأب أو بأم .

أما لو تفرقوا في الجهة ، بأن كان بعضهم يتقرب بأب وبعضهم بأم ، كان نصيب الأخوال الثلث ، للمتقرب إلى الواسطة منهم بالأم السدس إن كان واحداً ، والثلث إن كان متعدداً يقسَّم بينهم بالسوية ، وما تبقى فللمن يتقرب منهم إلى الواسطة بالأب أو الأبوين يقتسمونه بالسوية أيضاً ، وكان نصيب الأعمام الثلثين ، للمتقرب منهم إلى الواسطة بأم السدس إن كان واحداً ، والثلث إن كان متعدداً يقسم بينهم بالسوية ، وما تبقى فللمتقرب منهم إلى الواسطة بالأب أو الأبوين ، للذكر مثل حظ الأنثيين^(١) ، وقد عرفنا الإشكال

(١) مسالك الأفهام ، ج: ٢، ص: ٣٣٠. ورياض المسائل ، ج: ٩، ص: ١٢٢ .

فيه فيما مضى فلا نعيد ، والأظهر أن الحكم هنا كالحكم هناك ، وأنه لا فرق في الأحوال بين من يتقرب إلى الوسطة بالأب وبين من يتقرب إليها بالأم ، مع عدم اعتبار هذه الجهة من جهات القرب ما داموا جميعاً يتقربون إلى الميت بالأم ، ولا فرق فيهم بين ذكر وأنثى شأن كل من يتقرب بها ، فيقتسمون الثلث بالسوية جميعاً .

أما الأعمام ، فالأظهر أنهم يقتسمون الثلثين عند اجتماعهم مع الأحوال للذكر مثل حظ الأنثيين ، لأن الأصل التفاضل ، من غير فرق بين من تقرب إلى الوسطة بأب وبين من تقرب بأم كما أسلفنا لتوّن . والإشكال هنا على كل حال كالإشكال هناك . والمصالحة حسنة هنا كذلك .

ميراث أولاد الأعمام والأخوال

مسألة : أولاد الأعمام والعمات والأخوال والخالات يقومون مقام آبائهم عند فقدهم لقوله تعالى : ﴿ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ﴾ فلا يرث ولد العم أو الخال أو ولد العمّة أو الخالة ، إلا عند فقد الأعمام والعمات والأخوال والخالات مطلقاً ، ولا يرث ولد ولد العم أو العمّة أو الخال أو الخالة إلا عند فقد من يتقدمه ، أعني أولاد الأعمام والعمات والأخوال والخالات ، وهكذا ، لأن هذه المرتبة صنف واحد لا أصناف متعددة ، فلا يرث المتأخر مع المتقدم مطلقاً ، بخلاف الأجداد والإخوة فإنهما صنفان ، ولذا يرث ابن الأخ عند عدم الأخ مع

الجد ، وبخلاف الآباء والأبناء ، فإنهما أيضاً صنفان ، ولذا يرث ابن الابن عند عدم الابن مع الأب .

ولا يفرق في الحكم هذا بين العم والعمة والخال والخالة لأب أو لأم أو لأبوين ، فلو كان هناك عم لأم ، وابن عم لأبوين ، أو خال لأم ، وابن عم لأب أو لأبوين ، كان الميراث للعم وللخال ، ولا شيء لابن العم لأب أو لأبوين - إلا في مسألة إجماعية ستأتي - ذلك هو مقتضى منع الأقرب في كل طبقة للأبعد .

مسألة : يرث كل واحد من أولاد العمومة والخؤولة نصيب من يتقرب به ، لجهة أن كل ذي رحم فهو بمنزلة الرحم الذي يجربه كما في الخبر ، بمعنى أنه يرث حصة من يربطه بالميت ، فلو اجتمع ولد خال وولد عم ، كان لولد الخال نصيب الخال ، ولولد العم نصيب العم ، ذكراً كان أو أنثى ، واحداً أو متعدداً ، ويقسم بينهم بنفس الطريقة التي يقسم بها الإرث بين الأعمام والأخوال .

والمشهور أن أولاد الخؤولة كالأخوال ، إن اتحدوا في جهة القرابة كان الثلث بينهم بالسوية ، وإن تفرقوا كان لمن يتقرب بالأم منهم السدس إن كان واحداً ، والثلث إن تعدد يقسم بينهم بالسوية أيضاً ، وللمتقرب بالأب الباقي يقسم بينهم بالسوية كذلك ، ولو اختلفوا بالذكورة والأنوثة .

وأولاد العمومة كالأعمام ، إن اتحدوا في جهة القرابة كان الثلثان بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، وإن تفرقوا ، كان للمتقرب منهم بالأم السدس إن كان واحداً ذكراً أو أنثى ، والثلث إن تعدد يقسم بينهم بالسوية وإن اختلفوا بالذكورة والأنوثة ، وللمتقرب بالأب ما تبقى ، فإن تعدد قسم بينهم بالتفاضل .

والكلام فيه كالكلام في إرث الأعمام والأخوال عند الاجتماع ، إذ لا وجه في أولاد العمومة للتفرقة بين من كان منهم لأب ومن كان منهم لأم ما دامت الجهة التي يتقربون بها إلى الميت واحدة ، وكذا الكلام في أولاد الخؤولة ، والأوفق هنا بالأدلة ، أن يرث أولاد الأعمام نصيب الأعمام ، يقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، سواء كانوا لأم أو لأب أو لهما ، وأن يرث أولاد الأخوال نصيب الأخوال يقسم بينهم بالسوية ، وإن اختلفوا بالذكورة والأنوثة ، سواء كانوا لأب أو لأم أو لهما ، كما هو الحال في الأعمام والأخوال سواء بسواء . فالمسألة هنا مشكلة أيضاً والتصالح حسن على كل حال .

مسألة : عرفنا أن العم مقدم على ولد العم والخال ، وأن الأقرب من هذه الطبقة يمنع الأبعد إلا في صورة واحدة مستثناة ، وهي صورة ما لو اجتمع عم لأب مع ابن عم لأبوين ، والحكم فيها أن يرث ابن العم لأبوين جميع المال ، ولا يرث معه العم للأب شيئاً أصلاً .

والحكم في المسألة - كما هو واضح - على خلاف ما تقتضيه القاعدة

القاضية بأن الأقرب يمنع الأبعد ، إلا أن يقال : إن ابن العم لأبوين أقرب من العم لأب ، فيكون الحكم على طبق القاعدة ولا يكون استثناءً ، وهو الظاهر من بعض الأعلام ، وتبقى المشكلة في إثبات الأقرية ، وتحديد منشئها .

وكيف كان ، فإن هذه المسألة مما انفرد به الإمامية ، وانعقد إجماعهم عليه ، قال في الجواهر بعد تصوير المسألة : «بلا خلاف فيه بيننا ، بل الإجماع بقسميه عليه»^(١) .

وقال في مفتاح الكرامة : «هذه المسألة خارجة عن القاعدة ، مستثناة بالإجماع»^(٢) .

وفي المسالك : «وليس في أصل حكمها - المسألة - خلاف لأحد من الطائفة»^(٣) .

وكيف كان الحال ، فمع اتفاق العلماء على أصل هذه المسألة ، اختلفوا في أن المستثنى هو خصوص هذه الصورة فلا يتعدى الحكم إلى غيرها من الصور ، أو أن الحكم يتعدى إلى كل موارد تحقق مفهوم اجتماع العم لأب مع ابن العم لأبوين؟

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٧٦ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٦٣ .

(٣) مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٣٢٩ .

ظاهر ابن ادريس في السرائر^(١) الأول ، إذ قال : «إنهم إنما أجمعوا على العين والصورة والصيغة» ، وقريب منه ما في الوسيلة^(٢) لابن حمزة وهو ظاهر المراسم^(٣) أيضاً ، حيث قال بذلك في موضع واحد هو الموضع الذي يجتمع فيه العم مع ابن العم منفردين .

وظاهر الشهيدين أن المستثنى مطلق ، فيجري الحكم في كل مورد تحقق فيه المفهوم ، إلا أن يمنع منه مانع من عقل أو شرع ، ولأجله قال بعدم تغير الحكم في صورة التعدد ، أو مع دخول زوج أو زوجة معهما لعدم تحقق مانع عندهما ، واستشكلا في غير هاتين الصورتين ، إما للشك في صدق المفهوم ، كما في العمة وابن العم ، أو العم وابنة العم ، وإما لظن وجود المانع كما لو دخل خال ، لأنه يحتمل أن يكون حاجباً لابن العم ، وسيأتي تفصيل أثر كل واحد من هذين القولين في فروع المسألة فيما يلي . هذا كله على أساس أن الحكم في المسألة على خلاف قاعدة الأقربية ، وأن المسألة مستثناة من حكم القاعدة بالإجماع ، إما شخصاً وعيناً ، وإما كلاً وعلى نحو مطلق .

(١) السرائر ، ج : ٣ ، ص : ٢٤٢ .

(٢) الوسيلة إلى نيل الفضيلة ، ص : ٣٨٨ .

(٣) المراسم ، ص : ٢٢٤ .

وظاهر الصدوق والمفيد^(١) أن المسألة جارية على القاعدة ، ذلك أن الأول علل الحكم بتعدد جهات القرب قال : «لأنه جمع الكلالتين ، كلاله الأب و كلاله الأم» ، وهو يقتضى أن يكون أقرب ، والأقرب يمنع الأبعد ويحجبه فيكون على مقتضى القاعدة . والثاني علل بتعدد السبب فقال : «لأن ابن العم يتقرب إلى الميت بسبيين ، والعم يتقرب بسبب واحد . . فمن تقرب بسبيين منهما كان أحق ممن تقرب بسبب واحد» .

ولعل اعتقادهم بجريان المسألة على الأصل ناشىء من اعتمادهم في حكمها لا على الإجماع ، إنما على خبر ابن عمارة إذ قال : قال أبو عبد الله (ع) : أيهما أقرب؟؟ ابن عم لأب وأم أو عم لأب؟؟ فقال : حدثنا أبو إسحاق السبيعي عن الحارث الأعور عن أمير المؤمنين (ع) أنه كان يقول : أعيان بني الأم أقرب من بني العلات ، فاستوى (ع) جالساً ثم قال : جئت بها من عين صافية ، إن عبد الله أبا رسول الله (ص) أخو أبي طالب لأبيه وأمه^(٢) . وظاهره أن ابن العم يحجب العم لجهة أنه أقرب منه ، وإلا لم يكن هناك معنى لإمضاء الصادق (ع) ما رواه السائل عن علي (ع) في مقام تحديد حكم المسألة ، إذ ظاهر ما روي أن من كان لأبوين أقرب ممن كان لأب ، فتكون المسألة من

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٧٨ .

(٢) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٠٨ . (رواية ٢) .

مصاديق قاعدة الأقربى لأنها استثناء .

والذين اعتمدوا على الخبر يلزمهم أن يجروا حكم المسألة فيما إذا تعدد الابن أو العم . . وفيما إذا دخل معهما زوج أيضاً أو كان مكان العم خال ، وظاهر الصدوق والمفيد^(١) ذلك ، إذ حكما بأن ابن الخال للأبوين يحجب الخال للأب . قال المفيد : «ولا يرث ابن عم مع العم ولا ابن الخال مع الخال إلا أن تختلف أسبابهما في النسب ، ككون العم لأب ، وابن العم لأب وأم . . » وظاهره أن الخال وابن الخال حالهما كذلك لمكان التعليل .

ويلزمهم أيضاً القول بعدم تغير الحكم بالذكورة والأنوثة فيهما أو في أحدهما . .

وعلى أي حال ، فالأولى الاقتصار على موضع الوفاق ، وهو خيرة السرائر^(٢) والقواعد ، حيث قال : «ولو تغير الحال انعكس الحجب ، فلو كان بدل العم عمة أو بدل الابن بنت كان الأبعد ممنوعاً بالأقرب ، وإن جمع الأبعد لسبيين»^(٣) ، لأن حكم المسألة على خلاف الأصل ، وهي مستثناة بالإجماع ، فيقتصر فيها على مورده .

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٧٨ .

(٢) السرائر ، ج : ٣ ، ص : ٢٤٢ .

(٣) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٦٣ .

قال في المسالك : «مع أن الأخبار ليست معتبرة الإسناد ، فلا مستند لها [المسألة] إلا الإجماع»^(١) .

وكيف كان ، فالاستناد إلى خبر ابن عمارة مشكل لضعف سنده ، قال في مفتاح الكرامة : «ضعيف جداً ، وقد سمعت في مباحث العول ما قيل في الحسن بن عمارة»^(٢) . وهو مع ذلك مضطرب المتن ، غامض المعنى ، ملتبس المدلول ، ولا تتضح المناسبة جداً بين صدره وذيله .

والظاهر أن الصدوق أشار إليه حين دّل على حكم المسألة قائلاً : «فإن ترك عمّاً لأب ، وابن عم لأب وأم ، فالمال كله لابن العم للأب والأم ، لأنه قد جمع الكلالتين ، كلاله الأب ، وكرالته الأم ، وذلك بالخبر الصحيح المأثور عن الأئمة»^(٣) .

والظاهر أن قوله : لأنه قد جمع الكلالتين ، استنباط شخصي منه لعله الحكم ، يعبر عن طريقة فهمه للخبر ، ولما يراد من كون ابن العم أقرب من العم فيه .

ثم إن وصفه للخبر بالصحة لا يخلو عن إشكال بعد أن عرفنا ما في

(١) مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٣٢٩ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٦٣ .

(٣) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٠٩ . (رواية ٥) .

سنده من ضعف ، وما في متنه من غموض واضطراب . اللهم إلا أن يقال : إنه إنما يشير بالخبر الصحيح لا إلى خصوص خبر ابن عمارة ، بل إليه وإلى غيره من الأخبار التي يمكن أن يكون الصدوق اطلع عليها ولم تصلنا ، أو أنه أشار إليه بخصوصه ، وأنه وصفه بالصحة لقرائن دلته على ذلك من غير جهة السند . وكلا الأمرين بعيد .

وعلى كل حال ، فالاستناد إلى هذا الخبر في التدليل على حكم المسألة - بعد كل ما مرّ - مشكل ، ويلزم منه ما مرّ من اللوازم .

قال في الجواهر : «لكن لا جابر للرواية بالنسبة إلى ذلك [يعني اللوازم] ، ولا تصريح فيها بالعلية المذكورة كي يجري التعميم المذكور»^(١) .

وعلى ذلك ، فلا يبقى إلا الإجماع ، والاعتماد عليه يقتضي الاقتصار على مورده ، فلا يتعدى منه إلى غيره ، لأن الحكم استناداً إليه حكم على خلاف الأصل والقاعدة ، فيقتصر فيه على موضع الوفاق ، ويبقى غيره مشمولاً للأصل المقتضي منع الأقرب الأبعد .

وبناءً على كل ما مرّ ، فلو تغيّرت الصورة بأن تعدد كلاهما أو أحدهما ، فقد اختار في المسالك^(٢) - مع افتراضه أن لا دليل هنا إلا الإجماع - ثبوت

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٧٨ - ١٧٩ .

(٢) مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٣٣٠ .

الحجب لوجود المقتضي - بنظره - وعدم المانع ، لصدق عنوان ابن العم على المتعدد وكذا العم ، ولأنه إذا منع مع اتحاده فمع تعدده أولى ، ولأن العم يرث بالعمومة ، ويمنعه ابن العم للسبب نفسه ، ومانع أحد السبيين مانع للآخر المساوي له ، فلا فرق بين الواحد والكثير ، ومال إليه في الجواهر فقال : «لكن لا يخفى عليك ما في دعوى تغييرها بالأولين [تعدد العم ، أو ابن العم] ، ضرورة تحقق الصدق وألوية المتعدد [من ابن العم] من المتحد ، فلا فرق بين العم المتحد والمتعدد» (١) .

والواضح أن اختيار بقاء الحجب في الصورتين ناتج عن اختيار أن المستثنى بالإجماع مطلق ، لا شخصي ولا عيني ، فيجري الحكم في كل مورد صدق فيه مفهوم المستثنى ولم يكن هناك مانع من عقل أو شرع .

وذهب آخرون في صورة التعدد إلى عدم حجبه ، لأن معقد الإجماع ظاهر في الاتحاد ، ولأن المستثنى شخصي ومعين لا مطلق ، فيقتصر في الخروج عن القاعدة عليه .

وتوقف ثالث من غير اختيار لرأي ، كما صنع العلامة في القواعد ، حيث قال : «لو تعدد أحدهما أو كلاهما فالإشكال أقوى» (٢) .

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٧٨ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٦٥ . وكذا فعل السيد الأستاذ . يلاحظ : مباني منهاج الصالحين ، ج : ١٠ ، ص : ٨٦٨ .

- ولو تغيرت الصورة بأن دخل على العم ، وابن العم زوج أو زوجة ، فقد ذهب الشهيدان في الدروس والروضة إلى بقاء الحجب ، واشتراك الزوجة أو الزوج مع ابن العم في جميع التركة ، وحجتهم ما مرّ . وذهب آخرون إلى عدم الحجب لنفس الحجة السابقة أيضاً . واستشكل في القواعد في هذه الصورة كذلك ولم يُدلّ برأي^(١) .

- ولو تغيرت الصورة بدخول الخال أو الخالة ، فقد ذهب في القواعد^(٢) إلى أن عدم الحجب هو الأجود ، جرياً على القاعدة ، وعملاً بعموم خبر سلمة ابن محرز السابق ، ولأن الخال أقرب من ابن العم فيحجبه ، والعم إنما يحجب بابن العم إذا ورث ، واختاره ابن إدريس^(٣) ، وقال صاحب الجواهر معللاً سقوط الحجب في هذه الصورة ، بأن الخال يحجب ابن العم لكونه أقرب ، ولقول الصادق (ع) في خبر ابن محرز : في ابن عم وخال : المال للخال ، والعم إنما يحجب بابن العم إذا ورث ، ويؤيده ما دل من النصوص على شركة العم والخال ، لكنه مع ذلك قوى قول قطب الدين الراوندي - الآتي - القاضي بسقوط العم ، فقال : «وبالتأمل يسقط ما أطنب به في المسالك في تأييد القول

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٦٥ . ومباني منهاج الصالحين ، ج : ١٠ ، ص : ٨٦٨ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٦٥ .

(٣) السرائر ، ج : ٣ ، ص : ٢٦٢ .

الأول ، بل يظهر أن ذلك أقوى منه وإن قلّ القائل به»^(١) .

وذهب قطب الدين الراوندي ومعين الدين المصري على ما نقل عنهما في المختلف^(٢) ، إلى أن المال للخال وابن العم ، ولا يرث العم معهما شيئاً ، حجتهم أن الخال لا يمنع العم ، فأن لا يمنع ابن العم - الذي هو أولى منه - أولى^(٣) ، فالمقتضي لحرمانه وهو ابن العم موجود ، والمانع من الحجب منتف .

وقال سديد الدين الحمصي : المال للخال ، لأن العم محجوب بابن العم وابن العم محجوب بالخال .

وذهب العماد بن حمزة القمي المعروف بالطبري إلى أن المال للعم والخال أثلاثاً ، لأن ابن العم محجوب بالخال ، وتابعه عليه كثيرون ، منهم المحقق في الشرائع والعلامة في بعض كتبه ، والشهيد الأول ، وجملة من المتأخرين اقتصاراً على موضع الوفاق .

وناقش العلامة في المختلف جميع هذه الأقوال ، واختار التوقف في هذه الصورة ، فقال : «ونحن في المسألة هذه من المتوقفين ، فإن كل واحد من هذه

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٧٩ .

(٢) المختلف ، ج : ٩ ، ص : ٢٥ .

(٣) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٦٥ .

الأقوال ينقدح فيه الرجحان»^(١) .

وناقشها في المسالك^(٢) ، وقوى الأول ، مع اعتقاده بكون المستثنى بالإجماع مطلقاً ، ولعله لأجل وجود مانع شرعي من حجبته وهو وجود الخال .

وعلى كل حال ، فإن تمّ الإجماع في المورد ، فالظاهر من معقده أن المستثنى صورة معينة شخصية ، فيجب الاقتصار على مورده ، ويُرجع في غيره من الصور إلى الأصل المقتضي منع الأقرب الأبعد مطلقاً . وهو الأرجح والأوجه ، اقتصاراً فيما خالف الأصل على مورد اليقين .

مسألة : الأقرب من العمومة والختؤلة يمنع الأبعد منهما ، فلا يرث أعمام أب الميت وأخواله ، مع أعمام الميت وأخواله ، فلو اجتمع عم أب مع عم أو خال ، أو عمة أو خالة ، لم يكن لعم الأب شيء ، وكذا الحكم في الخال ، ويقدم أعمام الأب وأخواله وعماته وخالاته في الإرث على أعمام الجد وأخواله وعماته وخالاته وهكذا ، لأن الأقرب في كل طبقة يمنع الأبعد ويحجبه .

(١) المختلف ، ج : ٩ ، ص : ٢٧ .

(٢) مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٣٣٠ .

مسألة : وكما يقدم الأعمام والعمات والأخوال والخالات على عمومة الأب وخؤولته ، فكذا من يقوم مقامهم ، أعني أولادهم وإن نزلوا ، فلا يرث عم أب ، مع وجود أولاد العمومة أو الخؤولة ، ولا خال الأب كذلك ، ولا عمته ولا خالته ، ويكون الميراث لأولاد العمومة والخؤولة وإن نزلوا .

قال في الجواهر : «فعمومة الميت وعماته وأولادهم وإن نزلوا ، وخؤولته وخالاته وأولادهم وإن نزلوا ، أحق بالميراث من عمومة الأب وعماته وخؤولته وخالاته ، وأحق من عمومة الأم وعماتها وخؤولتها وخالاتها ، لأن عمومة الميت وخؤولته أقرب إليه ، وكل أقرب أولى من الأبعد كتاباً وسنة وإجماعاً ، وأولادهم يقومون مقامهم . .» (١) .

ميراث العمومة والخؤولة عند فقهاء أهل السنة

العمومة والخؤولة عند فقهاء أهل السنة إحدى جهات ذوي الأرحام ، وهم - من ذوي الأرحام - من يتسبون إلى جدي الميت (أبي الأب ، وأبي الأم) أو إلى جدتيه (أي أم الأم وأم الأب) . ويشمل هذا الصنف من ذوي الأرحام ، الأعمام لأم ، والعمات والأخوال والخالات على الإطلاق ، وأولادهم وإن

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٨٨ .

نزلوا ذكوراً كانوا أو إناثاً . والأعمام لأُم والعمات وأولادهم هم جانب قرابة الأب ، والأخوال والخاللات وأولادهم هم جانب قرابة الأم^(١) .

فلو اجتمعت جهة قرابة الأب مع جهة قرابة الأم ، كان لقرابة الأب الثلثان ، ولقرابة الأم الثلث .

أما لو كانوا متعددين ، وهم من جانب قرابة واحد ، كأعمام وعمات ، أو أخوال وخاللات ، قدم الأقوى قرابة ، فيقدم مثلاً من كان لأب على من كان لأُم ، ويقدم من كان لأبوين على الجميع^(٢) .

فإن استووا في قوة القرابة ، قسّم المال بينهم بالتفاضل للذكر مثل حظ الأنثيين .

هذا بخصوص الأصول ، أما أولادهم فيكون الترجيح في الجانب الواحد أولاً بدرجة القرابة ، ثم بقوة القرابة ، وإذا اتحدت الدرجة والقوة ، يرجح الإدلاء بالعصوبة على الإدلاء بالرحم . مثاله : بنت عم ، وابن عمّة ، ترجح بنت العم . ولو استووا في كل ذلك ، اقتسموا بالتفاضل للذكر مثل حظ الأنثيين . ولم يجعل الأعمام لأب أو لأبوين من جملة هذا الصنف ، لأنه من العصبات ، وهو الصنف الرابع من أصناف العصبة بالنفس ، ويشمل هذا

(١) المبادئ الشرعية ، ص : ٣٦٤ - ٣٦٥ .

(٢) م . ن . ويقارن حول تفصيل إرثهم : الوصايا والأوقاف والموارث ، ص : ٣٦٦ .

الصنف أعمام الميت لأبوين أو لأب وأبناءهم وإن نزلوا ، ثم أعمام الأب ، ثم أبناءهم وهكذا . . وقد مرّ الكلام عليه في تفصيل مراتب العصابات بحسب وجهة نظر أهل السنة .

الفصل الخامس

■ تفصيل ميراث الأسباب

○ تمهيد

○ ميراث الأزواج

○ الميراث بالولاء

تمهيد

في هذا الفصل نستعرض ميراث الأسباب بالتفصيل ، كما صنعنا في ميراث الأنساب فيما مضى من أبحاث ، وقد قسمنا الفصل هذا بقسمين ، خصّصنا الأول منهما للكلام على ميراث الأزواج ، والثاني للكلام على الميراث بالولاء ، ولن نتعرض هنا بالكلام إلا لميراث ضامن الجريمة وميراث الإمام ، ذلك أن ولاء العتق ليس محلّ ابتلاء ، فحسن استثنائه ، وعدم ذكر أحكامه وتفاصيل مسائله .

وفي ميراث الأزواج ركّزنا قدر المستطاع على قضايا هي محلّ خلاف ، ومورد نقاش بين الفقهاء ، كميراث الزوجة من العقارات والأراضي والدور وما شابهها ، لكن حرصنا على الإيجاز في عرض المشكلات والآراء ، وتجنبنا الإطناب ما أمكن ذلك .

وشأننا هنا شأننا في الأبحاث السابقة ، لم نغفل عرض وجهة نظر فقهاء المذاهب الأربعة في المسائل المطروحة ، ولا ما ارتآه القانون أيضاً من أحكام

بخصوصها ، قادتنا إلى ذلك رغبتنا في أن يكون العمل على الموارث مقارناً ، وفي أن تكون الصورة التي نقدمها لأحكام هذا الباب من أبواب الفقه أكثر وضوحاً واستيعاباً لوجهات النظر المختلفة ولما تؤدي إليه من نتائج وآثار .

ميراث الأزواج

بينّا فيما مضى بعض أحكام إرث الأزواج عند شرحنا لآيات الموارث في الجزء الأول من هذا العمل ، ولقد اتضح هناك أن الزوج والزوجة يشاركان جميع الورثة بلا استثناء ، ولا يحرم من التركة إلا المانع ، بلا خلاف في ذلك .

قال أبو الصلاح : «والإرث بالزوجية ثابت في جميع الرتب»^(١) .

وقال ابن حمزة : «الزوج والزوجة يتوارثان على كل حال ، ما لم يكن فيهما شيء من الموانع»^(٢) .

وفي النهاية : «الزوج له النصف مع عدم الولد ، مع جميع ذوي الأرحام ، . . . والزوجة لها الربع مع عدم الولد ، مع جميع ذوي الأرحام»^(٣) .

(١) الكافي ، ص : ٣٦٩ .

(٢) الوسيلة ، ص : ٣٩١ .

(٣) النهاية ، ص : ٦٤٠ .

وهما يرثان دوماً بالفرض ، ولهما نصيبان أعلى وأدنى ، فيرث الزوج نصف ما تركته زوجته إن لم يكن لها ولد وإن نزل كولد الولد ، ذكراً كان أو أنثى ، من زوجها أو من غيره ، صغيراً كان أو كبيراً ، وما تبقى فهو للورثة الآخرين من الأنساب أو الأسباب ، كضامن الجريرة مثلاً ، إن لم يكن هناك وارث نسبي .

ويرث الربع نصيبه الأدنى مع الولد ، فإن كان هناك وارث آخر غير الولد ، اشتركا معاً فيما تبقى بعد نصيب الزوج ، وإن انفرد الولد كان له ما تبقى وحده .

وترث الزوجة نصيبها الأعلى عند عدم الولد للزوج وإن نزل ، ذكراً كان أو أنثى ، صغيراً أو كبيراً ، منها أو من غيرها ، وما تبقى من التركة فهو للورثة الآخرين .

وترث نصيبها الأدنى عند وجود الولد للزوج ، وهو الثمن ، وما تبقى فهو للولد إن انفرد ، أوله ولمن يشاركه في مرتبته كأب الزوج مثلاً وأمه ، فيأخذ كل واحد منهما نصيبه كما أوضحناه نحن عند الكلام على ميراث الآباء والأبناء .

والحكم هذا بخصوص الزوج والزوجة اتفاقي ، ولا خلاف فيه لأحد من العلماء ، ودليله الكتاب والسنة والإجماع كما في الجواهر^(١) .

(١) جواهر الكلام ، ج ٣٩ ، ص ٨٠ .

وما مرّ هو حكم الزوج أو الزوجة عند اجتماع الواحد منهما مع غيره من الورثة . أما لو انفرد أحدهما بتركة صاحبه ، كأن يتوفى زوج عن زوجة وليس له وارث غيرها ، أو توفيت زوجة عن زوج وليس لها وارث غيره ، فإن الواحد منهما يرث نصيبه الأعلى هنا لعدم الولد ، وهل يُرد عليه - الزوج أو الزوجة - ما تبقى من التركة إذا لا وارث للميت غيره أو لا؟ أو يفصل بين الزوج والزوجة ، فيرد عليه مطلقاً ولا يرد عليها إما مطلقاً أو حال الحضور؟؟ أقوال سيأتي تفصيل الكلام عليها .

الرد على الزوج

يرث الزوج نصف تركة زوجته فرضاً عند عدم الولد ، فإن لم يكن معه وارث آخر من الأنساب والأسباب رُدّ عليه ما تبقى من التركة على المشهور شهرة عظيمة كادت تكون إجماعاً كما في الجواهر ، وأضاف : «بل عن الشيخين وجماعة دعواه عليه ، وهو الحجة مضافاً إلى المعتبرة المستفيضة»^(١) .

وقال في مفتاح الكرامة بعد أن ذكر حكاية الكثيرين للإجماع في المقام : «وإذا تتبعنا كتب الأصحاب ، وجدتهم بين ناقل له أو ناقل حكايته عن المشايخ الثلاثة . . وعن غيرهم بلفظ جماعة أو جملة أو كثير . .»^(٢) .

وتدل على الحكم هذا أخبار منها :

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٧٩ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٧٩ .

● ما رواه الطوسي بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن محمد وفضالة جميعاً ، عن أبان بن عثمان ، عن أبي بصير ، قال : كنت عند أبي عبد الله (ع) ، فدعا بالجامعة فنظر فيها ، فإذا فيها امرأة ماتت وتركت زوجها لا وارث لها غيره ، المال له كله (١) .

● وما رواه الطوسي أيضاً بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر (ع) في امرأة توفيت ولم يُعلم لها أحد ، ولها زوج ، قال : الميراث لزوجها (٢) .

● وما رواه الكليني عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله (ع) قال ، قلت : امرأة ماتت وتركت زوجها؟ قال : المال له . قال الشيخ : معناه لا وارث لها غيره (٣) .

وغير ذلك من الأخبار المشتملة على الصحيح والموثق ، والبالغة حد الاستفاضة كما في مفتاح الكرامة (٤) .

وتردد العلامة في الإرشاد ولم يجزم برأي ، قال : فإن لم يكن سواه [أي الزوج] رد عليه على رأي ، وعلى الإمام على رأي (٥) .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥١٢ .

(٢) م . ن . ص : ٥١١ .

(٣) م . ن . ص : ٥١٣ .

(٤) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٧٩ .

(٥) إرشاد الأذهان ، ج : ٢ ، ص : ١٢٥ .

ونقل عن سلار الميل إلى أن الباقي للإمام ، ويمكن أن يحتج له بأن الأصل عدم استحقاق ذي الفرض زيادة على فرضه إلا بحجة ، وبأن الظاهر من الآية التي دلت على ميراث الأزواج هو عدم الرد ، وبأن الأساس في الرد آية أولي الأرحام ، والرحمية منتفية عن الزوج بما هو زوج . وهو ظاهر خبر جميل بن دراج عن أبي عبد الله (ع) ، قال : لا يكون الرد على زوج ، ولا زوجة (١) .

وناقشه في الجواهر ، بأن الأصل لا يعارض النص ، ودلالة الآية على عدم الرد بمفهوم اللقب أو الوصف ، ولا حجة فيه في مقابلة النص الصريح . أما الموثق [خبر جميل] ، فمع عدم مقاومته للصحيح ، غير صريح في عدم الرد عليهما مطلقاً ، فيحمل على وجود الوارث في جانب الزوج كما هو الغالب (٢) .

وعلى ذلك حملة صاحب الوسائل فقال : «هذا مخصوص بما إذا وجد وارث آخر» (٣) .

ونسبة الخلاف في ذلك إلى سلار موضع إشكال ، ذلك أن عبارته في المراسم هي التالية : «وفي أصحابنا من قال إنه إذا ماتت امرأة ولم تخلف غير

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥١٣ - ٥١٦ ، رواه الطوسي بإسناده عن علي بن الحسن بن فضال ، عن الحسن بن علي ابن بنت الياس ، عن جميل بن دراج ، عن أبي عبد الله (ع) .

(٢) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٨٠ .

(٣) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥١٣ .

زوجها ، فالمال كله له بالتسمية والرد ، وأما الزوجة فلا رد لها ، بل ما يفضل من سهمها لبيت المال ، وروي أنه يرد عليها كما يرد عليه»^(١) ، وعلق في المختلف بعد نقل هذه العبارة قائلاً : «وهذا يدل على استضعاف الرد في حق الزوجين»^(٢) .

والواقع أن ظاهر العبارة يدل على اختياره عدم الرد على الزوج مطلقاً ، إلا أنه يمكن أن يكون مراده من مجموع كلامه ، أن في أصحابنا من قال إن المال للزوج بالتسمية والرد ، وإن الفاضل عن سهم الزوجة لبيت المال ، وهو ليس كذلك ، بل للإمام ، فيكون ما ظهر من العبارة من التأمل متوجهاً إلى بيت المال ، لا إلى الرد ، فكأنه قال : وفي أصحابنا من وافق العامة في أن الباقي عن الزوجة لبيت المال ، لا للإمام^(٣) .

وعلى أي حال ، فالأخبار الدالة على الرد على الزوج مطلقاً عند عدم وارث غيره كثيرة ، وفيها الصحيح ، وخبر ابن دراج لا يعارضها ، بل يحمل على معناها . وعليه ، فالصحيح ما عليه المشهور من الرد على الزوج مطلقاً . قال في الوسيلة : «وإذا ماتت المرأة وخلفت زوجها ، ولم تخلف وارثاً

(١) المراسم ، ص : ٢٢٤ . ولعله يشير إلى ما في الانتصار ، ص : ٣٠٠ - ٣٠١ .

(٢) مختلف الشيعة ، ج : ٩ ، ص : ١٤ .

(٣) الوسيلة ، ص : ٣٩١ .

سواه بوجه ، كان جميع المال للزوج نصفه بالفرض ، ونصفه بالرد»^(١) .
وفي النهاية : «وإذا خلفت المرأة زوجاً ، ولم تخلف غيره من ذي رحم قريب أو بعيد ، كان للزوج النصف بنص القرآن ، والباقي رد عليه بالصحيح من الأخبار»^(٢) .

الرد على الزوجة

ترث الزوجة ربع تركتها زوجها عند عدم الولد ، فإن لم يكن هناك وارث آخر غيرها ، فهل يرد عليها ما تبقى؟؟

ذهب الأكثر إلى عدم الرد عليها مطلقاً - عند حضور الإمام ، وعند غيبته - ويكون الفاضل للإمام .

قال في المذهب : «والأولى عندي ألا يدفع لها إلا الربع ، يعني مع عدم الولد ، والباقي للإمام»^(٣) .

وهو اختيار أبي الصلاح في الكافي^(٤) ، وابن إدريس في السرائر^(٥) .

(١) الوسيلة ، ص : ٣٩١ .

(٢) النهاية ، ص : ٦٤٢ .

(٣) المذهب ، ج : ٢ ، ص : ١٤٢ .

(٤) الكافي ، ص : ٣٧٤ .

(٥) السرائر ، ج : ٣ ، ص : ٢٤٣ - ٢٤٤ .

ونسبه في الجواهر إلى الشهرة فقال : « كما هو المشهور شهرة عظيمة كادت تكون إجماعاً ، بل لعلها كذلك » . وحجة المشهور مضافاً إلى الإجماع المدعى أخبار ، منها :

● ما رواه الكليني عن عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، وعن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن علي بن مهزيار قال : كتب محمد بن حمزة العلوي إلى أبي جعفر الثاني (ع) : مولى لك أوصى بمائة درهم إليّ وكنت أسمعه يقول : كل شيء لي فهو لمولاي ، فمات وتركها ولم يأمر فيها بشيء ، وله امرأتان ، إحداهما ببغداد ولا أعرف لها موضعاً الساعة ، والأخرى بقم ، ما الذي تأمرني في هذه المائة درهم؟؟ فكتب إليه : أنظر أن تدفع من هذه المائة درهم إلى زوجتي الرجل ، وحقهما في ذلك الثمن إن كان له ولد ، وإن لم يكن ولد فالربع ، وتصدق بالباقي على من يعرف له إليه حاجة إن شاء الله (١) .

وافترض الشهيد الأول - كما نقل عنه في مفتاح الكرامة (٢) - أن هذا الخبر لا يصلح دليلاً ، لأنه كتابة ، ولأن الظاهر منه أن المائة له (ع) ، لأن الميت قال : كل شيء لي فهو لمولاي ، وأمره بإعطاء الزوجين لا يدل على أنه إرث .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥١٤ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٨٠ .

واعترضه الشهيد الثاني^(١) ، بأن الكتابة لا تقصر عن القول ، وبأن الظاهر من الحديث أن الثمن والربع لهما على سبيل الاستحقاق بقرينة قوله (ع) : وحقهما ، وهو ينافي أن يكون ذلك له (ع) .

والحق أن ما استظهره الشهيد الأول وجيه ، وإلا كيف يأمره (ع) بالتصدق بما زاد عن الثمن الذي هو سهم الولد؟ وهل يرث (ع) دونه ليأمره بالتصدق بما زاد ويمنع الولد؟ وهو لم يأمره بالتصدق إلا لعلمه بالحال ، وأن المال هو في الحقيقة له . وأما أمره بإعطاء الزوجتين الثمن أو الربع فلأنه حقهما بحسب الظاهر ، إلا أن يقال : إنه علم (ع) أن ليس للميت ولد ، وأنه ذكر حكم الزوجة في الحالين تفضلاً .

وكيف كان ، فالخبر محل تأمل ، وهو قلق المضمون ، مضطرب الدلالة .

● وما رواه عن حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن محمد بن الحسن بن زياد العطار ، عن محمد بن نعيم الصحاف ، قال : مات محمد بن أبي عمير ببيع السابري ، وأوصى إليّ ، وترك امرأة ، ولم يترك وارثاً غيرها ، فكتبت إلى العبد الصالح (ع) ، فكتب إليّ : أعط المرأة الربع واحمل الباقي إلينا^(٢) .

(١) مسالك الأفهام ، ج ٢ : ص ٣١٠ - ٣١١ .

(٢) وسائل الشيعة ، ج ١٧ : ص ٥١٥ .

● ومنها ما رواه الكليني أيضاً ، عن حميد بن زياد ، عن الحسن [بن محمد بن سماعة] عن علي بن الحسن بن رباط ، عن محمد بن سكين وعلي بن أبي حمزة ، عن مشمعل ، وعن ابن رباط ، عن مشمعل كلهم ، عن أبي بصير قال : قرأ عليّ أبو جعفر (ع) في الفرائض : امرأة توفيت وترك زوجها ، قال : المال للزوج ، ورجل توفي وترك امرأته ، قال : للمرأة الربع ، وما بقي فللإمام^(١) .

● ومنها ما رواه الطوسي ، بإسناده عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى ، عن معاوية بن حكيم ، عن إسماعيل ، عن أبي بصير قال : سألت أبا جعفر (ع) عن امرأة ماتت وترك زوجها لا وارث لها غيره ، قال : إذا لم يكن غيره فله المال ، والمرأة لها الربع ، وما بقي فللإمام^(٢) .

ونسب إلى ظاهر المفيد في المقنعة القول بالرد عليها مطلقاً كالزوج ، وعبارته : «إذا لم يوجد مع الأزواج قريب ولا نسيب للميت ، رد باقي التركة على الأزواج»^(٣) ، وهي ظاهرة في الرد عليهما إن قلنا إن لفظ الزوج يستعمل في لسان العرب في الأعم منه ومن الزوجة ، وإن قلنا إنه إنما جرى في الاستعمال على ما هو المتعارف ، لم يكن لها ظهور في ذلك .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥١٥ .

(٢) م . ن . ص : ٥١٦ .

(٣) المقنعة ، ص : ٦٩١ .

ويمكن أن يستدل لهذا القول بأخبار منها :

● ما رواه الصدوق بإسناده عن محمد بن عمير ، عن أبان بن عثمان ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله (ع) في امرأة ماتت وتركت زوجها ، قال : المال كله له ، قلت : فالرجل يموت ويترك امرأته ، قال : المال لها^(١) .

● وما رواه الطوسي بإسناده عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد ابن أبي عمير ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله (ع) قال : قلت له : رجل مات وترك امرأته ، قال : المال لها^(٢) .

وهما بإطلاقهما دالان على أن المرأة ترث جميع التركة إن لم يكن ثمة وارث غيرها بالفرض والرد .

وحملهما بعض على حالة ما لو كانت المرأة قريبة للزوج ، فترث بالنسب والسبب جميع المال ، بقرينة ما رواه الطوسي بإسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن البرقي ، عن محمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار البصري ، قال : سألت أبا الحسن الرضا (ع) عن رجل مات وترك امرأة قرابة ليس له قرابة غيرها ، قال : يدفع المال كله إليها^(٣) . وسيأتي الحديث على

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥١٥ .

(٢) م . ن .

(٣) م . ن . ص : ٥١٦ ، ويقارن : الاستبصار ، ج : ٤ ، ص : ١٥١ .

ذلك مفصلاً ، وأنه حمل لا دليل عليه ، وجمع بين الأخبار من غير حجة معتبرة ولا قرينة .

وافترض المرتضى شذوذ مثل هذه الأخبار ، فقال بعد اختياره عدم الرد مطلقاً على الزوجة : «وأما الزوجة ، فقد وردت رواية شاذة بأنها ترث المال كله إذا انفردت كالزوج ، ولكن لا معوّل على هذه الرواية ولا تعمل الطائفة بها»^(١) .

وذهب الصدوق في الفقيه خاصة^(٢) إلى أنه يرد عليها في زمن الغيبة دون حال الحضور ، واحتمله الشيخ في التهذيب والاستبصار^(٣) ، وجعله في الأول أضعف الاحتمالين ، وجعله وجهاً قريباً من الصواب في النهاية^(٤) ، وبه قال العلامة في الإرشاد^(٥) ، والشهيد في اللمعة ، حجتهم في ذلك الجمع بين الأخبار ، أعني ما دلّ منها بظاهره على أن المال لها عند عدم وارث آخر ، وما دلّ على أنه لا يرد عليها ، بحمل الأولى على حال الغيبة والثانية على حال الحضور .

(١) الانتصار ، ص : ٣٠١ .

(٢) الفقيه ، ج : ٤ ، ص : ٢٦٣ .

(٣) التهذيب ، ج : ٩ ، ص : ٢٩٥ . والاستبصار ، ج : ٤ ، ص : ١٥٠ - ١٥١ .

(٤) النهاية ، ص : ٦٤٢ .

(٥) إرشاد الأذهان ، ج : ٢ ، ص : ١٢٥ .

وافترض ابن إدريس^(١) ، وتبعه الشهيد في الروضة ، أن هذا الحمل بعيد جداً ، ذلك أن السؤال في الخبر الذي دلّ على أن المال لها ، إنما هو عن رجل مات بصيغة الماضي ، وأمر الأئمة (ع) ظاهر ، والدفع إليهم ممكن ، فحملة على حال الغيبة المتأخرة عن السؤال عن ميت بالفعل بأزيد من مائة وخمسين سنة أبعد مما بين المشرق والمغرب .

وبعض صيغ الخبر بالمضارع (يترك) ، كالذي رواه الصدوق بإسناده عن محمد بن عمير والذي ذكرناه لتونا . وحملة بعضهم على قصد السؤال عن حكم ذلك فيما لو وقع في المستقبل ، وفي غيبتهم^(٢) ، وهو غريب .

نقول : إن الأخبار الدالة على أن المال لها مخالفة لفتوى الأصحاب ، معارضة بما هو أقوى منها سنداً وأكثر عدداً . على أن من ذهب إلى التفصيل بين حال الغيبة وحال الحضور في كتاب ذهب إلى خلافه في كتاب آخر ، فقد أفتى الصدوق مثلاً بخلافه في المقنع فقال : «فإن ترك رجل امرأة ، ولم يترك غيرها ، فللمرأة الربع ، وما تبقى للإمام المسلمين»^(٣) ، والشيخ جعله احتمالاً في الاستبصار^(٤) ، وهو إن قرّبه في النهاية^(٥) ، فقد جعل غيره أولى منه في

(١) السرائر، ج: ٣، ص: ٢٤٣ .

(٢) مفتاح الكرامة، ج: ٨، ص: ١٨٣ .

(٣) المقنع، ص: ١٧٠-١٧١ .

(٤) الاستبصار، ج: ٤، ص: ١٥١ .

(٥) النهاية، ص: ٦٤٠ .

التهذيب^(١) ، وخالفه العلامة في المختلف ، فقال بعد نقله رأي المرتضى في عدم الرد مطلقاً : « وهذا هو الأقوى عندي »^(٢) .

فطرحُ الأخبار الدالة على أن المال لها أولى من تأويلها ، خصوصاً مع إعراض المشهور عنها وعملهم بخلافها الموجبين لوهنها ، ذلك أن تركهم لها وإعراضهم عنها ، وهي بمرأى منهم ومسمع ، ليس إلا لاطلاعهم على ما يوجب ضعفها ، ومعرفتهم لما يقتضي وهنها ، ولأجله ، فلا يبعد الحكم بعدم الرد عليها مطلقاً كما هو رأي السيد الأستاذ^(٣) ، وإن كان يبقى في النفس شيء لجهة التفرقة بين الزوج والزوجة في ذلك ، والتي قد تكون ناشئة من التفرقة بين عالم الذكر وعالم الأنثى في المواريث ، والله هو العالم بحقائق الأمور .

تتمة أحكام الأزواج

مسألة : إذا كان للमित زوجتان فما زاد اقتسمن الثمن بالسوية مع وجود الولد ، والربع كذلك عند عدمه ، لخبر علي بن مهزيار السابق ، ولأن انطباق عنوان الزوجة عليهن بلا تفاوت ولا ترجيح يقتضي اشتراكهن في نصيبها

(١) التهذيب ، ج : ٩ ، ص : ٢٩٥ .

(٢) المختلف ، ج : ٩ ، ص : ٤٢ .

(٣) مباني منهاج الصالحين ، ج : ١٠ ، ص : ٨٧٤ .

بالتساوي ، ولأنهن لو أخذت كل واحدة منهن ربعاً أو ثمناً لذهبن بالمال أجمع ، وهذا الحكم واضح لا خلاف فيه لأحد كما في مفتاح الكرامة ، ويدل عليه أيضاً خبر أبي عمر العبدى عن علي (ع) في حديث أنه قال : لا يزداد الزوج على النصف ، ولا ينقص من الربع ، ولا تزداد المرأة على الربع ، ولا تنقص من الثمن ، وإن كنّ أربعاً ، أو دون ذلك فهن فيه سواء^(١) .

وضعف الحديث سنداً لا يضر بحجيته ، لموافقته لظاهر الكتاب ، ولصريح خبر ابن مهزيار السابق ، ولا اعتضاده بالشهرة .

قال ابن حمزة : «ربع الزوجة أو ثمنها لواحدة أو اثنتين وثلاث وأربع على السواء»^(٢) .

وقال الشيخ في النهاية : «فإن خلف الرجل زوجتين أو ثلاثاً أو أربعاً ، كان لهن الثمن أو الربع بينهما بالسوية»^(٣) . ومثله ما قاله ابن البراج في المهذب^(٤) ، والعلامة في الإرشاد^(٥) .

مسألة : إذا طلق المريض زوجاته الأربعة ، وتزوج أربعاً أخرى ودخل

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥١١ .

(٢) الوسيلة ، ص : ٣٩١ .

(٣) النهاية ، ص : ٦٤٠ .

(٤) المهذب ، ج : ٢ ، ص : ١٣٩ . ويقارن : المراسم ، ص : ٢٢٤ .

(٥) إرشاد الأذهان ، ج : ٢ ، ص : ١٢٥ .

بهن ، ثم مات في مرضه قبل انتهاء السنة من الطلاق ، اشتركن جميعاً في الربع أو الثمن ، وسيأتي الإشكال فيه لجهة أن المعتبر في توريث الزوجة مطلقاً إلى سنة هو المرض فحسب ، أو هو مع قصد الإضرار .

وعلى أي حال ، فالحكم هذا لم ينقل عن أحد فيه خلاف ، قال في المسالك : «جزم الأكثر بالحكم من غير أن يذكروا فيه خلافاً ، ولا إشكالا» (١) .

هذا لو تحقق الدخول ، ومع عدم الدخول يبطل العقد ، ولا ميراث لهن ولا مهر ، حجة ذلك الإجماع كما في المسالك (٢) وأخبار منها :

● خبر الحنات قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل تزوج في مرضه ، فقال : إذا دخل بها فمات في مرضه ورثته ، وإن لم يدخل بها لم ترثه ونكاحه باطل (٣) .

● وخبر زرارة عن أحدهما (ع) قال : ليس للمريض أن يطلق ، وله أن يتزوج ، فإن هو تزوج ودخل بها فهو جائز ، وإن لم يدخل بها حتى مات في مرضه فنكاحه باطل ولا مهر لها ولا ميراث (٤) .

(١) مسالك الأفهام ، ج ٢ : ص ٣٣٢ .

(٢) م . ن .

(٣) وسائل الشيعة ، ج ١٧ : ص ٥٣٧ . رواه الصدوق بإسناده عن الحسن بن محبوب ، عن أبي ولاد الحنات .

(٤) م . ن . ج ١٥ : ص ٣٨٣ . رواه الكليني عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن زرارة ، عن أحدهما (ع) .

قد يقال : كيف يحكم بصحة النكاح بالعقد ، ثم يُحكم ببطلانه بعدم الدخول ، مع أنه يستلزم الدور المحال ، إذ مشروعية الدخول متوقفة على صحة العقد ، وصحة العقد متوقفة على الدخول؟؟

ولأجل ذلك ، فقد ذهب العلماء في تأويل هذه الأخبار كل مذهب ، فقال بعضهم : بأن الدخول شرط للزوم لاشترط الصحة ، والعقد في الأصل صحيح ، ومعنى بطلانه في الخبر أنه غير لازم ، وهو كما ترى حمل على خلاف الظاهر بلا قرينة ، وذهب آخرون إلى أن الدخول كاشف عن الصحة واللزوم معاً ، وجعله في المسالك حكماً على خلاف القاعدة والأصل ، وهو بنظره ليس بمستنكر مع وجود الأدلة القاهرة .

والظاهر من الأخبار أن النكاح المذكور باطل ، والمنصرف عند العرف من معنى البطلان أن عدم الدخول كاشف عن عدم الصحة ، كما أن الدخول كاشف عنها ، كما هو الشأن في العقد الفضولي سواء بسواء ، وتتمة الكلام حول ذلك في كتاب النكاح .

مسألة : يشترط في التوارث بين الزوجين دوام العقد ، فلا توارث بينهما في الانقطاع ، وحجة ذلك أخبار منها :

● ما رواه البرقي في المحاسن عن العباس بن معروف ، عن القاسم بن عروة ، عن عبد الحميد الطائي ، عن محمد بن مسلم ، قال : قلت لأبي جعفر (ع) : لم لا تورث المرأة عمن يتمتع بها؟؟ فقال : لأنها مستأجرة وعدتها

خمسة وأربعون يوماً^(١) .

● وما رواه الكليني ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله (ع) قال : تحل الفروج بثلاث : نكاح بميراث ، ونكاح بلا ميراث . .^(٢) ، وغيرها من الأخبار الكثيرة المتفرقة في الموارث والنكاح .

مسألة : لا يشترط الدخول في التوارث ، فلو مات أحد الزوجين قبل الدخول ورثه الآخر زوجاً كان أو زوجة ، إذ الملاحظ في التوارث صدق عنوان الزوجية ، وهو يصدق عند عدم الدخول كما يصدق معه ، وادعي على ذلك الإجماع ، وهو الحجة في ذلك بعد الأخبار ، ومنها :

● ما رواه الصدوق بإسناده عن الحسن بن محبوب ، عن العلا عن محمد ابن مسلم ، عن أبي جعفر (ع) قال : سألت عن الرجل يتزوج المرأة ثم يموت قبل أن يدخل بها فقال : لها الميراث . الخ^(٣) .

● وما رواه أيضاً بإسناده عن ابن أبي نصر ، عن عبد الكريم بن عمرو ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر (ع) قال : قلت له : رجل تزوج امرأة

(١) مسالك الأفهام ، ج ٢ ، ص ٣٣٢ .

(٢) وسائل الشيعة ، ج ١٧ ، ص ٥٣٦ .

(٣) م . ن . ص ٥٢٩ .

بحكمها فمات قبل أن تحكم ، قال : ليس لها صداق ، وهي ترث^(١) .

قال صاحب الوسائل : «والحكم بنفي الصداق يدل على فرض عدم الدخول ، إذ لو دخل بها ولم يفرض لها صداقاً فإنها تستحق مهرأ» .

● وما رواه الكليني عن الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الحسن بن علي ، وعن محمد بن يحيى ، عند عبد الله بن محمد ، عن علي بن الحكم جميعاً ، عن أبان بن عثمان ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله ، قال : سألته عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً فمات عنها أو طلقها قبل أن يدخل بها ، ما لها عليه؟؟ قال : ليس لها صداق ، وهي ترثه ويرثها^(٢) .

وعلى أي حال ، فلقد اتفقت كلمات الفقهاء في صياغة هذه المسألة .

قال الشيخ في النهاية : «وإذا مات الرجل عن امرأته قبل الدخول بها قبل الطلاق ورثته كما ترثه المدخول بها . .»^(٣) .

وقال العلامة في الإرشاد : «ولا يتوقف ميراث أحدهما من صاحبه على الدخول إلا في عقد المرض . .»^(٤) .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٢٩ .

(٢) م . ن .

(٣) النهاية ، ص : ٦٤١ .

(٤) إرشاد الأذهان ، ج : ٢ ، ص : ١٢٥ .

ومثله ما في المذهب لابن البراج^(١) بلا اختلاف ولا تفاوت .

مسألة : المطلقة رجعيّاً تورّث وترث ما دامت في العدة ، فإن فرغت منها فلا يرث لها ، أما البائن فهي لا ترث ولا تورّث كالمطلقة ثلاثاً ، واليائسة ، والمختلعة والمباراة والمطلقة غير المدخول بها . واستدل لذلك بأخبار منها :

● ما رواه الكليني عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر (ع) قال : إذا طلقت المرأة ثم توفي زوجها وهي في عدة منه لم تحرم عليه ، فإنها ترثه ويرثها ما دامت في الدم من حيضتها الثانية من التطليقتين الأوليين ، فإن طلقها الثالثة فإنها لا ترث من زوجها شيئاً ، ولا يرث منها^(٢) .

● وما رواه أيضاً عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله (ع) قال : إذا طلق الرجل وهو صحيح لا رجعة له عليها لم يرثها ، وقال : وهو يرث ويورث ما لم تر الدم من الحيضة الثالثة^(٣) .

● وما رواه كذلك بإسناده عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ،

(١) المذهب ، ج : ٢ ، ص : ١٤٠ .

(٢) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٣٠ .

(٣) م . ن .

عن يزيد الكناسي ، عن أبي جعفر (ع) قال : لا ترث المختلعة والمخيرة والمستأمرة في طلاقها ، هؤلاء لا يرثن من أزواجهن شيئاً في عدتهن ، لأن العصمة قد انقطعت فيما بينهما وبين أزواجهن (١) .

● وما رواه الكليني ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ابن بكير ، عن زرارة ، قال : سألت أبا جعفر (ع) عن الرجل يطلق امرأته ، فقال : يرثها وترثه ما دام له عليها رجعة (٢) .

والأخبار الدالة على ذلك صراحة كثيرة لا مجال للاستفاضة في ذكرها .

وكيف كان ، فالحكم هذا موضع تسالم بين الفقهاء ، قال الشيخ في النهاية : «ومن طلق امرأته طلاقاً يملك فيه الرجعة ثم مات ، فإنها ترثه ما دامت في العدة ، ويرثها هو أيضاً إن ماتت في العدة ، فإن كانت التطليقة بائة فلا توارث بينهما على حال» (٣) .

ثم عدّد مصاديق ذلك فقال : «كالملقة غير المدخول بها لا تقطع العصمة بينهما بالطلاق ، وكذلك من لم تبلغ الحيض ومثلها لا تحيض ، والآيسة من الحيض في سن من لا تحيض» .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٣١ .

(٢) م . ن . ورواه الطوسي بطرق أخرى . ويلاحظ : الوسائل ج : ١٥ ، ص : ٤٦٣ - ٤٦٥ .

(٣) النهاية ، ص : ٦٤١ .

ومثله ما قاله ابن البراج في المذهب^(١) .

وقال أبو الصلاح : «المطلقة في الصحة طلاقاً رجعياً تراث المطلق ما لم تخرج عن عدتها ، وإن كان بائناً لم تراثه»^(٢) .

وفي الإرشاد : «المطلقة رجعية كالزوجة ، ما دامت في العدة ، ولا توارث في البائن»^(٣) .

مسألة : يصح طلاق المريض لزوجته ، لكنه مكروه ، ومورد الكلام على ذلك وتفصيل أدلته كتاب الطلاق ، وما يعيننا هنا حكم ميراثه ، فلو طلق زوجته وهو مريض ، ثم ماتت زوجته في العدة الرجعية وراثتها اتفاقاً ، ولا يرثها في غير ذلك ، أما هي ، فالمعروف أنها تراثه إن مات في مرضه إلى سنة ، سواء كان الطلاق رجعياً أم بائناً ، إذا كان موته قبل انتهاء السنة ، ولم يبرأ من مرضه الذي طلق فيه ، ولم يكن الطلاق بسؤالها أو خلعاً أو مباراة ، ولم تتزوج بغيره .

وحجة ذلك أخبار منها :

● ما رواه الطوسي بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن

(١) المذهب ، ج : ٢ ، ص : ١٤٠ .

(٢) الكافي ، ص : ٣٧٧ .

(٣) إرشاد الأذهان ، ج : ٢ ، ص : ١٢٥ .

العلا ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما (ع) ، قال : إذا طلق الرجل امرأته تطليقتين ثم طلقها الثالثة وهو مريض فهي ترثه (١) .

● وما رواه أيضاً بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل ، عن أبي العباس ، عن أبي عبد الله (ع) قال : إذا طلق الرجل المرأة في مرضه ورثته ما دام في مرضه ذلك وإن انقضت عدتها ، إلا أن يصح منه ، قلت : فإن طال به المرض ، قال : ما بينه وبين سنة (٢) .

● وما رواه الكليني عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبان ، عن رجل ، عن أبي عبد الله (ع) في رجل طلق امرأته تطليقتين في صحة ثم طلقها وهو مريض ، قال : ترثه ما دام في مرضه وإن كان إلى سنة (٣) .

● وما رواه الكليني عن أبي علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، وعن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن حدثه ، عن أبي عبد الله (ع) في الرجل المريض يطلق امرأته وهو مريض ، قال : إن مات في مرضه ذلك وهي

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٣٣ .

(٢) م . ن .

(٣) م . ن . ص : ٥٣٤ .

مقيمة عليه لم تتزوج ورثته ، وإن تزوجت فقد رضيت بالذي صنع ولا ميراث لها (١) .

● وما رواه الصدوق بإسناده عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله (ع) قال : سئل عن رجل يحضره الموت فيطلق امرأته ، هل يجوز طلاقها؟ قال : نعم وهي ترث وإن ماتت لم يرثها (٢) .

والخبر هذا ظاهر في أن المطلقة ترث مطلقها إذا كان في مرض الموت بالخصوص ، فكأن شرط الإرث أن يكون في مرض الموت .

● وما رواه الصدوق بإسناده عن الحسن بن محبوب ، عن ربيع الأصم ، عن أبي عبيدة الخذاء ، ومالك بن عطية كلاهما ، عن محمد بن علي (ع) قال : إذا طلق الرجل امرأته تطليقة في مرضه ثم مكث في مرضه حتى انقضت عدتها ثم مات في ذلك المرض بعد انقضاء العدة فإنها ترثه ما لم تتزوج ، فإن كانت قد تزوجت بعد انقضاء العدة ، فإنها لا ترثه (٣) .

وبعض الأخبار ، علّق فيها الحكم بالإرث على تحقق الإضرار .

● كالذي رواه الصدوق بإسناده عن صالح بن سعيد ، عن يونس ، عن

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٣٤ .

(٢) م . ن .

(٣) م . ن .

بعض رجاله ، عن أبي عبد الله (ع) قال : سألته ما العلة التي من أجلها إذا طلق الرجل امرأته وهو مريض في حال الإضرار ورثته ولم يرثها؟؟ وما حد الإضرار عليه؟ فقال : هو الإضرار ، ومعنى الإضرار منعه إياها ميراثها منه فالزم الميراث عقوبة (١) .

● وما رواه أيضاً بإسناده عن زرعة ، عن سماعة ، قال : سألته عن رجل طلق امرأته وهو مريض قال : ترثه ما دامت في عدتها ، فإن طلقها في حال الإضرار فإنها ترثه إلى سنة ، وإن زاد على السنة في عدتها يوم واحد فلا ترثه (٢) .

وهذان الخبران ظاهران في أن الذي كان مرتكزاً في أذهان الأئمة أن المسألة في مثل هذا الطلاق هي مسألة الإضرار بالزوجة ، بقرينة قول السائل : سألته ما العلة التي من أجلها . . الخ . فكأن الحكم هنا بالتوريث مشروط بتحقق معنى الإضرار ، ومقتضى التفريع بالفاء في الإجابة ، أن المريض إن قصد منع زوجته من الإرث بطلاقها ، ألزم الميراث عقوبة .

وإذا ضُمَّت هذه الأخبار إلى ما دلّ على أن الحكم إنما يثبت في مرض الموت ، أمكن القول بأنه يفهم من سياق الأخبار ، أن الطلاق في مرض الموت

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٣٤ .

(٢) م . ن .

غالباً ما يقصد به الإضرار ، فيلزم المريض بخلاف مقصوده ، وبما ينافيه عقوبة له .

وعليه ، فلو لم يكن المرض مرض موت ، أو لم يكن المريض ملتفتاً إلى أن مرضه مرض موت وكان يرجو الشفاء وسرعة البرء ، فكيف يعاقب بتوريث زوجته منه إلى سنة من حين الطلاق ، مع عدم الالتفات إلى أن المرض الذي هو فيه مرض موت ، أو مع عدم كون المرض من هذا القبيل .

ومثله لو قلنا باعتبار الأخبار التي علقت الحكم على الإضرار ، وغرضنا النظر عن ضعف سندها ، فإن العمل بمضمونها يقتضي أن يكون الحكم معلقاً على تحقق قصد الإضرار ، فلو لم يقصد بالطلاق الإضرار أصلاً ، وكان الطلاق منطلقاً من عناصر واقعية فرضته ودفعت إليه ، انتفى الحكم المعلق لانتهاء شرطه ، إذ كيف يحكم بتوريثها منه إلى سنة عقوبة على ما لم يقصده من الضرر ، أو على ضرر لم يتحقق ، والأولى هنا أن يكون حالها كحال أي مطلقة أخرى يرثها زوجها وترثه في الطلاق الرجعي ما دامت في العدة ، ولا يرثها ولا ترثه في البائن . وعليه ، فالجمع بين الأخبار يقتضي أن يكون المراد بمطلق المرض فيها ، مرض الموت ، أو ما لا يرجو صاحبه منه الشفاء أصلاً ، وأن يكون المراد من الطلاق الذي يترتب عليه الحكم بتوريث الزوجة إلى سنة الطلاق المقترن بقصد الإضرار ، لا مطلق الطلاق .

نعم ، الأخبار التي علقت الحكم على تحقق قصد الإضرار ضعيفة ، ولم

يلتفت إليها المشهور ، والرواية التي ذكر فيها مرض الموت ليست ظاهرة في تخصيص الحكم بالإرث بمرض الموت وحده ، إذ الإمام إنما ذكر الحكم بتوريث الزوجة إلى سنة في مقام الإجابة على سؤال عن رجل يحضره الموت فيطلق ، والمورد لا يخصّص الوارد ، إذ يجوز أن يكون هذا هو حكم من يطلق في مرض الموت ، لأنه حكم من يطلق في مطلق المرض ، فيكون مرض الموت - على ذلك - مصداقاً لموضوع الحكم ، لا الموضوع .

وإذا اعتبر ذلك الذي مرّ ، كان العمل بإطلاق الروايات - التي ظاهرها الحكم بتوريث المطلقة مطلقاً إلى سنة من حين الطلاق لوقوع في المرض - هو المتعين ، وإلا أمكن أن يقال بأن الطلاق في المرض إن لم يقصد به الإضرار ، لم ترث البائنة مطلقاً ، شأنها في ذلك شأن كل بائنة تنقطع الصلة بينها وبين مطلقها بالطلاق ، والاحتياط هنا حسن ، ولا بأس به على كل حال .

هذا كله لو لم يكن الطلاق ، خلعاً أو مبارأة ، أو بسؤالها أو كانت قد تزوجت بغيره ، أما لو كان كذلك ، فالمشهور أن المطلقة لا ترث ، وحجة المشهور على ذلك أخبار منها :

● ما رواه الطوسي بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن الحسن ، عن محمد بن القاسم الهاشمي ، قال : سمعت أبا عبد الله (ع) يقول : لا ترث المختلعة ، ولا المبارة ، ولا المستأمرة في طلاقها من الزوج شيئاً ، إذا كان ذلك منهن في مرض الزوج ، وإن مات ، لأن العصمة قد

انقطعت منهن ومنه^(١) ، وظاهره كما هو واضح ، وقور ذلك منهن في المرض .

● وما رواه الصدوق بإسناده عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن يزيد الكناسي ، عن أبي جعفر (ع) قال : لا ترث المختلعة ، والمخيرة والمباراة ، والمستأمرة في طلاقها ، هؤلاء لا يرثن من أزواجهن شيئاً في عدتهن ، لأن العصمة قد انقطعت فيما بينهما وبين أزواجهن من ساعتهم ، فلا رجعة لأزواجهن ، ولا ميراث بينهم^(٢) .

● وما رواه الكليني بإسناده عن الحسن بن محبوب ، الصريح في أن من شرط إرث الزوج من زوجها إلى سنة لو طلقها في المرض ، هو أن لا تتزوج بغيره ، ومفهومه أنها لو تزوجت قبل انقضاء السنة ، لم ترث .

واستشكل السيد الأستاذ^(٣) في حكم المشهور ، ولعله لضعف خبر الهاشمي ، إذ لم يرد له توثيق في كتب الرجال ، وكذا خبر أبي عبيدة الحذاء الذي رواه الكليني بإسناده عن الحسن بن محبوب ، إذ في سنده ربيع الأصم وهو لم يوثق أيضاً ، أما خبر الكناسي فلا ظهور فيه في كون الطلاق المقصود فيه إنما وقع في مرض الزوج ، ويحتمل أن يكون ذكر المختلعة والمستأمرة

(١) وسائل الشيعة ، ج ١٧ ، ص ٥٣٥ .

(٢) م . ن . ص ٥٣١ .

(٣) مباني منهاج الصالحين ، ج ١٠ ، ص ٨٧٩ .

وغيرهما ممن ذكر في الخبر ، من باب ذكر مصداق المطلقة بائناً ، والتي لا ترث من زوجها شيئاً ، بقرينة التعليل الوارد في آخرها ، وكأن الخبر في مقام تحديد الفرق بين المطلقة الرجعية التي ترث زوجها ما دامت في العدة ، والبائنة التي لا ترثه مطلقاً .

نقول : الظاهر من الأخبار أن عدم إرث المختلعة والمستأجرة والمباراة والخيرة ، ليس لجهة كونهن مصاديق للمطلقة بائناً ، إنما لجهة كون الطلاق قد وقع بسؤالهن . ثم إن العمل بظاهر الأخبار التي تشرط الحكم بالتوريث بقصد الإضرار بالزوجة ، يقتضي أن لا يكون الحكم هنا بعدم توريثهن مشكلاً ، لعدم تحقق قصد الإضرار قطعاً مع كون الطلاق بسؤالهن ، بل لعدم معقوليته ، إذ الإضرار إنما يعقل في المورد الذي يكون فيه الفعل على خلاف إرادتهن ومقصودهن . وهو هنا على مقتضاها ، فلا إضرار ، ولا يتعقل في مثل المورد قصده .

ولأجله ، فنحن لانستشكل كما يستشكل السيد الأستاذ ، والأقوى الحكم بعدم توريثهن لو وقع الطلاق بسؤالهن ، ولو كان ذلك في مرض الزوج .

مسألة : إذا طلق واحدة من أربع فتزوج بأخرى بعد انقضاء العدة ، ثم مات ، واشتبهت المطلقة بالزوجات الأول ، فلا يعلم من التي طلقها ، أعطيت التي تزوجها أخيراً ربع الثمن أو ربع الربع ، إذ لا اشتباه بينها وبين غيرها ،

وتشترك الأربع - المشتبهة فيهن المطلقة - في الثلاثة أرباع الأخرى .

والأصل في مثل هذه الحالة - لو خليت ونفسها - القرعة ، لأنها لكل أمرٍ مشكل ، لكن مع ورود النص على حكم المورد ، لاتصل النوبة إليها ، فقد :

● روى محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، وعن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن أبي بصير ، قال : سألت أبا جعفر (ع) عن رجل تزوج أربع نسوة في عقدة واحدة ، أو قال : في مجلس واحد ، ومهورهنّ مختلفة ، قال : جائز له ولهنّ ، قلت : أرأيت إن هو خرج إلى بعض البلدان فطلق واحدة من الأربع وأشهد على طلاقها قوماً من أهل تلك البلاد وهم لا يعرفون المرأة ، ثم تزوج امرأة من أهل تلك البلاد بعد انقضاء عدّة تلك المطلقة ثم مات بعدما دخل بها ، كيف يقسم ميراثه؟ فقال : إن كان له ولدٌ فإنّ للمرأة التي تزوجها أخيراً من أهل تلك البلاد ربع ثمن ما ترك ، وإن عرفت التي طلقت من الأربع بعينها ونسبها فلا شيء لها من الميراث وعليها العدّة ، قال : ويقتسمن الثلاثة النسوة ثلاثة أرباع ثمن ما ترك وعليهنّ العدّة ، وإن لم تعرف التي طلقت من الأربع قسمن النسوة ثلاثة أرباع ثمن ما ترك بينهنّ جميعاً وعليهنّ جميعاً العدّة (١) .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٢٦ . قال في المسالك ، ج ٢ ، ص : ٣٣٢ «في طريق الرواية علي بن فضال ، وحاله مشهور لكنه ثقة ، والعمل بمضمونها أشهر» . وهو هنا يلحظ أحد طريقي الشيخ في الخبر هذا ، إذ رواه الشيخ في التهذيب بطريق آخر بإسناده عن الحسن بن محبوب ، يراجع :

والحكم هذا هو المشهور ، ولم ينسب الخلاف فيه إلا إلى ابن إدريس (١) ،
وسياتي التشكيك بصحة مثل هذه النسبة .

وعلى أي حال ، فكلمات العلماء تكاد تكون واحدة في التعبير عن هذه
المسألة :

قال العلامة في الإرشاد : «ولو اشتبهت المطلقة من الأربع ، بعد تزويج
الخامسة ، فللأخيرة ربع الثمن ، والباقي بين الأربعة» (٢) .
ومثله ما في القواعد أيضاً (٣) .

وفي الشرائع : «إذا طلق واحدة من أربع ، وتزوج أخرى ، ثم اشتبهت
المطلقة في الأول ، كان للأخيرة ربع الثمن مع الولد ، والباقي . . بين الأربع
بالسوية» (٤) .

= وسائل الشيعة ج: ١٧ ، ص: ٥٢٥ . ورواه الكليني بطريق صحيح . يلاحظ : فروع الكافي ،
ج: ٧ ، ص: ١٣١ . ورواه في التهذيب بطريق صحيح في ميراث المطلقات وأواخر باب أحكام
الطلاق . يراجع ، التهذيب ، ج: ٨ ، ص: ٩٣ .

(١) المسالك ، ج: ٢ ، ص: ٢٦٨ . والدروس ، ص: ٢٥٩ . والروضة البهية ، ج: ٨ ، ص: ١٧٨ .
والتنقيح الرائع ، ج: ٤ ، ص: ١٩٣ .

(٢) إرشاد الأذهان ، ج: ٢ ، ص: ١٢٥ .

(٣) القواعد ، ضمن مفتاح الكرامة ، ج: ٨ ، ص: ١٨٤ .

(٤) الشرائع ، ج: ٤ ، ص: ١٣٠ . وإيضاح الفوائد ، ج: ٤ ، ص: ٢٤٠ .

وقال في المذهب : «فإن كان للرجل أربع نسوة ، فطلق منهن واحدة ، وتزوج أخرى ، ثم مات ، ولم تتميز المطلقة من غيرها من الزوجات ، جعل ربع الثمن للتي تزوجها أخيراً ، وثلاثة أرباع الثمن بين أربع نسوة اللاتي طلق واحدة منهن ، ولم تتميز»^(١) .

ومثله ما في الوسيلة لابن حمزة بلا فرق^(٢) .

ونقل في المسالك^(٣) - كما أشرنا لتونا - عن ابن إدريس اختياره القرعة ، وهو يقرر مذهبه كالتالي : «وقال ابن إدريس : يقرع بينهما ، فمن أخرجتها القرعة منعت من الإرث ، وحكم بالنصيب للباقيات بالسوية ، لأن القرعة لكل أمر مشتبّه ، إما مطلقاً ، أو في الظاهر مع كونه معيناً عند الله ، والأمر هنا كذلك ، لأن المطلقة غير وارثة في نفس الأمر» .

وأنكر في مفتاح الكرامة صحة مثل هذه النسبة وقال : «لقد تبعت مواريث السرائر في نسختين من أوله إلى آخره ، وباب الطلاق ، وما وليه من الخلع والمباراة ، فلم أجد لذلك عيناً ولا أثراً ، بل وجدته موافقاً للأصحاب ، على العكس مما نسب إليه ، قال طاب ثراه بعد أن فسّر المعاياة التي وقعت

(١) المذهب ، ج : ٢ ، ص : ١٤٠ .

(٢) الوسيلة ، ص : ٣٩١ .

(٣) واعتبر في المسالك مذهب المشهور هو الأقوى . يلاحظ : ج : ٢ ، ص : ٢٦٨ .

للشيخ في المبسوط ما نصه : إذا كان للرجل أربع نسوة فطلق واحدة ثم تزوج بأخرى ثم مات ، ولم تتميز المطلقة من غيرها ، فإنه يجعل ربع الثمن للتي تزوجها أخيراً ، لأنها متعينة باستحقاقه ، وثلاثة أرباع الثمن بين الأربع نسوة الأول» (١) .

وهل يتعدى الحكم هذا إلى كل مورد اشتبهت فيه المطلقة بغيرها ، كما لو اشتبهت بواحدة أو اثنتين ، أو طلق الأربع وتزوج غيرهن ، فاشتبهت المطلقات بغيرهن ، أو يقتصر فيه على مورد النص ، ويلتزم في غيره بالقرعة لأنها لكل أمر مشكل أو بالصلح؟؟

ووجه الأول أن عدد الأربعة لا خصوصية له ، والمورد هو اشتباه المطلقة بغيرها ، فيتعدى الحكم إلى كل مورد تحقق فيه مثل هذا الاشتباه .

وإليه ذهب في مفتاح الكرامة (٢) ، معتبراً أن منصوص العلة بطريق الإيماء المشتمل على المناسبة حجة ، وما نحن فيه من هذا القبيل ، لأنه (ع) أناط الحكم بالمشتبهة ، وأوماً بذلك إلى تعدي الحكم بكل ما حصل فيه الاشتباه ، لأننا نقطع أن حكم النص غير مخصوص بشخص الصورة الواقعة ، ولا بنوعها كما هو الحال في كل خصوصيات الواقعة ، ككون العقد في مجلس واحد أو مرة واحدة ، واختلاف المهور ، والزواج في الغيبة ، وإشهاد قوم من

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٨٤ .

(٢) م : ن ، ص : ١٨٦ .

بلد الطلاق مع عدم معرفتهم للمطلقة . . فكما أنه لا مدخلية لذلك في الحكم ، فلا مدخلية لتعدد النساء أيضاً ، فالحكم هنا مبين غير مشتبه ، فلا يكون من مظان القرعة .

ووجه الثاني أن القرعة لكل أمرٍ مشكل ، والنص مختص بمورده فلا يتعدى فيه إلى غيره .

واختاره الفخر في الإيضاح واعتبره الأقوى^(١) ، وكذا الشهيد في المسالك^(٢) والروضة^(٣) ، وإن كان في الأول ميالاً إلى التوقف . وهو ما ارتآه السيد الأستاذ(قده)^(٤) أيضاً وقرّبه .

وتوقف فيه العلامة في القواعد ، والإرشاد^(٥) ، والشهيد في الدروس^(٦) ، والسيد علي في الرياض^(٧) .

والأول هو الأقوى ، لظهور النص في عموم الحكم لكل مورد حصل فيه الاشتباه ، والقرعة إنما هي لكل أمرٍ مشكل ، ولا إشكال مع وجود النص .

(١) إيضاح الفوائد ، ج : ٤ ، ص : ٢٤٠ .

(٢) مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٣٣٢ .

(٣) الروضة البهية ، ج : ٨ ، ص : ١٧٨ - ١٧٩ .

(٤) مباني منهاج الصالحين ، ج : ١٠ ، ص : ٨٨٠ .

(٥) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٨٦ . والإرشاد ، ج : ٢ ، ص : ٢٥ .

(٦) الدروس ، ص : ٢٥٨ .

(٧) الرياض ، ج : ٩ ، ص : ١٤٤ .

ميراث الزوجة من العقارات والأراضي

يرث الزوج من جميع ما تركته زوجته ما دامت في حبالته ، بلا فرق بين ذات الولد وغيرها ، ولا بين المنقول من التركة وغيره ، ولا بين الأرض والعقار والشجر والبيوت ، لإطلاق الآية - التي دلت على توريثه - والأخبار . وادعى الفخر في الإيضاح^(١) والسيوري في التنقيح^(٢) وغيرهما إجماع المسلمين على ذلك .

أما الزوجة ، فقيل : ظاهر الإسكافي - وتبعه القاضي في الدعائم على ما سوف يأتي - أنها كالزوج ، وأنها ترث من جميع تركته بلا استثناء ، ذات ولد كانت أو غير ذات ولد .

قال في المختلف في نقل قول ابن الجنيّد : « وإن دخل الزوج أو الزوجة على الولد والأبوين كان للزوج الربع ، وللزوجة الثمن من جميع التركة ، عقاراً أو أثاثاً ، وصامتاً ورقيقاً وغير ذلك »^(٣) .

واحتجّ له بعموم القرآن ، وأخبار المواريث ، وخصوصاً خبر الفضل بن عبد الملك ، وابن أبي يعفور عن أبي عبد الله (ع) قال : سألت عن الرجل هل

(١) إيضاح الفوائد ، ج : ٤ ، ص : ٢٤٠ .

(٢) التنقيح الرائع ، ج : ٤ ، ص : ١٩٠ .

(٣) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٢٢ .

یرث من دار امرأته أو أرضها من التربة شيئاً؟؟ أو يكون في ذلك بمنزل المرأة فلا یرث من ذلك شيئاً؟ فقال (ع) : یرثها وترثه من كل شيء ترك وتركت (١) .
 وشكك في مفتاح الكرامة في صحة النسبة هذه إلى الإسكافي ، معتبراً أنه لم ينسب إليه أحد الخلاف قبل المختلف ، ولا ذكر ذلك أحد ممن صنف لاستقصاء الآراء . وظاهر عبارته المنقولة في المختلف لا تدل صراحة على خلافه ، إذ لعل مراده بيان حكم الزوجة ذات الولد ، فأنها كالزوج (٢) .

وعلى كل حال ، فالمعروف المشهور أن الزوجة ترث من كل ما تركه الزوج باستثناء العقار فإنها لا ترث لا من عينه ولا من قيمته ، وترث قيمة ما ترك فيها من بناء وآلات وأشجار وأخشاب .

ولافرق في الحكم الذي ذكرنا بين الأرض المشغولة ببناء أو بزرع أو بغيرهما وبين الخالية . وهو مذهب السيد الأستاذ كذلك ، وعليه المشهور مع خلاف في التفاصيل كبير .

وكيف كان ، فالمسألة في الأصل مخالفة لظواهر القرآن ، حيث أطلق إرث الزوجة من الزوج من غير تقييد . ومستند المشهور أخبار كثيرة متعددة - بل ادعي تواترها - دلت - مع تفاوت في كيفية دلالتها على ذلك - على أن

(١) المختلف ، ج ٩ : ص ٣٤ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج ٨ : ص ١٩٠ .

الزوجة ترث من جميع ما تركه الزوج مع استثناء شيء ما .

ولا بد هنا أمام هذه المسألة الشائكة من دراسة المسألة في جانبها التاريخي أولاً باستقراء آراء الفقهاء ، لتحقيق أن طريقة معالجة الموضوع عند المتأخرين ، وكذا الأهمية التي احتلها هل هي نفسها عند المتقدمين ، وأن ثمة إجماعاً فعلياً خرقه ابن الجنيد كان سابقاً عليه ، ومن ثم تأخر أيضاً عنه؟؟ أو أن المشكلة لم تأخذ عند المتقدمين الأهمية التي اتخذتها عند المتأخرين ، وأن الإجماع ليس إجماعاً واقعياً ، لاحتمال أن يكون مدركه الأخبار المتعددة المختلفة ، وأنه على أقل تقدير لا سبيل إلى إثباته قبل ابن الجنيد ، بقرينة خلو الفتاوى والنصوص الفقهية عنه ، وعن التعرض للاستثناء المذكور؟ وأن ذلك يعتضد بدعوى القاضي في الدعائم إجماع الأمة والأئمة على كون إرث الزوجة كإرث الزوج سواء بسواء؟

قال في الجواهر مبيناً قول المشهور ، وناهماً الخلاف فيه : «ولا خلاف في أن الزوجة لا ترث في الجملة من بعض تركة زوجها ، بل في الانتصار مما انفردت به الإمامة حرمان الزوجة من رباح الأرض»^(١) .

ثم ذكر خلاف ابن الجنيد في ذلك ، وعقب موهناً خلافه ، مقللاً من شأنه فقال : «ولقد سبقه الإجماع وتأخر عنه»^(٢) .

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٢٨ .

(٢) م . ن ، ص : ٢٠٧ .

وافترض الأبى في الكشف : «أن قول ابن الجنيد متروك ، وأنه لم يأخذ به أحد» (١) .

وفي الرياض قال : «وخلاف الإسكافي بإرثها منه شاذ ، مسبوق بالإجماع وملحوق به» (٢) .

والواقع أن خلو جملة من كتب الأصحاب من المتقدمين مثل المقنع ، والمراسم والإيجاز ، والتبيان ، ومجمع البيان ، وجوامع الجامع ، والفرائض النصيرية من ذكر حرمانها ، ووقوع التصريح فيها بكون إرث الزوجة إنما هو ربع التركة ، أو ثمنها الظاهر في العموم ، يكشف عن وهن دعوى تحقق الإجماع من المتقدمين على حرمانها .

ذلك أن مسألة بهذه الأهمية ، خصوصاً وأنها موضع ابتلاء المسلمين جميعاً ، لا يمكن مثلاً لمثل الشيخ الطوسي أو الطبرسي أن يغفلوها في تفسيرهما ، وقد أخذوا على نفسيهما - خصوصاً الثاني منهما - ، أن يتعرضا لما تفرّد به الإمامية بالتوضيح والشرح ، وأن يتعاطيا معه من موقع الدفاع ، كما هو الحال في مسألة العول والتعصيب ، والتي يكاد لا يخلو من ذكرها وتوضيح بطلانها كتاب ، وليس من الطبيعي أن مسألة هي محل ابتلاء

(١) كشف الرموز ، ج : ٢ ، ص : ٤٦٢ .

(٢) رياض المسائل ، ج : ٩ ، ص : ١٣٤ .

المسلمين ثم يكون حكمها على خلاف ظاهر القرآن ، ولا يتعرض لذكرها كثير من الفقهاء ، فإطلاقهما المسألة من غير إشارة إلى حرمان الزوجة من شيء ما ، يدل على أنهما إنما يتبينان الإطلاق ، وعدم الحرمان ، ومثل ذلك يقال عن مثل سلالر ، والطوسي في الفرائض النصيرية .

وصاحب الجواهر نفسه تنظر في ثبوت الإجماع مستنداً إلى خلو كتب المتقدمين عن ذكر المسألة ، ورأى عدم تعرض علي بن بابويه ، وابن أبي عقيل لذلك ، وإلا لنقل عنهما ، واستظهر من ذلك موافقة الأول منهما لابن الجنيد ، لخلو الفقه الرضوي الذي هو الأصل له من بيان الحرمان .

واحتمل أن يكون مذهب جميع رواة الخبر - الذي جعل مستند ابن الجنيد - هو الحرمان ، إذ مذاهب الرواة تعرف بروايتهم .

ثم استنتج : « فدعوى سبقه - ابن الجنيد - بالإجماع ، ولحوقه به لا تخلو من نظر » .

ثم نقل عن دعائم الإسلام دعوى إجماع الأمة والأئمة على عدم حرمان الزوجة من شيء ، وتأولّه للأخبار التي استند إليها المشهور للقول بحرمان الزوجة ، بإرادة الأرض المفتوحة عنوة منها ، لكونها رداً للجهاد وتقوية لرجال المسلمين على الكفار والمشرّكين ، أو بإرادة الأوقاف التي ليس للنساء فيها حظ ولا نصيب .

ثم ناقشه معتبراً أن تأويلاً كهذا من غرائب القول وعقب: «بل هو كلام غريب عن الفقه والفقهاء ، والرواة والروايات ، وإنما نقلناه ليُقضى منه العجب»^(١) .

واستنتج من كل ما مرّ: أنه لا يقدح - ذلك - في دعوى سبق الإجماع على ابن الجنيّد ، ولحقه به ، المستفاد من تسالم النصوص عليه التي هي فوق مرتبة التواتر ، والفتاوى التي لا ينافيها عدم تعرض بعض الكتب للمسألة .

والعلة عنده لعدم تعرضها لذلك «وضوح الحكم في المورد وظهوره» ، والحكم عنده في النهاية حمل الصحيح الذي جعل دليلاً لابن الجنيّد على التقية لموافقته للعامة ، وتخصيص عمومات الكتاب بالتواتر من الأخبار وبالإجماع المحكي ، بل والمحصل»^(٢) .

واختار في الرياض مثله فقال: «والمرأة ترث من جميع ما تركه عدا العقار ، فلا ترث منه عيناً إجماعاً»^(٣) .

ثم نقل عن السرائر والانتصار ، والنهاية والمسالك ، أن الحكم بذلك من متفرّدات الإمامية ، ثم حمل خبر ابن أبي يعفور على التقية شأنه شأن غيره ممن

(١) جواهر الكلام ، ج ٣٩ ، ص : ٢١٠ .

(٢) م . ن .

(٣) رياض المسائل ، ج ٩ ، ص : ١٣٤ .

ذهب هذا المذهب من المتأخرين .

نقول : إن المسألة ليست بهذه المثابة ، إذ لا نسلم وضوح الموضوع بالشكل الذي يصوره صاحب الجواهر ، عند المتقدمين على أقل تقدير ، ووضوح المسألة لو سلم لا يبرر إهمالها وعدم ذكرها في كتب الفقه ، وإلا لأمكن ترك التعرض لكل ما هو واضح في الفقه بحجة وضوحه ، وأكثر الفقه كذلك ، ثم إننا لا نسلم وضوحها ، ذلك أن المسألة من المسائل التي تثير الشبهة وتدعو إلى التأمل ، على أقل تقدير لجهة كونها على خلاف ظاهر القرآن ، ولجهة عدم تعرض أهل السنة قاطبة لمثلها ، لكون فتواهم على خلاف ذلك . فالدواعي متوفرة لذكرها وتوجيهها والدفاع عنها ، ومع ذلك لم نر أثرألها عند المتقدمين ، سيما في كتب التفسير التي جعل أصحابها من جملة أهدافهم فيها الدفاع عما تفرد به الشيعة عن غيرهم من الأحكام والفتاوى ، والآراء والمواقف ، ولأجل ذلك فموقف صاحب الدعائم لا يخلو من وجه ، وهو ثقة ، فعندما يقول إن حرمان الزوجة من شيء ما مخالف لإجماع الأمة والأئمة ، فذلك ليس اجتهداً شخصياً منه ، لأنه ينقل ما يراه ، إلا أن يقال إنه إنما ادعى الإجماع على عدم الحرمان ، لكون ذلك مدلول ظاهر الكتاب والسنة القطعية .

نعم ، نحن نختلف معه في تأويل الخبر ، لعدم قرينة تشهد له ، أو دليل

يدل عليه .

وعلى كل حال ، فدعوى سبق الإجماع على ابن الجنيد وتأخره عنه ، كما في غاية المرام وكشف الرموز والرياض ، ليست في محلها .

وأما إجماعات الطوسي في الخلاف فمعروف وجهها ، ثم كيف يتحقق الإجماع مع ثبوت الخلاف في طبيعة ما تمتنع منه ، وفي حقيقة الممنوع؟ إذ أكثر المتأخرين على أن الممنوعة هي خصوص الزوجة غير ذات الولد ، أما ذات الولد فلا تحرم من شيء ، وبذلك صرح في الشرائع فقال : « وإن كان للزوجة من الميت ولد ورثت من جميع ما ترك ، ولو لم يكن لها ولد لم ترث من الأرض شيئاً وأعطيت حصتها من قيمة الآلات والأبنية »^(١) .

مع أن المتقدمين يعممون المنع من غير فرق بين ذات الولد وغيرها . وحجة المتأخرين - كما سيأتي - خبر مقطوع ، والجمع بين ما دلّ على إرثها مطلقاً وما دلّ على منعها كذلك من الأخبار . وحجة المتقدمين عموم الكتاب . فالحجة فيما ذهبوا إليه إذا الكتاب والأخبار لا الإجماع . . وذهب المرتضى إلى منعها من خصوص العين دون القيمة ، جمعاً بين ما دلّ على إرثها ، وما دلّ على منعها كذلك .

فالمسألة إذاً ليست إجماعية بقول مطلق حتى بين المتأخرين ، والخلاف بين العلماء في المسألة - خصوصاً في التفاصيل - كبير ، وسيأتي ، ومن أغفل

(١) شرائع الإسلام ، ج : ٢ ، قسم ٤ : ص : ٨٣١ .

ذكرها من المتقدمين يظهر منه اختياره عدم الحرمان مطلقاً ، لأنه لو كان حكم المسألة هو الحرمان مع مسيس الحاجة إليه ، وابتلاء الناس به ومخالفته لظاهر القرآن ، وللمعروف عند أهل السنة ، لوجب بيانه بأشدّ البيان ، وتأكيده بأوضح البرهان ، ليتبين وجه اختياره ، والحجة في اعتماده ، أما ولم يذكروا شيئاً من ذلك ، ولم يعتنوا ببيان كل ما مرّ ، فهو يعني اختيار عدم الحرمان مطلقاً .

ثم إن المسألة محل ابتلاء كل مسلم ، والمفروض أن مثلها لا بد أن تكون مما بيّن حكمها بوضوح زمن رسول الله (ص) ، فلقد كان المسلمون يملكون دوراً وعقارات وأراضي ، والواضح من القرآن أن حكم هذه الممتلكات حكم غيرها من ممتلكات الميت ، تدخل جميعاً في التركة ، ويستحقها الورثة على وزان استحقاق غيرها ، فلو كان لها حكم مغاير لحكم غيرها ، لكان حكماً على خلاف ظاهر القرآن ، ولوجب على النبي (ص) بيانه ، وإلا لكان تأخيراً للبيان عن وقت الحاجة ، وهو يقتضي إيقاع الناس في الحرام بإعطاء الزوجة ما لا تستحق من تركه زوجها ، وحرمان غيرها من حقهم فيها .

الخلاف في إرث الزوجة من العقار

ومهما يكن من أمر ، فالخلاف حول المسألة بين المتأخرين ، منصبٌ على قضيتين - بعد تسالمهم على أصل الحرمان من شيء ما - الأولى : أنه هل يختص الحرمان بغير ذات الولد ، أو يعم مطلق الزوجة ؟ والثانية : أنه ما المقدار

الذي تحرم منه الزوجة - غير ذات الولد أو الأعم - وهل هو مطلق الأرض عيناً وقيمة أو خصوص العقار منها؟ أو تحرم منها عيناً لا قيمة؟ المشهور حرمانها من مطلق الأرض عيناً وقيمة ومما هو مثبت فيها عيناً لا قيمة . وذهب آخرون إلى حرمانها من الدور والمساكن دون الأرض الخالية عنهما ، وهو المنسوب إلى المفيد وسيأتي ، وقرر المرتضى مذهباً ثالثاً ، فحكم بحرمانها من الأرض ومما هو قائم فيها عيناً لا قيمة ، ولكل حجتة في المقام . وقبل الدخول في استعراض الأقوال والحجج ، لا بد من استعراض الأخبار لأنها الأساس في اختلاف العلماء من حيث ما استفادوه منها .

استعراض الأخبار

● روى الكليني ، عن عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، وعن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، وعن حميد بن زياد ، عن سماعة ، جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن زرارة ، عن أبي جعفر (ع) قال : إن المرأة لا ترث مما ترك زوجها من القرى والدور والسلاح والدواب شيئاً ، وترث من المال والفرش ، والثياب ، ومتاع البيت مما ترك ، وتقوم النقض والأبواب والجدوع والقصب فتعطى حقها منه (١) .

● وروى كذلك ، عن سهل ، عن محمد ، عن أحمد ، عن علي بن الحكم ، عن علاء ، عن محمد بن مسلم قال : قال أبو عبد الله (ع) : ترث المرأة

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥١٧ .

الطوب ولا ترث من الرباع ، قال : قلت : كيف ترث من الفرع ولا ترث من الرباع شيئاً؟ فقال : ليس لها منه نسبٌ ترث به ، وإنما هي دخيلٌ عليهم ، فترث من الفرع ، ولا ترث من الأصل ، ولا يدخل عليهم داخل بسببها^(١) .

والتعليل في الخبر كما يأتي في الزوجة يأتي في الزوج ، إذ انتفاء النسب بين الزوجة وأهل الزوج موجود أيضاً بين الزوج وأهل الزوجة ، وكما يمكن أن يدخل على أهل الزوج أحد بسببها ، كذلك يمكن أن يدخل على أهل الزوجة أحد بسببه ، فكيف تمنع من الإرث دونه ، مع تحقق علة المنع في كليهما؟ ثم لو كان ذلك هو العلة الحقيقية للمنع ، فينبغي أن يعم ، بمعنى أن تمنع الزوجة من كمال الإرث بسبب ذلك ، إذ العلة هذه كما توجد في خصوص العقار توجد في غيره .

والإنسان - في الواقع - يبقى في مثل هذه المشكلة محلّ تساؤل ، إذ الظاهر من الخبر أن الإمام في مقام بيان العلة ، لا الحكمة ، لأن السائل يستعلم الفرق بين الأصل والفرع في الموروث ، وأنه لم ترث المرأة - الزوجة - من الفرع ولا ترث من الأصل؟ فأجاب بأن علة ذلك هي أن ليس لها منه نسب ترث به ، مضافاً إلى أن الإرث ليس بالنسب وحده بل بالنسب والسبب .

● وروى أيضاً عن عدة من أصحابنا ، عن سهل ، عن علي بن الحكم ، عن أبان الأحمر ، قال : لا أعلمه إلا عن ميسر بيع الزطي ، عن أبي عبد

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥١٨ .

الله (ع) قال : سألته عن النساء ما لهن من الميراث؟ قال : لهن قيمة الطوب والبناء والخشب والقصب ، فأما الأرض والعقارات فلا ميراث لهن فيه ، قال : قلت فالبنات ، قال : البنات لهن نصيبهن منه ، قال : قلت : كيف صار ذا ، ولهذه الثمن ولهذه الربع مسمى؟ قال : لأن المرأة ليس لها نسب ترث به ، وإنما هي دخيل عليهم ، وإنما صار هذا كذا لئلا تتزوج المرأة فيجيء زوجها أو ولدها من قوم آخرين فيزاحم قوماً آخرين في عقارهم^(١) .

والرواية هذه شاملة لمطلق الأرض ، سواء كانت خالية أو مزروعة ، بشجر أو بغيره ، وشاملة كذلك لمطلق المرأة سواء كانت ذات ولد أو لا ، والرواية السابقة ذكر فيها الرباع فقط .

● روى أيضاً عن علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن محمد بن حمران ، عن زرارة ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر (ع) ، قال : النساء لا يرثن من الأرض ولا من العقار شيئاً^(٢) .

وهي أيضاً شاملة لمطلق المرأة ، سواء كانت ذات ولد أو لا .

● وروى كذلك عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن زرارة وبكير ، وفضيل وبريد ، ومحمد بن مسلم ، عن أبي

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥١٨ .

(٢) م . ن . ص : ٥١٨ - ٥١٩ .

جعفر(ع) وأبي عبد الله (ع) ، ومنهم من رواه عن أحدهما(ع) : أن المرأة لا ترث من تركه زوجها من تربة دار أو أرض إلا أن يُقوّم الطوب والخشب قيمة فتعطى ربعها أو ثمنها^(١) .

● وروى عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ابن عثمان ، عن زرارة ، ومحمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله(ع) قال : لا ترث النساء من عقار الدور شيئاً ، ولكن يقوّم البناء والطوب وتعطى ثمنها أو ربعها ، قال : وإنما ذلك لئلا يتزوجن فيفسدن على أهل الموارث موارثهم^(٢) .

بمعنى حتى لا تُدخِل الزوجة على أهل الموارث زوجاً جديداً .

● وروى أيضاً عن علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يحيى الحلبي ، عن شعيب ، عن يزيد الصايغ ، عن أبي عبد الله(ع) قال : سألت عن النساء هل يرثن من الأرض؟ فقال : لا ، يرثن قيمة البناء ، قال : قلت : إن النساء لا يرضون بذا ، قال : إذا وُلّينا فلم يرضوا [كذا] ضربناهم بالسوط ، فإن لم يستقيموا [كذا في الخبر] ضربناهم [كذا] بالسيف^(٣) .

والخبر هذا ضعيف بيزيد الصائغ ، وقيل في حقه : إنه كذاب ، قال

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥١٩ .

(٢) م . ن .

(٣) م . ن .

الكشي : وذكر الفضل في بعض كتبه : الكذابون المشهورون أبو الخطاب ويونس بن ظبيان ويزيد الصائغ ومحمد بن سنان ، وأبو سمينة أشهرهم .

● وروى عن الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الحسن بن علي ، عن حماد بن عثمان ، عن أبي عبد الله (ع) قال : وإنما جعل للمرأة قيمة الخشب والطوب لثلاثين زوجاً فيدخل عليهم - يعني أهل المواريث - من يفسد مواريتهم^(١) .

● وروى عن حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن عمه جعفر بن محمد سماعة ، عن مثنى ، عن عبد الملك بن أعين ، عن أحدهما (ع) قال : ليس للنساء من الدور والعقار شيء^(٢) .

● وروى بإسناده عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن زارة ، عن أبي جعفر (ع) وخطاب بن محمد الهمداني ، عن طربال بن رجاء ، عن أبي جعفر (ع) : أن المرأة لا ترث مما ترك زوجها من القرى والدور والسلاح والدواب شيئاً ، وترث من المال والرقيق والثياب ومتاع البيت مما ترك ، ويقوم النقض والجذوع والقصب ، فتعطى حقها منه^(٣) .

(١) وسائل الشيعة ، ج ١٧ ، ص ٥٢٠ .

(٢) م . ن .

(٣) م . ن ، ص ٥٢١-٥٢٢ .

● وروى بإسناده عن محمد بن سنان ، أن الرضا(ع) كتب إليه فيما كتب من جواب مسائله ، علة المرأة أنها لا ترث من العقار شيئاً إلا قيمة الطوب والنقض ، لأن العقار لا يمكن تغييره وقلبه ، والمرأة قد يجوز أن ينقطع ما بينها وبينه من العصمة ، ويجوز تغييرها وتبديلها ، وليس الولد والوالد كذلك ، لأنه لا يمكن التفصي منهما ، والمرأة يمكن الاستبدال بها ، فما يجوز أن يجيء ويذهب ، كان ميراثه فيما يجوز تبديله وتغييره إذا أشبهه ، وكان الثابت المقيم على حاله كمن كان مثله في الثبات والقيام^(١) . والتعليل في الخبر غريب ، إذ ما المراد من عدم قابلية العقار للتغير والقلب ؟ ثم إن تعليق الإرث وعدمه على التغير وعدمه غير مفهوم بالمطلق ، ولا يعقل كيف يكون ذلك سبباً للحرمان من الإرث ؟

● وروى بإسناده عن علي بن الحسن بن فضال ، عن أحمد بن الحسن ، عن أبيه ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن موسى بن بكر الواسطي قال : قلت لزرارة : إن بكير حدثني عن أبي جعفر(ع) أن النساء لا ترث مما ترك زوجها من تربة دار ، ولا أرض ، إلا أن يُقَوِّمَ البناء والجذوع والخشب ، فتعطى نصيبها من قيمة البناء ، فأما التربة فلا تعطى شيئاً من الأرض ولا تربة دار ، قال زرارة : هذا لا شك فيه^(٢) .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٢١ .

(٢) م . ن .

● وروى الصدوق بإسناده عن الحسن بن محبوب ، عن الأحول ، عن أبي عبد الله (ع) قال : سمعته يقول : لا ترث النساء من العقار شيئاً ، ولهن قيمة البناء والشجر والنخل ، يعني من البناء والدور ، وإنما عنى من النساء الزوجة (١) .

والخبر هذا صريح في أن الزوجة ترث من قيمة البناء والشجر والنخل ، دون عينها ، أما الأرض فلا ترث منها لا عيناً ولا قيمة .

● وروى محمد بن الحسن الصفار في بصائر الدرجات ، عن محمد بن الحسين ، عن جعفر بن بشير ، عن الحسين بن أبي مخلد ، عن عبد الملك ، قال : دعا أبو جعفر (ع) بكتاب علي (ع) ، فجاء به جعفر مثل فخذ الرجل مطوياً ، فإذا فيه : إن النساء ليس لهن من عقار الرجل إذا توفي عنهن شيء ، فقال أبو جعفر (ع) : هذا والله خط علي بيده ، وإملاء رسول الله (ص) (٢) .

والأخبار هذه ظاهرة في الجملة في حرمان المرأة من الأرض عيناً وقيمة ، ومن الدور والشجر والنخل عيناً ولا قيمة ، ولم يفرق فيها كما هو واضح بين ذات الولد وغير ذات الولد من الزوجات .

وفي قبال هذه الأخبار ، ثمة ما دلّ على أن المرأة لا تحرم من شيء حالها

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٢٢ .

(٢) م . ن .

في ذلك حال الزوج .

● كالذي رواه الطوسي بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن أبان ، عن الفضل بن عبد الملك ، وابن أبي يعفور ، عن أبي عبد الله (ع) قال : سألته عن الرجل هل يرث من دار امرأته أو أرضها من التربة شيئاً؟ أو يكون في ذلك بمنزلة المرأة فلا يرث من ذلك شيئاً؟ فقال : يرثها وترثه من كل شيء ترك وتركت (١) .

والظاهر من السؤال في الخبر أن حرمان المرأة من الدار أو الأرض كان فكرة راسخة في أذهان الشيعة ، والسائل إنما استفهم عن حال الرجل وأنه هل يحرم مما تحرم منه أو لا؟ والإمام ركز في الإجابة على مسألتين ، الأولى : عدم حرمان الرجل ، والثانية : أن حال المرأة حال الرجل في أنها لا تحرم من شيء ، فكان الإجابة كان يراد منها تصحيح ما ارتسم في ذهن السائل من حرمان الزوجة من الأرض والدار ، فأكد الإمام على أنه لا فرق بين الزوج والزوجة ، في أن كل واحد منهما يرث من جميع ما يتركه الآخر من ممتلكات وأموال .

ولقد حمل الشيخ هذا الخبر على التقية كما في الوسائل (٢) ، لموافقته للعامة ، وفعل مثله من تأخر عنه ممن يقول بالحرمان . والواقع أن الخبر هذا

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٢٢

(٢) م . ن .

موافق لظاهر القرآن ، وما سبقه من أخبار مخالف له ولو بالعموم والخصوص .

وحمله الصدوق على إرادة الزوجة ذات الولد ، فحكم بإرثها ، جمعاً بينه وبين ما دلّ على الحرمان مطلقاً ، وجعل الشاهد لمثل هذا الجمع ما رواه الطوسي بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة في النساء إذا كان لهن ولد أعطين الربع من الرباع^(١) .

والمشكلة في الخبر أنه مقطوع ، وسيأتي مزيد كلام حول الموضوع فيما يلي من أبحاث . وعلى أي حال ، فخير ابن أبي يعفور - بالرغم من دلالاته على التسوية بين الزوج والزوجة أن الواحد منهما يرث من كل ما تركه الآخر - يقرر حقيقة أن الذي كان مترسخاً في أذهان الشيعة هو حرمان الزوجة من الأرض ، وهو ما ترشد إليه بطريقة أو بأخرى الأخبار السالفة مع تفاوت في دلالتها عليه ، وليس ثمة - بنظرها - ما يرشد إلى الطريقة التي تمكن أن تعالج بواسطتها هذه الأخبار المختلفة المتفاوتة والمتعارضة في آن . . وإن كان الذي يرجح بحسب نظرنا في مثل هذه المواضع التي تختلف فيها الأخبار هو عموم الكتاب ، ذلك أن المسائل التي تكون موضع ابتلاء المسلمين منذ الصدر الأول ، والتي لا تكون من القضايا السرية التي تكثر الدواعي لإخفائها ، من الطبيعي

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٢٣ .

أن ينقل المسلمون عن رسول الله (ص) حكمها ، خصوصاً إذا كان ثمة في كلام رسول الله (ص) ما يخصص عموم الكتاب أو يقيده مطلقه . أما ولم ينقل عنه (ص) من ذلك شيء البتة ، ولم يحدث عنه أحد بما يخصص به عموم الكتاب ، فهو قرينة على كون حكم ذلك هو العموم ، وإلا للزم من السكوت إيقاع الناس في الحرام ، ومن عدم البيان تسليط الناس على ما لا يملكون من أموال غيرهم . مع ملاحظة أخرى ، وهي أن الإمام علي (ع) لم ينبّه الناس إلى ذلك في أيام خلافته التي كان يملك من خلالها تطبيق حكم الله ، لا سيما أنه لا يتصل بأي شيء مما قد يختلف عليه الناس من القضايا المثيرة للحساسيات الشديدة ، وقد تقدّم أن مصدر حكم الإمام الباقر (ع) هو كتاب علي (ع) ، فكيف نفسّر ذلك ؟

والمشكلة في الواقع أن علماءنا في مثل هذه المشكلات لا يرغبون في إثارة التساؤلات ، ولا يملكون الدوافع للبحث عن ما يلف هذه القضايا من غموض وضبابية .

الخلاف في الزوجة المحرومة

ومهما يكن من أمر ، فإن الخلاف عند المتأخرين - وهو ما أشرنا إليه سابقاً - في هذه القضية منحصر في مسألتين ، الأولى : مسألة حقيقة الزوجة المحرومة ، وأنها غير ذات الولد أو الأعم .

والثانية : مسألة ما تحرم منه ، وأنه مطلق الأرض عيناً وقيمة ، وما ثبت

فيها عيناً لا قيمة ، أو خصوص البناء والدور ، فتحرم من عينه وقيمته ، دون غيره ، أو أنها تحرم من مطلق الأرض عيناً لا قيمة ، كما هو الحال في ما هو مثبت فيها من بناء وآلات أقوال .

وها نحن ذا نستعرض بإيجاز الخلاف في المسألتين :

المسألة الأولى : ذهب بعض المتقدمين ، وأكثر المتأخرين - وقيل هو المشهور - إلى أن التي تحرم من شيء ما في الجملة هي الزوجة غير ذات الولد ، أما ذات الولد فلا تحرم من شيء شأنها شأن غيرها من الورثة . وبذلك قال الشيخ في النهاية والمبسوط^(١) ، وابن حمزة في الوسيلة^(٢) ، والمحقق في الشرائع^(٣) ، والعلامة في التحرير والقواعد^(٤) ، والإرشاد والتبصرة^(٥) ، والفخر في الإيضاح^(٦) ، والشهيد في الدروس واللمعة^(٧) ، ومال إليه الشهيد الثاني في المسالك والروضة^(٨) ، وافترض في مفتاح الكرامة^(٩) أنه المشهور ، لا سيما بين المتأخرين ، ونسب دعوى الشهرة إلى المسالك والروضة والكفاية ،

(١) لاحظ مثلاً : النهاية ، ص : ٦٤٢ .

(٢) الوسيلة ، ص : ٣٩١ .

(٣) شرائع الإسلام ، ج : ٢ ، ق : ٤ ، ص : ٨٣١ .

(٤) التحرير ، ج : ٢ ، ص : ١٦٢ ومفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٩١ .

(٥) إرشاد الأذهان ، ج : ٢ ، ص : ١٢٥ .

(٦) إيضاح الفوائد ، ج : ٤ ، ص : ٢٤٠ - ٢٤١ .

(٧) الدروس ، ص : ٢٥٩ . الروضة البهية ، ج : ٨ ، ص : ١٧٢ .

(٨) مسالك الأفيهام ، ج : ٢ ، ص : ٢٦٨ . والروضة البهية ، ج : ٨ ، ص : ١٧٢ .

(٩) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٩١ .

ثم علل وقوع الخلاف بين العلماء فيها باختلاف ظاهر الروايات .

واحتج له بالإجماع المنقول عن الخلاف^(١) ، المعتضد بالشهرة المعلومة والمنقولة ، والأصل ، أي القاعدة المستفادة من عموم الكتاب والسنة ، المقتضية أن ترث الزوجة من كل ما تركه زوجها شأنها شأن غيرها من الورثة ، فيقتصر فيما خالف الأصل على المتيقن .

وبخبر ابن أذينة السابق الذي وإن كان مقطوعاً - والمقطوع لا حجة فيه - إلا أنه مذكور في الجوامع الثلاثة التهذيب والاستبصار والفقهاء التي ما سيقت إلا للرواية عن المعصوم ، فلعلها كانت مسندة إلى المعصوم عن ثقة ، ولما ذهبت كتب ابن أبي عمير نسي الثقة والمعصوم فوقف بها على ابن أذينة ، وإلا فابن أبي عمير لا يعقل أن يروي مذهب ابن أذينة ، ومثله يعقوب بن يزيد الثقة ، وكذا محمد بن أحمد ، بل ولا كان الشيخ والصدوق اللذان لا يرويان إلا ما هو عندهما حجة بينهما وبين الله ليذكراها في الكتب التي وضعها لهداية العالم .

كل ذلك يقوي الاعتماد عليها ، مضافاً إلى أن ابن أذينة راوية ، ولقد كان يروي عن الإمام الصادق (ع) ، ولم يعرف أنه كان صاحب مذهب في الفقه ، أو رأي ، لينقل رأيه ، والغالب في أصحاب الأئمة أنهم ينقلون عن الأئمة ، فعندما يتحدث ابن أذينة بشيء ، فهو يتحدث عن رواية لا عن اجتهاد شخصي .

(١) الخلاف ، ج ٢ ، طبعة حجرية ، ص : ٨١ .

لذلك فالخبر هذا مما يعتمد عليه ، فيكون مبيناً للمراد من الأخبار الأخرى مفسراً للمقصود منها ، وهي أخبار تدل على شمول الحكم لمطلق الزوجة بالإطلاق ، وقد تكون في مقام بيان أصل ما يختلف فيه السنة والشريعة ، وهو إرث الزوجة من العقار ، لا في مقام بيان من هي الزوجة التي ترث منه ، ومن التي لا ترث ، فلا تكون في مقام البيان من هذه الجهة ليكون لها إطلاق يتمسك به ، لإثبات الشمول .

وأما التعليل الوارد في الأخبار في بيان الحكمة من أنها ربما تزوجت من كان بينه وبين زوجها حسد ومنافسة فيشق ذلك على أهل الميت إذا دخل دارهم ، فعدل بها إلى أعدل الوجوه ، فإنه وإن كان شاملاً للزوجتين إلا أنه في غير ذات الولد أقوى ، إذ ذات الولد ربما مات ولدها ، فتأخذ سهمه ، فكان المنع متوجهاً إلى غيرها . . كذا قال في مفتاح الكرامة^(١) .

وذهب آخرون إلى عدم الفرق بين ذات الولد وغير ذات الولد ، في أنهما تشتركان في الحرمان من بعض تركة الزوج ، ونسب هذا القول إلى المفيد^(٢) ، والمرتضى^(٣) ، والشيخ في الاستبصار^(٤) ، والمحقق في النافع^(٥) ،

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٩١ .

(٢) المقنعة ، ص : ٦٨٧ .

(٣) الانتصار : ص : ٣٠١ .

(٤) الاستبصار ، ج : ٤ ، ص : ١٥٤ .

(٥) إيضاح الفوائد ، ج : ٤ ، ص : ٢٤١ .

والآبي في كشف الرموز^(١)، وشكك صاحب مفتاح الكرامة^(٢) في صحة النسبة هذه بوجه مطلق، ورأى أنه لم يصرح بعدم الفرق من هؤلاء إلا المفيد، وغيره إنما أطلق من غير تصريح، ثم استدرك فاعتبر ظاهر إطلاقهم المسألة من غير تقييد اختيار عدم الفرق.

واحتجَّ لهؤلاء بعموم الأخبار المخصصة لعموم الكتاب، والتي لم يفرق فيها بين ذات الولد وغيرها، ولقد أضاف المفيد والشيخ في مقام الاحتجاج الإجماع، ولعلمهما ناظران إلى من تقدم عليهما، أو أنهما ناظران إلى دفع العامة.

وخبر ابن أذينة لا يعلم كونه عن إمام لاحتمال كونه فتوى استدل بها المفصلون جمعاً بينها وبين المطلقات من الأخبار، وهو جمع لا شاهد له، ولا موجب يقتضيه بعد شمول تلك للصنفين^(٣).

واختاره في الرياض وجعله الأقوى فقال: «وهو الأقوى وفاقاً لكثير من أصحابنا...»، واحتج له بالإجماع المنقول عن الخلاف، وبإطلاق الأخبار بل عمومها الثابت من صيغة الجمع في جملة منها^(٤).

(١) كشف الرموز، ج: ٤، ص: ٤٦٢.

(٢) مفتاح الكرامة، ج: ٨، ص: ١٩١.

(٣) م. ن.

(٤) رياض المسائل، ج: ٩، ص: ١٤٠-١٤١.

وهو ظاهر السيد الأستاذ في المنهاج ، إذ أطلق حرمان الزوجة من غير تقييد بكونها غير ذات ولد^(١) .

وعلى أي حال ، فالأظهر اختصاص الحرمان بغير ذات الولد ، لخبر ابن أذينة الصالح لتخصيص العمومات ، بعد ما عرفنا اعتضاده بما مرّ . وإن كان الأقوى لزوم المصالحة بين الزوجة والورثة بأي حال ، كما سوف نبين عما قريب .

المسألة الثانية : ثم إنه - وبغض النظر عن الخلاف السابق - ما المقدار الذي تحرم منه الزوجة من تركة زوجها؟ وما هو المستفاد من النصوص في خصوص هذا الموضوع؟

اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال .

الأول : حرمانها من نفس الأرض مطلقاً خالية أو مشغولة ببناء أو بغيره من الشجر والآلات ، من عينها وقيمتها ، أما ما هو مثبت فيها فتحرم من عينه دون قيمته .

الثاني : حرمانها من الرباع ، وهي الدور والمساكن ، دون البساتين والضياع ، وتعطى قيمة الآلات والأبنية من المساكن ، فهي إذاً تحرم من الدور

(١) مباني منهاج الصالحين ، ج : ١٠ ، ص : ٨٨٣ . وكتاب المواريث ، ص : ١٨٥ .

والمساكن لكي لا تشارك فيها فتدخل على أهل المواريث من ليس منهم .

الثالث : حرمانها من عين الرباع خاصة دون قيمتها ، كما هو الشأن في ما هو مثبت فيها من الآلات والأخشاب .

وجعلها في المسالك^(١) أربعة ، وجعل ثانيها حرمانها من نفس الأرض مطلقاً عيناً وقيمة ، ومن عين الآلات والأبنية وكذا الشجر دون قيمتها ، فجعل الشجر كالأبنية ، فترث قيمتها ، وناقش في مفتاح الكرامة^(٢) في ذلك مفترضاً أن القول هذا هو عين القول الأول ، لاشتهار توريثها من قيمة الشجر دون عينه - كما هو الشأن في الآلات - بين المتأخرين .

وعلى أي حال ، فالقول الأول هو مختار الشيخ في النهاية^(٣) ، والمحقق في الشرائع^(٤) ، والعلامة في التحرير والمختلف ، والإرشاد والتبصرة والقواعد^(٥) ، والفخر في الإيضاح ، والشهيد الأول في اللمعة . . وغيرهم ، وهو المشهور كما عن كثيرين ، واعتبر الشيخ في النهاية ، والمحقق في الشرائع أنه الأظهر ، وأن الروايات به أكثر ، واستدل له بالأخبار السابقة التي فيها

(١) المسالك ، ج : ٢ ، ص : ٢٦٨ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٩١ .

(٣) النهاية ، ص : ٦٤٢ .

(٤) الشرائع ، ج : ٢ ، ق : ٤ ، ص : ٨٣١ .

(٥) لاحظ مثلاً : التحرير ، ج : ٢ ، ص : ١٦٢ . والإرشاد ، ج : ٢ ، ص : ١٢٥ .

الصحيح والموثق ، مع انجبار الموهون منها بالشهرة العظيمة المحققة والمحكية كما في الرياض^(١) .

ونوقشوا : بأن في بعضها ما لا يقول أحد بحرمانها منه كالسلاح والدواب ، وأجابوا عنه : بأن ذلك غير قادح في حجيتها ، لأن طرح بعض الخبر لمعارض أقوى لا يوجب طرح ما لا معارض له منه ، وربما حمل ذلك على إرادة كونهما من الحبوة ، أو مما أوصي به مما لا ترث الزوجة ولا غيرها منه ، وإن كان ذلك بعيداً .

وناقش المقدس الأردبيلي في دلالة الأخبار السابقة ، وخصوصاً ما رواه الكليني - في الحسن - عن الفضلاء الخمسة ، عن أبي عبد الله وعن أبي جعفر (ع) ، والذي فيه : إن المرأة لا ترث من تركتها زوجها من تربة دار أو أرض إلا أن يقوم الطوب والخشب ، فتعطى ربعها أو ثمنها إن كان من قيمة الطوب والجدوع والخشب .

فافتراض أن الاستثناء فيها متصل ، وأن الضمير في كان راجع إلى ربعها و ثمنها ، فيكون مفادها - على هذا - أن المرأة لا ترث من تربة دار ولا من الأرض إلا إذا قوم الطوب والخشب إن كان أحد الأمرين - من الربع والثلث - تفي به قيمة الطوب والخشب ، واستنتج أنه على هذا يكون

(١) الرياض ، ج : ٩ ، ص : ١٣٨ .

مضمون الخبر موافقاً لما قاله علم الهدى (١) .

وناقشه في مفتاح الكرامة بقوله : « وإنه لعجيب ، لأنه لا معنى لحصر أخذ قيمة الأرض من قيمة الطوب والخشب ، إذ لم لا يجوز أخذها من غيرها ، والمرضى لم يقل بالحصر .

والاستثناء منقطع لا متصل ، والتقدير : لا ترث من تربة دار ولا أرض ولا من غيرهما عيناً ولا قيمة ، إلا قيمة الطوب والخشب ، والأخبار هذه يفسر بعضها بعضاً ، ويحدد بعضها المراد من البعض الآخر » (٢) .

وناقش الأردبيلي أيضاً في الأخبار السابقة - وخصوصاً حسنة الفضلاء - لجهة عدم صراحتها في ثبوت الحرمان في مطلق الأرض ، بل غاية ما تدل عليه - بنظره - حرمان الزوجة من أرض الدار ، فلا تكون موافقة للمشهور ، ووجه دلالتها على ذلك ، أن قوله (ع) : تربة دار أو أرض ، يحتمل أن يكون ترديداً من الراوي ، فلا تشمل الرواية جميع الأرض ، ويحتمل أن تكون الألف زائدة سهواً ، ويكون المعنى « دار وأرض دار » ، كما في بعض الكتب كالنكت وغيرها .

قال في المجمع : « وأما دليل العموم فهو الروايات ، مثل حسنة العلماء الخمسة ، فظاهرها عموم المرأة ، سواء كانت ذات ولد من زوجها أو لا ، وهي

(١) مجمع الفائدة والبرهان ، ج : ١١ ، ص : ٤٥٦ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٩١ .

غير صريحة في منعها عن كل أرض وعقار ، بل من أرض دار ، والتربة بمعنى التراب ، وهي هنا كناية عن الأرض ، فيحتمل أن يكون «أو أرض» للشك من الراوي أنه (ع) قال : تربة دار أو أرض دار ، أو يكون «وأرض» كما هو الظاهر ، و«ألف» زيادة ، ويكون عطفاً وتفسيراً ، ولهذا بين الأرض بالتربة في رواية الفضل وغيرها ، وليست صريحة في المنع عن قيمة الأراضي والعقارات فتأمل» (١) .

ويمثل ما سبق ناقش في صحيحة زرارة عن أبي جعفر (ع) ، وافترض أن دلالاتها على عموم الزوجة أنقص من دلالة الخبر السابق ، وأضاف أن فيها ما لا يقول أحد بمنعها منه كالسلاح والدواب ، كما في رواية طربال المجهول ، وحملها على كونهما من الحبوة أو مما أوصي به مشكل .

وناقشة في مفتاح الكرامة فقال : «فقد ظهرت دلالة الأخبار على المذهب المختار [حرمانها من عين الأرض والعقار ، دون قيمة الآلات] على اختلاف أساليبها ، فمناقشة الأردبيلي والخراساني فيها ، هذه في سندها ، وهذه ليست صريحة في المنع من قيمة الأرض ، وهذه عامة في النساء ، وهذه عامة في الزوجة ، وهذه أسلوبها غير أسلوب تلك ، وهذه مشتملة على ما لا يقول به أحد من الأصحاب ، إلى غير ذلك مما هو بمكانة من الوهن ، فمما لا

يصغى إليه ، وذلك لأن ضعف السند تجبره الشهرة ، على أن فيها الصحيح ، ثم إن عموم النساء قد بيّن أن المراد منه الزوجة ، وفهم الراوي حجة وإلا لما ساغ النقل بالمعنى ، وعلى ذلك انعقد الإجماع ، إذ لم يقل أحد بأن البنت والأخت لا ترثان من الأرض والعقار ، وأما عموم الزوج فقد عرفت حاله ، وأما تغير الأساليب فلا يضر مع ظهور المراد في مجرى اللغة والعرف ، وعدم ظهور التناقض ، فالمناقشة من الأعاجيب ، والاحتمالات المخالفة للظاهر لا يلتفت إليها ولا يعرج عليها ، وأما اشتغال بعض الأخبار على ما لم يقل به أحد ، فلا يضر ، لأن اشتغاله على ما ليس حجة لا يخرج من الحجية ، على أنها قابلة للتأويل ، كحملها على الأولوية والأرجحية ، والحكمة في ذلك ظاهرة»^(١) . ومثله ما قاله في الرياض بلا زيادة^(٢) .

أما القول الثاني فقد نسب اختياره إلى المفيد^(٣) ، وابن إدريس^(٤) ، والمحقق في النافع^(٥) وغيرهم .

واحتج لهم بعموم آيات المواريث ، خرج منه ما اتفقت الأخبار عليه

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٩٢ .

(٢) رياض المسائل ، ج : ٩ ، ص : ١٣٨ .

(٣) المقتعة ، ص : ٦٨٧ .

(٤) السرائر ، ج : ٣ ، ص : ٢٥٨ .

(٥) المهذب البارع ، ج : ٢ ، ص : ١٤٠ - ١٤١ .

كخبر العلاء ، ورواية قرب الإسناد ، وخبر الصايغ ، وحسنة زرارة ومحمد ، وهو أرض الرباع والمساكن عيناً ومنفعة ، وآلاتها عيناً لا قيمة ، فيبقى الباقي تحت العام ، لأن ما أخرج هو القدر المتيقن من الأخبار ، ويترك الباقي كما ترك الدواب والسلاح الواردان في صحيحة زرارة .

ونوقش . . بأن الأخبار هذه لا تعرض فيها للزائد بنفي ولا إثبات ، إلا بمفهوم اللقب المجمع على عدم حجيته ، والشيخ سلم دلالة المفهوم ، وقال إنها تسقط بالمنطوق ، فإذا دلت الأخبار المعتبرة على أمر زائد ، تعين القول به لعدم المعارض . واشتمال بعضها على ما لا يقول به أحد لا يضر ، لأن المنفي بالإجماع يسقط ، ومورد الخلاف يثبت لعدم المقتضي لنفيه ، على أن عموم القرآن ليس عمومًا واضحاً لعدم كونه لغوياً ، فكان حكم الزائد أيضاً معلوماً ، فذهب ما اعتمدوا عليه من أن فيما ذهبوا إليه قصراً للحكم على المتيقن^(١) . والقول الثالث تفرد به المرتضى ، وحجته الجمع بين أدلة الإرث وأدلة الحرمان بتخصيص الحرمان بالعين دون القيمة قال : « . . والذي يقوى في نفسي أن هذه المسألة تجري مجرى المسألة المتقدمة - [يعني الحبوة] - في تخصيص الأكبر من الذكور بالسيف والمصحف ، وأن الرباع وإن لم تسلم إلى الزوجات فقيمتها محسوبة عليها»^(٢) .

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٩٢ . ورياض المسائل ، ج : ٩ ، ص : ١٣٨ .

(٢) الانتصار ، ص : ٣٠١ .

واعتبره في الرياض شاذاً وضعيفاً المستند ، لظهور كلمات القوم في الحرمان عيناً وقيمة وإن اختلفوا في مقدار ما تحرم منه (١) .

وناقشه في مفتاح الكرامة بالقول : «إن الإجماع هنا ممنوع لتصريح الأصحاب بحرمانها من الأرض عيناً وقيمة وإن اختلفوا في مقدار ما تحرم منه . . ودعوى عدم ثبوت المنع في النص عن القيمة مكابرة ، لدلالاتها على العموم ، وإلا لما صح استثناء قيمة الآلات ، على أن أدلة الإرث واضحة في الإرث من العين ، فإثبات القيمة بعد تسليم المنع من العين في محل المنع إلا أن يدل عليه دليل قاهر» (٢) .

وعلى أي حال ، فالمسألة مشككة ، ذلك أننا إن لم ننظر إلى الإجماع ، ولا الشهرة ، ولا الأخبار الكثيرة ، خصوصاً مع اختلافها ، والتزمنا بعدم الخروج عن الكتاب الصريح والسنة الواضحة إلا بمثلهما في الصراحة والوضوح ، والتزمنا بطرح ما خالف كتاب الله من الأخبار المختلفة المضطربة ، كان الالتزام بقول ابن الجنيّد أولى ، وإن نظرنا إلى اعتبار الإجماع دون الأخبار التزمنا بقول المرتضى ، وإن نظرنا إلى عدم الخروج عن الكتاب والسنة والإجماع إلا بدليل ، والتزمنا عدم تخصيص الكتاب إلا بخبر صريح خالٍ عن

(١) رياض المسائل ، ج : ٩ ، ص : ١٤٠ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٩٦ .

القصور معتضد بالعمل ، تكون دلالة على محل التخصيص أظهر من دلالة العام ، كان علينا الذهاب مذهب المفيد .

وإن نظرنا إلى كثرة الأخبار والفتاوى والشهرة المدعاة ، لزمنا مذهب المشهور .

ولأجل كل ما مرَّ ، فالمصالحة في مثل المورد الذي نحن فيه بين الورثة والزوجة لا يترك بوجه . لا سيما أن النبي (ص) - وهو صاحب الشريعة - لم يبين ذلك من قريب أو من بعيد ، مع كون المسألة محل ابتلاء شامل للمسلمين الذين كانوا يملكون دوراً وعقارات - وهم الكثرة - ولهم زوجات يرثنهم ، فلم ينقل عنه (ص) أنه يبين ذلك كتخصيص لعموم الكتاب الذي ألقى إلى المسلمين بعمومه ، والله العالم .

تتمة أحكام إرث الزوجة من العقار

مسألة : قلنا فيما سبق إن المشهور أن الزوجة لا ترث من الأرض لا عيناً ولا قيمة ، وترث من قيمة ما هو مثبت فيها من آلات وبناء وأشجار وأخشاب ونحو ذلك .

والمقصود من أنها ترث القيمة ، أن الوارث لو دفعها إليها لوجب عليها القبول ، لأن أصل الاستحقاق متعلق بها ، إذ القيمة مما لا يدخل في الموروث ، وظاهر أدلة الإرث تعلق الاستحقاق بالأعيان لا بقيمتها ، غاية الأمر

أن الوارث مخير بين دفع العين وبين دفع قيمتها بدلاً عنها ، فلو دفع إليها العين لم يكن لها أن تطالب بالقيمة ، إذ لا حق لها في القيمة أصلاً ، بل حقها في العين ، وإن دفع إليها القيمة وجب عليها القبول .

والأساس في الحكم هذا الأخبار ، من ذلك مثلاً خبر زرارة عن أبي جعفر (ع) ، قال : إن المرأة لا ترث مما ترك زوجها من القرى والدور والسلاح والدواب شيئاً ، وترث من المال والفرش والثياب ومتاع البيت مما ترك ، وتقوم النقض والأبواب والجدوع والقصب فتعطى حقها منه (١) .

وظاهر التقويم في الخبر أن حقها متعلق بالعين ، وما يدفع إليها من القيمة إنما يدفع كبديل عن العين التي تعلق بها أصل استحقاقها ، فلا أساس لاستحقاقها القيمة إلا لأنها قيمة ما تركه الميت مما يرثه الوارث .

ومثله أيضاً خبر محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (ع) (٢) ، وخبر أبان الأحمر عن أبي عبد الله (ع) ، وقد مرّ سابقاً (٣) ، وخبر محمد بن مسلم الآخر عن أحدهما (٤) ، ورواية حماد بن عثمان عن أبي عبد الله (ع) (٥) ،

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥١٧ .

(٢) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥١٨ .

(٣) م . ن .

(٤) م . ن . ص : ٥١٩ .

(٥) م . ن . ص : ٥٢٠ .

ولأجله فنحن نتفق مع السيد الأستاذ ، في أن المرأة «ترث مما يثبت في الأرض من بناء وأشجار ونحو ذلك ، ولكن للوارث دفع القيمة إليها ، ويجب عليها القبول»^(١) .

مسألة : كيفية التقويم أن يفرض البناء ثابتاً من غير أجره ، ثم يقوم على هذا الفرض ، كما لو أذن شخص لآخر بالبناء على أرضه ، أو أذن له بالبناء فوق بنائه ، فلا يكون المأذون له بالبناء مالكاً غير البناء نفسه ، فيقوم البناء دون الأرض ، فتعطى الزوجة من ربه .

مسألة : الظاهر أن الزوجة تستحق من عين ثمرة النخل والشجر والزرع الموجود حال موت الزوج ، وليس للوارث إجبارها على أخذ القيمة ، إذ الظاهر من أدلة الاستثناء أن المستثنى هو عين الشجر دون ثمرها . فيبقى داخلاً تحت عموم أدلة الإرث ، وبذلك قال السيد الأستاذ .

لكن يمكن التحفظ على مثل هذا الحكم ، والسبب أن ظاهر أدلة الاستثناء أن المراد بالشجر فيها ما يعم ثمرته ، لتضمنها فيه وكونها جزءاً منه ، كما هو الحال في الورق الموجود عليه أيضاً ، كورق العنب مثلاً .

مسألة : إذا لم يدفع الوارث القيمة لسبب أو لغير سبب ، كان للزوجة المطالبة بأجرة البناء ، لأن حقها متعلق بعينه في الأصل ، وإنما تأخذ القيمة بدلاً

(١) مباني منهاج الصالحين ، ج : ١٠ ، ص : ٨٨٤ .

عنه ، ولا يخرج عن ملكها وأصل استحقاقها إلا بدفع القيمة إليها . ولو أثمرت الشجرة قبل دفع القيمة أيضاً ، كان لها حقها من الثمرة ، لأنها أثمرت في ملكها .

مسألة : إذا انقلعت الشجرة ، أو انكسرت ، أو انهدم البناء ، فالظاهر عدم إجبارها على أخذ القيمة ، لأنها إنما تجبر على ذلك فيما إذا كانت الشجرة متصلة بالأرض وكذلك البناء ، بقرينة التعليل الوارد في الأخبار ، لأنها عند كونها كذلك ، يدخل بسببها على أهل الموارث من ليس منهم . أما عند صيرورة الشجر حطباً ، والبناء أحجاراً ، فإنها ترث من عينيهما .

أما لو كان البناء متهاوياً كاد ينهدم ، وكانت الشجرة تشارف على الانقلاع ، جاز إجبارها على أخذ القيمة ، لأنهما يصدق عليهما في الحالة هذه أنهما ما زالا متصلين بالأرض فيشملهما ظاهر الدليل .

وهل يلحق بذلك الدولاب ، والعريش ؟ - وهو ما ترفع عليه أغصان الكرم - وجهان أقواهما ذلك ، فللوارث إجبارها على الخروج من جميع هذه الأشياء ، لصدق عنوان الاتصال بالأرض عليها . ومثل ذلك بيوت القصب ، لكونها ملحقة بالثوابت عرفاً ، ما دامت قائمة لم تتداع .

مسألة : القنوات والعيون والآبار ، ترث الزوجة من آلتها ، وللوارث إجبارها على أخذ قيمتها إن كانت متصلة بالأرض عرفاً ، وأما الماء الموجود فيها ، فإنها ترث من عينه ، وليس للوارث إجبارها على أخذ قيمته .

والحكم هذا على مقتضى القاعدة ، ذلك أن الأخبار التي استدل بها على عدم إرث الزوجة من الأرض ، دالة بإطلاقها - أو بعمومها - على منعها من كل أرض ، ويدخل في ذلك أرض النهر وما أقيم عليه من أبنية ومنشآت ، وما أثبت فيها من آلات وأجهزة وقنوات ونحو ذلك ، أما الماء الموجود في الآبار أو القنوات أو الأنهار ، فهو عين مستقلة عن الأرض ، وعن البناء كذلك ، وحاله بالفعل حال الفرش والثياب ، فترث من عينه شأنه شأن غيره مما تعلق حقها بعينه .

فلو دفع الوارث إليها القيمة - والحال هذه - فلا يجب عليها القبول ، وليس له إجبارها على ذلك .

ولو حفر سرداباً أو بئراً ، ثم مات قبل أن يصل إلى مائه ، ورثت الزوجة منه ، وتُلزَمُ القيمة إن أجبرها الوارث على أخذها . وحكمهما في ذلك حكم جدران الدار وسقوفها وما شابههما .

مسألة : لو لم يرغب الوارث في دفع قيمة الشجر والبناء للزوجة ، ودفع لها العين نفسها ، كانت شريكة فيها كسائر الورثة ، لتعلق حقها بالعين من رأس - وإن كان ذلك مشروطاً برضى الورثة - والقيمة إنما هي بدل عنها ، فإذا دفع إليها العين ، لم يجز لها المطالبة بالقيمة ، إذ دفع القيمة أو العين خيار الوارث ، وليس لها أن تتخير في الأخذ .

ثم لو عدل الوارث بعد بذل العين إلى القيمة ، ففي وجوب قبول القيمة

إشكال ، ذلك أنه قد يقال : إن خيار الوارث في دفع العين أو القيمة خيار مستمر ، فإذا كان له الحق في إعطائها ما شاء منهما ابتداءً ، فله الخيار في ذلك على نحو الاستمرار .

وقد يقال : إنه بعد أن أعطاه العين ، فقد استقر ملكها لها ، وليس ثمة دليل على التخيير الاستمراري ، إذ الأدلة ظاهرة في أن له إعطاءها القيمة لو اختار الاحتفاظ بالعين ، لكن لا إطلاق فيها لحالة ما لو دفع إليها العين ابتداءً ، ليقال بأن لها ظهوراً أيضاً في جواز دفع القيمة إليها وإلزامها بها حتى لو كان قد دفع إليها العين ابتداءً .

والأظهر عدم وجوب قبولها للقيمة لو كان قد بذل لها العين ، ولا يصح إلزامها بها حينئذٍ ، كما هو مذهب السيد الأستاذ^(١) .

مسألة : المدار في القيمة على قيمة يوم الدفع ، لا يوم الاستحقاق ، أعني يوم موت المورث ، ذلك هو المنصرف من الأدلة والأخبار .

(١) مباني منهاج الصالحين ، ج : ١٠ ، ص : ٨٩٣ .

الميراث بالولاء

تمهيد

الولاء - بفتح الواو - القرب والدنو، والمقصود به هنا قرب أحد شخصين أو أكثر إلى آخر على وجه يوجب الإرث بغير نسب ولا زوجية، وهو الشق الثاني من أقسام الميراث بالسبب .

والولاء ثلاثة أقسام : ولاء عتق، وولاء ضامن جريرة، وولاء الإمامة، ووجه الحصر في الثلاثة أنه أمر موجب للإرث بسبب الإنعام، وهو إما عام غير موقوف على عبارة أو لا، والأول ولاء الإمامة، والثاني إما أن تكون العبارة فيه صادرة عن أحدهما أو عنهما معاً، والأول العتق، والثاني ولاء الضمان .

والأصل فيه الإجماع، والأخبار المستفيضة الواضحة الدلالة على تشريعه، وفي بعضها : الولاء لمن أعتق، والولاء لحمه كلحمه النسب . الخ . وكيف كان، فالأول ليس محل ابتلاء، فلا حاجة للبحث فيه، والدخول في تفصيل أحكامه، وعرض مسأله وقضاياه . ولأجله، فسوف ينحصر الكلام هنا - في الولاء - بالقسمين الأخيرين على الترتيب المتقدم .

ولاء ضامن الجريرة

وهو عقد كسائر العقود ، يقع بين شخصين ، فإن كان أحدهما لا وارث له ، كان الإيجاب من طرفه ، والقبول من الطرف الآخر ، وإن لم يكن لهما حقاً وارثاً لم يتعين ذلك ، فيصح الإيجاب من أي واحد منهما والقبول كذلك ، بشرط أن يأتي الموجب بعبارة تدل على ثبوت الولاء من الطرفين ، كأن يقول : تعقل عني وأعقل عنك ، وإلا فلا بد من أن يوجب كل واحد منهما ويقبل في الوقت نفسه ، بأن يوجب الموجب ويقبل القابل ، ثم يوجب القابل ويقبل الموجب ، وكون ولاء الجريرة عقداً كسائر العقود اتفاقي ، ولا يظهر أن فيه خلافاً . لكن اختلف الأصحاب في كيفية هذا العقد ، أي في صيغته .

فقال الفخر في الإيضاح : « صورته أن يقول أحد المتعاقدين : دمك دمي ، وثأرك ثأري وحربك حربي ، وسلمك سلمي ، وترثني وأرثك ، فيقول الآخر : قبلت »^(١) ، وظاهره اشتراط خلّوهما عن الوارث بقريئة الصيغة « ترثني وأرثك » .

ونقل في مفتاح الكرامة عن بعضهم أن صورة هذا العقد هي : « عاقدتك على أن تنصرني وتمنع عني وتعقل عني وترثني ، فيقول الآخر : قبلت ، إذا

(١) إيضاح الفوائد ، ج : ٤ ، ص : ٢٤٤ - ٢٤٥ .

كان الموجب لا وارث له ، وإذا كانا لا وارث لهما قال الآخر أيضاً مثل ما قال الأول ، فيقبل الأول ، أو يقول أحدهما فقط : عاقدتك على أن تنصرنني وأنصرك ، وتمنع عني وأمنع عنك ، وتعقل عني وأعقل عنك ، وترثني وأرثك ، فيقول الآخر قبلت»^(١) .

والخلاف هذا حول كيفية الصيغة كاشف عن عدم اشتراط صيغة محددة ، بمعنى عدم تعين لفظ بعينه ، فتقع بكل ما اشتمل على إيجاب وقبول يفيد ضمان الجناية والحدث ، فلا يبعد على هذا أن يقتصر في العقد على العقل وحده ، فيلزمه الإرث ، وهذا هو المستفاد من الأخبار ، بل هو أقصى ما يستفاد منها من ذلك .

● ما رواه الكليني ، عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن أبي عبيدة قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل أسلم فتوالى إلى رجل من المسلمين قال : إن ضمن عقله وجنانيته ورثه ، وكان مولاه^(٢) .

وظاهر الخبر أنه يكفي ضمان عقله وجنانيته ليتحقق الإرث ويترتب الأثر ، حتى لو لم يذكر الإرث في الصيغة البتة .

(١) يلاحظ : مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٢٠٤ . ويقارن حول الخلاف في تقرير الصيغة : الروضة البهية ،

ج : ٨ ، ص : ١٨٩ . والرياض ، ج : ٩ ، ص : ١٦٠ ، وجامع المدارك ، ج : ٥ ، ص : ٣٦٣ ، الخ . . .

(٢) وسائل الشريعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٤٦ .

وفي كفاية ذكر الإرث في الصيغة وحده ، فيترتب عليه العقل والإرث إشكال ، والأظهر العدم .

ووجه عدم كفايته أنه لا يكفي في عالم العقود إمكان القصد مع عدم ارتكاز عرفي ، فإذا لم يكن ثمة قرينة تدل على المراد من صيغة كهذه ، لم يكن العقد صحيحاً ، لعدم إحراز أن المتكلم قصد بالصيغة إنشاء الضمان المذكور ، أعني ضمان الجناية والحدث ، ولعدم إحراز قصد جعل المعاوضة بين هذا وذاك .

ووجه صحته وكفايته أن صيغة كهذه بين شخصين لا نسب بينهما ولا سبب تستوجب العقل والضمان ، وهي تقتضي أن يكون المراد والمقصود تضمين الجريه ، وتكون الصيغة دالة على ذلك بدلالة الاقتضاء ، كما هو الحال في قولك : أعتق عبدك عني ، الدال على ملكيته ، لأنه لا عتق إلا في ملك .

مسألة : لا يصح العقد المذكور إلا إذا كان المضمون ممن لا وارث له نسبياً ولا مولى عتاقة ، فإذا كان الضمان من الطرفين اعتبر عدم الوارث في كليهما كما مر ، وإن كان من أحدهما اعتبر ذلك في الموجب (المضمون) خاصة ، فلو ضمن من له وارث نسبياً ، ومولى عتاقة لم يصح ، لكون الإرث بضمان الجريه متأخراً رتبة عن الإرث بالنسب والإرث بولاء العتق ، فلا يرث ضامن الجريه إلا عند فقدهما ، كما هو الحال في طبقات الإرث بالنسب سواء بسواء .

ودليل ذلك الإجماع ، كما في مفتاح الكرامة^(١) والجواهر^(٢) ، فتقيّد به إطلاقات الأدلة المشرّعة للإرث بالولاء الظاهرة في توريثه مطلقاً ، وجد وارث نسبي أو لا ، ولم يعرف خلاف في ذلك لأحد من العلماء ، وعلى ذلك جرى المذهب .

مسألة : شرطُ فقد الوارث شرطٌ في الصحة عند العقد ، فإذا وقع الضمان ممن لا وارث له ، ثم تجدد وارث بعد العقد ، كأن يتزوج فيولد له أولاد ، أو يكون إسلام المضمون طارئاً ثم يكفر بعد العقد ، ويلتحق بدار الحرب ويُسْتَرْقّ ، فيعتقه مولاه - فإنه يقدّم على الضامن - ففي بطلان العقد بذلك ، أو يقع مراعى بفقد الوارث عند الموت وجهان ، من الحكم بصحته فيستصحب ، ولا ينافيه تقدم غيره عليه ، ومن أن شرط صحته عدم الوارث ، وقد وجد فيمنعها استدامة كما منعها ابتداءً .

ووجه بطلان العقد ، أنه مراعى بفقد الوارث مطلقاً ، ابتداءً واستمراراً ، فلو تجدد بطل .

ووجه عدم البطلان أن دليل اشتراط فقد الوارث الإجماع ، وهو دليل لبيّ ، فيقتصر فيه على المتيقن ، وهو مراعاته بفقد الوارث عند وقوع العقد ، أما

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٢٠٤ .

(٢) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٢٥٩ .

فقدته بعد ذلك فلا يحرز كونه شرطاً ، ولا إطلاق لمثل الإجماع ليتمسك به لإثبات الشمول والعموم حتى لحالة ما بعد العقد ، فتبقى مشمولة لإطلاق أدلة إرث ضامن الجريرة التي لم تقيد بوجود وارث أو عدم وجوده .

والوجه الثاني أوجهٌ ، اقتصاراً فيما خالف الأصل على مورد اليقين .

اللهم إلا أن يقال : إن الأدلة التي دلت على إرث ضامن الجريرة لا إطلاو فيها لمثل المورد ، وهي ليست في مقام بيان شروط الإرث بضمان الجريرة على نحو التفصيل ، بل في مقام بيان أصل تشريعه ، فإذا شككنا في أن ضامن الجريرة يرث عند تجدد وارث نسبي بعد عقد الضمان ، فلا يصح التمسك بإطلاق أدلة إرث الضامن لإثبات بقاء العقد في مثل الحالة ، إذ الأدلة هذه لا إطلاق فيها من هذه الجهة ، والمرجع هنا عموم أدلة الإرث الصريحة في أن التركة حق الوارث النسبي لا ينازعه عليها أحد البتة .

ولأجله ، فالأولى القول ببطلان العقد بمجرد تجدد الوارث النسبي تمسكاً بإطلاق أدلة الإرث ، ولا تعارضها أدلة ضامن الجريرة ، إذ لا إطلاق فيها لمثل المورد ليتحقق التعارض فيه ، لأنها ليست في مقام البيان من هذه الجهة أصلاً . وهذا هو المختار تبعاً لجمهور الفقهاء .

والسيد الأستاذ(قده) توقف ولم يدل برأي^(١) ، وهو ردّ المسألة تبعاً

(١) مباني منهاج الصالحين ، ج ١٠ ، ص ٨٩٤ .

لصاحب الجواهر^(١) على وجهين آخرين ، الأول : بطلان العقد بمجرد حدوث وارث ، والثاني : بقاؤه مراعى بفقده . وغيره ردّها على البطلان إن وجد ، أو الصحة مطلقاً .

مسألة : إذا وجد الزوج أو الزوجة مع ضامن الجريرة كان له نصيبه الأعلى ، لأنه ليس هناك ولد على الفرض ، وكان الباقي لضامن الجريرة . وقد قلنا سابقاً إن الزوجة تشارك كل مراتب الإرث ، فلا يحرم الزوج البتة مع وارث نسبي أو سببي .

مسألة : إذا مات الضامن لم ينتقل الولاء إلى ورثته ، إذ الأدلة قاصرة عن إثبات ذلك ، وظاهرها ثبوت الإرث للضامن ، وإثبات انتقال الإرث إلى الورثة يحتاج إلى دليل ، وإذ ليس فليس .

ولاء الإمامة

إذا فقد الوارث النسبي ، ومولى العتاقة ، وضامن الجريرة ، كان الميراث للإمام ، لأنه وارث من لا وارث له . دليل ذلك الإجماع والأخبار وسيأتي بعضها ، فلو كان هناك زوج أخذ فرضه ، وردّ عليه ما تبقى على الأشهر دون الإمام ، ولو كان هناك زوجة كان لها فرضها ، وأخذ الإمام ما تبقى ، لعدم الرد عليها ، وقد مر الكلام في ذلك سابقاً .

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٢٥٩ .

مسألة: إذا كان الإمام ظاهراً كان الميراث له يصنع به ما يشاء ، سواء كان له بعنوانه ، أو كان للمسلمين بولايته ، وقد كان علي (ع) - على ما روي - يعطيه لفقراء بلد الميت ، إما تفضلاً عليهم ، أو لأنهم مصرفه .

وقد يقال^(١): إن الإرث هذا للإمام بلحاظ مسؤوليات الإمامة ، فهو يصرفه في مسؤولياته الشخصية أو العامة ، ويكون من مسؤولياته العامة أن يصرف على الفقراء ، ولكن إذا ثبت أنه يصرف الإرث على فقراء بلد الميت - وليس ثمة في الأخبار ما يدل عليه ، ولقد ذكره الشيخان وأبو يعلى - فإننا نستوحي أن المسألة لا تتصل بالجانب الشخصي من تصرف الإمام ، وإنما تتصل بالمصرف ، وإلا فما الفرق بين فقراء بلده ، وفقراء أي بلد آخر إذا كانت المسألة تتصل بالإمام بما هو إمام ، أعني بما له من الإمامة كحالة شخصية؟؟

أما إذا كان غائباً ، فذهب الشيخ في الخلاف والمبسوط إلى أنه يحفظ له للأصل ، والإجماع والأخبار^(٢) .

وذهب هو نفسه في النهاية ، والمفيد في المقنعة^(٣) ، والمحقق في الشرائع والنافع ، وابن البراج في المهذب إلى أنه يصرف في المحاويج ، للعلم برضاه ، لاستغنائه عنه ، وحاجة شيعته إليه ، فلو كان حاضراً مستغنياً عنه ما تجاوز هذا

(١) يلاحظ حول الخلاف في أنه لبيت مال المسلمين أو للإمام . المختلف ، ج: ٩ ، ص: ٩٨ وبعدها .

(٢) يلاحظ : الخلاف ، ط جديدة ، ج: ٤ ، ص: ٢٢-٢٣ . واختاره في السرائر ، ج: ٣ ، ص: ٢٩٩ .

(٣) المقنعة ، ص: ٧٠٥-٧٠٦ . وظاهره دفعها إلى مطلق الفقراء .

الصنع ، ويؤيده ما دلَّ على فعل أبيه علي (ع) ^(١) ، وخبر سلمان بن خالد عن الصادق (ع) : في مسلم قتل وله أب نصراني لمن تكون ديتة ، قال يؤخذ فيجعل في بيت مال المسلمين ^(٢) . وذهب الصدوق إلى أنه تقسَّم حال الغيبة في بلد الميت ، ولم يعتبر الفقر في المقسوم عليهم ، إذ أطلق ، ولعله كان جمعاً بين الصحاح الدالة على اعتبار الفقر ، وبين ما ورد مرسلًا في روايتي داود بن فرقد ، وخلاَّد عن السدي من أنه مات رجل على عهد أمير المؤمنين ولم يكن له وارث ، فرفع أمير المؤمنين (ع) ميراثه إلى همشاريجه ^(٣) .

وفيه أن الخبر ضعيف بالإرسال ^(٤) ، ثم ليس فيهما ما ينافي ما تقدم ، لجواز أن يكون المقصود من همشاريجه خصوص الفقراء بقرينة الأخبار السابقة .

وكيف كان ، فالمعروف الآن بين الفقهاء أنه يصرف على الأيتام والفقراء ، ولقد ماتت تلك الآراء السابقة التي توجب حفظه والتي كانت تنطلق من طيبة فطرية ، لأن العلماء السابقين استغرقوا في الجانب الشخصي من القضية ، ولأجله انطلق كثيرون في الرأي الذي يعتبر ضرورة إحراز رضا

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٥٤ .

(٢) م . ن .

(٣) ستأتي الإشارة إلى هذا الخبر ، ويلاحظ : من لا يحضره الفقيه ، ج : ٤ ، ص : ٣٣٣ .

(٤) يلاحظ : الخلاف ، ج : ٩ ، ص : ٩٩ .

الإمام في جواز التصرف في الأموال التي له ، فاستشكلوا على هذا في جواز صرفه في البيع والشراء مثلاً .

والمقصود أن الذهنية الفقهية التي ما زالت موجودة ، تتعامل مع مال الإمام على أساس أنه مال شخصي ، بحيث يتصرف به تصرف المالك في ملكه ، مع اعترافهم بأن ما يأخذه الإمام بعنوان الإمامة ، لا يرثه أولاده .

ومن الجيد والمفيد أن نقرأ بعض الأخبار الواردة في مقام بيان إرث الإمام من لا وارث له ، وهي تعطينا فكرة كذلك عن سهم الإمام وكيفية صرفه .
من ذلك مثلاً :

● خبر محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) قال : من مات وليس له وارث من قرابته ولا مولى عتاقة قد ضمن جريرته ، فماله من الأنفال (١) .

والأنفال للإمام ، وهو يتصرف بها كما يتصرف في ملكه ، أو أنه يتصرف بها باعتبار ولايته ، في مصالح المسلمين ، ولقد وقع النزاع في موضوع كهذا بين محمد بن أبي عمير وبين هشام بن الحكم ، وكان الأخير يقول : إن الله جعل للإمام حصة في مال الأنفال ، وجعل لما عداها منه مصارف محددة معينة ترتبط بمصالح الدولة ، بينما افترض الأول أن الأنفال مال خاص بالإمام

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٤٧-٥٤٨ . رواه الكليني عن عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، وعن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم .

يتصرف به كيف يشاء ، ثم تخاصما ، وتنازعا ، ولم يحسم الجدل بينهما في الموضوع ، على الرغم من حضور الإمام ووجوده ، ما يدل على عمق النقاش الفكري حتى بين أصحاب الأئمة (ع) .

● وخبر عمار بن أبي الأحوص قال : سألت أبا جعفر (ع) عن السائبة ، فقال : انظروا في القرآن فما كان فيه (فتحرير رقبة) فتلك يا عمار السائبة التي لا ولاء لأحد عليها إلا لله ، فما كان ولاؤه لله فهو لرسول الله (ص) ، وما كان ولاؤه لرسول الله (ص) فإن ولاءه للإمام وجنائته على الإمام وميراثه له (١) .

● وخبر الحسن بن محبوب قال : سألت أبا الحسن (ع) عن قول الله عز وجل : ﴿ وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي مِمَّا تَرَكَ . . الخ ﴾ قال : إنما عنى بذلك الأئمة (ع) ، بهم عقد الله أيمانكم (٢) .

● وخبر عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (ع) قال : سمعته يقول : من أعتق سائبة فليتوال من شاء ، وعلى من والى جريته وله ميراثه ، فإن سكنت حتى يموت أخذ ميراثه فجعل في بيت مال المسلمين إذا لم يكن له ولي (٣) .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٤٩ . رواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن عمار . .

(٢) م . ن . ص : ٥٤٨ . رواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن أحمد ، عن الحسن بن محبوب .

(٣) م . ن . ص : ٥٤٩ . رواه الكليني عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مراد ، عن يونس ، عن عبد الله بن سنان .

والخبر هذا واضح في أن ميراث من لا وارث له ، إنما هو لبيان مال المسلمين ، ويكون مصرفه مما يلي الإمام شأنه . ولقد حمل صاحب الوسائل هذا الخبر على التقية ، أو على أن المراد بيت مال المسلمين فيه بيت مال الإمام ، أو على التفضل من الإمام والإذن بإعطاء ماله للمحتاجين من المسلمين ، والاحتمالان الأخيران ضعيفان ، لأن ظاهر الخبر أن الإمام في مقام بيان الحكم الشرعي ، وليس في مقام بيان قضية شخصية . والحملُ على التقية إنما يلزم إذا لم يكن ثمة مجال للجمع بين الأخبار ، فإن أمكن ذلك فلا لزوم لمثله . ويمكن حمل بيت مال المسلمين في الخبر على معنى أن الإمام إنما يأخذ المال بعنوان الإمامة بما تمثل من الولاية على المسلمين لا بما هي حالة شخصية . وعليه ، فلا مانع من الأخذ بمضمون هذا الخبر ، والعمل به .

● وخبر أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) قال : السائبة ليس لأحد عليها سبيل ، فإن والى أحداً فميراثه له ، وجريته عليه ، وإن لم يوال أحداً فهو لأقرب الناس ، لمولاه الذي أعتقه ^(١) .

● وخبر حمزة بن حمران ، قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن سارق عدا على رجل من المسلمين فعقره وغصب ماله ، ثم إن السارق بعدُ تاب ، فنظر إلى مثل المال الذي كان غصبه الرجل فحمله إليه ، وهو يريد أن يدفعه إليه

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٥٠ . رواه الكليني عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن

صفوان ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير .

ويتحلل منه مما صنع به ، فوجد الرجل قد مات ، فسأل معارفه هل ترك وارثاً وقد سألتني أن أسألك عن ذلك حتى ينتهي إلى قولك ، فقال أبو عبد الله (ع) : إن كان الرجل الميت يوالي إلى رجل من المسلمين وضمن جريرته ، وحدثه أو شهد بذلك على نفسه ، فإن ميراث الميت له ، وإن كان الميت لم يتوال إلى أحد حتى مات فإن ميراثه لإمام المسلمين ، فقلت له : فما حال الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى ؟ فقال : إذا هو أوصل المال إلى إمام المسلمين فقد سلم ، وأما الجراحة فإن الجروح يقتص منها يوم القيامة ^(١) .

● وخبر السندي عن أبي عبد الله (ع) قال : كان علي (ع) يقول في الرجل يموت ويترك مالاً وليس له أحد : أعط المال همشاريجه ^(٢) ، أي أهل بلده .

● وخبر داود عمّن ذكره عن أبي عبد الله (ع) قال : مات رجل على عهد أمير المؤمنين (ع) لم يكن له وارث ، فدفع أمير المؤمنين ميراثه إلى همشاريجه ^(٣) .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٥٠ . رواه الكليني ، عن محمد بن علي ، عن ابن محبوب ، عن خالد بن نافع ، عن حمزة بن حمران .

(٢) م . ن . ص : ٥٥١ . رواه الكليني عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن خلاد السندي .

(٣) م . ن . ص : ٥٥٢ . رواه الكليني عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن داود ، عمّن ذكره .

قال في الوسائل : وحمله الشيخ على أنه فعل ذلك لأجل الاستصلاح ، لأنه إذا كان المال له جاز له أن يفعل به ما يشاء .

لكن ظاهر الكلام أن الإمام إنما دفعه إلى أهل بلد الميت ، لأن ذلك مصرفه . وكونه تحت يده لا يجعله ملكاً له بشخصه ليصرفه كيف شاء ، ويصنع به ما يشاء ، بل هو تحت يده بما له من الإمامة والولاية فيصرفه في مصالح المسلمين .

● وفي النهاية مقطوعاً أن أمير المؤمنين (ع) كان يعطي ميراث من لا وارث له ، فقراء أهل بلده وضعفاءهم ، وذلك على سبيل التبرع منه (ع) (١) . ولعل ما ذكره الشيخ في النهاية اجتهاد شخصي - ولعله خبر عن إمام - ومثله ما قاله المفيد . وعلى أي حال ، فالذي يبدو من خلال الأخبار ، أن ما يأخذه الإمام (ع) بصفة الإمامة إنما يأخذه انطلافاً من مسؤولياته تجاه المسلمين ، فهو المسؤول عن رعايتهم ، ولهذا فالظاهر - إن لم يكن ثمة إجماع في المقام على أن المال له يتصرف به كيف يشاء - أن رأياً كهذا ناشئ من حالة اجتهادية . وعليه ، فلا يبعد أن يكون المال للمسلمين ، يوضع في بيت مال المسلمين ويصرف في مصالحهم ورعاية شؤونهم ، وإن كان الأحوط أن يصرف على فقراء بلد الميت نفسه .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٥٠ . رواه الكليني عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد

ابن عيسى ، عن داود ، عن ذكره .

مسألة: إذا أوصى من لا وارث له بجميع ماله للفقراء والمساكين ، ففي نفوذ وصيته في جميع المال كما عن ظاهر بعضهم - وتدل عليه بعض الأخبار - أو لا كما هو ظاهر الأكثر ، إشكال ، ولا يبعد الأول .

والمسألة من مسائل الوصايا ، وذكرت هنا لمناسبتها لفروع ولأداء الإمام ، ولقد قلنا في كتاب الوصايا إن الوصية لا تنفذ إلا في الثلث ، أما الزائد ، فلا بد فيه من إذن الورثة ، فإن أجازوا وإلا فلا .

لكن في خبر السكوني عن جعفر عن أبيه (ع) ، أنه سئل عن الرجل يموت ولا وارث له ولا عصبه ، قال : يوصي بماله حيث شاء في المسلمين والمساكين وابن السبيل (١) .

وهو ظاهر في أنه إذا كانت الوصية للمذكورين في الخبر ، فإنها تنفذ بلا شرط ، حتى لو كان الميت قد أوصى بمجموع ماله ، ومن غير تقييد بإذن الإمام .

وذكر بعض^٢ أن الخبر لا يعتمد عليه ، لأن طريق الشيخ والصدوق إلى السكوني ضعيف ، لكن الظاهر أن طريق الشيخ في التهذيب إليه صحيح ، ولأجل ذلك صحَّحه السيد الأستاذ وأفْتى بمضمونه ، ولكنه جَمَدَ على مورده على ما هي القاعدة المعروفة عندهم من أنه عند التعارض بين الأخبار بالعموم

(١) وسائل الشيعة ، ج ١٣ ، ص ٣٧٠ .

والخصوص ، فإنه يقتصر في تخصيص العام على مورد الخاص ، ويرجع في غير مورده إلى العمومات ، والعمومات هنا دالة على عدم نفوذ الوصية إلا في الثلث ، سواء أكان مورد الوصية الفقراء وأبناء السبيل أم غيرهم ، فيقتصر في تخصيصها على صورة ما لو كان المورد هو الفقراء والمساكين ، فيحكم بنفوذ الوصية فيه ، ولو كانت بجميع المال اقتصاراً فيما خالف العام على مورد الخاص ، ولأجل ذلك أفتى السيد الأستاذ بأن الميت لو أوصى بجميع ماله في غير الموارد المذكورة - عند عدم وارث غير الإمام - فالأظهر عدم نفوذ وصيته ، عملاً بالإطلاقات ، ولفقدان الدليل الخاص المخرج لتلك الموارد عن العموم .

لكننا عندما ندرس المسألة بشكل عام ، نجد أن الأخبار التي شرعت لإرث الإمام ، صريحة في أن الإمام إنما هو وارث من لا وارث له ، فموضوعها ، انتفاء الوارث ، بمعنى أنه عند فقد الوارث مطلقاً ، يرجع الأمر إلى الإمام باعتباره يملك رعاية المسلمين ، بحيث يتحمل - من منطلق مسؤوليته المشار إليها - ما يتعلق بدمهم من جنايات وغرامات عند عدم وجودهم ، وهي لا تتحدث عن الإمام كوارث بالمعنى الشائع المعروف المتداول ، وأخبار الوصية أيضاً صريحة في أن عدم نفوذ الوصية في ما هو أزيد من الثلث إنما كان رعاية لمصالح الورثة ، ولا شك أن المقصود بهم الورثة بالمعنى الشائع ممن يرث بالنسب أو بالسبب ، لأنهم هم المقصودون بهذا اللفظ عند إطلاقه ، ولأجله صح في الخبر القول بأن الإمام وارث من لا وارث له ،

ولو كان وارثاً حقيقة ، لما صح السلب هنا (لاوارث له) . وعليه ، فالمقصود من الوارث الذي لوحظت مصالحه عند تشريع الوصية ، إنما هو الوارث بالمعنى المتعارف ، أي الوارث بالنسب والسبب لا الإمام .

وعلى هذا الأساس ، فلا تشمل أخبار الوصية مثل المورد الذي نحن فيه ، ويمكن القول بأن الوصية ، إنما تنفذ في الثلث فحسب عند وجود الوارث غير الإمام ، أما عند عدمه - ولو مع وجود الإمام - فإنها تنفذ في جميع المال .

ولأجل ذلك كله ، فنحن نختلف مع السيد الأستاذ (قده) ^(١) ، ومع غيره من العلماء الذي قالوا بعدم نفوذ الوصية إلا في الثلث ، وبأن الزائد عليه إنما هو للإمام ، ونقول : إن له أن يوصي بجميع ماله ، سواء كان للفقراء والمساكين وأبناء السبيل ، أو لغير ذلك من الأمور التي ترتبط بمصالح المسلمين العامة ، وإن كان ذلك لا يجري على الطريقة المتعارفة في الاستدلال ، والأساس في ما نقول ، انصراف الأدلة - بنظرنا - الدالة على عدم نفوذ الوصية إلى خصوص وجود الوارث بالمعنى الخاص للكلمة ، لا مطلق الوارث ، حتى لو كان مثل الإمام مثلاً .

(١) مباني منهاج الصالحين ، ج : ١٠ ، ص : ٨٩٧ .

ميراث الأسباب عند أهل السنة

ميراث الزوج والزوجة

ميراث الزوج : للزوج حالتان^(١) :

الأولى : أنه يرث نصف تركة الزوجة إن لم يكن لها فرع وارث ، سواء كان الفرع من الزوج أو من غيره ، كالأخ الشقيق .

الثانية : أنه يرث الربع إذا كان للزوجة فرع وارث من الزوج أو من غيره ، ومثاله زوج وولد ذكر أو أنثى ، أو ولد ابن كذلك .

ميراث الزوجة : وللزوجة حالتان^(٢) :

الأولى : أنها ترث الربع إن لم يكن للزوج فرع وارث كذلك ، سواء من الزوج أو من غيره .

والثانية : أنها ترث الثمن من التركة إن كان للزوج فرع وارث كالذي مرّ ، ودليله قوله تعالى : ﴿ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد . . الخ﴾ [النساء : ١٢] .

(١) الوصايا والأوقاف والموارث ، ص : ٢٧٢- ٢٧٣ . والمبادئ الشرعية ، ص : ٣٠٩- ٣١٠ .

(٢) م . ن .

ولو كان للمتوفى أكثر من زوجة ، كان الفرض بينهما بالتساوي - الربع أو الثمن - وإنما كان فرض المتعددات فرض الواحدة لئلا يلزم منه الإجحاف بباقي الورثة ، لأنه لو أعطيت كل واحدة منهن الفرض كاملاً ، لأخذن كل التركة في بعض الموارد ، كما لو لم يكن ولد ، وكن أربعاً ، أو نصفها إن كان هناك ولد .

وترث الزوجة زوجها في الأحوال التالية^(١) :

- ١- إذا مات وهي في عصمته .
- ٢- إذا طلقها طلاقاً رجعيّاً ومات وهي في العدة ، سواء كان الطلاق في حال الصحة أو في حال المرض .
- ٣- إذا طلقها بائناً في مرض موته ومات وهي في العدة .

الميراث بالولاء :

إذا لم يكن للمتوفى ورثة ، فإن ما بقي من تركته بعد وفاء الحقوق المتعلقة بها يوزع كالأتي :

- ١- الموصى له بما زاد على النصاب الشرعي أو القانوني ، ذلك أن سبب

(١) شرح الأحكام الشرعية للأبياني ، ج : ١ ، ص : ٣٢٣ و ٣٨٢ وبعدها . والبحر الرائق ، ج : ٤ ، ص : ٤٢ . والمبادئ الشرعية ، ص : ٣٠٩ .

تقييد الوصية بنصاب معين هو المحافظة على حقوق الغرماء والورثة ، فإذا لم يكن ثمة غرماء ولا ورثة ، فالموصى له يأخذ جميع الموصى به ، وهو إنما يأخذه بوصفه موصى له لا بوصفه وارثاً .

٢- بيت المال ، أو ما يسمى بالدولة أو الخزانة العامة ، باعتبار أن التركة مال ضائع لا مستحق له ، فيأخذه بيت المال .

ولقد نص قانون تنظيم القضاء الشرعي ، المادة ٣٧٤ منه ، على أنه بعد مضي خمس سنوات على الوفاة دون ظهور وارث ، يتخذ القاضي قراراً بتسليم تركة الميت إلى دائرة الأوقاف الإسلامية ، باعتبارها بيت مال في هذه الحالة (١) .

هذا على المذهب الحنفي ، ومثله ما أخذ به قانون الإرث لغير المحمدين المادة ٢١ منه . وذهب الشافعي إلى أن بيت المال مقدم على الرد على أصحاب الفروض ، وعلى إرث ذوي الأرحام (٢) .

وفي فقه المذاهب خلاف حول مولى الموالاة - أو ضامن الجريه - وكنا قد أشرنا إلى بعضه في مقدمة هذا العمل ، وقد عمل به الأحناف ، وافترضوا أنه

(١) المبادئ الشرعية ، ص : ٢٨٩ .

(٢) شرح السراجية ، ص : ١٠١ .

عقد بين شخص غير عربي مجهول النسب يقول لآخر أنت مولاي ترثني إذا
متّ وتعقل عني إذا جنيت ، فيقبل الآخر ، ويصبح مولاه عند عدم الوريث
ولم يورثه الشافعي مطلقاً^(١) .

(١) المبادئ الشرعية ، ص : ٢٨٩ .

الفصل السادس

■ في اللواحق

- ميراث ولد الملاعنة وولد الزنا
- ميراث الحمل والمفقود
- ميراث الغرقى والمهدوم عليهم

ميراث ولد الملاعنة وولد الزنا

ميراث ولد الملاعنة

ولد الملاعنة ترثه أمه ومن يتقرب بها من إخوة وأخوال ، لأنه ولدها ، ولم ينفه الشارع ، وحجة ذلك الإجماع - كما في المبسوط ، والغنية ، والسرائر ، والجواهر^(١) - والاعتبار - لأنه لم يصر بالملاعنة ولد زنا - والأخبار ، من ذلك مثلاً :

- خبر الحلبي ، عن أبي عبد الله (ع) في حديث قال : وإن لاعن لم تحلّ له أبداً ، وإن قذف رجل امرأته كان عليه الحد ، وإن مات ولده ورثه أخواله^(٢) .
- وخبر زرارة عن أبي جعفر (ع) : أن ميراث ولد الملاعنة لأمه فإن لم تكن أمه حية فلا تقرب الناس إلى أمه ، أخواله^(٣) .

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٢٦٥ .

(٢) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٥٦ . رواه الكليني ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي .

(٣) م . ن . رواه الكليني كذلك ، عن أبي علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن موسى بن بكر ، عن زرارة .

● وخبر محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (ع) في حديث في اللعان قال : سألته من يرث الولد؟ قال : أمه ، فقلت : أرأيت إن ماتت الأم فورثها الغلام ، ثم مات الغلام بعد ، من يرثه؟؟ فقال : أخواله (١) .

والأخبار هذه واضحة الدلالة على أن ولد اللعان ترثه أمه وأخواله ، والاقتصار في بعضها على الأخوال محمول على عدم غيرهم كما هو واضح . وكما ترثه أمه وأخواله ، يرثه إخوته وأولاده وزوجه ، دليل ذلك الإجماع ، وشهادة الاعتبار كما في مفتاح الكرامة (٢) . وعمومات أدلة الإرث من الآيات والأخبار .

وحينئذ ، فلو اجتمعت الأم مثلاً مع الأولاد ، كان للأم السدس خاصة ، نصيبها ، والباقي للأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين عند الاختلاف ، ولو كان الوارث أنثى واحدة أو أكثر ، كان للواحدة النصف وللأكثر الثلثان ، والباقي يرد على البنت أو البنات والأم بالنسبة .

ولولم يكن للملاعن ولد أصلاً ، وكان له أم خاصة ، كان المال جميعه لها ، الثلث بالفرض وما تبقى بالرد ، لإطلاق الأدلة الصريحة في أن الإرث لها

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٥٧ . رواه الكليني ، عن عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ،

عن عبد الرحمن بن أبي نجران ، عن متن الحنط ، عن محمد بن مسلم .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٢٠٨ - ٢٠٩ .

لو انفردت ، كالذي رواه الصدوق بإسناده عن أبان بن عثمان ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن ولد الملاعنة من يرثه؟ قال : أمه . ومثله خبر زرارة عن أبي جعفر (ع) وخبر محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (ع) اللذان مرّ ذكرهما للتو . وادعي على ذلك الإجماع^(١) .

هذا هو المشهور بين الأصحاب في المسألة .

وذهب الصدوق إلى أنها ترث الثلث ، ويكون الباقي للإمام (ع) إن كان ظاهراً ، حجّته ما رواه زرارة ، وأبو عبيده عن الباقر (ع) أنه قال : ترث أمه الثلث والباقي للإمام لأن جنائته عليه^(٢) .

وحملها الشيخ في التهذيب^(٣) على التقية ، وفي الاستبصار^(٤) على ما إذا لم يكن له عصابة يعقلون عنه ، وبمثل حمل الاستبصار قال الإسكافي ، إلا أنه جعل الباقي لبيت مال المسلمين لا للإمام^(٥) .

والملفت أن الصدوق وافق في المقنع المشهور ، وكذا الشيخ في النهاية^(٦)

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٢٦٦ . والخلاف ، ج : ٢ ، (طقديم) ، ص : ٧٥ - ٧٦ .

(٢) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٦٠ .

(٣) التهذيب ، ج : ٩ ، ص : ٣٤٣ .

(٤) الاستبصار ، ج : ٤ ، ص : ١٨٢ .

(٥) الرياض ، ج : ٩ ، ص : ١٦٧ .

(٦) النهاية ، ص : ٦٧٩ . مثلاً .

والخلاف والمبسوط والتهذيب .

وذهب المقدس الأردبيلي مذهب الصدوق ، وقال بعد أن نقل رأيه :
والروايتان يمكن العمل بمضمونهما لصحتهما وعدم المعارض بخصوصه ،
والعمومات الدالة على أن الأم ترث جميع مال ولدها مع عدم وارث غيرها
يمكن تخصيصها بغير أم ولد الملاعنة ، والخاصة ليست بصحيحة ، ولا صريحة
في توريث الأم جميع مال ولدها من زوجها الملاعن مع وجود القائل
بمضمونها ، وهو الصدوق»^(١) .

وناقشه في مفتاح الكرامة بقوله : «ثم إن هاتين الروايتين اللتين
اعتمدتهما [الصدوق] مخالفتان لإجماع الأصحاب موافقتان للعامة كما في
السرائر»^(٢) .

وفي الجواهر : «والصحيحان . . شاذان ، وموافقان للعامة . . فمن
الغريب بعد ذلك . . ميل المقدس الأردبيلي وغيره إلى العمل بهما ، نسأل الله
أن لا يكون ذلك من اختلال الطريقة»^(٣) . وكيف كان ، فالرد عليها هو
المشهور ، المعمول به بين الأصحاب .

(١) مجمع الفائدة والبرهان ، ج : ١١ ، ص : ٥١٦ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٢١٠ .

(٣) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٢٦٧ .

مسألة : عند عدم الولدِ والأمِ ، يرث ولدَ الملائنة إخوته وأولادهم والأجداد وإن علوا ، والمقصود بهم جميعاً هنا من كان لأم ، ويترتبون في الميراث الأقرب فالأقرب .

ومع عدم هؤلاء ، يرثه أخواله وخالاته وأولادهم وإن نزلوا ، يقسم بينهم للذكر مثل الأنثى لأنهم يتقربون جميعاً إليه بالأم .

فإن عُدَّ هؤلاء جميعاً كان ميراثه لمولى العتق ، وإلا فلضامن جريرته ، وإلا فلإمام .

ولو كان له زوجة - إذا كان ذكراً - أو زوج - إذا كان أنثى - كان له نصيبه مع كل درجة من درجات الورثة ممن مرَّ ذكرهم .

هذا كله في حالة كون ولد الملائنة هو الموروث .

أما في حالة كونه وارثاً ، فلا إشكال في أنه يرث أمه وولده . وفي إرثه قرابة أمه كالإخوة والأخوات ، والأخوال والخالات ، إشكال ، والمشهور ذلك . قال في الجواهر : « المشهور شهرة عظيمة كادت تكون إجماعاً بل لعلها كذلك ، أنه يرثهم »^(١) .

وقال في مفتاح الكرامة : « هذا مذهب الأصحاب من غير خلاف ، وهو

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٢٦٨ .

الذي يقتضيه شرع الإسلام ، ونسب إلى المشهور والأشهر في كثير من كتب الأصحاب»^(١) . هذا رأي المشهور .

وقال الشيخ في الاستبصار : «إنما يرثهم إذا أقرَّ به الأب بعد اللعان لأنه بذلك تبعد التهمة عن المرأة ، وتقوى صحة النسب» .

وناقشه في الجواهر فقال : «لم نعرف أحداً وافقه عليه ممن تقدمه أو تأخر عنه ، بل لم يعلم كونه قولاً له ، كما سمعت من أن الاستبصار معدٌّ للجمع بين الأخبار»^(٢) .

وحجة هذا القول الجمعُ بين ما دلَّ على إرثه لهم بإطلاق ، وما دلَّ على العدم ، والذي تشهد له بعض النصوص المفصلة ، كخبر أبي بصير عن الباقر(ع) قال : يلحق الولد بأمه يرثه أخواله ولا يرثهم الولد^(٣) ، وخبر العلا عن الفضيل : ألحق بأخواله يرثونه ولا يرثهم^(٤) .

وخبر أبي بصير عن الصادق(ع) : فإن لم يدعه أبوه فإن أخواله يرثونه ولا يرثهم^(٥) . ومثله حسنة الحلبي .

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٢٠٩ .

(٢) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٢٧٠ .

(٣) مرّ ذكر الخبر ومصدره .

(٤) مرّ ذكره .

(٥) مرّ ذكره .

وناقش في صحة الاستدلال بها في مفتاح الكرامة ، مفترضاً أن خبر أبي بصير عن الباقر ضعيف ، وخبر الفضل مضمر ، فلا يحتج بهما ، وأما حسنة الحلبي فهي صحيحة في الفقيه ، لكن ليس فيها : (فإن لم يدعه أبوه فإن أحواله يرثونه ، ولا يرثهم) . وإنما فيها بعد قوله (ع) : ويكون ميراثه لأحواله : (وإن دعاه أحد ولد زنا جلد) . وإنما هذه الزيادة موجودة في التهذيب والاستبصار .

ويستنتج أن الأصح هو المشهور ، لتضافر الأخبار وفتاوى الأصحاب بمضمونه . . وطرحُ الأخبار التي دلت على خلافه متعينٌ لمكان مخالفتها وعدم صحتها ، إلا أن تحمل على التقية ، عند القائل بعدم اشتراط وجود القائل من العامة (١) .

وصاحب الجواهر - بعد أن يفترض أن ما قاله الشيخ في الاستبصار قوي من حيث النصوص - التزم بالقول بمذهب المشهور ، حجة إعراض الأصحاب عن الأخبار المانعة لإرثه ، مع كونها بمراءى منهم ومسمع ، وذلك مانع عن العمل بها ، فلا بد من طرحها ، أو حملها على ما لا ينافي المطلق (٢) .

والحق : ما عليه المشهور ، حجتنا عموم أدلة الإرث التي لاتصلح الأخبار

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٢٠٩ .

(٢) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٢٧٠ .

السابقة لتخصيصها ، وعدم انقطاع النسب بينه وبين أمه بالملاعة ، فكيف ينقطع بينه وبين قرابة أمه؟؟

مسألة : ولد الملاعنة لا يرثه أبوه ، ولا من يتقرب به ، لانقطاع علقه النسب بينه وبينهم باللعان ، بلا خلاف فيه ، وكذا لا يرثهم للسبب نفسه .

فلو أقر الأب بابنه بعد اللعان ، ورثه الابن ، ولم يرثه الأب ، وادعي على ذلك الإجماع بقسميه ، ودلت عليه النصوص^(١) ، كخبر الحلبي عن أبي عبد الله (ع) في الملاعن إن أكذب نفسه قبل اللعان : ردت إليه امرأته وضرب الحد ، وإن لاعن لم تحل له أبداً ، وإن قذف رجل امرأته كان عليه الحد ، وإن مات ولده ورثه أخواله ، فإن ادعاه أبوه لحق به ، وإن مات ورثه الابن ولم يرثه الأب .

وخبر محمد بن مسلم : سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل لاعن امرأته وانتفى من ولدها ثم أكذب نفسه بعد الملاعة وزعم أن ولدها ولده ، هل ترد عليه؟؟ قال : لا ولا كرامة ، ولا ترد عليه ، ولا تحل له إلى يوم القيامة . إلى أن قال : فقلت : إذا أقر به الأب هل يرث الأب؟؟ قال : نعم ، ولا يرث الأب الابن ، وغيرهما من الأخبار مما هو بمثابتهما في الدلالة . هذا مضافاً إلى قاعدة

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، باب ٢ ، من أبواب ميراث ولد الملاعة .

الإقرار^(١) ، ولأنه يحتمل أن يكون الإقرار بعد النفي طمعاً في ميراثه ، فإذا لم يورث كان ذلك صارفاً له عن الإقرار به لهذا الغرض ، واقتضى أن لا يكون بعد الجحود إلا لتحري الصدق فقط^(٢) . وهل يرث أقرباء أبيه مع اعتراف الأب بعد النفي أولاً؟؟

قال أبو الصلاح : يرثهم ، لأن الإقرار به كالبيئة في إثبات النسب ، فإذا عاد النسب بالنسبة إلى الأب بالإقرار ، عاد بالنسبة إلى الأقارب ، إذ لا فرق ، ونسب القول بذلك إلى العلامة في بعض كتبه^(٣) .

وذهب المشهور إلى أنه لا يرثهم كما لا يرثونه ، لانقطاع النسب باللعان فيستصحب ، وحكم الإقرار إنما يختص بالمقر من دون تعدية إلى الغير ، . . . ذلك أنه إنما ورث الأب باعتباره وإقراره لا باعتبار ثبوت النسب في نفس الأمر ، ولا فرق في عدم إرثه لأقارب أبيه بين أن يكونوا قد وافقوا الأب على نفيه الولد ، وبين إنكارهم عليهم ذلك كما عن العلامة^(٤) ، إذ تكذيبهم للأب غير مجد في نفي النسب شرعاً ، وإلا ورثوه وورثهم مع إصرار الأب على الإنكار ، وهو باطل ، لأن غاية ما دل الدليل عليه أن الاعتراف المخصوص يفيد

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٢٧٠ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٢٠٩ .

(٣) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٢٧٠ . ويلاحظ : الكافي ، ص : ٣٧٥ . والقواعد ، ج : ٢ ، ص :

١٦٧ .

(٤) القواعد ، ج : ٢ ، ص : ١٨١ .

الإلحاق على وجه مخصوص ، لا مطلق الاعتراف .

نقول : الأقوى عدم ، لعدم كون الإقرار أمانة تثبت الواقع ، وهو ليس حجة شرعية كالبينة ، بل هو حجة على المقر نفسه لا غير .

مسألة : لو تبرأ الوالد من جريرة ولده ومن ميراثه ، ثم مات الولد قيل : -
والقائل الشيخ في محكي النهاية والاستبصار ، وابن حمزة في محكي الوسيلة
والقاضي في محكي المذهب - إن ميراثه لعصبة أبيه دون أبيه ، لخبر يزيد بن
جليل^(١) قال : سألت الصادق (ع) عن رجل تبرأ من جريرة ابنه وميراثه فمات
الابن وترك ما لا من يرثه؟؟ قال : ميراثه لأقرب الناس إلى أبيه .

ومضمر أبي بصير قال : سألت عن المخلوع تبرأ منه أبوه عند السلطان ،
ومن ميراثه وجريرته ، لمن ميراثه؟؟ فقال : قال علي (ع) : هو لأقرب الناس إلى
أبيه^(٢) .

وافترض الشهيد الأول في غاية المراد أن فيهما نظراً من وجهين .

الأول : إرسال الأول وقطعه ، وجهالة راوي الثاني .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٦٥ . رواه الشيخ بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن
محمد بن عيسى ، عن صفوان ، عن ابن يحيى ، عن ابن مسكان ، عن يزيد بن خليل . كذا في
الاستبصار والتهذيب . وهو في الوسائل يزيد بن خليل ، وهو مجهول .

(٢) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٦٦ . رواه الصدوق بإسناده عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن
أبي بصير .

الثاني :أنهما ليسا صريحين في المنع ، فإن الولد يصدق عليه أنه أقرب الناس إليه ولجواز فقد الأب في الثانية ، إلا أن التأويلين بعيدان .

وفيهما نظر من جهة أخرى ، وهو أنهما تضمنا ذكر السلطان ، ولم يعلم المراد به عند السائل ، فيحتمل إرادة الجائر ، فيكون الجواب بظاهره ورد على التقية ، ورواية أبي بصيرة معلقة ومضمرة ، فتخرج عن الصحيح ، وتلحق بالمرسل ، إذ هي في التهذيب هكذا : روى صفوان ، وليس للشيخ طريق إليه معروف مألوف ، ولم يعلم أن لصفوان كتاباً تواتر إلى الشيخ ، فكانت معلقة .

وأما الإضمار وحده فلا يخرجها عن الحجية ، لأن الضمير راجع إلى المعصوم (ع) ، لكنه في مقام التعارض لا يقوى على معادلة غيره .

والرواية في الفقيه صحيحة ، لأن طريق الصدوق إلى صفوان صحيح معروف ، فلم يبق فيها إلا الإضمار . كذا في مفتاح الكرامة (١) .

وقال في الجواهر (٢) : « مضافاً إلى الطعن في سند الأول بجهالة يزيد ، وإضمار الثاني ، واشتمالهما على لفظ السلطان المنصرف إلى سلطان الجور القاضي بمراعاة التقية ، واحتمالهما التبري بعد موت الابن فيخرجان عما نحن فيه . . وغير ذلك مما يخرجها عن قابلية معارضة الأصول والقواعد المستفادة من الكتاب والسنة » .

(١) مفتاح الكرامة ، ج ٨ ، ص ٢١٢ .

(٢) جواهر الكلام ، ج ٣٩ ، ص ٢٧٤ .

وعلى أي حال فمذهب الاصحاب - عدا من ذكرنا - عدم صحة ذلك التبري ، للأصل والعمومات من كتاب وسنة ، وادعى في السرائر إجماع المسلمين عليه - وهو كما ترى - .

ولخصوص خبر محمد بن سنان أن الرضا(ع) كتب إليه فيما كتب من جواب مسائله : علة المرأة أنها لا ترث من الطوب إلا قيمة الطوب والنقض ، لأن العقار لا يمكن تغييره وقلبه ، والمرأة قد يجوز أن ينقطع ما بينها وبينه من العصمة ويجوز تغييرها وتبديلها ، وليس الولد والوالد كذلك ، لأنه لا يمكن التفصي منهما^(١) .

مضافاً إلى ما ورد في الأخبار في الشرط الذي يخالف الكتاب ، من أن شرط الله قبل شرطك .

وعلى أي حال ، فالعمل بالخبرين السابقين مع ما فيهما من إجمال وضعف مشكل ، خصوصاً مع عمل المشهور على خلافهما ، وعدم معرفة القائل بمضمونهما ، ولو غرض النظر عن ذلك كله ، فهما لا يُعارضان عموم أدلة الإرث الشاملة لحالة ما لو تبرأ الأب من جريرة ولده ومن إرثه ، فالعمل بما قال به المشهور أولى .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٦٥ . رواه الطوسي ، بإسناده عن محمد بن سنان .

ميراث ولد الزنا

ولد الزنا من الطرفين - بأن يكون كل من أبيه وأمه زانيين - لا يرثه الزاني ولا من يتقرب به ، ولا هو يرثه أو يتقرب به ، ونفى في الجواهر الخلاف عنه ، وادعى عليه الإجماع ، واعتبر أنه الحجة ، بالإضافة إلى الأخبار^(١) .

هذا بالنسبة إلى أبيه ومن يتقرب به ، أما بالنسبة إلى أمه فالمشهور أنه لا يرثها ، ولا من يتقرب بها ، ولا يرثونه أيضاً ، واعتبر في مفتاح الكرامة^(٢) أن ذلك مما اتفق عليه الأصحاب .

وذهب الصدوق^(٣) ، وأبو الصلاح^(٤) ، إلى أن ولد الزنا يرث أمه ومن يتقرب بها ويرثونه ، دون أبيه ومن يتقرب به ، فلا يرثهم ولا يرثونه . حجتهما خبر إسحق ، عن جعفر ، عن أبيه (ع) قال : إن علياً (ع) كان يقول : ولد الزنا وابن الملاعة ترثه أمه وأخوته لأمه وعصبتهم^(٥) .

ومضمريونس قال : إن ميراث ولد الزنا لقربته من أمه ،

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٢٧٤ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٢١٢ .

(٣) المقنع ، ص : ٤١ .

(٤) الكافي ، ص : ٣٧٧ . ونسب إلى الإسكافي أيضاً .

(٥) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٦٩ . رواه الطوسي بإسناده عن محمد بن الحسن الصفار ، عن

الحسن بن موسى الخشاب ، عن غياث بن كلوب .

کابن الملاعنة^(۱) .

وافترض في الجواهر عدم صحة الاحتجاج بهما ، لضعف الأول ، وكون الثاني موقوفاً ، ولموافقتهما للعامة واحتمال أن يكون المراد فيهما أن الزنا من جهة الأب وحده ، ولو غُضَّ النظرُ عن كل ذلك ، فهما عنده لا يعارضان غيرهما من النصوص المعتمدة المستفيضة الدالة على نفي إرثه مطلقاً .

من ذلك مثلاً :

● خبر الحلبي عن أبي عبد الله (ع) قال : أيما رجل وقع على وليدة قوم حراماً ، ثم اشتراها فادعى ولدها ، فإنه لا يورث منه شيء ، فإن رسول الله (ص) قال : الولد للفراش وللعاهر الحجر ، ولا يورث ولد الزنا إلا رجل يدعى ابن وليدته^(۲) .

● وخبر محمد بن الحسن الأشعري القمي ، قال : كتب بعض أصحابنا إلى أبي جعفر الثاني (ع) معي يسأله عن رجل فجر بامرأة ثم إنه تزوجها بعد الحمل فجاءت بولد أشبه خلق الله به ، فكتب بخطه وخاتمه ، الولد لغية لا يورث^(۳) .

(۱) وسائل الشيعة ، ج : ۱۷ ، ص : ۵۶۸ . رواه الطوسي بإسناده عن علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى .

(۲) م . ن ، ص : ۵۶۶ . رواه الطوسي بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد .

(۳) م . ن ، ص : ۵۶۷ . رواه الطوسي بإسناده عن محمد بن الحسن الأشعري .

● وخبر يحيى عن أبي عبد الله (ع) ، في رجل وقع على وليدة حراماً ثم اشتراها فادعى ابنها قال : فقال (ع) : لا يورث منه ، فإن رسول الله (ص) قال الولد للفراش وللعاهر الحجر ، ولا يورث ولد الزنا إلا رجل يدعى ابن وليدته (١) .

قال في مفتاح الكرامة مناقشاً الرواية التي استند إليها الصدوق وأبو الصلاح : «وهذه الرواية التي اعتمدها مطروحة عند الأصحاب لضعفها ومخالفتها أصول المذهب وقواعده» (٢) .

وتأولها الشيخ بوهم الراوي بأن يكون سمع حكم ولد الملاعنة ، فظن أن حكم ولد الزنا حكمه . وما نقل عن يونس لعله مذهبه قاله عن اجتهاد ورأي ، وإلا فهو موقوف لا يحتاج به ، قال في الوسائل : «قال الشيخ : هذه الرواية موقوفة لم يسندها يونس إلى أحد من الأئمة ، ويجوز أن يكون اختاره لنفسه لا من جهة الرواية ، بل لضرب من الاعتبار فلا يعترض به الأخبار» (٣) .

وحملها في مفتاح الكرامة على ما إذا كان الزنا من جهة الرجل دون المرأة ، فتكون الروايتان موافقتين لما اتفق عليه الأصحاب من أن الزنا إن كان

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٦٧ ، رواه الطوسي بإسناده عن يونس بن عبد الرحمن ، عن علي بن سالم .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٢١٢ .

(٣) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٦٨ .

من جهة الرجل دون المرأة كان حال الولد ، حال ابن الملاعنة^(١) . وفي الرياض أنه من أجود الحمل^(٢) .

نقول : إن حمل خبر يونس على أنه اجتهد شخصي ذهب إليه لضرب من الاعتبار بعيد ، ذلك أن المراد بالاعتبار هنا القياس ، وهو نهج في الاستنباط كان منبوزاً عند أصحاب الأئمة مستنكراً ، فكيف يعملون به ؟ ثم إن من غير المعقول أن يلحق يونس ولد الزنا بولد الملاعنة في حكم الميراث دون أن يكون قد سمع ذلك من الإمام نفسه ، خصوصاً أنه لم يعرف عن يونس أنه كان صاحب مذهب في الفقه ورأي ، وهو إنما كان راوية ينقل ما يسمعه من أخبار ، أو يتلقاه ، فلا أساس لاحتمال أن يكون خبر يونس اجتهداً شخصياً منه لضرب من الاعتبار .

أما خبر إسحق فقد نقل في الوسائل عن الشيخ أنه شاذ لا تترك لأجله الأحاديث ، وهو محل نظر ، ذلك أن الشاذ هو ما لم يتعدد نقله ، ولم يشع ذكره ، والخبر هذا مروى شائع ، وقد عمل به مثل الصدوق والحلي ، فليس شاذاً ، وإعراض المتأخرين عن العمل بمضمونه لا يضر ، إذ عمل الصدوق به كاف لإدراك أن المسألة كانت من المسائل المعروفة في زمنه ، بل قبل ذلك الزمان .

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٢١٢ .

(٢) رياض المسائل ، ج : ٩ ، ص : ١٧٣ .

وضعفُ سنده منجبر بعمل الصدوق ، وبموافقة خبر يونس ، والأشعري ، خصوصاً مع عدم توفر دواعي الكذب فيه ، وعلى كلِّ فالمسألة مشكلة ، فإن تمت هذه الأخبار خصّص بها ما دل على نفي الإرث مطلقاً ، وكان قول الصدوق عندها وجيهاً . والسيد الأستاذ هنا استشكل ولم يفتِ برأي ، قال : «ولد الزنا لا يرثه أبوه الزاني ، ولا من يتقرب به ، ولا يرثه هو ، وفي عدم إرث أمه الزانية ومن يتقرب بها إشكال» (١) .

ومهما يكن من أمر هذه المسألة ، فالاحتياط هنا مما لا ينبغي تركه ، ثمَّ إنه لا وجه لما قاله في الجواهر من أن ابن الزنا لا نسب له بأبيه شرعاً ، استناداً إلى الأخبار التي صرّحت بأن الولد للفراش وللعاهر الحجر ، ذلك أن غاية ما تدل عليه هو أنه في حال الشك في أن المولود من امرأة زانية هل هو ابن الزوج ، أو ابن الزاني ؟ ألحق الولد بالزوج الشرعي ولم يكن للزاني إلا الحجر ، ولا دلالة فيها بوجه على انتفاء النسب عند اليقين بكون الولد ولدَ زنا - أي أنه ابن الزاني يقيناً - ولا تتعرض هذه الأخبار لمثل هذه الصورة البتة ، وغيرها من الأخبار مما استدل به على نفي الإرث ليس له ظهور في نفي النسب ، وكون الولد لغيةً فيها مفسرٌ بكونه كذلك من ناحية الإرث ، لا من كل جهة ، بقريئة التعقيب على لفظ لغيةً ، بقوله : لا يورث .

(١) مباني منهاج الصالحين ، ج : ١٠ ، ص : ٨٩٨ .

وعلى ذلك جرى السيد الأستاذ (قده) ، وهو المختار لنا ، فيرتب - على ذلك - على ولد الزنا آثار الولد ، إلا الإرث ، لقيام الدليل على نفي إرثه .

والذين قالوا بنفي النسب وقعوا في مأزق ، إذ النفي يقتضي الالتزام بنفي المحرمية بينه وبين من يلتقي معه بنسب الواقع ، كإخوته وأعمامه وأخواله ، ويرتب على ذلك أنه يجوز للأب أن يتزوج ابنته من الزنا ، لأنها ليست ابنته شرعاً التزاماً بالنفي ، ويجوز أيضاً لولد الزنا أن يتزوج أمه ، أو أخته ، وهو مما لا يلتزم به أحد .

وقد عللوا الحكم بعدم جواز تزويجه من هؤلاء ، بأن الحرمة هنا تترتب على واقع العلاقة والنسب . لكنّ الدليل الذي دلّ على الحرمة هو قوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾ [النساء : ٣٢] ، فإذا نفينا أن تكون التي أولدته أمّاً شرعية له ، لم يشملها ظاهر الآية ، وكان أجنبياً عنها ، فالنفي يقتضي إذاً أن يتعامل ولد الزنا مع أصوله وفروع هذه الأصول تعامل الأجنبي ، فما الوجه إذاً في حرمة زواجه من كل هؤلاء؟؟

إن قيل : إن سبب الإرث هنا النسب ، ولا وجه لنفي الإرث إلا إذا كان معناه نفي ما يستوجبه ، ذلك أن الإرث وعدمه يدوران مدار ثبوت النسب وعدمه ، فإذا ثبت النسب ثبت الإرث وإلا فلا ، فنستكشف من نفي الإرث

نفي ما يسببه ويستوجب ، إذ لا معنى لنفيه مع بقاء سببه .

قلنا : إن النسب مقتضى للإرث وموجب ، وهو لا يؤثر أثره إلا عند انتفاء ما يمنع منه شرعاً ، والزنا مانع ، فلا يقتضي انتفاء الإرث لمانع انتفاء ما يقتضيه .

ثم إن الأخبار الظاهرة في إلغاء الولد دالة على إلغائه بلحاظ الإرث لا مطلقاً ، شهدت لذلك القرائن والسياق ، فيصح للشارع نفي الولد ، ويكون مقصوده نفيه بلحاظ الإرث مثلاً ، ولا يقتضي ذلك نفيه بالمطلق وبلحاظ كل الأحكام .

ومثل ذلك في لسان الشارع كثير ، إذ ورد في الخبر مثلاً : «الطواف في البيت صلاة» وليس المقصود يقيناً أن الطواف صلاة بالفعل ، بل أريد بذلك الإشارة إلى تنزيل الطواف منزلة الصلاة في خصوص اشتراط الطهارة فيها ، وهنا الأمر كذلك ، إذ المراد من أخبار الإلغاء تنزيل الولد منزلة عدمه في خصوص الإرث ، لا في كل شيء .

مسألة : إذا مات ولد الزنا ولا وارث له ، فأرثه لمولى العتق ، وإلا فلضامن الجريرة ، فإن لم يكن فلإمام ، باعتباره وارث من لا وراث له .

وإن كان ثمة زوج أو زوجة ، كان له (أو لها) نصيبه (أو نصيبها) الأعلى لعدم الولد ، ويردُّ على الزوج دونها كما مرَّ سابقاً .

ميراث ولد الملاعنة والزنا عند أهل السنة

ولد الزنا : هو الذي ولدته أمه من نكاح غير شرعي ، ولما كان ولد الزنا - ابناً كان أو بنتاً - غير ثابت النسب من أبيه غير الشرعي ، فلا يرث أباه ولا أحداً من أقاربه ، كما لا يرثه أبوه ولا أحدٌ من أقاربه ، لانتفاء سبب التوارث بينهما ، وهو النسب .

ولما كان ولد الزنا ثابت النسب من أمه ، فإنه يرث منها كما يرث من أقاربها ، وترث منه ويرثون .

هذا هو مذهب الجمهور بلا خلاف معتد به عندهم في ميراث ولد الزنا^(١) .

أما ولد الملاعنة : فهو الولد الذي ولدته الزوجة على فراش الزوجية ، وهي في عصمة زوجها ، من زواج صحيح شرعاً ، ونفى الزوج نسبه منه ، وأنكر بنوته له .

وحكمه في الميراث حكم ولد الزنا بلا فرق ، فيرث أمه وقرابتها ويرثونه ، دون الأب وقرابته ، فلا يرثهم ولا يرثونه .

(١) شرح الأياني على الأحكام الشرعية ، ج: ٣ ، ص: ١٢١-١٢٢ . والبحر الرائق ، ج: ٨ ، ص: ٥٠٣ . وتبيين الحقائق للزيلعي ، ج: ٤ ، ص: ١٤ .

حجة أهل السنة انعقاد الإجماع على أصل ذلك ، والسنة . من ذلك ما رواه أبو داود عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جدّه أن النبي (ص) جعل ميراث ابن الملائنة لأمه ولورثتها من بعدها .

قال الشوكاني : « وكذلك ولد الزنا ، وهو مجمع عليه ، ويكون ميراثه لأمه ولقرباتها »^(١) . والخلاف بين أهل السنة إنما هو في طريقة التوريث ، فهل يكون بطريق الفرض والرد فقط ، أو بهما وبالتعصيب ؟ وإذا ثبت التوارث بالتعصيب فمن يكون العاصب ؟ ولقد تفرقوا في المسألة على ثلاثة مذاهب .

الأول : أنه يتبع في الإرث القواعد العامة ولا عصبه له ، وهو قول زيد ، وروي عن علي (ع) ، وبه أخذ الأحناف^(٢) ، والشافعي . ونسبه ابن رشد إلى مالك وأهل المدينة .

الثاني : أنه يورث بالتعصيب ، وعَصَبَتُهُ هم عصبه أمه ، أي الذين يرثونها ، وهو قول ابن عمر ، وروي عن ابن مسعود ، وبه أخذ عطاء ، ومجاهد ، والشعبي والنخعي من التابعين ، وهو الرواية المشهورة عن أحمد .

الثالث : أن عصبته هي أمه لأنها بمنزلة الأب والأم ، فإن لم تكن موجودة تكون عصبته عصبه أمه . وهو مروي عن ابن مسعود ، وعلي (ع) ،

(١) نيل الأوطار ، ج : ٦ ، ص : ٥٦ - ٥٧ .

(٢) تبين الحقائق في شرح كنز الدقائق للزيلعي ، ج : ٦ ، ص : ٢٤١ .

وبه قال الحسن ، وابن سيرين من التابعين ، وهو الرواية الثانية عن أحمد^(١) .

وقد أخذ قانون الموارث المصري بقول الأحناف في الجملة ، ومذهب جماهير الفقهاء الذين يسوون بين ولد الزنا وولد اللعان ، فنصت المادة ٤٧ منه على أنه : « يرث ولد الزنا وولد اللعان من الأم وقرابتها وترثهما الأم وقرابتها » ، ومثله ما جاء في المذكرة التفسيرية^(٢) .

وثمة كلام طويل في القانون المدني حول إرث الولد غير الشرعي لا داعي هنا للتعرض له ، فليراجع في مظانه^(٣) .

(١) يراجع حول ذلك كله : المبسوط للسرخسي ، ج : ٢٩ ، ص : ١٩٨ - ٢٠٠ . وبداية المجتهد . ج : ٢ ،

ص : ٣٠٦ . والمغني ، ج : ٦ ، ص : ٢٥٩ - ٢٦٦ .

(٢) أحكام الموارث ، ص : ٣٦٤ - ٣٦٥ .

(٣) المبادئ الشرعية ، ص : ٣٨٦ - ٣٩٠ .

ميراث الحمل والمفقود

ميراث الحمل

مسألة : إذا سقط الحمل حياً حال موت المورث - وإن كان نطفة ، أو لم يكتمل - ورث ، للنص والإجماع كما في مفتاح الكرامة^(١) ، واعتبر في الجواهر أنه لا إشكال فيه ولا خلاف .

ولا فرق عند سقوطه حياً بين استقرار الحياة وعدمه ، ولا بين الاستهلاك وعدمه ، لعموم أدلة الإرث . وما دلّ على توريثه بخصوصه أطلق الحياة ، من غير تقييد لها بما هو مستقر منها .

نعم ، ظاهر الشيخ اشتراط استقرارها^(٢) ، وفهمه في المسالك من عبارة الشرائع ، ولعله اتكالا على خبر ربعي عن أبي عبد الله (ع)^(٣) ، قال : إذا تحرك

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٩٩ .

(٢) مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٢٥٥ .

(٣) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٨٧ . رواه الكليني عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن

تحرکاً بیناً یرث ویورث ، وخبر أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) ^(۱) ، بناءً على أن المراد بالتحرك البين منها استقرار الحياة ، وهو كما ترى ، إذ التحرك البين أعم .

وفي بعض الأخبار اشتراط الاستهلال ، من ذلك مثلاً :

● خبر ابن سنان في ميراث النفوس ، قال : لا یرث شیئاً حتی یصیح ویُسْمَعَ صوته ^(۲) .

● وخبر ابن عون عن بعضهم (ع) قال : إن النفوس - المولود في النفاس - لا یرث من الدية شیئاً حتی یستهل ویسمع صوته ^(۳) .

● وخبر ابن سنان عن أبي عبد الله (ع) قال : لا یصلی علی النفوس ، وهو المولود الذي لم یستهل ولم یصح ، ولا یورث من الدية ولا من غيرها ، فإذا استهل فصلَّ علیه وورثه ^(۴) .

● وخبر ابن سنان عن أبي عبد الله (ع) في النفوس لا یرث من الدية شیئاً ، حتی یصیح ویسمع صوته ^(۵) .

(۱) وسائل الشیعة ، ج : ۱۷ ، ص : ۵۸۷ . رواه الكليني بإسناده عن الحسن بن سماعة ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير .

(۲) م . ن . ص : ۵۸۶ . رواه الكليني ، عن حميد بن زياد ، عن الحسن بن سماعة ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن سنان .

(۳) م . ن . رواه الكليني ، عن علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن ابن عون .

(۴) م . ن . ص : ۵۷۸ . رواه الكليني بإسناده عن ابن أبي عمير ، عن ابن سنان .

(۵) م . ن . رواه أيضاً عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن ابن سنان .

وَحَمَلَهَا فِي مِفْتَاحِ الْكَرَامَةِ عَلَى التَّقِيَّةِ ، أَوْ عَلَى الْغَالِبِ ، لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الْمَوْلُودِ الْمَنْفُصِلِ حَيًّا ذَلِكَ ، فَكُنِّي بِالِاسْتِهْلَالِ عَنِ الْحَيَاةِ ، فَيَكُونُ بِمَعْنَى : حَتَّى يَظْهَرَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى انْفِصَالِهِ حَيًّا . وَالْحَمْلُ الثَّانِي أَجُودُ ، بِقَرِينَةِ خَبَرِ رَبْعِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) قَالَ : سَمِعْتَهُ يَقُولُ فِي الْمَنْفُوسِ ، إِذَا تَحَرَّكَ وَرِثَ ، أَنَّهُ رُبَّمَا كَانَ أَخْرَسَ (١) .

وَخَبَرَهُ الْآخَرُ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (ع) يَقُولُ : فِي السَّقَطِ إِذَا سَقَطَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ فَتَحَرَّكَ تَحَرُّكًا بَيْنًا ، يَرِثُ وَيُورِثُ فَإِنَّهُ رُبَّمَا كَانَ أَخْرَسَ (٢) .

وَخَبَرُ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ : قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (ع) : قَالَ أَبِي (ع) : إِذَا تَحَرَّكَ الْمَوْلُودُ تَحَرُّكًا بَيْنًا فَإِنَّهُ يَرِثُ وَيُورِثُ فَإِنَّهُ رُبَّمَا كَانَ أَخْرَسَ (٣) . فَاشْتَرَطَ الْاسْتِهْلَالَ إِذَا بِقَرِينَةِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ - لِحُجَّةِ كَوْنِهِ عِلَامَةً الْحَيَاةِ فِي الْغَالِبِ ، فَيَكُونُ الْإِطْلَاقُ فِي الْأَخْبَارِ مَرَاعَاةً لِلْغَالِبِ الشَّائِعِ ، لِنَدْوَرِ فَرَضِ الْخَرَسِ وَقُلَّتِهِ .

نَعَمْ ، يَشْتَرَطُ فِي الْحَرَكَةِ الَّتِي عُلِّقَ الْإِرْثُ عَلَيْهَا فِي الْأَخْبَارِ السَّابِقَةِ ، أَنْ تَكُونَ كَاشِفَةً عَنِ الْحَيَاةِ ، إِذَا الْإِعْتِبَارُ لِلْحَيَاةِ لِأَلِهَا ، وَهِيَ إِنَّمَا تَعْتَبَرُ بِلِحَازِ كَوْنِهَا عِلَامَةً عَلَى الْحَيَاةِ وَدَلِيلًا .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٨٦ . رواه الكيني عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن

إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن ربعي بن عبد الله .

(٢) م . ن . مرّ ذكره .

(٣) م . ن . مرّ ذكره .

ولأجله فلا عبرة بمثل التقلص ، والقبض والبسط ، والحركة الناشئة عن تقلص الأعضاء بعد انفصال الروح ، لأنها كحركة المذبوح ، اللهم إلا أن يلتزم بأن مجرد الحركة بعد السقوط توجب الإرث ، سواء كانت عن حياة سابقة بقي أثرها ، أو عن حياة بالفعل ، للعموم .

لكن علمت أن الحركة غيرُ معتبرة بمجردِها ، بل بما هي كاشفة عن الحياة بعد الانفصال ، وعلامة عليها ، فليتأمل .

وهل يورث من خرج بعضهم حياً وبعضه ميتاً؟ صرّح الأصحاب بعدم إرثه ، لعدم صدق الانفصال حياً عليه ، قال في الجواهر : «ولو خرج نصفه مثلاً حياً ، والباقي ميتاً ، أي أنه مات قبل تمام ولادته ، لم يرث لانتفاء شرط الإرث» (١) .

وقرب العلامة في التحرير (٢) إرثه بناءً على أن الانفصال حياً إنما اعتبر للدلالة على بقاء الحياة بعد موت المورث ، وقد حصلت ، ومن التزم بكفاية حركة القبض والبسط والتقلص في الأعضاء ، سواء كانت كاشفة عن حياة بالفعل بعد الانفصال ، أو كانت أثراً لحياة سابقة ، فالأولى أن يلتزم هنا بذلك ، اللهم إلا أن يقال إن حركة التقلص والبسط والقبض حركة مبشّوة في جميع

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٣٠١ .

(٢) التحرير ، ج : ٢ ، ص : ١٧٤ .

البدن ، بخلاف من ولد بعضه حي ، وبعضه ميت .

وعلى أي حال فقد يقال : إن صدق عنوان الانفصال يتوقف على خروج المولود بتمامه ، وإلا لما قيل : انفصل ، ومع خروج بعضه حياً ، لا يتحقق صدق الانفصال حياً عليه ، فيستفي شرط الإرث ، لكنَّ الأظهر إرثه ، لإطلاق الأدلة ، وصدق الانفصال عرفاً بخروج بعضه ، ولأن اشتراط الانفصال حياً ، إنما هو لإثبات الحياة حال موت المورث ، وهي ثبتت بخروج بعضه .

مسألة : إذا ولد حياً ثم مات في الحال ورث ، لتحقيق شرط الحياة عند الانفصال ، وينتقل إرثه إلى ورثته .

مسألة : يترك للحمل قبل الولادة نصيبُ ذكرين احتياطاً ، وعَلَّله الشيخ كما في الجواهر بقوله : «لأنه الأغلب في الكثرة وما زاد نادر لا يحتاط له»^(١) ، وعقب عليه بالقول^(٢) : «لا خلاف أجده بين الأصحاب في أنه يوقف ويعزل للحمل نصيب ذكرين احتياطاً عن تولده كذلك ، بل لولادة الزائد لعزل أزيد من ذلك ، فلو اجتمع مع الحمل ذكر أعطي الثلث ، وعزل للحمل الثلثان ، أو أنثى أعطيت الخمس ، حتى يتبين حال الحمل» وتابع : «ولعل

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٣٠٣ .

(٢) م . ن .

الوجه في جميع ذلك بعد ظهور الإجماع عليه ، وعلى كون الحمل مانعاً من إرث غيره ، هو أصالة السلامة في الحمل ، والتولد حياً ، وعدم انتقال المال إلى غيره من الورثة ، فهو حينئذ كالمال الذي يعلم عدد وارثيه .

ويعطى أصحاب الفروض سهامهم من الباقي ، فإن ولد حياً ، وكان ذكرين فهو ، وإن كان ذكراً أو أنثى ، أو ذكراً وأنثى ، أو أنثيين ، قسم الزائد على أصحاب الفروض كل حسب نسبة فرضه .

واشترط السيد الأستاذ في مثل ذلك رضى الورثة ، وإلا ترك له سهم ذكر واحد ، وقسم الباقي على الورثة مع الوثوق بحفظ السهم الزائد للحمل وإمكان أخذه له ، ولو بعد التقسيم على تقدير سقوطه حياً^(١) .

والظاهر أنه لانص في المورد يعتمد عليه ، فإن تم الإجماع الذي ادعاه في الجواهر فهو ، وإلا كان مقتضى القاعدة أن لا يترك له إلا سهم أنثى واحدة ، ذلك أن مقتضى الأصل عدم تعدد الحمل ، كما أن مقتضاه عدم كونه ذكراً .

وأصالة عدم انتقال المال إلى الوارث غير الحمل معارضة بأصالة عدم التعدد ، فلا تصل النوبة إليها ، ولا يبقى لها مجال في المقام ، إذ مع أصالة عدم التعدد يكون مقتضى قانون الإرث الانتقال .

(١) مباني منهاج الصالحين ، ج : ١٠ ، ص : ٩٠٣ .

وكيف كان فالمسألة مشكلة ، والأحوط ما عليه الأصحاب من عزل
حصة ذكرين له فليتأمل .

ميراث المفقود

المفقود خبره والمجهول حاله ، يتربص بماله اتفاقاً نصاً وفتوى ، كما في
الجواهر^(١) . وفي مدة التربص أقوال .

أولها : أن يحبس ماله ويتربص به حتى يتحقق موته ، أو تنقضي مدة لا
يعيش مثله إليها عادة ، وهو مذهب الشيخ في المبسوط^(٢) ، والقاضي^(٣) ،
والحلي^(٤) ، والعلامة في أكثر كتبه^(٥) ، والشهيدان في اللمعة والمسالك^(٦) .
وجعله الفخر في الإيضاح أولى وأحوط ، ونسبه الشهيد الثاني في المسالك
والروضة ، والسبزواري^(٧) في الكفاية ، والنجفي في الجواهر إلى المشهور .

قال في الجواهر : « وفي قدر التربص أقوال مختلفة ، المشهور فيها نقلاً

(١) جواهر الكلام ، ج ٣٩ ، ص ٦٣ .

(٢) المبسوط ، ج ٤ ، ص ١٢٥ .

(٣) المهذب ، ج ٢ ، ص ١٦٥ .

(٤) السرائر ، ج ٣ ، ص ٢٩٨ .

(٥) القواعد ، ج ٢ ، ص ١٦٧ .

(٦) الروضة البهية ، ج ٨ ، ص ٤٩ . ومسالك الأفهام ، ج ٢ ، ص ٢٧٤ .

(٧) الكفاية ، ص ٢٩١ . وإيضاح الفوائد ، ج ٤ ، ص ٢٠٦ .

وتحصيلاً ، خصوصاً بين المتأخرين ، أنه لا يورث حتى يتحقق موته بالتواتر أو بالبيّنة أو بالخبر المحفوف بالقرائن المفيد للعلم ، أو بأن تنقضي مدة لا يعيش مثله إليها غالباً ، لأصلي بقاء الحياة والتركة على ملكه من غير معارض^(١) .

واستدل لهذا الرأي بأنه أولى في الاحتياط ، وأبعد عن التهجم على الأموال المعصومة بالأخبار الموهونة المرجوحة ، بالإضافة إلى الأصول القطعية التي منها أصالة بقاء الحياة السابقة ، وعدم دخول التركة في ملك الورثة .

واعتبر الشهيد في الروضة أن لا دليل على هذا القول سوى الأصل ، وأن ليس به رواية صريحة ، وأن ما ادعي دلالة عليه ليس صالحاً للدلالة .

ولعلّ مراده أخبار المال المجهول المالك ، كخبر هشام بن سالم قال : سألت خطاب الأعور أبا إبراهيم (ع) وأنا جالس فقال : إنه كان عند أبي أجير يعمل عنده بالأجرة ففقدناه ، وبقي عن أجره شيء ولا يعرف له وارث ، قال (ع) : فاطلبوه ، قال : قد طلبناه فلم نجده ، قال : فقال (ع) : مساكين - وحرك يده - قال : فأعاد عليه ، قال (ع) : اطلب ، واجهد ، فإن قدرت عليه ، وإلا فهو كسبيل مالك حتى يجيء له طالب ، فإن حدث بك حدث فأوص به إن جاء له طالب أن يدفع إليه^(٢) .

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٦٣ .

(٢) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٨٢ - ٥٨٣ .

وظاهر الخبر لزوم حفظ المال لصاحبه مع إمكانية الوصول إليه وغلبة الظن بوجوده ، ولأجله لم يرخص الإمام بإعطائه لأحد خصوصاً أنه لا يعرف لصاحب المال وارث .

ومورده كما هو واضح ما إذا كان الشخص معلوماً لكنه فقد ، ولم يعرف مكانه ، ولا وارثه .

● وخبر معاوية بن وهب عن أبي عبد الله (ع) في رجل له على رجل حق ففقده ، ولا يدري أين يطلبه ، ولا يدري أحى هو أم ميت ، ولا يعرف له وارثاً ولا نسباً ولا ولداً ، قال : اطلب . قال : فإن ذلك قد طال فأتصدق به؟؟ قال (ع) : اطلبه^(١) .

ووجه الدلالة في الخبر أن الظاهر من الأمر بالطلب والاجتهاد ، السؤال والفحص والارتقاب ، ويظهر من قوله في الأول : «فإن حدث بك حدث الخ» إرادة الاستمرار لمكان التكرار ، وما ذاك إلا لأن الفرض تحصيل العلم ، وهو إنما يكون هنا بالبينه ، أو بمضي تلك المدة التي أشرنا إليها^(٢) .

● ومن الأخبار هذه أيضاً ، خبر الهيثم بن أبي روح صاحب الخان قال : كتبت إلى عبد صالح (ع) : إنني أتقبل الفنادق فينزل عندي الرجل فيموت

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٨٣ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٩٣ .

فجأة ولا أعرف بلاده ، ولا ورثته ، فيبقى المال عندي ، كيف أصنع به؟؟ ولن ذلك المال؟؟ قال : اتركه على حاله (١) .

وظاهره موت صاحب المال لا مجهوليته ، ولعله لأجل ذلك اعتبره في مفتاح الكرامة قاصر الدلالة (٢) .

ولقد ادعى العلامة في المختلف (٣) ، والفخر في الإيضاح (٤) ، والسيوري في التنقيح (٥) دلالة مثل هذه الأخبار على موردنا ، وجعلها الشيخ والكليني (٦) في أخبار باب مال المفقود ، ما يوحى باعتبارها دليلاً على حكم ميراثه ، وربما نوقشت دلالتها لجهة اختصاصها (٧) بمن مات ولم يعرف له وارث ، فلا تشمل من كان له وارث معلوم وهو مفقود لا يعرف أثره ، نعم خبر معاوية صريح في الرجل الذي لا يعرف خبره وأنه حي أو ميت ، لكنه ليس صريحاً في الميراث ، ودعوى عدم الفرق بينه وبين غيره من الحقوق دعوى بلا مستند ، ولا دليل .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٨٣ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٩٣ .

(٣) المختلف ، ج : ٩ ، ص : ٩٦ .

(٤) إيضاح الفوائد ، ج : ٤ ، ص : ٢٠٦ .

(٥) التنقيح الرائع ، ج : ٤ ، ص : ٢٠٧ .

(٦) الكافي ، ج : ٧ ، ص : ١٥٤ . والتهذيب ، ج : ٩ ، ص : ٣٨٩ .

(٧) كفاية الأحكام ، ص : ٢٩١ .

وعلى كل حال ، فالأخبار هذه معارضة بما دلّ على التصديق بماله ،
 كخبر نصر بن حبيب صاحب الخان ، قال : كتبت إلى عبد صالح (ع) : لقد
 وقعت عندي مائتا درهم وأربعة دراهم ، وأنا صاحب فندق ، ومات صاحبها ،
 ولم أعرف له ورثة ، فأريك في إعلامي حالها وما أصنع بها ، فقد ضقت بها
 ذرعاً ، فكتب : اعمل فيها وأخرجها صدقةً قليلاً قليلاً ، حتى تخرج (١) .

أو بما دلّ على أنها للإمام ، كخبر الفضل عن أبي الحسن (ع) في رجل
 كان في يده مال لرجل ميت لا يعرف له وارثاً ، كيف يصنع بالمال؟؟ قال : ما
 أعرفك لمن هو (٢) . يعني لنفسه .

الثاني : أن يحبس ماله أربع سنين ويُفحص عنه في الأرض ، فإن لم
 يعثر على أثر له قسّم ماله بين ورثته ، وهو خيرة الصدوق ، والمرضى ، وابن
 زهرة (٣) ، ونفى عنه البأس في المختلف (٤) ، وقواه الشهيد في الدروس (٥) ،
 واعتبره في المسالك وجهاً (٦) ، وفي المفاتيح سيد الأقوال ، واختاره في

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٨٣ .

(٢) م . ن . ص : ٥٨٥ - ٥٨٦ .

(٣) الغنية ، ص : ٥٤٦ . والانتصار ، ص : ٣٠٧ . والفقيه ، ج : ٤ ، ص : ٢٤٠ .

(٤) المختلف ، ج : ٩ ، ص : ٩٦ .

(٥) الدروس ، ص : ٢٥٦ .

(٦) مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٢٥٥ .

الكفاية^(١)، وادعى المرتضى وابن حمزة الإجماع عليه^(٢)، ونسبه في الجواهر إلى الرواية، واعتبر أن فيه ضعفاً^(٣). واعتبره السيد الأستاذ الأقوى، قال: «والأقوى - في مدة التبرص - أنها أربع سنين يفحص عنه فيها، فإذا جهل خبره، قسّم ماله بين ورثته الذين يرثونه لو مات حين انتهاء مدة التبرص»^(٤). حجة هذا القول أخبار، من ذلك:

● خبر سماعة عن أبي عبد الله (ع) قال: المفقود يحبس ماله على الورثة قدر ما يطلب في الأرض أربع سنين، فإن لم يقدر عليه قسّم ماله بين الورثة، فإن كان له ولد حبس المال وأنفق على ولده تلك الأربع سنين^(٥).

● وخبر إسحق بن عمار قال: قال لي أبو الحسن (ع): المفقود يتبرص بماله أربع سنين ثم يقسّم^(٦).

وليس في الخبر كما هو واضح لزوم البحث عنه في الأرض، أو طلبه كما في الخبر السابق. ومقتضى الجمع بين الخبرين تقييده بذلك، سيما مع عدم القائل بالإطلاق، بل كل من عمل بمضمون هذا الخبر قيده بذلك.

(١) مفاتيح الشرائع، ج: ٣، ص: ٣١٩. وكفاية الأحكام، ص: ٢٩٢.

(٢) الانتصار، ص: ٣٠٧. والغنية، ص: ٥٨٦ (ضمن الجوامع الفقهية).

(٣) جواهر الكلام، ج: ٣٩، ص: ٣٠٥.

(٤) مباني منهاج الصالحين، ج: ١٠، ص: ٩٠٥.

(٥) وسائل الشيعة، ج: ١٧، ص: ٥٨٥.

(٦) م. ن، ص: ٥٨٣.

ويؤيد هذا القول أيضاً ، فحوى الأدلة الدالة على ثبوت مثل الحكم في الزوجة ، من اعتدادها بعد الفحص أربع سنين ، وجواز تزويجها بعدها ، فإن عصمة الفروج أقوى اتفاقاً ، نصاً وفتوى ، فليجُزْ مثل حكمها في قسمة المال بطريق أولى . ودعوى وجود الفارق ، لجهة أن طول الغيبة يضر المرأة صحيحةً ، إن كان الملحوظ في تزويج المرأة لأربع الضرر من جهة النكاح لا النفقة ، لكنَّ الاستفادة من الأخبار أن الملحوظ هو الضرر من جهة النفقة ، فتتجه الأولوية لاتحاد وجه الضرر بينها وبين سائر الورثة . والمناقشة في الخبر بضعف السند - إذ فيه إسحق بن عمار ، وهو مشترك بين الثقة وغيره - ليست في محلها ، لانخياره - على تقدير الضعف - بالشهرة المدعاة .

ودعوى أن الأصل بقاء المال على ملك صاحبه ، وعدم جواز التصرف فيه إلا بإذنه صحيحةٌ كذلك ، لكنَّ الأصل مخصص بالأخبار ، لعمومه وخصوصها ، فلتكن عليه مقدمة .

الثالث : أن يحبس عشر سنين ، ثم يقسّم من غير طلب ، إن كان خبره منقطعاً لغيبة ، أو لكونه أسيراً . ولو كان فقدته في عسكر قد قتل من كان فيهم أو أكثرهم كفى مضي أربع سنين ، لأنه يغلب على الظن في مثله أنه قتل مع من قتل ، ونُسبَ القول هذا إلى الإسكافي (١) .

الرابع : أن يقسم بعد مضي عشر سنين مطلقاً ، من دون التفصيل السابق ، ونقله في القواعد^(١) والشرائع والروضة ، من دون نسبة إلى قائل بعينه ، والظاهر أنه قول الإسكافي السابق ، وهو إنما أطلق من غير تفصيل عند نسبته ، فلأن المفقود في العسكر خارجٌ عن الموضوع لغلبة الظن بقتله ، فيضعف في مثله احتمال الوجود ، ويبقى من كان محتملةً لغيبة أو لأسر . وحكمه أن يتربص بماله عشر سنين من غير فحص .

واعتبر السيد الأستاذ أن هذا القول أظهر^(٢) . وحجته خبر علي بن مهزيار قال : سألت أبا جعفر الثاني (ع) عن دار لامرأة ، وكان لها ابن وابنة ، فغاب الابن في البحر ، وماتت المرأة ، فادعت ابنتها أن أمها كانت أجّرت هذه الدار لها ، وباعت أشقاصاً منها ، وبقيت في الدار قطعة إلى جنب دار رجل من أصحابنا ، وهو يكره أن يشتريها لغيبة الابن ، وما يتخوف أن لا يحل شراؤها ، وليس يُعرف للابن خبر ، فقال : فمذ كم غاب؟؟ قلت : منذ سنين كثيرة ، قال : ينتظر به غيبة عشر سنين ثم يشتري ، فقلت : إذا انتظر به غيبة عشر سنين يحل شراؤها؟؟ قال : نعم^(٣) .

ونوقش بأنه وارد في مورد خاص ، ففي الاستدلال به على حكم عام

(١) مفتاح الكرامة ، ج ٨ ، ص : ٩٣ .

(٢) مباني منهاج الصالحين ، ج ١٠ ، ص : ٩٠٥ .

(٣) وسائل الشيعة ، ج ١٧ ، ص : ٥٨٤ .

تعسف ، إذ يلزم من تسويغه بيع القطعة من الأرض بعد انقضاء عشر سنين الحكم بموته ، فإن الغائب يمكن للحاكم أن يبيع ماله لمصلحة ، فكيف بالإمام؟؟ والخبر تضمن أن بائع الدار ادعى كونها ملكاً له من دون منازع ، فجاز كون تسويغ البيع لذلك ، وإن بقي الغائب على حجته . ولا ينافيه الأمر بالتأخير إلى تلك المدة ، لاحتمال كونه من باب الاحتياط^(١) .

ولو غُضَّ النظر عن ذلك كله ، فالقائل بمضون الخبر هذا نادر ، وهو المفيد^(٢) فيما ينسب إليه من الانتظار إلى تلك المدة في بيع العقار خاصة ، وجواز اقتسام ما عداه من سائر أمواله بشرط الملاءة ، وضمان المقتسمين لها على تقدير ظهوره ، وهو القول الخامس في المسألة ، مستنداً في الشق الأول من مذهبه إلى هذا الخبر ، وفي الشق الثاني إلى خبر إسحق بن عمار قال : سألت عن رجل كان له وُلْدٌ فغاب بعضٌ ولده فلم يدر أين هو ، ومات الرجل فكيف يصنع بميراث الغائب من أبيه؟؟ قال : يعزل حتى يجيء ، قلت : فقد الرجل . . قال : إن كان ورثة الرجل ملاء بماله اقتسموه بينهم ، فإن هو جاء ردوه عليه^(٣) .

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٤٥٧ ، ثم تنظر في مثل هذه المناقشة ، لكنه اعتبر أن الخبر شاذ لعدم

القائل بمضمونه سوى المفيد .

(٢) المقنعة ، ص : ٧٠٦ .

(٣) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٨٤ .

● وخبر إسحق الآخر عن أبي الحسن الأول (ع) قال : سألته عن رجل كان له ولد فغاب بعض ولده فلم يدر أين هو ، ومات الرجل فأى شيء يصنع بميراث الرجل الغائب من أبيه؟؟ قال : يعزل حتى يجيء ، قلت : فعلى ماله زكاة؟؟ قال (ع) : لا حتى يجيء ، قلت : فإذا جاء يزكيه؟؟ قال : لا حتى يحول عليه الحول . . فقلت : فقد الرجل . . قال : إن كان ورثة الرجل ملأاً بماله اقتسموه بينهم ، فإذا هو جاء ردوه عليه^(١) .

وحمل كثيرون هذه الأخبار على القسمة بعد الطلب ، جمعاً بينها وبين غيرها من الأخبار مما دلّ على جواز الاقتسام بعده ، وبعد رفع اليد عن مفهوم الشرط فيها . وحملها آخرون على الاستحباب .

والأخبار السابقة مضطربة الدلالة ، فبعضها يتحدث عن حكم الغائب ، لجهة التوريث منه ، كالرجل الغائب الذي ترك ورثه معروفين . وبعضها يتحدث عن حكمه لجهة توريثه ، كأن يموت رجل ويترك ورثة مجهولين أو مفقودين .

وكذلك فإن بعض هذه الأخبار يتحدث عن رجل يموت ولا يعرف له ورثة ، وبعضها يتحدث عن غائب لم يعرف أنه ميت أو حي ، وله ورثة ، أو ليس له ورثة معروفون .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٨٤ - ٥٨٥ .

وعلى كل حال ، فالأخبار في المورد متعارضة ، وما قيل من وجوه الجمع بينها لا مستند له ، ولا حجة تعضده ، ولا قرينة تشهد له أو تدل عليه ، ولأجل ذلك كله ، فالمسألة تحتاج إلى التأمل والمتابعة ، ولعلّ الله يفتح علينا بما هو الحق أمام هذه الأخبار المتعارضة إن شاء الله .

ميراث الحمل والمفقود عند أهل السنة

ميراث الحمل (١)

عرفنا سابقاً أن من شروط الميراث تحقق حياة الوارث وقت موت المورث ، ولأجله اتفق الفقهاء على أن الحمل لا يرث مورثه إلا بشرطين .

الأول : أن يخرج الجنين حياً ، ومذهب الأحناف كفاية خروج أكثره حياً ، لأن للأكثر حكم الكل ، ولم يعتبر القانون ذلك كافياً ، بل اشترط أن يخرج حياً كله ، كما هو مذهب الأئمة الثلاثة .

ولأجله فرأي القانون أنه لو خرج أكثره حياً ، ثم مات قبل انفصاله كله فإنه لا يرث .

وأمارات حياته كثيرة ، كالصراخ ، والعطاس . . أو غيرها من أمارات الحياة .

(١) الرصايا والأوقاف والموارث ، ص : ٣٧٢ وبعدها .

الثاني : أن يكون موجوداً وقت وفاة مورثه ، وطريق معرفة ذلك أن يولد حياً في مدة يعلم منها أنه كان موجوداً حين ذلك ، وتحديد هذه المدة يتوقف على معرفة أمرين .

١- أكثر مدة الحمل .

٢- أقل مدة يتكون فيها الجنين ويولد حياً .

وفي المسألتين خلافٌ بين الفقهاء ، أما القانون فاعتبر رأي أهل الخبرة وقرر أن أكثر مدة الحمل سنة شمسية ، وأقل مدته تسعة أشهر خلافاً لجمهور الفقهاء إذ اعتبروها ستة ، وفي مقدار ما يوقف للحمل من التركة خلاف كذلك .

فقال بعض الفقهاء ، إن كانت الولادة قريبة وقفت القسمة حتى يولد ليتبين أمره ، وليس في التأخير إضرار بالورثة ، وقال الشافعي : إن الحمل لا ينضبط ، وعلى ذلك يُدفع إلى أصحاب الفروض ما يستحقونه ، ويوقف باقي التركة إلى أن ينكشف حال الحمل بالولادة .

وذهب أبو حنيفة إلى أنه يوقف للحمل نصيب أربعة بنين أو أربع بنات أيها أكثر ، ويعطى باقي الورثة أقل نصيبهم . وعن محمد بن الحسن روايتان ، الأولى : أنه يوقف له نصيب ثلاثة بنين وثلاث بنات ، أيهما أكثر ، والثانية : أنه يوقف له نصيب ابنين أو بنتين أيهما أكثر .

وقال أبو يوسف : - على ما نسب إليه - يوقف له نصيب ابن واحد أو بنت واحدة أيهما أكثر ، وهو مذهب الليث بن سعد ، استناداً إلى الغالب المعتاد في المرأة ، وعلى القاضي أن يأخذ كفيلاً من الورثة الذين تتغير أنصباؤهم بتعدد الحمل احتياطاً له كي لا يضيع عليه بعض نصيبه حين يتعذر الرجوع على بعض الورثة الذين تظهر الزيادة في جانبهم . وبذلك أخذ القانون .

ميراث المفقود^(١)

المفقود هو الغالب الذي لا يدرك مكانه ولا تعلم حياته ولا موته ، وله حكمان : حكم بالنسبة لماله ، وحكم بالنسبة لمال لغيره ، أما الأول : فالقاعدة المقررة فيه أن المفقود يعتبر حياً لمدة فقده باستصحاب حاله التي كان عليها قبل فقده ، فلا توزع أمواله على ورثته ، بل تحفظ له إلى أن ينكشف حاله ، فإن ثبت موته بالأدلة الشرعية ، اعتبر ميتاً من الوقت الذي ثبت أنه مات فيه ، وورثته من كان حياً من ورثته الموجودين في ذلك الوقت .

وإن لم تثبت وفاته ، طلب بكل وسيلة ممكنة ، فإن لم يعثر عليه ، يحكم القاضي بموته حكماً اجتهادياً ، ويرثه عند ذلك من كان موجوداً حين الحكم ، فإن ظهر بعد ذلك ردُّ عليه ما بقي من أمواله في أيدي ورثته ، وأما ما هلك منها

(١) الوصايا والأوقاف والموارث ، ص : ٣٨٦-٣٨٧ .

فلا يعيدون منه شيئاً ، لأنهم تملّكوه بحكم قضائي ، وتصرفوا فيه على أساسه .

أما بالنسبة إلى أموال غيره ، فيما يتعلق بثبوت الإرث له ، فإن المفقود مدة فقده لا يرث من غيره بالفعل لعدم تحقق شرط الوارث فيه ، وهو الحياة ، ويحتاط له بأن يوقف نصيبه إلى أن يتبين أمره ، أريحكم القضاء بمرته .

ميراث الغرقى والمهدوم عليهم

مسألة : يرث الغرقى بعضهم من بعض ، وكذلك المهدوم عليهم
بشروط ثلاثة :

١ - أن يكون لهم أو لأحدهم مالٌ ، فإن لم يكن مال فلا ميراث لانتهاء موضوعه .

٢ - أن يكون بينهم نسب أو سبب يوجب الإرث ، وأن ينتفي المانع الذي
يمنع منه شرعاً .

٣ - أن يجهل المتقدم والمتأخر ، إذ لو عُلِمَ ، لورث المتأخر بلا ريب .

وكيف كان ، فإذا توفرت الشروط المذكورة ورث كل من الغرقى
صاحبه ، من تركته التي مات عنها ، لا بما ورثه من صاحبه ، فيفرض كل واحد
حياً عند موت الآخر .

ومثاله ما لو غرق الزوجان ، واشتبه المتقدم والمتأخر ، وليس لهما ولد ،
فالحكم هنا أن تورث الزوجة الربع من تركة زوجها التي مات عنها ، ويورث
الزوج نصف تركة زوجته كذلك . ويعطى ربع الزوجة - أي ما حكم بإرثها له
من زوجها - لورثتها ، وأعطى نصيب الزوج لورثته كذلك .

مسألة: إذا غرقت الزوجة وابنتها ورث الزوج من مال زوجته - الأصلي - الربع ، وإن لم يكن للزوجة ولد غير البنت ، ولا يرث النصف ، فتعتبر بالنسبة إلى أمها لاحقة في الموت ، فلا يرث الزوج من زوجته أزيد من الربع ، وهو سهمه من الزوجة عند وجود الولد ، ويرث من ابنته الثلثين ، نصيبه عند وجود الزوجة ، فتفرض الزوجة هنا لاحقة - كما فرضت البنت مثلاً - فيكون مال البنت ، ثلثه للأم المفروض أنها لاحقة في الموت على ابنتها ، وثلثاه للأب ، فتفرض كل واحدة منهما لاحقة وسابقة .

والمقصود هنا أن يلحظ الموروث سابقاً في الموت ، ويورث الثالث الحي منه بهذا اللحاظ .

- وإذا غرق الأب وابنته ، وليس له ولد سواها ، كان لزوجته من تركته الثمن لوجود الولد ، وتفرض البنت هنا لاحقة في الموت ، وكان لها من ابنتها الثلث ، وتفرض البنت سابقة ، ويكون ثلثا التركة نصيب الأب ، فيفرض كل واحد منهما سابقاً ولاحقاً كذلك . هذا إذا كان الملحوظ في الغرقى تركتهم الأصلية ، أما إذا لوحظ ما يرثه كل واحد منهم من الآخر ، فإن الذي يعتبر هنا في توريث غيرهم الحي منهم هو ملاحظة الموروث لاحقاً لصاحبه في الموت لا سابقاً .

كما لو مات زوج وابنته ، فإن الزوجة ترث من الزوج الثمن لوجود الولد ، وما تبقى فهو للبنت ، وترث الزوجة من مال البنت الأصلي الثلث ، لوجود الأب والثلثان للأب ، أما الثلثان اللذان ورثهما الأب من ابنته ، وما ورثته البنت من أبيها ، وهو ما فضل عن ثمن الزوجة ، فترثهما الزوجة بلا

نقصان (عند عدم وارث غيرها) ، فيلحظ الأب لاحقاً ، فلا تشارك البنتُ الأم في ماله الذي ورثه منها - أي البنت - وتلحظ البنت لاحقاً ، فلا يشارك الأب الأم في مال البنت الذي ورثته من أبيها .

وعلى كل حال ، فمستند الحكم السابق أخبار منها :

● خبر عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن القوم يغرقون في السفينة أو يقع عليهم البيت فيموتون ، فلا يعلم أيهم مات قبل صاحبه؟ قال (ع) : يورث بعضهم من بعض ، كذلك هو في كتاب علي (ع) (١) .

● وخبر محمد بن قيس ، عن أبي جعفر (ع) قال : قضى أمير المؤمنين في رجل وامرأة انهدم عليهما بيت فماتا ، ولا يدري أيهما مات قبل ، فقال (ع) : يرث كل واحد منهما زوجه كما فرض الله لورثتهما (٢) .

● وخبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله ، قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن القوم يغرقون أو يقع عليهم البيت ، قال : يورث بعضهم من بعض (٣) .

● وخبر عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله (ع) قال : سألت عن

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٨٩ . رواه الكليني ، عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد ، وعن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب .

(٢) م . ن . رواه الطوسي بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن يوسف بن عقيل ، عن عاصم بن حميد .

(٣) م . ن . رواه الطوسي عن القاسم بن محمد ، عن أبان .

بيت وقع على مجتمعين فلا يدري أيهم مات قبلُ ، فقال (ع) : يورث بعضهم من بعض ، قلت : فإنّ أبا حنيفة أدخل فيها شيئاً ، قال : وما أدخل؟؟ قلت رجلين أخوين أحدهما مولاي والآخر مولى لرجل ، لأحدهما مائة ألف درهم ، والآخر ليس له شيء ، ركبا في السفينة فغرقا فلم يدر أيهما مات أولاً ، كان المال لورثة الذي ليس له شيء ، ولم يكن لورثة الذي له المال شيء ، قال : فقال أبو عبد الله (ع) : لقد شنعتها (سمعتها) وهو هكذا^(١) .

● وخبر محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) في رجل سقط عليه وعلى امرأته بيتٌ قال : تورث المرأة من الرجل ، ويورث الرجل من المرأة ، معناه : يورث بعضهم من بعض من صلب أموالهم ، لا يورثون مما يورث بعضهم بعضاً شيئاً^(٢) .

● وخبر حمران عمن ذكره ، عن أمير المؤمنين (ع) ، في قوم غرقوا جميعاً ، قال : يورث هؤلاء من هؤلاء ، وهؤلاء من هؤلاء ، ولا يرث هؤلاء مما ورثوا من هؤلاء شيئاً ، ولا يورث هؤلاء مما ورثوا من هؤلاء شيئاً^(٣) .

هذا كله فيما لو كان الموت بالغرق أو بالانهدام ، ولم يعلم المتقدم

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٩٠ - ٥٩١ . رواه الكليني عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، وعن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن عبد الرحمن . .

(٢) م . ن . ، ص : ٥٩١ - ٥٩٢ .

(٣) م . ن . ، ص : ٥٩٢ . رواه الكليني بإسناده عن علي بن الحسن بن فضال ، عن معاوية بن حكيم ، عن الوليد بن عقبة ، عن حمزة الزيات ، عن حمران . .

والمتأخر ، أما لو كان بسبب آخر غيرهما كالاحتراق ، أو الموت في حرب ، فهل يحكم بتوارثهم لعدم الخصوصية في المقام ، ولأن مجهولية المتقدم والمتأخر موجودة في الجميع؟ أو يقرع بينهم لعدم الدليل في المورد الرافع للإشكال ، والقرعة إنما هي لكل أمر مشكل؟؟

والمسألة في الواقع محل خلاف ، والمشهور عدم الإلحاق ، ونسبه في الكفاية^(١) إلى الأصحاب ، والوجه فيه أن الحكم في مورد الغرقى والمهدوم عليهم على خلاف القاعدة ، إذ الجمع بين ميتين في التوريث بافتراض كل واحد منهما متقدماً تارة ومتأخراً أخرى جمع بين متنافيين ، وإجراء استصحاب الحياة في أحدهما عند افتراض موت الآخر معارضٌ بمثله من الطرف الآخر ، ولا يعلم كون الجهل وحده علة الحكم أو ملاكته . وقياسٌ غيرهما عليهما قياسٌ مع الفارق ، فيقتصر في ما خالف الأصل أو القاعدة على المتيقن . هذا كله إن لم يكن الموت حتف الأنف ، أما إذا كان كذلك فالحكم هو عدم التوارث ، لخبر ابن القداح عن جعفر عن أبيه (ع) قال : ماتت أم كلثوم بنت علي (ع) وابنها زيد بن عمر بن الخطاب في ساعة واحدة ، لا يدرى أيهما هلك قبل ، فلم يورث أحدهما من الآخر ، وصلى عليهما جميعاً^(٢) .

(١) كفاية الأحكام ، ص : ٣٠٨ .

(٢) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٥٩٤ . رواه الطوسي بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن جعفر بن محمد القمي ، عن ابن القداح ، وهو ضعيف بجعفر بن محمد القمي المجهول .

وذهب آخرون إلى عموم الحكم بالتوارث في كل من اقترن موتهم ، دون أن يعلم المتقدم منهم والمتأخر ، لظهور الأخبار في أن الأساس في الحكم بالتوارث هو مجهولية تقدم أحدهما على الآخر أو تأخره . واستظهار ذلك من الأخبار ليس من باب استنباط العلة ليقال بأن ذلك ظني لا حجية فيه ، ولا يعتمد عليه .

والى ذلك ذهب الشيخ في النهاية^(١) ، والإسكافي والجلبي^(٢) ، وهو ظاهر المبسوط^(٣) ، وصريح ابن حمزة^(٤) ، واختاره العلامة في القواعد صريحاً^(٥) ، وقواه في المختلف^(٦) .

والمسألة مشككة على كل حال ، ولا يبعد عموم الحكم لمثل الحرق والقتل ، نعم لا يترك الاحتياط في خصوص الموت حتف الأنف ، والله العالم .

(١) النهاية ، ص : ٦٧٤ .

(٢) الكافي ، ص : ٣٧٦ .

(٣) المبسوط ، ج : ٤ ، ص : ١١٩ .

(٤) الوسيلة ، ص : ٤٠٠ .

(٥) القواعد ، ج : ٢ ، ص : ١٩١ .

(٦) المختلف ، ج : ٩ ، ص : ٩٨ .

فهرس

٧	الفصل الرابع : تفصيل ميراث الأنساب
٩	تمهيد
١١	ميراث الآباء والأبناء
١١	تفصيل ميراث الآباء والأبناء عند الإمامية
٢٤	شرائط الحجب
٣٤	مذهب الإمامية
٣٥	مذهب أهل السنة
٣٧	لو كان الإخوة قتلة فهل يحجبون؟
٤٢	خلاصة ونتائج
٤٤	رأي فقهاء أهل السنة في ميراث الأبوين والأبناء
٤٤	ميراث الأبوين

- أحوال الأب ٤٥
- أحوال الأم ٤٧
- موقف القانون من إرث الأبوين ٥٠
- ميراث البنت الصلبة ٥١
- ميراث أولاد الأولاد عند الإمامية ٥٥
- قيام أولاد الأولاد مقام آبائهم ٥٥
- استعراض الأخبار ٥٨
- خلاف الصدوق ٦٠
- كيفية توريث أولاد الأولاد ٦٤
- مشهور الإمامية ٦٥
- خلاف المرتضى ٦٧
- إرث أولاد البنت ٦٨
- خلاصة عامة ٦٩
- رأي فقهاء أهل السنة في ميراث أولاد الأولاد ٧١
- فروع البنات الصليبيات ٧٧

الحبوة : مفهومها وأحكامها	٨٠
استعراض الأخبار	٨١
تحديد مفاد الروايات	٨٥
القول بالوجوب وحجته	٨٥
القول بالاستحباب وحجته	٨٦
هل تخصيص الأكبر بالحبوة مجاناً؟	٩٣
في تعيين المحبوبة	٩٧
تتمة أحكام الحبوة	١٠١
استحباب الطعمة	١١١
استعراض الأخبار	١١٤
ميراث الإخوة والأجداد	١٢٣
استعراض الأخبار	١٢٣
تفصيل ميراث الإخوة والأجداد	١٢٨
ميراث الإخوة	١٢٨
ميراث الأجداد	١٣٨

- ١٤٠ حالات اجتماع الأجداد والإخوة
- ١٤٧ ميراث أولاد الإخوة
- ١٥٢ ميراث الإخوة والأجداد عند فقهاء أهل السنة
- ١٥٢ ميراث الإخوة والأخوات
- ١٥٢ ميراث الأخت الشقيقة
- ١٥٤ موقف القانون
- ١٥٤ ميراث الأخوات لأب
- ١٥٦ ميراث الإخوة لأبوين أو لأب
- ١٥٧ ميراث الإخوة والأخوات لأم
- ١٥٨ المسألة المشتركة
- ١٦٠ موقف القانون
- ١٦١ ميراث الأجداد والجدة
- ١٦١ ميراث الجد الصحيح
- ١٦٢ حالات اجتماع الجد مع الإخوة والأخوات
- ١٦٤ ميراث الجدة الصحيحة

١٦٦	حجب الجدة من الميراث
١٦٦	موقف القانون
١٦٨	ميراث الأعمام والأخوال
١٧١	تفصيل ميراث الأعمام والأخوال
١٧١	ميراث الأعمام والعمات
١٨٥	ميراث الأخوال والخالات
١٩٢	حالات اجتماع العمومة والخؤولة
١٩٩	ميراث أولاد الأعمام والأخوال
٢١٢	ميراث العمومة والخؤولة عند فقهاء السنة
٢١٥	الفصل الخامس : تفصيل ميراث الأسباب
٢١٧	تمهيد
٢١٩	ميراث الأزواج
٢٢١	الرد على الزوج
٢٢٥	الرد على الزوجة
٢٣٢	تسمة أحكام الأزواج

٢٥٣ ميراث الزوجة من العقارات والأراضي

٢٦١ الخلاف في إرث الزوجة من العقار

٢٦٢ استعراض الأخبار

٢٧١ الخلاف في الزوجة المحرومة

٢٨٤ تتمه أحكام إرث الزوجة من العقار

٢٩٠ الميراث بالولاء

٢٩٠ تمهيد

٢٩١ ولاء ضامن الجريرة

٢٩٦ ولاء الإمامة

٣٠٧ ميراث الأسباب عند أهل السنة

٣٠٧ ميراث الزوج والزوجة

٣٠٧ ميراث الزوج

٣٠٧ ميراث الزوجة

٣٠٨ الميراث بالولاء

الفصل السادس : في اللواحق ٣١١

ميراث ولد الملاعة وولد الزنا ٣١٣

ميراث ولد الملاعة ٣١٣

ميراث ولد الزنا ٣٢٥

ميراث ولد الملاعة والزنا عند أهل السنة ٣٣٢

ولد الزنا ٣٣٢

ولد الملاعة ٣٣٢

ميراث الحمل والمفقود ٣٣٥

ميراث الحمل ٣٣٥

ميراث المفقود ٣٤١

ميراث الحمل والمفقود عند أهل السنة ٣٥١

ميراث الحمل ٣٥١

ميراث المفقود ٣٥٣

ميراث الغرقى والمهدوم عليهم ٣٥٥

